فريق الأمم المتحدة القطري
الأرض الفلسطينية المحتلة

التحليل القطري المشترك
2016

لكي لا يُترك أحدٌ خلف الركب: نظرة إلى الضعف والحرمان الهيكلي في فلسطين

فريق الأمم المتحدة القطري
الأرض الفلسطينية المحتلة

التحليل القطري المشترك

2016

لكي لا يُترك أحدٌ خلف الركب: نظرة إلى الضعف والحرمان الهيكلي في فلسطين

إصدار:

فريق الأمم المتحدة القطري
الأرض الفلسطينية المحتلة

© حقوق الطبع 2016 فريق الأمم المتحدة القطري، الأرض الفلسطينية المحتلة
جميع الحقوق محفوظة

فريق الأمم المتحدة القطري يشجع على استخدام المعلومات الواردة في هذا التحليل ولكنه يطلب أن يشار إلى مصدر الاقتباس كاملاً.

المساهمون:

البحث والكتابة: زينب آدم (المستشارة الرئيسية)، مازن حشوة (مستشار)، لما جمجوم (مستشارة)

ملاحظات من خبراء: صالح أبو كامل، داود الديك، ويناند مارشال، ديكي ميثورست، حنا نخلة، حليمة سعيد، اسطفان سلامة، يوهان شار، ألساندرا فييزر، مجموعة الدعم المتبادل في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

الترجمة إلى العربية: مالك قطينة

التصميم والطباعة: الناشر، www.enasher.ps

الصور:

الصفحة 8: © أمبر حسيان
الصفحة 28، 73: © آن باك
الصفحة 18، 22، 33، 52، 76، 80، 84، 86، 102، 108: © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الصفحة 25، 32، 54، 104، : © اليونسكو
الصفحة 31، 49، 56، 66: © مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الصفحة 36، 44، 46، 51، 57، 74، 83، 86: © اليونيسف
الصفحة 40، 45، 69، 96: © الأونروا
الصفحة 43، 100: © منظمة الأغذية والزراعة
الصفحة 47، 79: © منظمة الصحة العالمية

جدول المحتويات

تعريفات 9

ملخص تنفيذي 11

الفصل الأول:مقدمة 19

1.1 خلفية 19

1–2 الإجراءات والمنهجية 24

1–3 نظرة قطرية عامة وموجزة 25

1–4 نظرة ديموغرافية عامة وموجزة 27

الفصل الثاني : التنمية في ظل الاحتلال 29

2–1 تقييد حياة الناس 30

2–1–1 القيود على وصول وحركة الناس 30

2–1–2 القيود على الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية 32

2–1–3 تضخيم التهديدات البيئية 35

2–2 القيود على صنع السياسات بواسطة الحكومة الفلسطينية 37

الفصل الثالث : من هم المتروكون خلف الركب؟ 41

3–1 الفئات الضعيفة والمحرومة العشرون 43

3–1–1 الفتيات المراهقات (في عمر 10–19 سنة) 43

3–1–2 التجمعات البدوية والرعوية المقيمة في المنطقة (ج) 43

3–1–3 الأطفال الذين يواجهون عراقيل في الوصول الى المدارس 44

3–1–4 الأطفال في القوى العاملة 44

3–1–5 الأطفال المعرضون للعنف 45

3–1–6 التجمعات السكانية في المنطقة (ج) 45

3–1–7 المسنون (في عمر 60 سنة فأكثر) 45

3–1–8 الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء 46

3–1–9 سكان غزة غير القادرين على الوصول الى المياه النظيفة أو الصرف الصحي 46

3–1–10 سكان الخليل – المنطقة H2 47

3–1–11 الأفراد المحتاجون الى إحالة طبية عاجلة 47

3–1–12 الأطفال خارج المدرسة 48

3–1–13 الأشخاص ذوو الإعاقة 48

3–1–14 الأشخاص المقيمون في منطقة التماس 48

3–1–15 اللاجئون الذين يعيشون في فقر مدقع 48

3–1–16 اللاجئون المقيمون في المخيمات 48
3–1–17 صغار المزارعين، والرعاة غير البدو، وصيادو الأسماك 49
3–1–18 النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي 50
3–1–19 الفقراء العاملون 50
3–1–20 الشباب (في عمر 15–29 سنة) 50

الفصل الرابع: عوامل الموقع المساهمة في الضعف 53
4–1 التجمعات السكانية في المنطقة (ج) 53
4–2 سكان المنطقة H2 في الخليل 57
4–3 سكان القدس الشرقية 59
4–4 سكان منطقة التماس 61
4–5 سكان غزة 63

الفصل الخامس: العنف كعامل مساهم في الضعف 67
5–1 العنف السياسي 67
5–1–1 العنف المرتكب من قبل الدولة ومؤسساتها 67
5–1–2 العنف المرتكب على يد أفراد 70
5–2 العنف الاجتماعي 71
5–2–1 العنف الأسري 72
5–2–2 العنف في المدرسة ومكان العمل 72
5–2–3 العنف في المجتمع والأماكن العامة الأخرى 72

الفصل السادس: العوامل الاقتصادية المساهمة في الضعف 75
6–1 الفقر 76
6–2 عدم تكافؤ الفرص 79
6–3 ارتفاع معدلات الإعالة 82
6–4 التهديدات البيئية 83

الفصل السابع: العوامل المؤسسية والسياسية المساهمة في الضعف 87
7–1 كيف تسقط بعض الفئات من الحسابات؟ 89
7–1–1 نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية 89
7–1–2 الثغرات في القانون 91
7–1–3 القصور في تنفيذ السياسات وضعف إنفاذ القانون 92
7–1–4 غياب الإدارة البيئية 92
7–2 لماذا تسقط بعض الفئات من الحسابات؟ 93
7–2–1 غياب الصوت والمشاركة 93

7–2–2 القيود على المجتمع المدني والإعلام وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات 94

الفصل الثامن : العوامل الاجتماعية–الثقافية المساهمة في الضعف 97

8–1 التأثيرات المباشرة للقواعد الاجتماعية–الاقتصادية على فئات مختارة 98

8–2 الروابط بين العوامل الاجتماعية–الثقافية والعوامل الاقتصادية والمؤسسية 98

8–3 الروابط مع العنف كعامل مساهم 100

الفصل التاسع: حتى لا يُترك أحد خلف الركب – ما الذي يحتاجه ذلك؟ 103

9–1 سد الثغرات في البيانات 103

9–2 الانفتاح على أصوات جديدة وشركاء جدد 104

9–3 من القطاعي إلى الشامل: الاستثمار في عمليات تخطيط متكاملة 105

9–4 إدخال السياسة في مركز برامج التنمية 105

9–5 مواجهة التجزئة في التدخلات الإنمائية 106

9–6 جسر الهوة بين العمل الإنمائي والإنساني 106

9–7 التطلع إلى الأمام نحو إطار جديد للأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية 107

فهرس المراجع 109

الهوامش 117

الملحق 131

Acronyms and definitions

List of Acronyms

ACRI	Association of Civil Rights in Israel
ARA	Access Restricted Areas
ARIJ	Applied Research Institute Jerusalem
CAAC	Children and Armed Conflict
CCA	Common Country Assessment
CEDAW	Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women
CESCR	UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights
CPWG	Child Protection Working Group
CRC	Convention on the Rights of the Child
CSO	Civil Society Organisations
DCI	Defense for Children International
DCO	District Coordination Office
DWRC	Democracy and Workers' Rights Center
EJ	East Jerusalem
EU	European Union
EWASH	Emergency Water, Sanitation, and Hygiene
FAO	Food and Agriculture Organization
FC	Faecal Coliforms
FS	Faecal Streptococcus
GBV	Gender Based Violence
GDP	Gross Domestic Product
GIZ	Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit; German company which specializes in international development
GNC	Government of National Consensus
GoI	Government of Israel
GPP	Gaza Power Plant
GRM	Gaza Reconstruction Mechanism
GS	Gaza Strip
H2	Hebron 2
HR	Hague Regulations
ICA	Israeli Civil Administration
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination

ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
ICJ	International Court of Justice
ICRC	International Committee of the Red Cross
IDF	Israeli Defense Forces
IEC	Israeli Electricity Company
IHL	International Humanitarian Law
IHRL	International Human Rights Law
ILO	International Labour Organization
IMF	International Monetary Fund
ISF	Israeli Security Forces
LACS	Local Aid Coordination Secretariat
LGUs	Local Government Units
MCM	Million Cubic Metres
MDG	Millennium Development Goal
MDLF	Municipal Development and Lending Fund
MIFTAH	Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy
MoA	Ministry of Agriculture
MoEHE	Ministry of Education and Higher Education
MoF	Ministry of Finance
MoH	Ministry of Health
MOJ	Ministry of Justice
MOL	Ministry of Labour
MoLG	Ministry of Local Government
MoSD	Ministry of Social Development
MOWA	Ministry of Women's Affairs
MRM	Monitoring and Reporting Mechanism
NER	Net enrolment rate
NGO	Non-governmental Organization
NIS	New Israeli Shekel
OCHA	Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
OHCHR	Office of the High Commissioner for Human Rights
oPt	occupied Palestinian territory
PA	Palestinian Authority
PAC	Prisoners' Affairs Commission
PCBS	Palestinian Central Bureau of Statistics
PHC	Population, Housing and Establishment Census
PLC	Palestinian Legislative Council
PLO	Palestine Liberation Organisation

PMRS	Palestinian Medical Relief Society
PWA	Palestinian Water Authority
PWDs	Persons with Disabilities
SDG	Sustainable Development Goal
SEFSec	Socio-economic food security
SOP	State of Palestine
TC	Total Coliforms
UN WOMEN	United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women
UNCT	United Nations Country Team
UNDAF	United Nations Assistance Development Framework
UNDG	United Nations Development Group
UNDP	United Nations Development Programme
UNESCO	United Nations Education, Scientific and Cultural Organization
UNFPA	United Nations Population Fund
UNHABITAT	United Nations Human Settlements Program
UNICEF	United Nations Children's Fund
UNODC	United Nations Office on Drugs and Crime
UNOPS	United Nations Office for Project Services
UNRWA	United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East
UNSCO	United Nations Special Coordinator Office for the Middle East Peace Process
VAW	Violence against women
VCs	Village Councils
VTC	Vocational Training Center
WASH	Water, Sanitation, and Hygiene
WB	West Bank
WFP	World Food Programme
WHO	World Health Organization

تعريفات

المنطقة (ج): تم في إطار اتفاقية أوسلو 2 المرحلية لسنة 1995، تقسيم الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) إلى ثلاث مناطق إدارية، يشار إليها بالمنطقة (أ) و(ب) و(ج). تخضع المنطقة (أ) لسيطرة مدنية وأمنية فلسطينية كاملة. وتخضع المنطقة (ب) لسيطرة مدنية فلسطينية كاملة وسيطرة أمنية إسرائيلية–فلسطينية مشتركة. وتخضع المنطقة (ج) لسيطرة مدنية إسرائيلية كاملة وسيطرة إسرائيلية على الأمن والتخطيط والبناء. تحيط المنطقة (ج) بالمنطقتين (أ) و(ب) في الضفة الغربية، وتوجد في الغالب في الجزء الشرقي من الضفة الغربية على طول منطقة الأغوار، وفي غرب الضفة الغربية ووسطها. وهي تشكل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية وتعد أساسية للتواصل الجغرافي للضفة الغربية وقدرة الدولة الفلسطينية على الاستمرار.

الإدارة المدنية الإسرائيلية: هيئة إدارية تعمل في الضفة الغربية أنشأتها الحكومة الإسرائيلية في سنة 1981 لتنفيذ الوظائف البيروقراطية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. يتكون طاقم الإدارة المدنية إلى حد كبير من كوادر عسكرية إسرائيلية، وتعد جزءاً من هيئة أكبر تعرف باسم «منسق أنشطة الحكومة في المناطق»، والتي بدورها تعد وحدة تابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية.

المنطقتان H1 وH2 في الخليل: تقسم مدينة الخليل في الضفة الغربية إلى منطقتين H1 وH2 بموجب بروتوكول الخليل لسنة 1997. تغطي المنطقة H1 08% من المدينة وتخضع لسيطرة مدنية وأمنية فلسطينية، فيما تخضع المنطقة H2 للسيطرة العسكرية الإسرائيلية والسيطرة المدنية الفلسطينية.

الخط الأخضر: خط الهدنة لسنة 1949 (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة).

الجدار: حاجز بارتفاع 25 قدماً من الجدران الإسمنتية والأسيجة والخنادق والأسلاك الشائكة والمسارات الرملية المكشوطة ونظام مراقبة إلكتروني وطرق للدوريات ومنطقة عازلة. تعمل إسرائيل على بناء الجدار منذ سنة 2002، والهدف المعلن لذلك هو منع الفلسطينيين من تنفيذ هجمات عنف داخل إسرائيل. إن الغالبية العظمى من مسار الجدار تنحرف عن الخط الأخضر وتجري داخل الضفة الغربية، بحيث تفصل تجمعات سكانية فلسطينية عن سائر الضفة الغربية وتساهم في تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة. في 9 تموز/يوليو 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً عن التبعات القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشارت المحكمة إلى أن أجزاء مسار الجدار التي تجري داخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، جنباً إلى جنب مع نظام البوابات والتصاريح المرتبط بها، تشكل خرقاً لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي.

«فلسطين»، «دولة فلسطين»، «الأرض الفلسطينية المحتلة»: في هذا التقرير، يتم استخدام المصطلحات «فلسطين» و»دولة فلسطين» و»الأرض الفلسطينية المحتلة» بشكل متبادل اعتماداً على السياق. بالتحديد، يشير مصطلح «الأرض الفلسطينية المحتلة» ككل إلى المساحة الجغرافية للأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ سنة 1967. كما يتم استخدام المصطلحات «حكومة فلسطين» و»الحكومة الفلسطينية» و»السلطة الفلسطينية» بشكل متبادل. تبعاً لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار 19/67 يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، منحت فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، يمكن الإشارة إلى فلسطين عموماً كدولة أو بلد، ويمكن الإشارة إلى سلطاتها عموماً على أنها حكومة فلسطين.

منطقة التماس: تشير منطقة التماس إلى مناطق الضفة الغربية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر الأصلي.

المستوطنات: مدن وبلدات وقرى أقامتها إسرائيل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ احتلال إسرائيل لها في سنة 1967. تعرضت هذه السياسة للإدانة بصورة متكررة من جانب مجلس الأمن الدولي والهيئات الدولية الأخرى باعتبارها تمثل انتهاكاً للقانون الدولي. يقدر أن مجموع المستوطنين الحالي يقارب 600,000، يقيم ثلثاهم في المنطقة (ج) والباقون في القدس الشرقية.

ملخص تنفيذي

يتفحص هذا التحليل القطري المشترك الذي تجريه الأمم المتحدة حالة التنمية في فلسطين* مع دخول الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها عامه الخمسين. يركز التقرير على الفئات الأشد ضعفاً في فلسطين ويسعى إلى تحديد العوامل الرئيسية المساهمة في ضعفهم والتحديات التي تواجههم في ظل مسيرة التنمية الجارية في فلسطين. وفي سياق خطة سنة 2030، يحلل التقرير الأسباب التي تجعل بعض الفئات في المجتمع، بصفة منهجية، أكثر حرماناً من غيرهم في الاستفادة من مكتسبات التنمية في فلسطين.

سيشكل هذا التقرير الأساس التحليلي لاستراتيجية الأمم المتحدة للتنمية بخصوص فلسطين للسنوات الخمس المقبلة، والذي سيتم تناوله في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية المقبل للفترة 2018–2022. كما أن نتائجه تعزز انضمام فلسطين التاريخي إلى سبع من تسع معاهدات رئيسية لحقوق الإنسان خلال سنة 2014، وتستجيب لأجندة السياسات الوطنية الجديدة للحكومة، والتي تسعى إلى اتباع مسار في التنمية يكون أكثر ارتكازاً إلى المواطن.

إن التركيز المقصود على الحرمان والضعف المنهجي في هذا التحليل مستمد من أهداف التنمية المستدامة والضرورة التي تحتمها خطة سنة 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب في مسار التقدم.

التنمية في ظل الاحتلال: الضعف المتأصل لجميع الفلسطينيين

على أي نقاش للتنمية في فلسطين أن يبدأ من واقع أن أكبر وأوضح عقبة تعترض التنمية الفلسطينية هي الاحتلال. فبعد حوالي 50 سنة من الاحتلال، يمكن القول أن كل فلسطيني مقيم في الأرض الفلسطينية المحتلة يعاني من الضعف إلى درجة ما. وفيما أن الاحتلال يؤثر على الفئات المختلفة من الفلسطينيين بطرق متفردة، فبالكاد يوجد أي مجال في الحياة بالنسبة لغالبية الفلسطينيين لا يمسه الاحتلال.

تشكل إزالة الاحتلال الأولوية الأوحد والأهم من أجل تمكين الفلسطينيين من رسم مسار ناجح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعين على أطراف التنمية الفاعلة أن تكون مدركة للحدود المفروضة على آفاق التنمية في فلسطين وكذلك على مدى الأثر الذي يمكن أن تحققه استثمارات المانحين الإنمائية في بلد يعيش تحت الاحتلال، حيث تواجه الحكومة قيوداً شديدة في التحكم بدعائم التنمية. وطالما بقيت الحكومة الإسرائيلية تمثل سلطة الاحتلال، فستظل تتحمل إلى حد كبير المسؤولية النهائية عن تمكن الفلسطينيين من بلوغ الأهداف العالمية المصاغة في خطة سنة 2030 أو إخفاقهم في ذلك.

يؤثر الاحتلال على حركة الناس والبضائع، ويفتت المنطقة جغرافياً واجتماعياً وسياسياً، ويعرقل النمو الاقتصادي، ويقيد استخدام الفلسطينيين للموارد الحرجة مثل الأرض والمياه والمعادن. وهو بالأدوات ذاتها يحد من قدرة السلطة الفلسطينية على صنع السياسات والحكم وتقديم الخدمات.

القيود على الحركة: إن للقيود الإسرائيلية على حركة الناس، سواءً الفلسطينيين أو الدوليين، تتسبب بعواقب بعيدة المدى على كل من قطاع غزة والضفة الغربية. يتم تنفيذ هذه القيود من خلال نظام معقد من نقاط التفتيش، والتصاريح، والحواجز العسكرية على الطرق، والمستوطنات، ونظام من الطرق الالتفافية، ونظم قانونية موازية، والجدار.[1]

أدت هذه القيود إلى تفتيت الساحة الفلسطينية. إذ أوجدت تجمعات سكانية معزولة، وقوضت التماسك الاجتماعي، ومزقت الهوية المشتركة، وقلصت النشاط الاقتصادي للسكان ضمن المناطق الفلسطينية المجزأة وفيما بينها. فالجدار لا يفصل فلسطينيي الضفة الغربية عن الإسرائيليين فحسب، بل يفصل الفلسطينيين كذلك بعضهم عن بعض.

عرقلة نمو الاقتصاد: إن القيود على الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، ومنها القيود على حركة البضائع، تعيق الاقتصاد الفلسطيني وإمكانات نموه بشدة. فقد أصبحت قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النشاط محدودة، ناهيك عن القدرة على الازدهار وتوفير فرص العمل.[2] وأدت الاعتداءات العسكرية المتكررة على غزة إلى شل الاقتصاد المحلي، فيما يحول الإغلاق دون إعادة الإعمار ويضاعف من تأثير الصدمات. نتيجة لذلك، يظل الاقتصاد الفلسطيني معتمداً بصورة عالية على القطاع العام، والذي هو بدوره معتمد بصورة عالية على الدعم الخارجي للميزانية.

"طالما بقيت الحكومة الإسرائيلية تمثل سلطة الاحتلال، فستظل تتحمل إلى حد كبير المسؤولية النهائية عن تمكن الفلسطينيين من بلوغ الأهداف العالمية المصاغة في خطة سنة 2030 أو إخفاقهم في ذلك".

* يرجى الرجوع إلى جزء "التعريفات بخصوص استعمال المصطلحات "فلسطين" و"دولة فلسطين" و"الأرض الفلسطينية المحتلة".

أمـا الحواجز على التجارة فتعود إلى الوقت الذي فرضت فيه إسرائيل نظامهـا الخاص بالتجـارة الخارجية ونظامها الضريبـي على الأرض الفلسطينيـة المحتلة فـي سنة 1967. وقـد سمحـت إسرائيل بتدفق اليـد العاملة الفلسطينيـة والبضائع إلى إسرائيل تحـت قيود غير قائمة علـى المعاملة بالمثـل وخضعت الـواردات إلى الأرضـ الفلسطينية المحتلـة لهياكل التعريفـات الجمركية ونظام الحصص الإسرائيلية. وأصبح المنتجـون الفلسطينيون معزولين بشكل متزايد عن شركائهم التجاريـين التقليديين واضطروا لتغيير مسـار تجارتهم نحو الاقتصاد الإسرائيلـي. ومع مرور الوقت، فقد المصـدرون الفلسطينيون الكثير من قدرتهم التنافسية بينما تمتعت المنتجات الإسرائيلية بالوصول إلى الأسواق الفلسطينية دون عائق.[3]

فـي الفترة مـن 2000–2015، كان نمـو الناتج المحلـي الإجمالي متقلبـاً وغير متوازن هيكلياً لصالح القطاعات التي لا تتعرض لمنافسة خارجيـة. ونما الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 3% في المتوسط، لكن قطاع الزراعة – القطاع الرئيسي الذي يتعرض لمنافسة خارجية وأحد المحركات الرئيسية للنمو الشامل – عانى من التقلص.[4]

الوصول غير المتكافئ إلى الموارد: عانى التوسع في قطاع الزراعة، سواءً الأفقـي (مساحة الأراضي) أو الرأسي (الكثافة)، من القيود على مدار عقـود.[5] يتقيد التوسع الأفقي بفعل القيـود على موارد الأرض والمياه الأساسية. ويتحدد التوسع الرأسي لقطاع الزراعة بسبب نقص القدرة على الوصول إلى الأسواق، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ونقص إمكانية الحصـول على مبيدات الآفات والمعدات، ويضاف إلى ذلك في غزة القيـود المرتبطة بالإغـلاق. كما أن القيود علـى التجارة تحرم قطاع الزراعـة من المدخـلات المنخفضـة التكلفة ومن الأسـواق اللازمة لبيع منتجاتـه. والحظر الذي تفرضه إسرائيل علـى توريد المواد التي تعتبرها «مزدوجة الاستخدام»، مثل الأسمدة، يخفض إنتاجية الزراعة الفلسطينية وقدرتها على إدرار الربح.

يتأثر القطاع الصناعي بعمق أيضاً من محدودية توافر الأراضي والنقص في فرص التحجير والتعديـن. فالمستوطنـات الإسرائيلية والمناطق العسكرية والمحميات الطبيعية والجدار تشكل معاً 70% من مساحة المنطقة (ج) (أو حوالـي 44% من مجموع مساحة الضفة الغربية). وتفرض فـي نسبـة 30% المتبقيـة قيود مشـددة علـى الإنشاءات. ويستطيـع الفلسطينيون البنـاء على أقل من 1% مـن الأراضي.[6] هذا فـي حين أن حوالي 40% من المستوطنـات في المنطقة (ج) مشيدة علـى أراض مـن الممتلكات الخاصـة لفلسطينييـن.[7] وتتقيد صناعة الإنشاءات في الضفة الغربية بفعل ما يعرف «بأنظمة تقسيم الأراضي» التي تفرضها السلطات الإسرائيلية.

يواجـه الفلسطينيـون نقصـاً شديداً فـي المياه فـي الضفـة الغربية وقطـاع غزة. وتسيطر إسرائيل على جميع الموارد المائية السطحية والجوفية المشتركة، فتستخدم 85% منها وتترك لا أكثر من 15% لاستخـدام الفلسطينيين.[8] إن القيود المتعلقـة بالمياه تؤثر على سبل عيـش المجتمعات المحلية وتعمق مستويـات الفقر وتزيد من شدة الضعف.

القيود على صـنع السياسـات: إن المحـاولات الفلسطينية الرامية إلى تجـاوز هذه العراقيـل العديدة أمـام التنمية يقيدهـا الاحتلال على المنوال ذاته. فقد صرح البنك الدولي، في سنة 2011، أن «السلطة الفلسطينيـة واصلـت تقويـة مؤسساتها، حيث قدمـت الخدمات العامة وعززت إصلاحات تكافح في التعامل معها العديد من الدول القائمـة. ولا تزال هناك إصلاحات مهمة تنتظر أن تقوم بها السلطة الفلسطينية – ولكنها لا تزيد عن تلك التي تعترض البلدان المتوسطة الدخل الأخرى».[9] على الرغم من ذلك، تملك السلطة الفلسطينية حتى اليوم مساحـة محدودة لتطوير السياسات وتنفيذها، مما يقيد قدرتها على الوفاء بالالتزامات التي هي مكلفة بها تجاه شعبها. وفي مجرى ذلك، تكون الفئات الأشد ضعفاً وحرماناً من ناحية هيكلية – أي أولئـك الأشـد حاجة للدعم من الحكومـة – هم من يعانون أشد معاناة.

لا تملك الحكومة الفلسطينية السيطرة على حدودها – البرية أو الجوية أو البحرية – أو علـى عائداتها الجمركية. وليست لديها عملة خاصة بهـا أو صلاحية طباعة العملة. وهي تفتقـر إلى امتيازات الوصول إلى المنطقـة (ج) وفرض سياساتها عليها. كمـا أنها تفتقر إلى التأثير على قطاع غـزة، بسبب التجزئة الإقليمية والانقسـام الفلسطيني الداخلي الـذي يحـول دون تفعيل حكومـة للتوافـق الوطني تشمـل بنفوذها جميـع أنحاء الأرض الفلسطينيـة المحتلة. والحيـز الضريبي للسلطة الفلسطينيـة مقيد. إذ يأتـي جزء كبير من إيـرادات السلطة الفلسطينية (60–70%) مـن نظام إيرادات المقاصة، والـذي يفوض السلطات الضريبية الإسرائيلية بجمع كافة الضرائب والإيرادات المستحقة على السلع والخدمات الفلسطينية على الحدود والموانئ البحرية والجوية بالنيابـة عن السلطة الفلسطينية مقابل رسوم إدارية نسبتها 3% تجبيها إسرائيل.[10]

تملـك السلطـة الفلسطينيـة أيضاً مساحـة محدودة لتطويـر الحكم المحلـي الفعال وسياسـات التنمية المحلية الفعالة. هـذا في حين أن نظـام التخطيـط الحضري الـذي تفرضـه إسرائيل فـي المنطقة (ج) والقدس الشرقية قائم علـى التمييز والتقييد. فهو غيـر مصمم لفائدة السـكان المحميين. وتفرض التجزئة الجغرافيـة المتزايدة قيوداً على الحكـم المحلي الفلسطيني وتقديم الخدمـات المحلية. ومن الأمثلة الأخـرى على تأثير القيود علـى الحركة وغياب الولاية على جزء كبير من الأرض الفلسطينية المحتلـة أنها تعرقل مساعي الدولة الفلسطينية لفرض سيادة القانون وحفظ الأمن وتقديم خدمات العدالة.

إن تحكم دولة فلسطين بآفاق التنمية لا يزال مكبلاً بشدة. فالحكومة التي لا تتحكم بحدودها وإيراداتها وسياساتها النقدية ولا تستطيع الوصول إلى الجزء الأكبر من مواردها الطبيعية ستواجه عراقيل شديدة فيما تنطلق نحو خطة سنة 2030.

من هم المتروكون خلف الركب؟ مجالات الضعف والحرمان في فلسطين

في حين أن جميع الفلسطينيين معرضون للضعف بسبب الاحتلال، يبدو البعض منهم أشد ضعفاً من الآخرين على الدوام، وأكثر معاناة من الحرمان بصورة منهجية. تم تحديد مجموعة من 20 فئة محرومة أو ضعيفة لتشكل أساساً يسترشد به تحليل العوامل الرئيسية المساهمة في مجالات الضعف في البلاد.

هذه الفئات هي: الفتيات المراهقات، والنساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء، والأطفال الذين يواجهون عراقيل في الوصول إلى المدارس، والأطفال في القوى العاملة، والأطفال المعرضون للعنف، والأطفال خارج المدرسة، والشباب، والمسنون، والتجمعات السكانية في المنطقة (ج)، والتجمعات البدوية والرعوية المقيمة في المنطقة (ج)، وسكان غزة غير القادرين على الوصول الى المياه النظيفة أو الصرف الصحي، و سكان الخليل – المنطقة H2، والأشخاص المقيمون في منطقة التماس،[11] والأشخاص ذوو الإعاقة، والأفراد المحتاجون الى إحالة طبية عاجلة، واللاجئون الذين يعيشون في فقر مدقع، واللاجئون المقيمون في المخيمات، وصغار المزارعين والرعاة غير البدو وصيادو الأسماك، والفقراء العاملون.

تبين أن هذه الفئات المهمشة تعاني في غالبها من واحد أو أكثر من بين خمسة عوامل بنيوية مساهمة في الحرمان والضعف في الظرف الفلسطيني، وهي: الموقع (أو مكان الإقامة)، والتعرض للعنف، والعوامل الاقتصادية، والعوامل المؤسسية والسياسية، والقواعد الاجتماعية–الثقافية. يدعو هذا التقرير إلى بذل جهود متسقة من جانب صانعي السياسات وشركاء التنمية لمعالجة هذه التحديات البنيوية الخمسة.

عوامل الضعف المتعلقة بالموقع

إن المكان الذي يقيم فيه الشخص في الأرض الفلسطينية المحتلة يكتسب أهمية مركزية في فهم مجالات الضعف والحرمان التي يعاني منها. فالموقع هو الذي يحدد من يملك الولاية على تقديم الخدمات الأساسية، ومن هم المكلفون بالمسؤوليات، ومدى جودة الخدمات المقدمة.

تغطي المنطقة (ج)[12] حوالي 60% من الضفة الغربية، وهي مكان وجود المستوطنات الإسرائيلية والأراضي الأخرى المخصصة للاستخدام الإسرائيلي. وكثيراً ما يكون السكان البدو والرعاة المقيمون في المنطقة (ج)[13] معرضين لخطر الترحيل القسري بواسطة السلطات الإسرائيلية ويواجهون قيوداً دائمة على حركتهم ووصولهم إلى الموارد والخدمات. فالبدو وصغار المزارعين ومربو المواشي المقيمون في المنطقة (ج) يملكون قدرة محدودة على الوصول إلى الأسواق والمدخلات، بما فيها الأرض والمياه لتربية المواشي والري.[14] وتتسبب القيود على التخطيط وتقسيم الأراضي في المنطقة (ج) بصعوبات للفلسطينيين في بناء المساكن أو مصالح الأعمال أو غير ذلك من البنية التحتية المهمة مثل شبكات المياه أو المجاري أو الكهرباء. وإذا بنى السكان بدون ترخيص، فهم يجازفون بتعرض المبنى للهدم.

يوجد في منطقة H2 في الخليل أكثر من 120عائقاً مادياً، بما فيها 12 نقطة تفتيش مزودة بطواقم ثابتة يقيمها الجيش الإسرائيلي، وهي تفصل المناطق المحظورة عن سائر أنحاء المدينة.[15] ويواجه الفلسطينيون المقيمون في منطقة H2 المحظورة في الخليل تحديات شديدة في الوصول إلى مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي. وتتعرقل قدرة الأطفال والمعلمين على الوصول إلى المدارس في البلدة القديمة بسبب نقاط التفتيش وتحرشات المستوطنين. وكثيراً ما تنهار أنشطة الأعمال بسبب افتقارها للزبائن.

وفي القدس الشرقية، يعتبر السكان الفلسطينيون «مقيمين دائمين» في إسرائيل. وتقوم السلطات الإسرائيلية، منذ سنة 1967، بإلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين بمعدل ستة أفراد في الأسبوع، مما يعني أن هؤلاء لا يعود بمقدورهم العيش أو العمل في المدينة أو الوصول إلى الخدمات العامة.[16] وترتفع معدلات الفقر في القدس الشرقية، حيث يعيش 83.9% من الأطفال الفلسطينيين تحت خط الفقر وفقاً لما تحدده إسرائيل.[17] وتعاني غالبية الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية من ارتفاع الكثافة السكانية وتدني مستويات المعيشة، وتدهور الظروف السكنية، وعدم توفر المرافق والخدمات الملائمة. فهناك نقص مزمن في الغرف الصفية. وترتفع معدلات التسرب المدرسي بقدر كبير عن مثيلاتها في سائر الأرض الفلسطينية المحتلة.[18]

تشير منطقة التماس إلى المنطقة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) لسنة 1949، باستثناء القدس الشرقية، والتي أعلنها الجيش الإسرائيلي «منطقة عسكرية مغلقة» وعزلها بالتالي عن بقية الضفة الغربية. تفتقر غالبية التجمعات السكانية في منطقة التماس إلى خدمات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، ويضطر سكانها لعبور نقاط تفتيش للوصول إلى أراضيهم الزراعية وأماكن عملهم والخدمات الأساسية، وللحفاظ على العلاقات الاجتماعية

مـع العائلة والأصدقاء على «الجانـب الفلسطيني» من الجدار. وعلى السكان الذين يحملون بطاقة هوية القدس أن يدفعوا الضرائب البلدية ولكن دون أن يحصلوا على أية خدمات من البلدية.

أخيـراً، تشهد غزة، التـي يبلغ تعداد سكانها 1.9 مليـون نسمة، عملية تدميـر متسـارع للتنمية نتيجـة تكـرر جـولات العنـف، والضغوط الديموغرافيـة، والإغلاق الذي تفرضه إسرائيل. وقد أثر الدمار المادي الناتج عن جولات القتال المتوالية على جميع مجالات الحياة الشخصية والعامـة والاقتصادية. إذ تعرض أكثر من 60% مـن إجمالي المساكن لأضرار كبيرة، وكذلك حال البنية التحتية للخدمات (بما يشمل مرافق المياه والطاقة والصحة والتعليـم والمباني الحكومية) ومرافق وأصول القطـاع الخاص خلال القتال الذي دار سنة 2014. ويقدر أن تأثيرات هـذا التصعيـد الأخير بلغـت 1.4 مليـار دولار أمريكي مـن الأضرار و1.7 مليار دولار مـن الخسائر الاقتصادية.[19] ويتسبب الإغلاق البري والبحـري والجوي الذي تفرضه إسرائيل منذ سنة 2007 بقيود شديدة على حركة الناس والبضائع دخولاً إلى القطاع وخروجاً منه، مع كل ما ينتج عن ذلك من تأثيرات العزلة على التشغيل والتعليم والرعاية الصحية والتجـارة والروابط الاجتماعية. كما أن الانقسام المستمر بين حركتي فتح وحماس يفاقم أثر الإغلاق على أهالي غزة.

العنف كعامل مساهم في الضعف

إن العنـف المتفشـي، والـذي يسبـب الأذى الجسـدي ويحـد من الخيـارات اليوميـة في الأرض الفلسطينيـة المحتلة، يعـد أحد أبرز العوامـل المساهمـة فـي الضعـف. فكلا العنـف السياسـي والعنف الاجتماعـي يقيدان الإمكانـات والقدرات لدى 18 فئـة من الفئات العشريـن المحرومة التي يجري تحليلها في هـذا التقرير. قد يتعرض الفلسطينـي العادي للعنف ويشهـده ويشارك فيه فـي المجال العام، وفـي البيـت، وفـي مـكان العمـل أو الدراسـة، وداخـل المجتمع. وتكـون الأطراف المقابلة إما من عناصر الدولـة، سواءً الإسرائيلية أو الفلسطينية، أو أفراداً آخرين. وعلى النحو الوارد أدناه، يتداخل العنف مـع الموقع وعوامل الضعـف الأخرى ليفاقم الأزمة التـي تعاني منها الفئات الأشد احتياجاً.

تنخرط كل من قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية في ممارسة العنف ضـد الفلسطينيين. ويعـد العنف على نقاط التفتيـش، والمواجهات، وعمليات التفتيش والاعتقال، والاحتجاز، وأعمال الهدم، والإجلاء، والترحيـل القسري، مـن ضمن أشكال العنف المزمنـة التي تشيع في الأساس في المنطقة (ج) والقدس الشرقية ومنطقة H2 في الخليل. عـلاوة علـى ذلـك، وقعت ثلاث جـولات مـن التصعيد فـي القتال واقتحامـات برية وغـارات جوية منتظمـة في غزة منـذ سنة 2007، وأدت إلـى انتشار حالات الوفاة والإصابات والإعاقات والدمار على نطـاق واسع. ولا تزال مساءلـة كل من الأطراف الفاعلـة الإسرائيلية والفلسطينيـة عن انتهاكات القانـون الدولي أثناء هـذه الجولات من التصعيد أمراً بعيد المنال.

إن اللاجئيـن الفلسطينيين الذيـن يقيمون في مخيمـات اللاجئين في الضفة الغربية معرضون بشكل خاص لعنف الجيش الإسرائيلي خلال الاشتباكات وعمليـات التفتيش. ويكون الشبـاب الذكور هم الأكثر عرضـة للاستهداف أثناء عمليـات التفتيش والاعتقـال والمضايقات علـى نقاط التفتيش، إلى جانب أنهـم الأكثر احتمالاً لأن يشاركوا في المواجهـات. في سنـة 2015، اعتقلت القـوات الإسرائيلية أكثر من 1,000 طفـل فلسطيني وجـرت محاكمتهم أمـام محاكم عسكرية بتهـم متعلقة بالأمن. وغالباً ما يحرم الأطفال الذين يحتجزهم الجيش الإسرائيلي من حقوقهم.

لا تجـري أيضـاً مساءلة قوات الأمـن والسلطـات الفلسطينية عموماً عـن انتهاكات القانون الدولي،[120] علـى الرغم من وجود بواعث قلق بخصوص احتجاز سجناء سياسيين وتعذيبهم في السجون الفلسطينية واستخدام أجهزة الأمـن الفلسطينية للقوة والعنف.[21] وقد ازداد زخم التحريـض على العنف عبـر وسائل التواصل الاجتماعـي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015، وهو يؤثر على الشباب بصفة خاصة.

تؤثـر الهجمات التي يقـوم بها مدنيون فلسطينيـون ضد قوات الأمن الإسرائيليـة ومدنيين إسرائيليين سلباً على المنـاخ الأمني في القدس الشرقيـة وسائـر الضفـة الغربية، ولا سيمـا منذ الربع الأخيـر من سنة 2015. لم تكن هذه الهجمات تحدث بشكل منسق وقام بها أفراد، ممـا عكس اتجاهاً مقلقـاً يتجلى في قيام شبـان وشابات، وفي بعض الأحيـان فتيان وفتيات، ممن لم يسبق أن كان لهم انخراط سياسي في الغالـب، بتنفيذ هجمـات وهم على وعي بأنهـم مقبلون على الموت بشكل يكاد يكون محتماً.

يؤثـر عنـف المستوطنين تأثيـراً مباشـراً على تسع فئات مـن الفئات العشريـن التي جـرت مراجعتها لصالـح هذا التقرير.[22] هـذه الفئات هـي الأشخاص الذين يقيمون أو يعملـون في المنطقة (ج)، ولا سيما التجمعات البدوية والرعوية وصغار المزارعين ومربو الماشية من غير البـدو، والسكان المقيمون في منطقة التماس ومنطقة H2 في الخليل والبلـدة القديمـة في القدس، والأطفال الذين يواجهـون عراقيل في الوصول إلى المدارس أو المعرضون للعنف، والفتيات المراهقات، والشباب.

يعـد العنـف القائم علـى النـوع الاجتماعي مـن اعتبـارات الحماية البارزة في الأرض الفلسطينيـة المحتلة، حيث تكون النساء عرضة له بشـكل خاص. تتوفـر خدمات الدعم بشكل محـدود، وتجد النساء صعوبة كبيرة في الوصول إلى الخدمات المتوفرة بسبب بعد المسافة

والقيـود على الحركة وتجزئة المناطـق والخدمات. وتتعرض للعنف الأسـري[23] بشـكل خاص ست فئات مـن الفئات الضعيفـة العشرين التـي جرى تحليلهـا، ولا سيما النساء المعرضـات للعنف القائم على النـوع الاجتماعـي، والأطفال، والفتيـات المراهقـات، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقـة، والمسنون. وتكون هـذه الفئات عرضة أيضاً لأنواع أخرى من العنف الاجتماعي.

العوامل الاقتصادية المساهمة في الضعف

تشتمـل أبرز العوامـل الاقتصادية المساهمة فـي الضعف في فلسطين علـى الفقر، وتفاوت الفرص الاقتصاديـة، وارتفاع معدلات الإعالة، وما يفاقـم ذلك من محدودية فرص العمـل، وكذلك تصاعد العوائق البيئيـة أمام كسب العيش. ويبـدو أن العوامـل الاقتصادية تساهم في الحرمـان والضعـف لدى 17 فئـة من الفئـات العشريـن التي جرى تحليلها.

يشكل الفقراء حوالي 25.8% من الفلسطينيين،[24]، [25] ويعيش حوالي 12.9% مـن الفلسطينييـن (7.8% من سكان الضفـة الغربية مقابل 21.1% مـن سـكان غزة) فـي «فقر شديـد».[26] كمـا أن الفقر يزيد مـن خطر انتهـاك حقوق الإنسـان. على سبيل المثـال، يقل احتمال أن يتمكـن ذوو الإعاقة الفقـراء والمسنون الفقراء مـن تحمل تكلفة الرعايـة والدعـم بالمقارنة مـع نظرائهم الأيسر حـالاً. ويرتبط الفقر وعـدم الإنصاف في توزيع الدخل مع تباينات في الخيارات الإنجابية أيضاً. فمعـدل الخصوبة الكلي بين الخمس الأفقـر من الفلسطينيين يبلـغ 5.0، فيما ينخفض إلى 3.3 بين الخمسـ الأكثر ثراءً.[27] كما أن عدم توفـر الدخل والأصول الكافية يحد من قـدرة الفرد على التدبر مع الصدمات.

يتجلـى عـدم تكافـؤ الفرص فـي تفاوت القـدرة على الوصـول إلى الموارد والأصـول الإنتاجية، والتباين في الوصـول إلى فرص العمل اللائـق، والتباين في عـبء العمل غير المدفوع الأجـر. وتأتي النساء ضمـن الفئات الأكثر تضرراً مـن التباين في عبء العمل غير المدفوع الأجر، حتـى دون إدراج أعباء العناية في البيت التي تتولاها في العادة النساء والفتيات. فضلاً عن ذلك، تشكل النساء الفئة الغالبة في القوى العاملة الزراعية غير المدفوعة الأجر. ومع ذلك، كثيراً ما تحرم النساء والأسر التي تعيلها نساء من الأصول بسبب قوانين الميراث التمييزية. هـذا في حيـن أن نقص القدرة علـى الوصول إلى الأصـول الإنتاجية مثل المواشي والأرض الزراعيـة يؤثر على الاكتفاء الاقتصادي الذاتي لـدى النسـاء وأمنهن الغذائي. كمـا أن توفر قدرة أقـل على الوصول إلـى الأصول، وبالتالي الضمانـات، يعني إمكانية أقـل للاستفادة من القروض الرسمية.

تشكل البطالة عاملاً مهماً مساهماً في الضعف بين الشباب. وكثيراً ما يرتبط التفاوت في الوصول إلى العمل اللائق مع التفاوت في الوصول إلـى الشبـكات المناسبـة و/أو الانتماء للأحـزاب السياسيـة. وتتأثر الشابات بذلك بقدر أكبر من الشبان.

إن ارتفاع معدلات الإعالة في فلسطين،[28] جنباً إلى جنب مع الارتفاع الشديـد في البطالة، يؤدي إلى الضعـف. شهدت معدلات الإعالة في فلسطيـن (74.8%) انخفاضاً عبر الوقـت،[29] ولكنها لا تزال مرتفعة بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى.

كمـا أن التهديـدات البيئية تقوض الإمكانات الاقتصاديـة لفلسطين وتؤثر علـى مختلف قطاعات السـكان بدرجات متفاوتـة. فالفئات المنخرطـة في سبـل كسب العيش المعتمدة على المنـاخ (الزراعة، وصيد الأسماك، والرعـي) والعمل اليدوي، على سبيل المثال، تعاني من التهديدات البيئية، بما فيها الاحترار العالمي.

العوامل المؤسسية والسياسية المساهمة في الضعف

يتداخـل الفقر مع التهميش الجغرافـي والسياسي ليفاقم الضعف لدى هـذه الفئات. وفـي المقابل، يبـدو أن أنماط الضعـف والحرمان في فلسطيـن تبين أن بعض الفئات تحظى بالأسبقية على غيرها عند وضع السياسات والقوانين.

من المهم النظر إلى العوامل المؤسسية والسياسية المساهمة في الضعف لـدى الفئات المتضررة في سياق الحدود التي يفرضها الاحتلال على النطاق المتاح للحكومة الفلسطينية في وضع السياسات.

لا تملـك السلطـة الفلسطينية قـدرة فعلية علـى الصول إلـى القدس الشرقية ومنطقة التماس. وهي تملك مساحة عمل صغيرة جداً لتقديم الخدمات في المنطقة (ج) ومنطقة H2 في الخليل أو لفرض القانون والنظـام في المنطقة (ب) حيث لا تزال إسرائيل تتولى المسؤولية عن الأمـن والنظام. وتعتمد الحكومة بشدة علـى الدعم المباشر للميزانية من المانحين الدوليين، والذي انخفض بمقدار الثلث بين سنة 2014 و2015.[30] كما أن المساحـة الضريبية المقيدة، بما في ذلك سيطرة إسرائيـل على إيرادات المقاصة، تحد من قـدرة الحكومة الفلسطينية علـى أداء الالتزامات التي هي مكلفة بها. مـع ذلك، فهذه العوامل لا تفسر بالكامل كيـف ولماذا يبدو أن بعض الفئات تحصل على الدعم مـن السياسات بقـدر أقل من سواها. على سبيـل المثال، تملك فئات عديـدة من الفئـات العشريـن الضعيفة قـدرة أقل علـى الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية بالمقارنة مع الآخرين.

تبـرز مجموعتان مـن الثغـرات في تقديـم الخدمات فـي الأرض

الفلسطينية المحتلة. أولاً، لا تملك بعض الفئات القدرة الكافية على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية ذات الجودة. كما أن فئات مثل المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة لديها احتياجات خاصة إضافية لا تتم تلبيتها بالقدر الكافي. وعندما لا تلبى احتياجاتهم، تزداد درجة الحرمان التي يعانون منها بالمقارنة مع سائر السكان. وثانياً، يوجد نقص في الخدمات التي تقوي وتمكن بعض الفئات، مثل الشباب وصغار المزارعين، من اغتنام الفرص الاقتصادية وتصبح بالتالي عوامل مساهمة في التغيير لصالحهم ولصالح المجتمع ككل.

يقر القانون الأساسي الفلسطيني بأن «الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة».[31] مع ذلك، تلمس بعض الفئات – ولا سيما النساء – بالتأثيرات السلبية للقوانين التمييزية التي تمنعهن من ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهن وتحقيق طاقاتهن.

يغلب أن تكون الثغرات المؤسسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات بمثابة انعكاس لنقص التأثير داخل النظام الاجتماعي–السياسي القائم. هناك عنصران في هذا النقص في التأثير هما غياب الصوت والمشاركة، والحدود التي تحكم حرية الإعلام وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات في الأرض الفلسطينية المحتلة.[32] فالانتخابات على المستوى الوطني لم تجر في فلسطين منذ عقد من الزمان. وفي ظل تعليق عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، يجري إقرار القوانين بمرسوم رئاسي أو بأعداد محدودة من كتلة حماس في المجلس التشريعي في غزة. إن تقلص نطاق الأطراف المنخرطة في صنع السياسات يرجح أن يزيد من إقصاء الفئات الموجودة على الهامش.

من مظاهر الضعف المؤسسي الأخرى غياب البيانات الكافية عن بعض الفئات المحددة. فهناك نقص في البيانات المصنفة والمحدثة دورياً عن الأطفال خارج المدرسة، والأطفال العاملين، والأشخاص المقيمين في منطقة التماس والمنطقة (ج)، والأشخاص ذوي الإعاقة، بشكل خاص.

يوفر المجتمع المدني رقابة خارجية لرصد المؤسسات الحكومية. وهو يلعب أيضاً دوراً بارزاً في إبراز صوت الفئات التي لا صوت لها. بيد أن محاولات كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لفرض مزيد من السيطرة على أنشطة المجتمع المدني ومصادر تمويله تؤثر على استقلاليته وقدرته على مناصرة حقوق الإنسان.[33]

العوامل الاجتماعية-الثقافية المساهمة في الضعف

كما هو الحال في جميع المجتمعات، تؤثر القواعد الاجتماعية–الثقافية[33] بشدة أيضاً على المحددات الاقتصادية والمؤسسية والسياسية للتنمية في فلسطين. يمكن أن يكون لبعض المعايير الاجتماعية والقيم التقليدية تأثير إيجابي على التنمية وحقوق الإنسان. فيما أن البعض الآخر يجري استخدامه لتبرير التفاوتات بين الجنسين والتمييز والعنف.[35]

المجتمع الفلسطيني أبوي في الغالب.[36] وتؤدي القواعد الأبوية إلى عدم التوازن في أدوار النوع الاجتماعي. وفيما أن النساء يتضررن مباشرة بقدر أكبر من الرجال، فإن ثقافة الهيمنة تعطي الأفضلية للقادر على غير القادر، وللقوي بدنياً على الضعيف، وللتيار الرئيسي على الهامشي. وهذا الأمر يخلق نماذج من الذكورية تساهم في العنف الممارس من الذكور ضد الذكور والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

تعد الفتيات المراهقات والنساء في سن الإنجاب من أول ضحايا التمييز بين الجنسين الذي يتجذر في القواعد الأبوية. وهذه القواعد تشكل عوامل رئيسية مساهمة في ارتفاع معدلات الخصوبة في فلسطين، وفي تولي النساء الدور الأساسي في مهام الرعاية داخل الأسرة، وفي إسناد الغالبية الساحقة من العمل غير المدفوع الأجر للنساء تلقائياً. كما أن الاتجاهات والسلوكيات التقليدية التي تركز على الدور الإنجابي للنساء تساهم في الزواج المبكر، وفي الإنجاب المبكر في كثير من الأحيان. ويكون الأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما الإعاقات الذهنية، أكثر عرضة من الفئات الأخرى للعنف والإيذاء والإهمال والاستغلال بسبب التمييز والعزلة والإقصاء من المجريات العامة.

لا يحظر قانون العمل الفلسطيني التمييز في الأجر أو الترقية. ولا يتطرق إلى التحرش في مكان العمل. كما أنه يمنع النساء من العمل في عدد من المهن التي يحددها على أنها ضارة أو شاقة، في حين يمكن أن يخضع هذا المنع لاستثناءات إذا وفر صاحب العمل ضمانات السلامة. إن التأخر في تعديل مثل هذه القوانين يؤثر على الحياة الخاصة للنساء إلى جانب تأثيره على حريتهن في المشاركة في المجالات العامة.

إن الاتجاهات والممارسات الأبوية التي تغض الطرف عن عدم التكافؤ في علاقات النفوذ بين الرجال والنساء كثيراً ما تيسر أعمال العنف وتتغاضى عنها.[37] وتساهم مثل هذه القواعد في النظر إلى القضايا الأسرية على أنها مسائل أسرية خاصة، مما يؤدي إلى تقبل واسع النطاق لعنف العشير. وتعد العقلية ذاتها من ضمن الدوافع

الرئيسية التي تحكم على النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي باللوم والوصم والإقصاء الاجتماعي وأعمال الانتقام. وهذا الأمر ليس خاصاً بفلسطين بل هو ملحوظ في أنماط قتل الإناث والعنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق العالم.

حتى لا يُترك أحد خلف الركب – ما الذي يحتاجه ذلك؟

هناك سبع ضرورات رئيسية لا بد منها من أجل ترجمة هذه النتائج إلى عمل، وسيتم تكثيف هذه العملية أثناء إعداد إطار الأمم المتحدة المقبل للمساعدات الإنمائية.

سد الثغرات في البيانات: إن جميع الفئات الباقية خلف الركب تقريباً لا تبدو مرئية بالقدر الكافي في الإحصائيات، وبالتالي يكون من الصعب تتبعها، وتصبح صورتها أبعد عن نظر صانعي السياسات، وتعطى في الغالب مرتبة أدنى من سواها من الأولوية عندما تكون الموارد محدودة. إن تطوير نظم البيانات الحالية بحيث تعكس هذه الفئات المتأخرة عن الركب وتتبعها سيحتاج إلى قدر ملموس من الاستثمار والتنسيق.

الانفتاح على أصوات جديدة وشركاء جدد: كيف تشارك هذه الفئات الضعيفة أو المحرومة في عمليات التنمية الخاصة بنا؟ بالنسبة لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، سيلزم لمجتمع المانحين والحكومة أن «يقرنوا الأفعال بالأقوال» وأن ينفتحوا على شريحة أوسع من الأصوات من المجتمع الفلسطيني.

الاستثمار في عمليات التخطيط عبر القطاعية المتكاملة: يبين التحليل بوضوح أن عوامل ضعف متعددة في الغالب تؤثر على الفئة الضعيفة ذاتها. وهذه العوامل المؤثرة هي بحد ذاتها مترابطة فيما بينها. على سبيل المثال، تنشأ عدة عوامل ضعف اقتصادية عن عوامل الموقع والعوامل المؤسسية مباشرة. وبالتالي، فإن الاستراتيجيات الموجهة للاستجابة لاحتياجات الفئات الأشد ضعفاً ستحتاج إلى قدر أكبر بكثير من التكامل في الجهود المتداخلة ما بين القطاعات التقليدية حتى تتمكن من التصدي لأبعاد الحرمان المتعددة.

إدخال الوقائع السياسية في حسابات التدخلات الإنمائية: فيما أن دولة فلسطين قد ألزمت نفسها بخطة سنة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، فإن المساءلة عن بلوغ هذه الأهداف يجب أن تكون مشتركة طالما بقيت إسرائيل تمثل سلطة احتلال. ولا بد أن يتم قياس تقدم إسرائيل نحو أهداف التنمية المستدامة بمدى تقدم الفلسطينيين نحوها كذلك. وسيساهم تركيز أهداف التنمية المستدامة على الإنصاف والوصول والعدالة في زيادة التدقيق في السياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مواجهة التجزئة من خلال التدخلات الإنمائية: إن التجزئة الجغرافية والسياسية لفلسطين تتطلب من شركاء التنمية أن يضبطوا استجابتهم وفقاً لهذا الواقع. فالسياسات المتعلقة بالإغلاق (غزة) أو الإلحاق (القدس الشرقية) أو الأمن (وسط الخليل) أوجدت خليطاً من «المناخات الإنمائية المحلية». لذا يتعين على التدخلات الإنمائية أن تعمل في روح مبدأ «عدم التسبب بأذى» وتتجنب تأسيس أو ترسيخ التجزئة في السياسات وفي المشهد الإنمائي لفلسطين. ويتعين على الحكومة الفلسطينية أن تواظب على صنع السياسات لجميع الفلسطينيين. وعندما يقوم المانحون أو شركاؤهم المنفذون بتقديم البرامج في التجمعات السكانية التي لا تملك الحكومة أو تملك قدرة محدودة على الوصول إليها، فمن واجبهم أن يضمنوا أن تكون هذه الجهود متوائمة مع سياسات الحكومة ومنسقة مع برامجها.

جسر الهوة بين العمل الإنمائي والإنساني: إن الطبيعة المزمنة والسياسية لأزمة الحماية التي تحدد احتياجات فلسطين الإنسانية تتعارض مع أي مفهوم ينظر إلى الاستجابة الطارئة على أنها ذات طبيعة قصيرة الأجل. ومن الضروري وجود تعاون أوثق بكثير بين أطراف العمل الإنساني والحكومة في مثل هذه البيئة. كما أن العمل الإنساني في فلسطين يمتد ليشمل مجالات تدخل ليست تقليدية تماماً. وعدد من الفئات الضعيفة الواردة في هذا التقرير تخضع لكل من التدخلات الإنسانية والإنمائية. فكلا التدخلين يجريان بالتوازي في المنطقة (ج) ومنطقة التماس وغزة.

نحو إطار جديد للأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية: ستعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في فلسطين لدعم الحكومة الفلسطينية في تنفيذ خطة سنة 2030 بحيث تكون أهداف التنمية المستدامة في صميمها. كما ستواصل المناصرة بقوة من أجل أن تفي إسرائيل بواجباتها كسلطة احتلال لضمان أن يتمكن جميع الفلسطينيين من ممارسة حقوق الإنسان الأساسية والمساهمة في التقدم.

سيتوافق إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للفترة 2018–2022 مع أولويات التنمية لدى الحكومة الفلسطينية لفترة السنوات الست المقبلة كما ترد في برنامج العمل الوطني، وسيسعى لأن يكون مكملاً لاستراتيجياتها القطاعية الرئيسية. سيكون محتوى برامج الأمم المتحدة بموجب إطار المساعدات الإنمائية محكوماً بصورة مباشرة بضرورة التصدي للعوامل الخمسة المساهمة في الضعف التي يحددها هذا التقرير. وستضع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في فلسطين الفئات الأشد ضعفاً والعوامل الرئيسية المساهمة في ضعفهم في صميم تخطيطها الإنمائي، ساعية بذلك للتأكد من أن لا يُترك أحد بالفعل خلف الركب.

1 الفصل الأول

مقدمة

التنمية والاحتلال ومتطلب خطة سنة 2030 بأن «لا يتخلف أحد عن الركب»

«ونحن، إذ نقبل على هذه الرحلة الجماعية العظيمة، نتعهد بألا يخلف الركب أحداً وراءه. وانطلاقاً من تسليمنا بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، نأمل أن نشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع. وسوف نسعى جاهدين إلى الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب».

إعلان خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015.

1.1 خلفية

يتفحص هذا التقرير حالة التنمية في فلسطين مع دخول الاحتلال العسكري عامه الخمسين. يركز التقرير بشكل خاص على أولئك الذين يُتركون خلف الركب في مسار التنمية الجاري في فلسطين. ويسعى إلى استكشاف الأسباب التي تجعل بعض الفئات في المجتمع تبدو، بصفة منهجية، أكثر حرماناً من غيرهم في الاستفادة من التقدم الإنمائي في فلسطين. كما وينظر إلى الأمام أملاً في أن يحدد كيف يمكن أن تكون بعض الفئات أكثر عرضة من الآخرين للأخطار التي قد يجلبها المستقبل.

يكاد يستحيل في السياق الفلسطيني أن يفصل المرء تأثيرات الاحتلال الإسرائيلي والصراع المستمر عن العوامل الأخرى التي تؤثر في ديناميكيات التنمية. لذا فليس من السهل على وجه الخصوص الفصل بين العوامل التي تستطيع الحكومة الفلسطينية التأثير فيها بشكل فعلي وتلك التي تؤثر فيها دولة احتلال.

يحاول هذا التقرير أيضاً النظر بتعمق أكبر إلى ما هو أبعد من التأثير الشامل للاحتلال على فلسطين ككل. فهو، أولاً، يسعى إلى تحديد الطرق التي يؤثر بها الاحتلال على فئات الفلسطينيين المختلفة بشكل مختلف. وهو، ثانياً، يتفحص العوامل الخارجة عن الاحتلال والمستمدة من الديناميكيات الاجتماعية–السياسية الفلسطينية الداخلية التي تحدد العوائق المختلفة أمام التنمية التي تواجهها هذه الفئات. ومن خلال ذلك، يساهم التقرير في التحليل اللازم إجراؤه من أجل أن تلبي فلسطين الضرورة التي تحتمها خطة سنة 2030 "بعدم ترك أحد خلف الركب"، وتجسيد انضمام فلسطين التاريخي إلى سبع من المعاهدات التسع الرئيسية لحقوق الإنسان خلال سنة 2014. كما أنه يستجيب لأجندة السياسات الوطنية الجديدة للحكومة الفلسطينية، والتي تسعى إلى اتباع مسار في التنمية يكون أكثر ارتكازاً إلى المواطن.

يقصد من التحليل أن يساعد في تحديد معالم استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية في فلسطين في السنوات المقبلة. حيثما تنطلق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية[38] في إعداد دورة جديدة من البرامج، تبدأ العملية بإجراء تحليل قطري مشترك. هذا التحليل يقيّم مشهد التنمية في البلد المعني ويحدد القضايا الرئيسية والأولويات التي ستسترشد بها الاستجابة البرامجية ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية التالي. يستعرض هذا التقرير تحديات التنمية

OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORY | AUGUST 2016
OCHA
Lebanon
Occupied Golan Heights (Syria)
Syria
Al Qunaytirah
Acre
Haifa
Tiberias
Nazareth
Jordan River / Sheikh Hussein
Irbid
Jenin
Tulkarm
Tubas
Ajloun
Nablus
Qalqilya
Salfit
Tel Aviv-Yaffo
West Bank
Ramallah
Jericho
Allenby / King Hussein
Amman
Jerusalem
Ashdod
Madaba
Bethlehem
North Gaza
Gaza
Hebron
Khan Yunis
Middle Area
Rafah
Gaza Strip
Be'er Sheva
Jordan
Karak
Israel
Al 'Ojah / Nitzana
0 15 30 60
Km

على مستوى تفصيلي ولكنه لا يطرح حلولاً أو وصفات. فتقديم الحلول من ناحية الاستجابة السياساتية والبرامجية وسبل تنفيذها يدخل في اختصاص إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وسيتم تدشين إطار جديد للمساعدات الإنمائية للأرض الفلسطينية المحتلة في كانون الثاني/يناير 2017 بحيث يغطي فترة خمس سنوات. يتعين على أي تحليل للتنمية في فلسطين أن يبدأ من واقع أن الفلسطينيين يسعون لتحقيق طموحاتهم الإنمائية في ظل احتلال عسكري. وقد وثقت الأمم المتحدة وغيرها في العديد من التقارير المختلفة الأثر التدميري للاحتلال على حياة الفلسطينيين[39] والعوائق وأوجه عدم اليقين والجور المرتبطة به. ويتعين في سياق خطة سنة 2030 أن يعاد التأكيد بقوة على أن جميع الفلسطينيين، بمحض كونهم يعيشون في ظل الاحتلال، هم محرومون وضعفاء، وأن جميع الفلسطينيين في ظل الاحتلال "متروكون خلف الركب"، بمعنى أن جميع الفلسطينيين محرومون من الاستقلالية والقدرة على ممارسة قدرة الفعل التي يتمتع بها الجزء الأكبر من العالم. تبدأ فلسطين خطة سنة 2030 بقيود شديدة هي في محصلتها ذات طبيعة سياسية ولكنها تتجلى بشكل ملموس تماماً في الحياة اليومية لشعبها. وهذا التقرير يوثق كيف ينعكس الاحتلال على شكل تقييد الفرص التنموية لجميع الفلسطينيين من جميع مشارب الحياة وفي كل ركن في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لذا فإن إنهاء الاحتلال يشكل أعلى أولويات التنمية. وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة تمارس سيطرة كاملة على أراضيها ومسارها التنموي يشكل محوراً أساسياً لأجندة الأمم المتحدة بالنسبة لفلسطين. ويعد بناء المؤسسات التي تدعم إنجاح التوجه الديمقراطي في فلسطين جزءاً لا يتجزأ من هذا الجهد.

إن تجربة الأهداف الإنمائية للألفية تبرز بوضوح أثر الاحتلال على فرص التنمية الفلسطينية. فالحساب الختامي للأهداف الإنمائية للألفية في فلسطين يبدو جديراً بالتقدير بخصوص الغايات المستهدفة مثل معدلات التحصين، ومعدلات وفيات المواليد، ومعرفة القراءة والكتابة، والتحصيل التعليمي. إلا أنه لا يزال يلزم عمل الكثير بالنسبة للغايات التي تمس المجالات الخاضعة لسيطرة ملموسة من جانب دولة الاحتلال، ولا سيما الاقتصاد، والتجارة، والوصول إلى الموارد الطبيعية، وحركة الناس والبضائع. وتتخلف المؤشرات المتعلقة بالتشغيل والنمو الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي والمياه بقدر كبير.

تقمصاً لروح خطة سنة 2030، يتعمق التحليل القطري المشترك في تجارب وآفاق الفئات المختلفة من الفلسطينيين. يبحث التحليل في الفئات الأشد ضعفاً والعوامل الرئيسية التي تساهم في ضعفهم، وبالتالي العوامل التي تساهم في إيجاد بيئة مواتية أو "معرقلة". وهو من خلال ذلك يساهم في حوار التنمية في فلسطين وفي إعداد إطار مستقبلي للأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنمائية حيث تعمل أسرة الأمم المتحدة الإنمائية، كل طرف منها في مجال ولايته الخاص، وتعمل في الوقت ذاته على العوامل الشاملة التي تساهم في الضعف والحرمان والتي قد لا يكون من الممكن رؤيتها من خلال عدسة قطاعية. وينبغي أن تكون النتائج ملموسة ليس لدى الفئات المحددة التي يتناولها التقرير فقط، بل ولدى قطاع عريض من مختلف فئات المجتمع الفلسطيني.

في هذا التقرير، يشير "الحرمان الهيكلي" إلى الحرمان المنهجي من الوسائل لتحقيق التقدم أو الحفاظ عليه. وهذا يشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، الحرمان المنهجي من الخدمات وحماية الدولة، والحدود المنهجية على ممارسة حقوق الإنسان، والتمييز. ويشير الضعف، في هذا التقرير، إلى احتمالات تآكل مكاسب التنمية لدى فئة بعينها.[40] بالتالي، تكون بعض الفئات ضعيفة ليس فقط لأنها معرضة لخطر ما ولكن أيضاً نتيجة كونها مهمشة من الأنماط اليومية للتفاعل الاجتماعي، أو لعدم امتلاكها القدرة الكافية للوصول إلى الموارد.[41] والفئات الضعيفة هي أصحاب الحقوق الذين يتأثرون بصفة خاصة بالعوامل الهيكلية الكامنة التي تسهم في إيجاد بيئة معرقلة. ويحلل التقرير أيضاً دور الجهات المكلفة بالمسؤولية – الدولة الفلسطينية أو دولة الاحتلال، تبعاً للسياق – التي تتحمل المسؤولية بموجب قانون حقوق الإنسان عن معالجة هذه العوامل وضمان الإعمال الكامل للحقوق في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعد تحديد العوامل المساهمة في الضعف خطوة أولى نحو فهم التحديات الأساسية أمام حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

في فلسطين، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، حتى أفضل إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية لا تتوزع بالتكافؤ بين جميع الفئات الفلسطينية. وتنص خطة سنة 2030 على أن جودة إنجازات التنمية في فلسطين، أي إلى أي مدى يشمل التقدم جميع الفئات، لا تقل أهمية عن النتائج المجمعة على النطاق الوطني العام.

تم تحديد مجموعة من 20 فئة محرومة أو ضعيفة لتشكل أساساً يسترشد به التحليل في هذا التقرير. هذه الفئات هي: الفتيات المراهقات، والتجمعات البدوية والرعوية المقيمة في المنطقة (ج)،

"جميع الفلسطينيين، بمحض كونهم يعيشون في ظل الاحتلال، هم محرومون وضعفاء؛ جميع الفلسطينيين في ظل الاحتلال "متروكون خلف الركب" بمعنى أن جميع الفلسطينيين محرومون من الحكم الذاتي والقدرة على ممارسة قدرة الفعل التي يتمتع بها الجزء الأكبر من العالم".

والأطفال الذين يواجهون عراقيل في الوصول إلى المدارس، والأطفال في القوى العاملة، والأطفال المعرضون للعنف، والتجمعات السكانية في المنطقة (ج)،[42] والمسنون، والأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء، وسكان غزة غير القادرين على الوصول الى المياه النظيفة أو الصرف الصحي، وسكان المنطقة H2 في الخليل، والأفراد المحتاجون الى إحالة طبية عاجلة، والأطفال خارج المدرسة، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص المقيمون في منطقة التماس، واللاجئون الذين يعيشون في فقر مدقع، واللاجئون المقيمون في المخيمات، وصغار المزارعين والرعاة غير البدو وصيادو الأسماك، والنساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والفقراء العاملون، والشبب.

تبرز البينات عدم التكافؤ في تجارب هذه الفئات المختلفة من الفلسطينيين وفي الآفاق المنظورة أمامها. على سبيل المثال، تتصف الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء بمتوسط دخل أدنى من الأسر المماثلة التي يعيلها رجال. كما أن هذه الأسر أكثر احتمالاً أن تعيش في فقر مدقع. ويتصف الشباب بمستويات بطالة أعلى من سائر القوى العاملة. وهم أيضاً أكثر عرضة للعنف من الفئات العمرية الأخرى. ويملك سكان المنطقة (ج) ومنطقة التماس قدرة على الوصول إلى الخدمات تقل بكثير عن قدرة سكان المنطقتين (أ) و(ب). وتقل كثيراً قدرة سكان غزة على الوصول إلى الرعاية الطبية المتخصصة بالمقارنة مع سكان القدس الشرقية مثلاً. كما أنهم يعانون من نقص في المياه والصرف الصحي إلى درجة تقارب الأزمة.

إن البحث عن أنماط بين هذه الفئات يكشف عن سلسلة من العوامل الهيكلية التي تساهم في انخفاض مساراتهم الإنمائية. ومع أن الخط الفاصل بين ما هو "سبب" وما هو "عرَض" لا يبدو واضحاً دائماً،

المصطلحات الجغرافية الرئيسية

المناطق (أ) و(ب) و(ج): حسب اتفاقيات أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سنة 1993، قسمت الضفة الغربية إلى ثلاثة تقسيمات إدارية، هي المناطق (أ) و(ب) و(ج). فبموجب إطار أوسلو، منحت السلطة الفلسطينية سيطرة مدنية وأمنية كاملة على المنطقة (أ) وسيطرة مدنية على المنطقة (ب)، حيث تتولى كذلك المسؤولية عن النظام العام. وتخضع المنطقة (ج) لسيطرة إسرائيل الإدارية والعسكرية.

المنطقة H2 – الخليل: تقع هذه المنطقة في وسط مدينة الخليل وأنشئت بموجب بروتوكول الخليل لسنة 1997، حيث وضعت تحت السيطرة العسكرية والأمنية الإسرائيلية والسيطرة المدنية الفلسطينية. تغطي المنطقة 20% من مدينة الخليل، بما في ذلك البلدة القديمة بأكملها. يقيم حوالي 40,000 فلسطيني (19% من سكان مدينة الخليل) في المنطقة H2، إلى جانب 850 مستوطناً إسرائيلياً يقيمون في خمس مستوطنات في المنطقة. ويقيم 8,000 مستوطن إضافي في مستوطنة كريات أربع على مشارف الخليل.

منطقة التماس: في سنة 2002، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً ببناء جدار في الضفة الغربية «لعرقلة ... تسلل الإرهابيين والعتاد الحربي إلى إسرائيل». مع ذلك، جاء بناء الجدار في أغلبه داخل الضفة الغربية، بما يخالف القانون الدولي، وأوجد «منطقة تماس» أو منطقة عسكرية مغلقة بين الخط الأخضر والجدار ذاته.

فإن التحليل يركز على خمسة عوامل هيكلية مساهمة في الحرمان والضعف في السياق الفلسطيني ويجادل من أجل بذل المزيد من الجهود المتسقة بواسطة صانعي السياسات وشركاء التنمية إزاء هذه التحديات. تتضمن هذه العوامل الهيكلية الخمسة: الموقع (أو مكان الإقامة)، وارتفاع مستوى التعرض للعنف، والوصول إلى الفرص الاقتصادية، والعوامل المؤسسية والسياسية، والقواعد الاجتماعية–الثقافية.

تتعلق عوامل الموقع المساهمة في الضعف بواقع أن المكان الذي يقيم فيه المرء في فلسطين يؤثر بشكل كبير على حياته اليومية، ووصوله إلى الخدمات الأساسية، وقدرته على التدبر مع الصدمات، وقدرته على التملص من قبضة الفقر. وبما أن السلطة الفلسطينية لا تملك بسط ولايتها بصورة متكافئة على جميع الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن الموقع يلعب دوراً أيضاً في تحديد من هم المكلفون بالمسؤوليات، ومدى توفر الخدمات العامة. ويؤثر التعرض للعنف بقدر بالغ على العديد من الفلسطينيين. وتكون بعض الفئات أكثر عرضة لتهديدات العنف من غيرها، فيما يفرض العنف قيوداً مختلفة على الخيارات والفرص المتاحة للفئات المختلفة. والعوامل الاقتصادية المساهمة في الضعف تتضمن الفقر وعدم التكافؤ في الوصول إلى الفرص الاقتصادية، وارتفاع معدلات الإعالة، والتهديدات البيئية. وهي تؤثر في بعض الفئات أكثر من سواها. ترتبط عدة عوامل من هذه بعوامل الموقع والعوامل الاجتماعية–الثقافية المساهمة في الضعف. أما العوامل المؤسسية والسياسية المساهمة في الضعف فتتعلق عموماً بعناصر الحكم الرشيد مثل توفر مؤسسات سريعة الاستجابة وخاضعة للمسؤولية، وعمليات سياسية شاملة للجميع، وسيادة القانون، وحسن أداء نظم العدالة والأمن. إن شرائح المجتمع الأشد ضعفاً هي أكثر من يتضرر من إخفاقات الحكم في العادة. وتتيح هذه الإخفاقات استمرار انتهاكات حقوق الإنسان دون أن يتم التصدي لها. فيما يتعلق بالقواعد الاجتماعية–الثقافية، فإن القواعد القائمة على التمييز أو التقييد يغلب أن تؤثر على بعض الفئات أكثر من سواها. فالقواعد التي تتراوح من المعاملة التمييزية في أسواق العمل إلى قوانين الميراث التمييزية والقيود على وصول النساء إلى خدمات الصحة الإنجابية تؤثر على النساء أكثر من الرجال، وعلى ذوي الإعاقة أكثر من الآخرين، وعلى الشباب أكثر من الأجيال الأكبر سناً. وفي بعض الحالات، تساهم هذه القواعد في الضعف بصورة مباشرة، فيما أنها في حالات أخرى تفاقم تأثير مجالات الضعف الأخرى.

يؤثـر الاحتلال في العديد مـن هذه القضايا الهيكليـة. فالموقع، على سبيل المثال، يفسر ارتفاع مستـوى الضعف لدى الفلسطينيين الذين يجـدون أنفسهم فـي "مواجهة" مباشرة مع الاحتـلال. كما أن مدى احتمال أن تتعرض بعض الفئات مباشرة للعنف يتأثر بالاحتلال بشدة، وإن لم يكـن بصفة حصرية. أما العوامل الهيكلية الأخرى مثل عوامل الحكـم والقواعـد الاجتماعية–الثقافية فإن ارتباطهـا بالاحتلال أقل وثاقة.

***

تنتظم بنية التحليل القطري المشترك في تسعة فصول. يبحث الفصل الثاني في الحرمان والضعف نتيجـة العيش في ظل الاحتلال. ويضع في تركيزه جميع الفلسطينيين مبيناً حدود ما يمكن وما لا يمكن توقعه مـن "التنمية" فـي هذه الظروف. ويصف الفصـل الثالث 20 فئة من أشد الفئات ضعفاً ليزودنا بمدخل لتحليلنا. أما الفصول من الرابع إلى الثامن فتستكشف العوامل الهيكلية المختلفة المساهمة في الضعف: الموقـع (الفصـل الرابـع)، والتعرض للعنـف (الفصـل الخامس)، والوصـول إلـى الفرص الاقتصادية (الفصـل السادس)، والعوامل المؤسسيـة والسياسيـة (الفصـل السابـع)، والقواعـد الاجتماعية–الثقافية (الفصل الثامن). ثم يرد فصل أخير يستعرض خلاصة التحليل بمجملـه. ويرد في الملحـق وصف أكثر تفصيـلاً لخصائص الفئات العشرين الضعيفة.

2-1 الإجراءات والمنهجية

تقـوم المنهجية المعتمدة فـي إجراء التحليل القطـري المشترك على مراجعة للبيانات والوثائق الأوليـة والثانوية، ومشاورات مع وكالات الأمـم المتحدة والحكومة الفلسطينية والمجتمع المدني والمانحين، إلى جانب إجـراء مراجعات وتحقق من المحتـوى بواسطة وكالات الأمم المتحدة، والهيئات الثنائية ذات العلاقة، والوزارات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. شملت المشاورات وكالات الأمـم المتحدة المقيمة وغير المقيمـة، والفرق المواضيعية المشتركـة بين الوكالات، ووزارات مختـارة في الحكومة، وجهات مانحـة، ومنظمات مجتمع مدنـي، وسكرتارية تنسيـق المساعدات المحلية.

تكونـت مراجعة البيانـات من تقييـم البيانات الكميـة والكيفية، بما فيهـا وثائـق منظومة الأمـم المتحـدة والأطـراف المعنيـة بالتنمية، وأهـم الوثائق الوطنيـة، والبيانـات والمسوح من الجهـاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية، إلى جانب الالتزامات الدولية ومعاهدات حقوق الإنسان.

تـم توفير بيانات مصنفـة (حسب الجنس، والعمـر، والحالة المالية، والموقـع – ريفي/حضـري، والعـرق، والمنطقة، والديانـة، واللغة، وكذلـك الإعاقة، والحالـة بخصوص فيروس نقص المناعة/الإيدز، وغير ذلك)، واستخدمت هذه البيانات لتعميق تحليل الفئات الضعيفة والمحرومة والعوامل المساهمة في الضعف.

طلـب مـن وكالات الأمـم المتحدة أن تحـدد الفئات التـي اعتبرتها ضمـن الأشد ضعفـاً وحرماناً لتوفيـر مدخل إلى هـذا التحليل. وقد اقترحـت 69 فئـة في الجولـة الأولى. ثم جـرى تقليص القائمة إلى 20 فئة وحللت العوامـل المساهمة في ضعفها باتباع إجراء موحد. فبعـد جولة ابتدائية من الفرز لتقليص التداخـلات بين الفئات، ودمج الفئـات المتماثلة أو المتقاربـة، وإدخال الفئـات الأصغر حجماً في فئـات تكبرها في الحجم، أجري تحليل مفصل للفئات المتبقية. وفي أعقاب تحليل أولي للعوامل المساهمة في ضعف هذه الفئات، كانت الفئات التي تعاني من أوجه متعددة ومتداخلة من الحرمان هي الأولى التي اختيرت في القائمة النهائية. شملت هذه الفئات: الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التـي تعيلها نساء، واللاجئين المقيمين في المخيمات، وسكان المنطقة H2 فـي الخليل، وغيرهم. وفي الجولة الثانية، أعيد تقييـم الفئـات المتبقيـة بالاستناد إلى مجـال القضايا التـي تعكسها. وتمثلـت الغاية مـن الجولة الثانية في تحديد القيـود على أوسع نطاق ممكـن أمام التنمية بحيث يسترشد بها تحليـل العوامل المساهمة في الضعف.

شـكل فريق الأمـم المتحدة القطري فريقـاً خاصـاً للتحليل القطري المشتـرك من أجل تقديـم التوجيهات لفريق التأليـف وتيسير اختيار المجموعـة النهائية من الفئات الضعيفة. وتـم تقليص القائمة الأصلية المكونـة مـن 69 فئة إلـى 20 فئة سـاد الشعور بأنهـا تمثل مجالات الضعـف في الأرض الفلسطينية المحتلة. ثـم قام فريق الأمم المتحدة القطـري بالتحقق من القائمـة النهائية. ومن ثم أعـد وصف تفصيلي لخصائص كل من الفئات العشرين مع التركيز على العوامل المساهمة في الضعف.

ركـز تحليل الفئات الضعيفة على: (أ) خصائص الفئة، (ب) والعوامل المساهمـة في الضعـف، (ج) وتأثيرات عوامل الضعـف على الفئة. وأجريـت عمليـة مراجعـة وتحقق من النتائـج بمشاركـة فريق عمل التحليل القطري المشترك، كما أجـرى فريق الأمم المتحدة القطري مزيـداً من التحقق. انبثقـت العوامل الخمسـة المساهمة في الضعف من إجراء تحليل قائم على حقـوق الإنسان للفئات الضعيفة. وأجري تحليـل قائـم على النـوع الاجتماعـي بتوجيه مـن فريق عمـل الأمم المتحدة المعني بالنوع الاجتماعي، وهو عبارة عن فريق عمل مشترك بين الوكالات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

3-1 نظرة قطرية عامة وموجزة

أرقام رئيسية		
الضفة الغربية	5,655 كلم^2	2.9 مليون نسمة (بما يشمل القدس الشرقية)
قطاع غزة	365 كلم^2	1.9 مليون نسمة
معدل الفقر	34.5% (2014)	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1,745.9 دولار أمريكي (2015)	

تتكون الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة الغربية (5,655 كم2، بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة (365 كم2، مع خط ساحلي طوله 40 كم)، ويبلغ مجموع سكانها 4.8 مليون، منهم 2.9 مليون يعيشون في الضفة الغربية ويتركزون في المناطق الحضرية، و1.9 مليون يعيشون في قطاع غزة.[43] يبلغ معدل عدم معرفة القراءة والكتابة للسكان فوق عمر 15 سنة في الأرض الفلسطينية المحتلة 3.3%،[44] ويبلغ معدل الفقر 34.5% [2014].[45] ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,745.9 دولار أمريكي [2015][46] بأسعار سنة 2004، ويأتي ترتيب مؤشر "التنمية" البشرية الفلسطيني في المرتبة 113 من أصل 188 بلداً [2014].[47]

قسمت فلسطين الانتدابية في سنة 1949 بين إسرائيل والأردن ومصر. وفي الحرب العربية–الإسرائيلية سنة 1967، احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، وألحقت القدس الشرقية. وأدت اتفاقات أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سنة 1993 إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة تقسيمات إدارية، هي المناطق (أ) و(ب) و(ج). فبموجب إطار أوسلو، منحت السلطة الفلسطينية سيطرة مدنية وأمنية كاملة على المنطقة (أ) وسيطرة مدنية على المنطقة (ب)، حيث تتولى كذلك المسؤولية عن النظام العام. وتخضع المنطقة (ج) لسيطرة إسرائيل الإدارية والعسكرية. كان الغرض من هذا الترتيب أن يستمر لمدة خمس سنوات ريثما يتم إجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي بحلول سنة 1999. إلا أنه لم يتحقق أي اتفاق على الوضع النهائي بعد.

أجريت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية في سنة 2005 وأدت إلى انتخاب محمود عباس من حركة فتح. وفي أيلول/سبتمبر 2005، "انسحبت" إسرائيل من طرف واحد من قطاع غزة، بحيث سحبت جميع المستوطنين والكوادر العسكرية، ولكنها احتفظت بالسيطرة على المجال الجوي لغزة ومداخلها البحرية وغالبية الحدود البرية، وواصلت تقييد حركة البضائع والناس دخولاً إلى غزة وخروجاً منها. وفي سنة 2006، عقدت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وحصلت حماس على 74 مقعداً من أصل 132، فيما حصلت فتح على 45 مقعداً. شكلت حماس حكومة بقيادة اسماعيل هنية في نيسان/إبريل 2006، واستمرت هذه الحكومة إلى حين التوصل إلى اتفاق مكة في شباط/فبراير 2007، والذي أدى إلى حكومة وحدة بين فتح وحماس يقودها رئيس الوزراء هنية. إلا أن إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم تعترف بحكومة الوحدة الجديدة بذريعة انخراط حماس في الإرهاب ورفضها الاعتراف بإسرائيل أو بالاتفاقيات السابقة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذان كانا أكبر الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية وقتئذ، بقطع المساعدات عن الحكومة،[48] وبقيت القيود المالية مشددة بالاستناد إلى تشريعات مكافحة الإرهاب. ونشأت خلافات وصدامات بين مؤيدي فتح وحماس في سنة 2007. وفي حزيران/يونيو 2007، استولت حماس بالقوة على إدارة جميع المؤسسات الحكومية في غزة. وعيّن الرئيس عباس حكومة طوارئ مستبعداً حماس، فأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تحكم النسبة 40% من الضفة الغربية التي لا تديرها إسرائيل مباشرة[49] وأصبحت حماس تحكم غزة. ومنذ ذلك الحين لم تنجح جهود المصالحة بين فتح وحماس ولم تجر أية انتخابات رئاسية أو تشريعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وللخروج من المأزق السياسي، أنشئت حكومة "وفاق" فلسطينية غير حزبية في نيسان/إبريل 2014 تتكون من وزراء من التكنوقراط غير منتمين إلى أي حزب سياسي، وأيدتها كل من حركتي فتح وحماس. وقد ثبت حتى الآن أن حكومة الوفاق الوطني غير قادرة على القيام بدور حكومة تصريف للأعمال شاملة للجميع.

4-1 نظرة ديموغرافية عامة وموجزة [50]

أرقام رئيسية	
السكان تحت عمر 29 سنة	%69
مجموع السكان الحالي (2015)	4.8 مليون
مجموع السكان المتوقع (2050)	9.5 مليون
الكثافة السكانية الحالية في غزة	5,070 نسمة لكل كم^2

تتسم فلسطين بمجتمع فتي (69% من السكان تقل أعمارهم عن 29 سنة)[51] ينمو بسرعة. وقد تضاعف عدد السكان بما يقارب أربع مرات على مدى السنوات الخمسين الماضية ويتوقع أن يزيد من 4.8 مليون[52] إلى 6.9 مليون في سنة 2030 وإلى 9.5 مليون في سنة 2050. وسيزداد عدد السكان في غزة بأكثر من الضعف من 1.9 مليون إلى 4.8 مليون في سنة 2050، فيما سينمو عدد سكان الضفة الغربية من 2.9 مليون إلى 4.7 مليون. وسيتجاوز سكان غزة عدد السكان في الضفة الغربية بقليل في سنة 2050 وسيظلون أصغر سناً. يشكل هذا الأمر باعث قلق خطير بالنسبة للتنمية في غزة إذ أن الكثافة السكانية المرتفعة – والتي تصل حالياً إلى 5,070 نسمة لكل كيلومتر مربع[53] – سترتفع إلى حوالي 14,000 نسمة لكل كيلومتر مربع، مما يهدد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقطاع.

سيزيد النمو السكاني السريع من الطلب على الخدمات العامة، ومنها الرعاية الصحية والتعليم. تعد الزيادة في حصة الشباب من مجموع سكان فلسطين في السنوات العشرين الماضية أعلى زيادة بين البلدان العربية. وفي ظل وجود نسبة 30% من الشباب بين مجموع السكان، سيكون من الضروري القيام بتخطيط تنموي فعال لصالح الشباب في مجالات التعليم والعمل اللائق وخدمات الرعاية الصحية وتوفير إسكان ملائم وميسور التكلفة.

إن زيادة نسبة السكان في سن العمل (15–64 سنة) سترفع مستوى الطلب على فرص العمل. كما ستوفر فرصة لتحقيق عائد ديموغرافي إذا أحسنت فلسطين الاستثمار في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات الحكم وفي رأس المال البشري، مع تعزيز الإنصاف والصحة وجودة التعليم والعمل المنتج.

الفصل الثاني 2

التنمية في ظل الاحتلال

الضعف المتأصل لجميع الفلسطينيين

بعد حوالي 50 سنة من الاحتلال، كل فلسطيني يعيش في الأرض الفلسطينية المحتلة يعاني من الضعف إلى درجة ما. وفلسطين، بسبب وجودها تحت الاحتلال، تجد نفسها في وضع غير موات بتاتاً، بالمقارنة مع البلدان الأخرى، في جهودها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. فعلى أي نقاش للتنمية في فلسطين أن يبدأ من واقع أن أكبر وأوضح عقبة تعترض التنمية الفلسطينية هي الاحتلال. ومع أن الاحتلال يؤثر على الفئات المختلفة من الفلسطينيين بطرق مختلفة، فبالكاد يوجد أي مجال في الحياة بالنسبة لغالبية الفلسطينيين لا يمسه الاحتلال.

إن الأدوات اللازمة لتعديل هذا الضعف الجوهري ليست في متناول صانعي السياسات التنموية الفلسطينية ولا في متناول مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وليس بإمكان التنمية (والمساعدات الإنسانية) سوى أن تخفف من تأثيراته. فلن يكون من الممكن معالجة الضعف إلا بإنهاء الاحتلال العسكري لفلسطين، والعمل على المدى القصير على تخفيف حدة تدابيره الأشد ضرراً.

لذا، تشكل إزالة الاحتلال الأولوية الأوحد والأهم من أجل تمكين الفلسطينيين من رسم مسار ناجح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الأثناء، يتعين على أطراف التنمية الفاعلة أن تكون مدركة للحدود المفروضة على آفاق التنمية في فلسطين وكذلك على مدى الأثر الذي يمكن أن تحققه استثمارات المانحين الإنمائية في بلد يعيش تحت الاحتلال، حيث تواجه الحكومة قيوداً شديدة على التحكم بدعائم التنمية. وطالما بقيت الحكومة الإسرائيلية تمثل سلطة الاحتلال، فستظل تتحمل إلى حد كبير المسؤولية النهائية عن تمكن الفلسطينيين من بلوغ الأهداف العالمية المصاغة في خطة سنة 2030 أو إخفاقهم في ذل.

تقع على إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال[54] وطرفاً في سبع معاهدات دولية رئيسية لحقوق الإنسان، واجبات محددة بوضوح تجاه سكان الأرض الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لإتاحة المجال للمضي قُدماً في التنمية خلال فترة الاحتلال التي يفترض فيها أن تكون مؤقتة.[55] تتضمن التزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي واجب معاملة السكان الفلسطينيين بإنسانية، واحترام وضمان النظام والسلامة العامة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يشمل الرعاية الاجتماعية العامة،[56] ومسؤولية ضمان قدرة جميع السكان دون تمييز على الوصول المناسب إلى مرافق وخدمات الرعاية الصحية،[57] وكذلك تيسير العمل المناسب لجميع المؤسسات المكرسة لرعاية الأطفال وتعليمهم.[58] ومن الجدير بالذكر أيضاً أن القانون الإنساني الدولي يحظر تدمير الممتلكات العامة والخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة[59] وكذلك الترحيل القسري للسكان.[60] ومن واجب إسرائيل، بصفتها دولة طرف في الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان،[61] أن تحترم وتكفل حقوق الإنسان لجميع الأفراد في نطاق ولايتها دون أي تمييز.[62] كما يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان واجب منع انتهاكات حقوق الإنسان بقدر الإمكان.[63] وفي الواقع، اتسمت أفعال إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك بالتقيد الانتقائي بأحكام اتفاقيات أوسلو. علاوة

«تشكل إزالة الاحتلال الأولوية الأوحد والأهم من أجل تمكين الفلسطينيين من رسم مسار ناجح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة».

على ذلك، إن إلحاق إسرائيل للقدس الشرقية بشكل أحادي الجانب ينتهك الحظر الذي يفرضه القانون الدولي على الاستيلاء على أراض باستعمال القوة.[64]

على الرغم من هذه الالتزامات، والتي تعارض إسرائيل بعضها، فإن السياسات والممارسات الإسرائيلية تعمل بنشاط على تقييد آفاق التنمية في فلسطين. وتتجلى هذه القيود بطريقتين أساسيتين: أولاً عن طريق تقييد حياة الناس وقدرة الفعل لديهم بصورة مباشرة، وثانياً عن طريق تحديد حيز السياسات للحكومة الفلسطينية والتعدي عليه. ويجري تناول هذين المجالين أدناه.

1-2 تقييد حياة الناس

تتضمن سياسات وممارسات الاحتلال ذات الأثر الواسع على حياة الناس فرض القيود على وصول وحركة الناس والبضائع، وعلى الوصول إلى الموارد الطبيعية، وعلى الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، وكذلك ممارسات هدم المنازل والتهديد بالترحيل القسري والعنف. يركز التحليل الآتي على القيود على الحركة، والوصول إلى الموارد الطبيعية، والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، ويوضح آثار هذه السياسات على وصول السكان الفلسطينيين إلى الصحة والتعليم. أما السياسات المتعلقة بهدم المنازل والترحيل القسري والعنف، وكذلك تصاريح السفر – والتي تؤثر على بعض الفئات بنسبة أعلى من غيرها – فسيتم نقاشها في فصول لاحقة في هذا التحليل القطري المشترك.

1-1-2 القيود على وصول وحركة الناس

إن القيود الإسرائيلية على حركة الناس، الفلسطينيين والدوليين على السواء، تترك عواقب بعيدة الأثر على كل من قطاع غزة والضفة الغربية. يتم تنفيذ هذه القيود من خلال نظام معقد من نقاط التفتيش، والتصاريح، والحواجز العسكرية على الطرق، والمستوطنات القائمة حصراً على أساس عرقي، ونظام منفصل من الطرق الالتفافية، ونظم قانونية موازية، والجدار.[65]

أدت هذه القيود إلى تفتيت الساحة الفلسطينية. إذ أوجدت تجمعات سكانية معزولة، وقوضت التماسك الاجتماعي، ومزقت الهوية المشتركة، وقلصت النشاط الاقتصادي للسكان ضمن المناطق الفلسطينية المجزأة وفيما بينها. فالجدار الذي يعد العائق الرئيسي أمام حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يفصل فلسطينيي الضفة الغربية عن الإسرائيليين فحسب، بل يفصل الفلسطينيين كذلك بعضهم عن بعض. وقد أعلن جزء كبير من أراضي الضفة الغربية الواقعة بين الجدار وخط الهدنة من سنة 1949 منطقة "مغلقة" يشار إليها بعبارة "منطقة التماس". وعزلت هذه المنطقة بقدر كبير عن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة. ويحتاج الفلسطينيون إلى تصاريح خاصة للإقامة فيها أو دخولها. إذا استكمل بناء الجدار حسب الخطة، فسيتم عزل ما يقارب 9.4% من مساحة الضفة الغربية، بما يشمل القدس الشرقية والأرض الحرام السابقة بين إسرائيل والأردن.[66] يقيم في هذه المنطقة قرابة 11,000 فلسطيني. وإذا استكمل بناء الجدار حسب الخطة، سيصبح 25,000 فلسطيني آخر، وخاصة في منطقة بيت لحم، مقيمين بين الجدار والخط الأخضر.[67] حسب سنة 2008، يقدر

أرقام رئيسية	
البطالة	26.9% (44.7% بين النساء)
استخدام إسرائيل للموارد المائية السطحية والجوفية	85%
إيرادات السلطة الفلسطينية من نظام إيرادات المقاصة	60–70%
نسبة أراضي الضفة الغربية المزروعة التي تضررت من الجدار	10.2%
أراضي الضفة الغربية المستخدمة لصالح المستوطنات الإسرائيلية والمناطق العسكرية والمحميات الطبيعية والجدار	44%
استهلاك الفلسطينيين للمياه	73 لتراً للشخص في اليوم (معيار منظمة الصحة العالمية: 100 لتر للشخص في اليوم)

أن حوالـي 17,000 دونم[68] مـن الأراضي الزراعيـة الخصبة تتضرر من الجـدار، وهو ما يعـادل حوالي 10.2% من مجمـوع المساحة المزروعـة في الضفة الغربية.[69] كما أن فصل غـزة عن الضفة الغربية، بمـا فيها القدس الشرقيـة، أدى إلى تقييد قـدرة أهالي غزة على زيارة الأقرباء والتماس الرعاية الطبية.

يشكل الاحتلال والنزاع خطراً إضافياً على صحة السكان الفلسطينيين لأنـه يسبب الإصابـات والإعاقـة والمـوت، ويعرقل الوصـول إلى الخدمـات الصحية.[70] فيتعين الحصول علـى تصاريح عند كل موعد استشـارة طبية يتطلب السفر إلى القدس أو إلى بلدان مجاورة، وغالباً مـا يتـم تأخير التصريـح أو رفضه دون إعطاء سبـب واضح. ففي سنة 2014، لاقت 22.6% من طلبات تصاريح السفر التي قدمها مرضى ومرافقـون لهم في الضفـة الغربية الرفض أو عانت مـن التأخير. وفي سنـة 2015، بلغت هذه النسبـة 16.8%.[71] ويحتـاج نقل المرضى من الضفـة الغربية إلى مستشفيات القدس فـي سيارات الإسعاف إلى إجـراءات "تنزيل وتحميل"، حيث تلتقي سيارتا إسعاف ويجري نقل المريض بينهما عبر نقطة التفتيش أو الجدار.[72]

يعرقـل الاحتلال الوصـول إلى التعليـم أيضاً في الأرضـ الفلسطينية المحتلـة. فنظـام التخطيط المكانـي وتقسيم الأراضـي الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية في المنطقـة (ج) والقدس الشرقية يسبب نقصاً في المبانـي المدرسية. علاوة على ذلك، يعرقـل النزاع الممتد قدرة الأطفـال والشباب علـى الوصول إلى المدارس ويساهم في تسرب الأطفال من مقاعد الدراسة. ويفيد الأطفال بتعرضهم لمضايقات و/أو عنف على يد الجيش الإسرائيلي يتراوح من التأخير وتفتيش الحقائب المدرسية إلى المضايقات الجسدية أثناء عبورهم نقاط التفتيش.[73] وقد تم تحديد المضايقات والعنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون علـى أنه يشكل القضية الرئيسية التـي تؤثر في الوصول إلى التعليم في 27% مـن التجمعـات السكانية التي جرى تقييمهـا.[74] فالطلبة الذين يقيمـون في مناطق قريبة مـن المستوطنات كثيراً مـا يضطرون للسير عبر هذه المستوطنات للوصول إلى مدارسهم، وأولئك الذين يعيشون فـي المنطقة (ج) غالباً مـا يحتاجون للتنقل مسافـات طويلة من أجل الوصول إلى المدارس، ويمكن أن يتعرضوا للعنف خلال هذا الوقت. وتتضمـن تأثيرات النزاع النفسية–الاجتماعيـة على الطلبة الإحساس بالتوتر المفرط، والصدمـة، وسيطرة مشاعر الخوف.[75] كما أن نهاية سنة 2015 شهدت زيادة في تكرار اعتداءات الجيش الإسرائيلي على المدارس واقتحامها عنوة.[76]

إن الأثـر التراكمي لخسارة فرص التعليـم المدرسي والصدمة النفسية ونقص القدرة على الوصول إلـى الرعاية الصحية يضـر بالإمكانات التطوريـة لجيـل بأكمله مـن الأطفال. ويعنـي هذا، بالنسبـة للفئات الأشد ضعفاً، الإخلال بقدرتهم على تحسين أوضاعهم الاجتماعية–الاقتصاديـة وإعاقـة الحـراك الاجتماعي داخـل الأرض الفلسطينية المحتلة.

2-1-2 القيود على الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية

إن القيـود علـى الأنشطة الاقتصاديـة والإنتاجية، ومنهـا القيود على حركة البضائع، تعيق الاقتصاد الفلسطيني وإمكانات نموه بشدة. فقد أصبحـت قدرة الاقتصـاد الفلسطيني على النشـاط محدودة، ناهيك عن القـدرة على الازدهار وتوفير فرص العمـل.[77] نتيجة لذلك، يظل الاقتصـاد الفلسطيني معتمداً بصـورة عالية على القطاع العام، والذي هـو بـدوره معتمد بصورة عالية علـى الدعم الخارجـي للميزانية. إن الفلسطينـي المتوسـط يعيش حيـاة محفوفة بالمخاطـر معتمداً على الحكومة أو دعم المانحين.

2-1-2-1 تقييد النمو الاقتصادي

كان التراجـع الاقتصـادي مـن ضمـن أبـرز العواقـب المترتبة على الاحتـلال الممتد، وتسببت الاعتداءات العسكرية المتكررة على غزة فـي شل اقتصادها. خلال الفترة مـن 2000–2015، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي متقلباً وغيـر متوازن هيكلياً لصالح القطاعات التي لا تتعرض لمنافسـة خارجية. ونمـا الناتج المحلـي الإجمالي بأكثر من 3% فـي المتوسط، لكن قطاع الزراعـة – القطاع الرئيسي الذي يتعرض لمنافسة خارجيـة وأحد المحركات الرئيسيـة للنمو الشامل – عانى مـن التقلص.[78] وساهمـت في ذلك القيـود الإسرائيلية على الحقـوق في المياه وعلى الوصول إلـى الأراضي الخصبة في المنطقة (ج) ومنطقة التماس.

فـي سنة 2014، شهد اقتصـاد الأرض الفلسطينيـة المحتلة أول فترة ركـود منذ سنـة 2006 وثاني انخفاض متوالٍ في نصيـب الفرد من الناتج المحلـي الإجمالي. وقد ساهم تقلص نصيـب الفرد من الناتج المحلـي الإجمالي الفلسطيني بنسبـة 3.1% في سنة 2014 وارتفاع معدل البطالة فـي تعميق مستويات الفقر بيـن الفلسطينيين. وفي سنة 2015، انتعش الاقتصاد قليلاً ولكن النمـو الاقتصادي كان بالكاد كافيـاً لمواكبة النمو السكاني. وجاء هذا جزئياً بسبب الانخفاض في المعونـات الخارجية وانحسار السيولة الناتج عن قرار إسرائيل بتعليق تحويـل إيـرادات المقاصة[79] من كانـون الأول/ديسمبـر 2014 إلى نيسان/إبريل 2015.[80]

كان النمـو فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي متقلبـاً، وتأثر بالديناميكيـات السياسيـة ودعم المانحيـن، وكلا الأمريـن كانا غير خاضعيـن للتنبؤات وخارج نطاق تحكم السلطة الفلسطينية. إن تأثير السياسـة على التنميـة الاقتصادية الفلسطينية يتجلى فـي واقع أن فترة الاستقـرار النسبي من سنـة 1995 إلى 1999 شهـدت أداءً اقتصادياً نشطـاً، فيما أن جميـع فترات الانكماش الاقتصـادي (فترة 2000–2002، وسنـة 2006، وسنـة 2014) سبقتهـا صدامـات سياسيـة وعسكرية.[81]

تتسبـب سياسات الاحتلال بخصوص القيود على الوصول وتصاريح البنـاء وأعمال الهـدم، إلى جانب الجـولات المتلاحقة مـن النزاع، بتأثيـرات ضـارة علـى اقتصـاد فلسطين، وتكبـح منـاخ الاستثمار، وتجعل مـن الصعب إن لم يكن من المستحيـل على القطاع الخاص أن ينمـو ويزدهر. يـؤدي هذا إلى ازديـاد الفقر ونقص فرص العمل اللائق،[82] وهـذان بدورهما من العوامل الأوليـة المساهمة في انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة. في الربع الثاني من سنة 2016، بلـغ معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة 26.9% (44.7% للنسـاء مقابل 22.1% للرجال).[83] ومـع أن الغذاء متوفر، إلا أن تكلفتـه ليست متيسرة للعديد من الفلسطينيين، إذ أن 27% من الأسـر عبر الأرض الفلسطينية المحتلة (و47% مـن الأسر في غزة) تفتقر للأمن الغذائي.[84]

2-1-2-2 ضعف قطاع الزارعة

يقوض الاحتلال الطويل الأمد الزراعة في فلسطين بقدر شديد. فقد عانى التوسع في قطاع الزراعة، سواءً الأفقي (مساحة الأراضي) أو الرأسي (الكثافة)، من القيود على مدار عقود.[85] يتقيد التوسع الأفقي بفعل القيود على موارد الأرض والمياه الأساسية. فأغلب موارد الأرض موجودة في المنطقة (ج) التي تتسم بكثافة سكانية قليلة وما زالت غير مستخدمة بالقدر الكافي من جانب السكان الفلسطينيين، وذلك بالأساس نتيجة العوائق المفروضة أمام تطوير البنية التحتية والتطوير الحضري.

ويتحدد التوسع الرأسي لقطاع الزراعة بسبب نقص القدرة على الوصول إلى الأسواق، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ونقص إمكانية الحصول على مبيدات الآفات والمعدات، وتضاف إلى ذلك في غزة القيود المرتبطة بالإغلاق. إن هذه القيود شديدة التباين عن قطاع الزراعة في إسرائيل والبلدان العربية المجاورة الأخرى، والذي يحظى بالحماية من خلال الدعم الحكومي للزراعة.[86] فلا يسمح بالاستثمار الفلسطيني الدائم وتكثيف الزراعة في المنطقة (ج). ويتحدد استخدام الفلسطينيين للمياه في الضفة الغربية بنسبة 20% من مجموع المياه في الأحواض الجوفية، والتي تقع غالبيتها في المنطقة (ج).[87] إن ري هذه المنطقة غير المستغلة إلى جانب الوصول إلى أراض إضافية للرعي والأحراج من شأنه أن يوفر قيمة إضافية تبلغ 704 مليون دولار أمريكي للاقتصاد الفلسطيني، أي ما يعادل 7% من الناتج المحلي الاجمالي على مستويات سنة 2011.[88]

كما أن القيود على التجارة (انظر الجزء 2-1-2-3) تحرم قطاع الزراعة من المدخلات المنخفضة التكلفة ومن الأسواق اللازمة لبيع منتجاته. وقد تأثرت المنتجات الزراعية السريعة التلف التي تتصف بفترة صلاحية قصيرة بقدر أكثر من سواها من القيود، والتي تتضمن، على سبيل المثال، تنزيل وتحميل المنتجات على الشاحنات على نقاط التفتيش. كما أن الحظر الذي تفرضه إسرائيل على توريد المواد التي تعتبرها "مزدوجة الاستخدام"، مثل الأسمدة، يخفض إنتاجية الزراعة الفلسطينية وقدرتها على إدرار الربح.

2-1-2-3 القيود على التجارة

تعود بداية الحواجز على التجارة إلى الوقت الذي فرضت فيه إسرائيل نظامها الخاص بالتجارة الخارجية ونظامها الضريبي على الأرض الفلسطينية المحتلة في سنة 1967. وقد سمحت إسرائيل بتدفق اليد العاملة الفلسطينية والبضائع إلى إسرائيل تحت قيود غير قائمة على المعاملة بالمثل، وأخضعت الواردات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة لهياكل التعريفات الجمركية ونظام الحصص الإسرائيلية. فأصبح المنتجون الفلسطينيون معزولين بشكل متزايد عن شركائهم التجاريين التقليديين واضطروا لتغيير مسار تجارتهم نحو الاقتصاد الإسرائيلي. واستفاد التجار الإسرائيليون من إعانات الدولة المرتفعة القيمة، ومن حصص الاستيراد، ومن سياسة ترمي إلى القضاء على المنافسة من المشاريع الفلسطينية. هذا في حين أن الصادرات الفلسطينية، سواءً إلى إسرائيل أو إلى بقية أنحاء العالم، عانت من عراقيل غير متعلقة بالتعريفات ومن تأخيرات ناتجة عن إجراءات النقل البري والأمن المرهقة، ولا سيما بالنسبة للسلع التي تحمل إمكانية الإضرار بحصص الأسواق الإسرائيلية القائمة. علاوة على ذلك، فُرِض استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة من إسرائيل بأسعار باهظة، إذ كان يتم حظر الاستيراد من بلدان أخرى بأسعار أقل أو كان يكلف أكثر مما ينبغي بسبب الارتفاع الباهظ في تكاليف المعاملات الناشئة عن الإجراءات الإسرائيلية. ومع مرور الوقت، فقد المصدرون الفلسطينيون الكثير من قدرتهم التنافسية بينما تمتعت المنتجات الإسرائيلية بالوصول إلى الأسواق الفلسطينية دون عائق.[89]

يجـري الجزء الأكبر من التجارة الفلسطينية حالياً إما مع إسرائيل أو من خلالها. مع ذلك، فإن تكاليف التصدير والاستيراد ترتفع إلى حد الضعـف بالنسبة لمصالح الأعمال الفلسطينيـة بالمقارنة مع مثيلاتها الإسرائيليـة، فيما أن إجراءات الاستيراد تحتاج إلى وقت أطول بأربع مرات مما ينفقه المستوردون الإسرائيليون على الأنشطة المماثلة.[90] وعلى الرغم من واقع أن السلطة الفلسطينية وقعت عدداً من اتفاقيات التجارة التفاضليـة، فليس من الممكن تحقيـق طاقاتها الكاملة دون أن يحـدث تخفيف ملموس على القيـود الإسرائيلية المفروضة على حركـة البضائـع. إن التقيد بالمعاييـر الإسرائيليـة، وارتفاع تكاليف المدخـلات مما يجعـل أسعار البضائـع الفلسطينية غيـر قادرة على المنافسة، وارتفـاع تكاليف المعاملات، كل ذلـك يقيد الصادرات الفلسطينيـة حتـى وإن كان بروتوكول باريس يعتبـر البلدين كاتحاد جمركـي بما يعني غيـاب الحدود الاقتصادية بيـن إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.[91]

أضعفـت القيـود المفروضـة على التجـارة القطاعـات الإنتاجية في فلسطيـن وغيـرت بنية اقتصادهـا. ففي سنـة 2015، تضاءلت حصة القطاعـات القابلة للتـداول التجـاري إلى 19% مـن الناتج المحلي الإجمالي بعـد أن كانت 36% في سنة 1994، في حين زادت حصة القطاعـات غيـر القابلـة للتداول التجـاري إلى 81% بعـد أن كانت 64% فـي سنـة 1994 (الشكل 2–1). يحد هـذا التحول من توليد فرص العمل بسبـب المساحة المحدودة لتحقيق مزيد من التوسع في قطاعـات التجارة والخدمات والإنشاءات، والتـي تعد أقل ديناميكية مـن قطاعي التصنيع والزراعة وتملك قدرة أقل على خلق فرص العمل والابتـكار التكنولوجـي.[92] في سنة 2014، بلغت نسبـة التجارة إلى الناتـج المحلـي الإجمالي لفلسطيـن 73.8% بالمقارنة مع 83.7% لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[93]

وقـد تضرر قطـاع غزة بشكل خاص. إذ فرضت قيـود شديدة على صـادرات غـزة وواردتها وتحويلاتهـا النقدية منـذ أن جرى تشديد الإغـلاق الـذي تفرضـه إسرائيـل علـى غزة فـي سنـة 2007. فقد انخفضـت الصادرات من غزة بحدة بعد سنة 2007 (الشكل 2–2)، وأدت الخسائـر الناجمة عن عدم القدرة علـى الوصول إلى الأسواق الخارجية إلى تحطيم القطاع الإنتاجي في غزة.

الشكل 2–1: حصة القطاعات القابلة وغير القابلة للتداول التجاي من الناتج المحلي الإجمالي

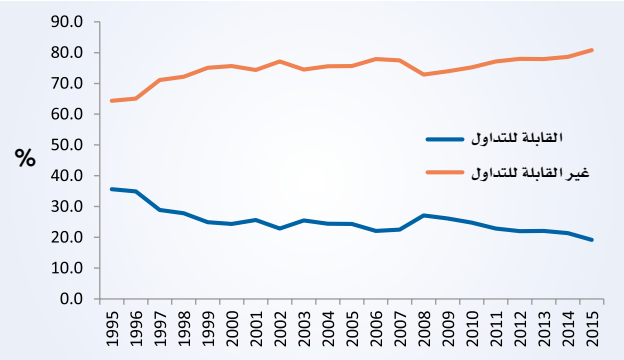

المصـدر: إحصائيات الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ملاحظـة: تشمـل القطاعـات القابلة للتـداول التجاري في الشـكل الزراعـة والصناعة (باستثنـاء أنشطة الميـاه وتوليد الكهرباء).

الشكل 2–2: التجارة المسجلة من غزة

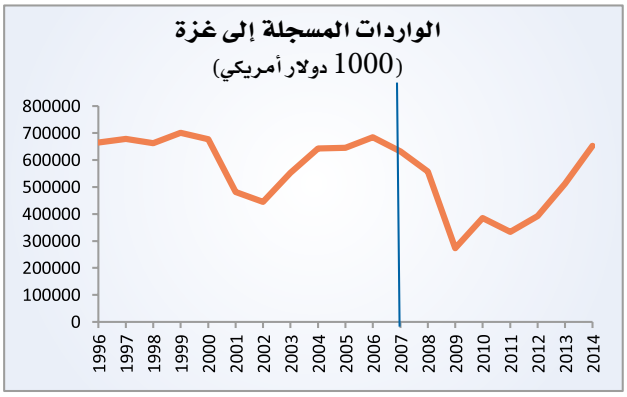

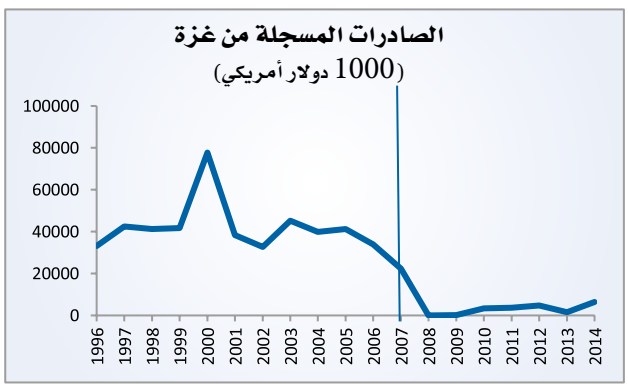

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015).

لم تنخفض الواردات إلى غزة بشكل حاد ولكنها ما زالت غير كافية بالمقارنة مع الطلب المتنامي وتشهد درجة عالية من التقلب. وقد تقلصت مكونات سلة الواردات إلى غزة بقدر شديد أيضاً. فإسرائيل تفرض قائمة بالمواد التي يتقيد دخولها إلى غزة أو يحظر كلياً بسبب إمكانية "استعمالها المزدوج" (أي أنه يمكن أن تستخدم لأغراض مدنية أو عسكرية). وقد تزايد حجم قائمة "الاستعمال المزدوج" مع الوقت وأصبحت تشكل قيوداً على العديد من البضائع التي يلزم توريدها إلى غزة. وبما أن القائمة ليست شفافة ولا محددة بالقدر الكافي، فإنها تضفي الكثير من الغموض على ما يمكن استيراده. وقد أعاقت بشدة قطاعات محددة مثل صناعة الأثاث، والتي تملك إمكانات عالية للتصدير ولكنها لا تستطيع استيراد الخشب، وبالتالي لا يمكنها إنتاج وتصدير معظم أنواع الأثاث. كما يتقيد تصدير الأغذية المصنعة إلى إسرائيل بداعي أنها لا تلبي المتطلبات الإسرائيلية للنظافة الصحية. إلا أن بيروكسيد الهيدروجين الذي يستخدم لتعقيم عبوات الأغذية قبل وضع الغذاء داخلها يوجد على قائمة "الاستعمال المزدوج" منذ سنة 2007. إن قيود الوصول إلى الأسواق الخارجية وارتفاع تكاليف معاملات التجارة تنطبق أيضاً على الضفة الغربية وإن لم يكن إلى الحد الذي يعانيه قطاع غزة.

2-1-2-4 تآكل القطاع الصناعي

يتأثر القطاع الصناعي بعمق من محدودية توافر الأراضي والنقص في فرص التحجير واستخراج المعادن. وفيما يشكل البحر الميت مصدراً عالي التركيز للبوتاس والبروم والمغنيسيوم والملح، فإن القيود على الوصول والتصاريح وضبابية مناح الاستثمار تجعل الفلسطينيين غير قادرين على الاستفادة من هذه الموارد.

إن الضفة الغربية، ولا سيما المنطقة (ج)، غنية بالحصى والأحجار والرخام، والتي تشكل أهم الصادرات السلعية للأرض الفلسطينية المحتلة. وتخضع مقالع الرخام والحجارة الفلسطينية لإغلاقات تعسفية ومصادرة للمعدات. علاوة على ذلك، توجد مناطق المحميات الطبيعية في المنطقة (ج) تحت قيود شديدة أمام تطويرها وإحيائها، مما يحول دون الاستفادة من هذه الإمكانات في قطاع السياحة الفلسطيني.

إن المنشآت الإسرائيلية من مستوطنات ومناطق عسكرية ومحميات طبيعية والجدار تشكل معاً 70% من مساحة المنطقة (ج) (أو حوالي 44% من مجموع مساحة الضفة الغربية). وتفرض في نسبة 30% المتبقية قيود مشددة على الإنشاءات، إذ يستطيع الفلسطينيون البناء على أقل من 1% من الأراضي.[94] هذا في حين أن حوالي 40% من المستوطنات في المنطقة (ج) مشيدة على أراض من الممتلكات الخاصة لفلسطينيين.[95] وتتقيد صناعة الإنشاءات في الضفة الغربية بفعل ما يعرف "بأنظمة تقسيم الأراضي" التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. فهذه الأنظمة تقصر الإنشاءات في الضفة الغربية على المنطقتين (أ) و(ب) إلى حد كبير. ويتفاقم هذا الوضع بسبب النواقص الجدية في نهج السلطة الفلسطينية في البناء في هاتين المنطقتين، بما يشمل تسجيل الأراضي. وهذه العوامل تواصل رفع أسعار الأراضي المتاحة للتعمير وأسعار المباني/البنية التحتية والإيجارات.

2-1-3 تضخيم التهديدات البيئية

تتسبب الأنشطة التي يمارسها ويقرها الاحتلال أيضاً بتأثيرات هدامة على الموارد البيئية لفلسطين. ويأتي الضرر اللاحق بموارد فلسطين من تلوث موارد الأراضي والمياه بواسطة المستوطنات، والضرر الذي يصيب الأراضي والتنوع الحيوي بسبب الجدار، والقصور في تطبيق الأنظمة البيئية على الصناعات الإسرائيلية في الضفة الغربية، واستغلال إسرائيل للموارد الطبيعية.[96] وتساهم القيود على الوصول والحركة والتطوير والتعمير في عرقة إجراء التخطيط المناسب لإدارة خطر الكوارث. كما أن سوء البنية التحتية في المنطقة (ج) وفي قطاع غزة يقلص قدرات التكيف مع تغير المناخ لدى التجمعات المحلية. وفي الوقت ذاته، تتسبب الكثافة السكانية العالية في القدس الشرقية وقطاع غزة بتعريض الفلسطينيين لمخاطر كارثية في حال حدوث هزات أرضية.[97]

فضلاً عن ذلك، يحرم الفلسطينيون من الوصول إلى الموارد الطبيعية – الأرض والمياه والمعادن – في الأراضي التي تخصهم. وتتعرض غالبية الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية لخطر انخفاض القدرة على الوصول إلى المياه والطاقة. بالتالي، وفيما تسعى بقية العالم إلى تحقيق هدفي التنمية المستدامة السادس والسابع – ضمان توافر مياه الشرب المأمونة والمستدامة والطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة – فإن نقص مياه الشرب والطاقة في فلسطين يرجح أن يصل إلى مستويات الأزمة في المستقبل القريب.

2-1-3-1 المياه والمياه العادمة

يواجه الفلسطينيون نقصاً شديداً في المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتسيطر إسرائيل على جميع الموارد المائية السطحية والجوفية المشتركة، فتستخدم 85% منها وتترك لا أكثر من 15% لاستخدام الفلسطينيين.[98] وفي المنطقة (ج)، تملك الإدارة المدنية الإسرائيلية تحكماً كاملاً بجميع مشاريع التنمية، بما فيها مشاريع المياه والصرف الصحي. ولا يسمح للفلسطينيين بتشييد أية بنية تحتية، بما في ذلك أية آبار، في المنطقة (ج) دون الحصول على تراخيص إسرائيلية يصعب الحصول عليها، فيما أن أي عمل يتعلق باستخراج المياه الجوفية، بما في ذلك تأهيل الآبار أو شبكات الري، يتطلب مصادقة لجنة المياه المشتركة، والتي لم تجتمع منذ سنة 2011. وبما

أنــه لا تجري معالجة المياه العادمة في الضفــة الغربية، فإن بعضاً منها يتدفــق إلى إسرائيل. وتقوم إسرائيــل بمعالجة هذه المياه واستخدامها لأغراض الري الزراعي وتأهيل الجداول، ولكنها تفرض على السلطة الفلسطينية دفع تكلفة هذه المعالجة.[99]

يضطــر الرعاة والبــدو الفلسطينيون فــي التجمعات السكانيــة النائية للاعتماد على المياه المشتراة مــن الصهاريج بأسعار عالية. وينخفض استهــلاك المياه في بعض من هذه التجمعات إلــى 20 لتراً فقط للفرد فــي اليوم، أي خمس كمية الاستهــلاك التي توصي بها منظمة الصحة العالميــة. ويقدر أن 113,000 شخص من 70 تجمعاً غير موصولين بشبكات المياه فــي الضفة الغربية، مما يعنــي تكبدهم تكاليف هائلة لشراء المياه.[100] وبسبــب التوفر المحدود، يستهلك الفلسطينيون في الضفــة الغربية الموصولون بشبــكات المياه 73 لتــراً للفرد في اليوم بالمتوســط، بالمقارنة مع 240 لتراً للفرد في إسرائيل[101] ومقابل 154 لتــراً للفرد فــي الأردن.[102] وفي قطاع غــزة، أدت ثلاث جولات من القتــال منذ سنــة 2007 إلى تدميــر البنية التحتية للميــاه ونظام توزيع المياه (انظر الفصل الرابع).

إن القيــود المتعلقــة بالميــاه تعرقل النشــاط الاقتصــادي، بما يشمل الزراعة، وبالتالــي تؤثر على سبل عيش المجتمعــات المحلية وتعمق مستويات الفقر وتزيد مــن شدة الضعف. ففي الضفة الغربية، يتم ري 12% فقــط مــن المساحة المزروعــة[103] حتى مــع أن إنتاجية الأرض المرويــة بالمتوســط تزيد بمقــدار 15 ضعفاً عــن إنتاجيــة الأراضي المرويــة بالأمطــار.[104] وتتفاقم تأثيــرات القيــود الإسرائيلية المطولة على وصول الفلسطينيين إلى الموارد المائية بسبب الظروف الطبيعية وتغير المناخ، وهو ما يتوقع أن يزيد من شدة شح المياه من خلال تزايد موجات الجفاف.

في هــذا الوضع، تعتبــر المياه العادمــة المعاد تدويرها مــوردا ثميناً بالنسبة للزراعــة الفلسطينية. حالياً، يتم تصريف حوالي 106 مليون متر مكعب من المياه العادمة سنوياً في البيئة،[105] فيما يتم استرجاع 50 مليــون متر مكعب من المياه سنوياً (35 مليون متر مكعب في قطاع غــزة و15 فــي الضفة الغربية). ومن شأن زيــادة تدوير المياه العادمة لأغراض الزراعــة أن يتيح زيادة بنسبة 35% في كمية المياه المتاحة للزراعــة، أو ما يكفي لري مساحــة 70,000 دونم إضافي بإمكانها أن تولــد 84 مليون دولار أمريكــي في السنة وتوفر 13,000 وظيفة إضافيــة في الزراعة.[106] مــع ذلك، لا يتم تحقيــق الإمكانات الهائلة التي توفرهــا المياه المسترجعــة، وذلك جزئياً بسبــب نقص برامج الري ذات الكفــاءة، والضعف في تنظيم استخدام المياه المسترجعة في الزراعة ومراقبــة هذا الاستخدام وإدارتــه، ووجود معيقات أمام استثمــارات القطــاع الخاص في الزراعــة. والأمر الأهــم أن إنشاء

محطـات معالجة المياه العادمـة وغيرها من البنـى التحتية للصرف الصحي يواجه القيود ذاتها التـي تفرضها السلطات الإسرائيلية على البنى التحتية الأخرى.

2-3-1-2 الطاقة

تفتقـر الأرض الفلسطينيـة المحتلة إلى أمن الطاقة بشـدة. ويؤثر هذا الوضـع على طائفة مـن المجالات المترابطة، بما فيهـا المياه والغذاء وسبل كسب العيش. وفيما أن ما يقارب 95% من السكان موصولون بالشبكة، فـإن الوصول إلـى الطاقة ليس موثوقاً ولا هـو بالمستدام. فالكهربـاء توفرهـا دولـة الاحتـلال وتتحكم بهـا. وتحـول القيود الإسرائيليـة دون تشييد محطات الكهرباء في أجزاء كبيرة من المنطقة (ج). وترتفـع تكلفة الوحدة للكهرباء التـي تستوفى من الفلسطينيين عـن تلك التي تستوفى فـي إسرائيل وفي مستوطنـات الضفة الغربية. ولا يستطيـع العديد من المستهلكيـن الفلسطينيين تحمل عبء تغطية تكاليف الطاقة. وتدفع السلطة الفلسطينية تكاليف استهلاك الكهرباء لشركـة الكهربـاء الإسرائيليـة والشـركات التابعـة لها التـي تتحكم بالكهرباء في الضفة الغربية وغزة وتتولى إدارتها. ويتم حساب المبالغ المستحقـة علـى السلطة الفلسطينية بـدون شفافية ويجـري تعديلها دورياً وفقـاً لوصولات تحويل الإيرادات إلـى السلطة الفلسطينية من إسرائيـل. وقد وقعت عدة حالات حين قطعت إمدادات الكهرباء عن بيت لحم والخليل وأريحا بداعي عدم دفع الفواتير.

أمـا في غزة، فقد فاقمت الحروب من أزمة الطاقة. إذ تضررت محطة كهرباء غزة أولاً نتيجة استهدافها بغارة جوية في حزيران/يونيو 2006 وجرى قصفهـا لاحقاً أثناء القتال في سنوات 2009/2008 و2012 و2014. يقـدر أن الطلب علـى الكهرباء في غزة يبلغ 470 ميغاواط، ويتم تلبية أقل من 45% من هذه الكمية راهناً.[107] ودفع النقص الشديد في الوقود منذ تموز/يوليو 2013 محطة كهرباء غزة إلى العمل بنصف طاقتهـا الاستيعابية (60 من 120 ميغـاواط) أو دون ذلك[108] وأجبرها علـى الإغلاق فـي عدة مناسبـات.[109] وأدت الانقطاعـات المتكررة إلـى تقويض نشاط القطـاع الخاص وأثـرت على المبانـي السكنية والمستشفيات والمدارس ومحطات معالجة المياه العادمة.

إضافـة إلـى ذلـك، لا تسمح دولـة الاحتـلال للفلسطينييـن بتطوير واستخـدام حقول الغـاز الطبيعي البحرية التـي اكتشفت منذ سنوات التسعينيـات من القـرن الماضي على ساحل البحـر المتوسط. فقد تم اكتشـاف حقلين من الغـاز العالي الجودة، أحدهمـا يقع بالكامل في نطـاق ميـاه غزة والآخر علـى الحدود مـع إسرائيل. وبإمـكان الغاز الطبيعـي من هذيـن الحقلين أن يـزود الأرض الفلسطينيـة المحتلة بأكملها بالطاقة التي هي بأمس الحاجة لها.[110]

2-2 القيود على صنع السياسات بواسطة الحكومة الفلسطينية

فـي الفتـرة 2009 و2010، أشـار البنـك الدولـي إلـى أن السلطـة الفلسطينيـة "إذا حافظـت علـى أدائها فـي بناء المؤسسـات وتقديم الخدمات العامـة، فستكون في وضع موات لإقامة دولة في أي وقت في المستقبـل القريب".[111] وفـي سنة 2011، صـرح البنك الدولي بـأن "السلطـة الفلسطينية واصلـت تقوية مؤسساتهـا، حيث قدمت الخدمـات العامة وعززت إصلاحات تكافـح في التعامل معها العديد مـن الدول القائمة. ولا تزال هناك إصلاحات مهمة تنتظر أن تقوم بها السلطـة الفلسطينية – ولكنهـا لا تزيد عن تلك التـي تعترض البلدان المتوسطـة الدخل الأخرى".[112] علـى الرغم من ذلك، تملك السلطة الفلسطينية حتى اليوم مساحة محـدودة لتطوير السياسات وتنفيذها، ممـا يقيد قدرتها علـى الوفاء بالالتزامـات التي هي مكلفـة بها تجاه شعبهـا. وفي مجرى ذلـك، تكون الفئات الأشد ضعفـاً وحرماناً من ناحيـة هيكليـة – أي أولئك الأشد حاجة للدعم مـن الحكومة – هم الأكثر معاناة.

لا تملك الحكومة الفلسطينية السيطرة على حدودها – البرية أو الجوية أو البحرية – أو علـى عائداتها الجمركية. وليست لديها عملة خاصة بهـا أو صلاحية طباعة العملة. وهي تفتقـر إلى امتيازات الوصول إلى المنطقـة (ج) وفرض سياساتها عليها. كمـا أنها تفتقر إلى التأثير على قطاع غـزة، بسبب التجزئة الإقليمية والانقسـام الفلسطيني الداخلي الذي يحول دون تفعيل حكومة للتوافق الوطني تشمل بنفوذها جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

كمـا أن الحيز الضريبي للسلطـة الفلسطينية مقيـد. إذ يأتي جزء كبير مـن إيـرادات السلطـة الفلسطينيـة (60–70%) من نظـام إيرادات المقاصة، والـذي يفوض السلطات الضريبيـة الإسرائيلية بجمع كافة الضرائـب والإيرادات المستحقة على السلـع والخدمات الفلسطينية على الحدود والموانئ البحرية والجوية بالنيابة عن السلطة الفلسطينية مقابل رسوم إداريـة نسبتها 3% تجبيها إسرائيل.[113] تتطلب الترتيبات التـي تنصـ عليها اتفاقيات أوسلـو أن يتم تحويل هـذه الإيرادات إلى السلطـة الفلسطينيـة بشكل منتظـم. إلا أنه يتم بصـورة دورية حجز الإيـرادات تعسفياً ودون تنبيه سابق، مما يـؤدي إلى تقلبات عالية في استـلام إيرادات المقاصـة. فمنذ اتفاقيات أوسلـو، تم حجز إيرادات المقاصة فـي ثماني مناسبات على الأقل، بما في ذلك لمدة سنتين في إحدى المناسبات ولمدة 16 شهراً في أخرى.

الشكل 2–3: الإيرادات الشهرية للسلطة لفلسطينية 2013–2016 (مليون شيكل)

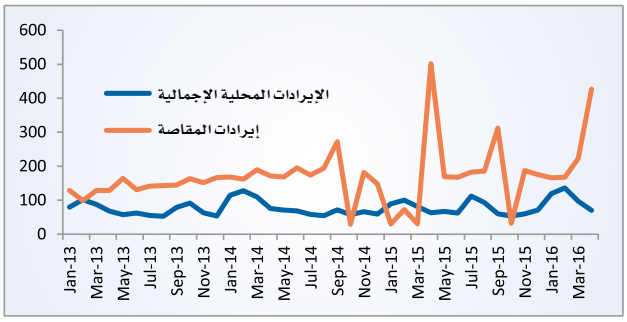

المصدر: مختلف التقارير المالية الشهرية لوزارة المالية والتخطيط.

في الفترة من كانون الثاني/يناير 2013 إلى نيسان/إبريل 2016، كان التقلب في استلام السلطة الفلسطينية لإيرادات المقاصة أعلى بمقدار يقارب الضعف بالمقارنة مع التقلب في إيراداتها المحلية الإجمالية (الشكل 2–3).[114] إن تقلبات إيرادات المقاصة تساهم في حالة التباين التي تتسم بها الإيرادات الإجمالية للسلطة الفلسطينية. يؤثر ذلك على قدرة السلطة على التخطيط لأوجه إنفاقها ويؤثر في بعض الحالات على وفائها بالتزاماتها. وقد سبق أن أدى حجز إيرادات المقاصة إلى عدم دفع الرواتب الحكومية أو دفعها جزئياً وتراكم المستحقات المتأخرة. ومن شأن هذا أن يكبح النمو الاقتصادي لأن السلطة الفلسطينية هي أكبر المشغلين في فلسطين في اقتصاد قائم على الاستهلاك. وبسبب التأثير المضاعف لحجز الإيرادات، يمكن أن يتواصل التأخر في دفع الرواتب والمستحقات لمدة أشهر حتى إذا تم الإفراج عن الإيرادات المحجوزة بعد فترة تأخير قصيرة.

يتقيد الحيز الضريبي بقدر أكبر بسبب الطريقة التعسفية وغير الشفافة التي يتم حساب مستحقات إيرادات المقاصة بها. فعندما يخفق موزعو الكهرباء الفلسطينيون (البلديات والمجالس القروية وشركات التوزيع) في دفع تكاليف الاستخدام لشركة الكهرباء الإسرائيلية، تعدل إسرائيل الفاتورة مقابل إيرادات المقاصة المستحقة للسلطة الفلسطينية وتسجل أية أرصدة متبقية كدين مستحق لشركة الكهرباء الإسرائيلية، ثم يتم خصم هذه المبالغ من إيرادات المقاصة في مراحل لاحقة. فمن أجل استرداد جزء من الديون لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية، خصمت الحكومة الإسرائيلية في سنة 2012 حوالي 280 مليون دولار أمريكي (14% من مجمل إيرادات السلطة الفلسطينية) من إيرادات المقاصة التي جمعتها بالنيابة عن دولة فلسطين. وحسب شباط/فبراير 2014، وصل الرصيد المتراكم المتبقي بالديون إلى 330 مليون دولار. ويأتي هذا الأمر ليضاعف العبء الضريبي على الوضع المالي والاقتصادي الفلسطيني المتدهور في الأصل.[115] تقتطع إسرائيل هذه الخصومات دون أن تعطي السلطة الفلسطينية موافقتها عليها أو تتحقق منها. كما تخصم إسرائيل الرسوم الإدارية التي تساوي 3% من إيرادات المقاصة مباشرة. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أنه جرى في سنة 2015 استيفاء حوالي 250 مليون شيكل (ما يقارب 67 مليون دولار أمريكي) من السلطة الفلسطينية على شكل رسوم للمعاملات، أو أكثر من ضعف المبلغ الذي تم استيفاؤه قبل ثماني سنوات.[116]

إن السيطرة الإسرائيلية على الأراضي والموارد الطبيعية والمواقع السياحية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحرم السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية. ويقدر البنك الدولي خسائر المخرجات السنوية المرتبطة بالقيود في المنطقة (ج) بحوالي 3.4 مليار دولار أمريكي، ويتبع ذلك خسارة بقيمة 800 مليون دولار سنوياً كإيرادات ضريبية.[117] ومن شأن رفع القيود أن يقلص العجز المالي لدى السلطة الفلسطينية بمقدار النصف، مما سيعني تخفيض الاعتماد على المانحين إلى حد كبير.

تملك السلطة الفلسطينية أيضاً مساحة محدودة لتطوير الحكم المحلي وسياسات فعالة للتنمية المحلية. هذا في حين أن نظام التخطيط المكاني الذي تفرضه إسرائيل في المنطقة (ج) والقدس الشرقية قائم على التمييز والتقييد. فهو غير مصمم لفائدة السكان المحميين، بل هو موجه لتيسير ودعم بناء المستوطنات والتوسع فيها. ويترافق هذا البناء والتوسع الاستيطاني مع طائفة من انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. كما أنه ينتهك القانون الإنساني الدولي وعدداً من قرارات مجلس الأمن الدولي.[118]

تفرض التجزئة الجغرافية الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية قيوداً على الحكم المحلي الفلسطيني وتقديم الخدمات المحلية. فالسلطة الفلسطينية تقدم الخدمات الصحية والتعليمية للسكان الفلسطينيين في المنطقة (ج)، ولكن ليس بالفاعلية ذاتها كما في المنطقة (أ)، وذلك بالأساس بسبب الصعوبات في الوصول إلى المواقع في المنطقة (ج). كما يقيد الاحتلال السيادة القانونية للسلطة الفلسطينية. فالقيود على حرية الحركة وغياب الولاية على جزء كبير من الأرض الفلسطينية المحتلة تعرقل مساعي الدولة الفلسطينية لفرض سيادة القانون وحفظ الأمن وتقديم خدمات العدالة. إذ أن مؤسسات العدالة الفلسطينية لا تستطيع إنفاذ القانون في القدس الشرقية والمنطقة (ج). فمنذ حزيران/يونيو 1967، فرضت إسرائيل القانون العسكري على الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي يعطي السلطات العسكرية الإسرائيلية صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية كاملة. علاوة على ذلك، وبما أن الفلسطينيين حملة هويات القدس لا يخضعون لولاية السلطة الفلسطينية، فليس بإمكان هذه السلطة محاسبتهم على الجرائم التي ترتكب في الضفة الغربية. وتتولى إسرائيل مسؤولية تقديم خدمات الأمن في المنطقة (ج) ولكنها لا تزود الفلسطينيين هناك بالخدمات الشرطية.

إن التحكـم الإسرائيلـي بحيـز السياسات لـدى السلطـة الفلسطينية تعـززه وتقويه القوانيـن والأنظمة والسياسـات الإسرائيلية التي تدعم الاحتـلال، ولا سيما في الضفة الغربية. فقبل سنة 1967، كانت هناك منظومـة من القوانين العثمانيـة والانتدابية البريطانيـة والأردنية نافذة فـي الضفـة الغربية. ومنذ سنـة 1967، أضيفت إلى هـذه المنظومة، وحلت محلهـا في بعض الحالات، منظومة من التشريعات العسكرية مكونة من أوامر وأنظمة ومخططات عسكرية وغيرها. وهذه القوانين تتجـاوز الصلاحيـات الأمنية والعسكريـة لتؤثر في مجـالات مدنية بحتـة من حياة الفلسطينيين، لتشمـل الأراضي والضرائب والتخطيط المكانـي والإنشاءات. إن المعركة على التحكـم بالأرض وامتلاكها واستخدامها تقـع في صميم النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي.[119] تدعي إسرائيـل كذلك التقيد بالقانون الدولـي العرفي، بما في ذلك الأنظمة الملحقـة باتفاقية لاهـاي. إن هذا التقيد يركز علـى امتيازات إسرائيل كدولـة احتلال أكثر مما هو على واجبهـا باحترام القوانين القائمة في الأرض المحتلة.[120]

***

إن تحكـم فلسطين بآفـاق التنمية لا يـزال مكبلاً بشـدة. فالحكومة التـي لا تتحكم بحدودهـا وإيراداتها وسياساتهـا النقدية ولا تستطيع الوصول إلى الجزء الأكبر من مواردها الطبيعية ستواجه عراقيل شديدة فيما تنطلق نحو خطة سنة 2030.

يشكل احتـلال فلسطيـن الكابح الأوحـد والأهم لآفـاق التنمية في فلسطين. ويتعين على الأطـراف الإنمائية الفاعلة أن يعززوا ويدعموا العمليـة السياسية في سبيل تيسير التنمية الفلسطينية، وينبغي الاستفادة من الخطـة العالمية المتمثلة في أهداف التنميـة المستدامة في تسريع حـل هذه الأزمة التي طال أمدها. ولا بد مـن مواصلة العمل على بناء المؤسسات لدولة فلسطينيـة مستقبلية مستقلة وقادرة على الاستمرار – دولـة تخدم جميع مواطنيهـا بالتساوي، من أجل البدء في إصلاح الخلل الناتـج عن عقود من الإقصـاء وانتهاكات الحقـوق والضبابية والضعف.

3 الفصل الثالث

من هم المتروكون خلف الركب؟

الضعف والحرمان في فلسطين

في حين أن جميع الفلسطينيين يعانون من الحرمان لواقع عيشهم في ظل الاحتلال، يبدو البعض منهم أشد ضعفاً من الآخرين. إن الضرورة التي تحتمها خطة سنة 2030 "بعدم ترك أحد خلف الركب" تتطلب من فلسطين أن تنظر إلى أبعد من الأرقام المتوسطة لكي تحدد من هم هؤلاء الفلسطينيون وما الذي يجعلهم ضعفاء.

من أجل معرفة لماذا تبقى بعض الفئات مهددة بأن "تترك خلف الركب" أكثر من سواها، يحلل هذا التقرير وضع فئات مختارة تعاني من ضعف شديد في فلسطين. إن تحديد العوامل الرئيسية المساهمة في الضعف والحرمان في فلسطين في الصفحات التالية يقوم على تحليل لعشرين فئة ترد في الجدول 1 أدناه. وقد وضح النقاش في الفصل الأول أعلاه أن نقطة الانطلاق في هذه العملية تمثلت في مجموعة من 69 فئة تعتبر من بين الفئات الأشد ضعفاً في فلسطين. ومن بين هذه، تم اختيار مجموعة فرعية مكونة من 20 فئة. تضمنت معايير الاختيار سؤالين أساسيين، الأول: "بأي شكل تبدو هذه الفئة أكثر ضعفاً من سواها؟"، والثاني: "بأي شكل تُترك هذه الفئة خلف الركب في عملية التنمية في فلسطين؟" يوضح هذا الفصل من هي هذه الفئات العشرين الضعيفة والمحرومة بمزيد من التفصيل ويستعرض مبررات اختيارهم. وهو يبدأ بإرساء فهم مشترك للمصطلحين: "الحرمان الهيكلي" و"الضعف".

يقصد التقرير من الحرمان الهيكلي ذلك الوضع الذي يكون فيه بعض الأفراد أو الفئات محرومين بشكل منهجي من سبل تحقيق التقدم أو الحفاظ عليه. فالحرمان المنهجي من الخدمات ومن حماية الدولة، أو الحدود المنهجية على ممارسة حقوق الإنسان، أو التمييز المنهجي، كل ذلك يمكنه أن يؤدي إلى حرمان هيكلي. وتجعل أوجه الحرمان المنهجي الناس أكثر ضعفاً مما سيكونون عليه لو لم تكن موجودة. ويؤدي الضعف المزمن إلى حرمان منهجي لأن آليات التدبر السلبية تستنفد قدرة الأفراد على التدبر مع الصدمات والمحافظة على التقدم.

يعرّف الضعف بأشكال مختلفة في السياقات المختلفة. وبإمكاننا أن نعرّفه على أنه تضاؤل قدرة فرد أو مجموعة على توقع الصدمات المعاكسة (مثل المآسي الطبيعية، والحوادث الحياتية المعاكسة، وفقدان العمل) والتدبر معها ومقاومتها والتعافي منها، بما في ذلك التغيرات في بيئتهم. وفي هذا التقرير، ينظر إلى الضعف على أنه يشير إلى احتمالات تآكل الخيارات والقدرات أو مكاسب التنمية لدى فرد أو فئة.[121] وتكون الفئات الضعيفة عرضة للخطر ليس فقط لأنها معرضة لمخاطر ما ولكن أيضاً نتيجة كونها مهمشة من الأنماط اليومية للتفاعل الاجتماعي، أو لعدم امتلاكها القدرة الكافية على الوصول إلى الموارد.[122] يختلف الناس في تعرضهم للخطر بسبب فئتهم الاجتماعية، وجنسهم، وهويتهم العرقية أو غيرها، وعمرهم، وعوامل أخرى. بالتالي فالضعف ليس مماثلاً للحرمان المنهجي وإن كان يرتبط به عن قرب.

إن دراسة مشهد التنمية في فلسطين ستبرز بوضوح بعض الفئات التي تبدو من ضمن الأشد حرماناً من الناحية الهيكلية. في بعض الحالات، تكون القيود نتيجة مباشرة للاحتلال. وفي حالات أخرى، تنشأ القيود من عوامل متأصلة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة الفلسطينية، وقد يساهم الاحتلال في مفاقمتها. يعرض الجدول 1 قائمة بالفئات العشرين التي تم تحديد أنها تتضرر بشدة من قيود منهجية أمام التنمية، ويربط بينها وبين العوامل الرئيسية المساهمة في حرمانها. ويجري عرض صورة أكثر تفصيلاً لخصائص كل فئة في الملحق.

ومع أن الفئات المختارة ليست إلا مجموعة فرعية من الفئات الضعيفة في فلسطين، إلا أن هذا التقرير سيقدم البينات التي تؤكد أن عوامل الضعف الخمسة الرئيسية المحددة تكمن خلف الضعف والحرمان المنهجي لدى طائفة واسعة من الفئات التي يتجاوز عددها الفئات العشرين المشار إليها هنا. إن الفئات العشرين توفر مدخلاً إلى فهم العوامل الرئيسية المساهمة في الضعف في فلسطين.

الجدول 1: الفئات الأشد حرماناً في فلسطين والعوامل الهيكلية المساهمة في حرمانهم

الفئات	العدد التقريبي من الفلسطينيين الأفراد[123]	العوامل المساهمة في الضعف والحرمان				
		الموقع	التعرض للعنف	الوصول الاقتصادي	العوامل المؤسسية والسياسية	العوامل الاجتماعية– الثقافية
الفتيات المراهقات	530,000		•		•	•
التجمعات البدوية والرعوية المقيمة في المنطقة (ج)	30,171[124]	•	•	•		
الأطفال الذين يواجهون عراقيل في الوصول إلى المدارس	50,000	•	•			
الأطفال في القوى العاملة	39,644		•	•	•	•
الأطفال المعرضون للعنف	1,992,065	•	•		•	
التجمعات السكانية في المنطقة (ج)	297,986	•	•	•		
المسنون	216,742		•	•	•	•
الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء	175,000[125]			•	•	•
سكان غزة غير القادرين على الوصول الى المياه المأمونة أو الصرف الصحي	1,787,078	•	•	•		
سكان الخليل – المنطقة H2	40,000	•	•	•		
الأفراد المحتاجون الى إحالة طبية عاجلة	102,000	•	•	•	•	
الأطفال خارج المدرسة	123,219	•	•	•	•	•
الأشخاص ذوو الإعاقة	130,045		•	•	•	•
الأشخاص المقيمون في منطقة التماس	11,000	•	•	•		
اللاجئون الذين يعيشون في فقر مدقع	619,133	•		•		
اللاجئون المقيمون في المخيمات	789,524	•	•	•		•
صغار المزارعين والرعاة غير البدو وصيادو الأسماك	111,310	•	•	•		
النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي	998,583[126]		•	•	•	•
الفقراء العاملون	<250,000[127]		•	•	•	
الشباب	1,440,000	•	•	•	•	•

1-3 الفئات الضعيفة والمحرومة العشرون

يعرض هذا الجزء لمحة آنية عن الفئات العشرين مرتبة حسب الترتيب الأبجدي (بالإنجليزية). هناك عدة تداخلات بين الفئات؛ فمثلاً، تتداخل فئة "الفتيات المراهقات" مع فئة كل من الشباب والأطفال. كما أن "اللاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع" و"اللاجئين المقيمين في المخيمات" توجد بينهما تداخلات كبيرة. والسبب الذي دعا إلى النظر إلى هذه الفئات على حدة هو أن كلاً منها تقدم رؤية خاصة بها إلى العوامل المختلفة المساهمة في الضعف.

1-1-3 الفتيات المراهقات (في عمر 10-19 سنة)

يقدر أنه توجد 530,000[128] فتاة مراهقة في فلسطين. ويتوقع أن يصل هذا العدد الى 720,000 في سنة 2030.[129] وتعاني الفتيات المراهقات، في فترة التكوين في حياتهن، من أوجه ضعف متعددة ومتداخلة ناتجة عن تعرضهن للعنف والحدود التي تفرضها القواعد الاجتماعية–الثقافية على خياراتهن، والزواج والأمومة المبكرة. ويساهم الزواج المبكر والحمل المبكر وغير المخطط وضعف الوصول إلى خدمات التعليم والصحة في تضييق الفرص المتاحة أمام الفتيات المراهقات وتقييد قدراتهن. فحوالي 4.6% من الإناث في العمر بين 15–49 سنة تزوجن قبل بلوغ يوم ميلادهن الخامس عشر، فيما تزوجت 24.2% من النساء في عمر 20–24 سنة قبل سن الثامنة عشرة مما يؤدي إلى الإنجاب المبكر،[130] والذي يرتفع معدل انتشاره في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين وغزة. إن انعدام الأمن في الحياة اليومية للأشخاص النازحين عن مساكنهم وفقدان سبل كسب العيش وظروف السكن المكتظة وفقدان الشبكات الاجتماعية، كل ذلك يساهم في تعزيز الإلحاح على تزويج الفتيات المراهقات مبكراً.[131] وترتفع معدلات الولادة بين المراهقات في غزة بقدر بالغ (66 لكل 1000)، وهو ما يشكل باعث قلق بالنسبة للصحة العامة، إذ أن المراهقات يكن أكثر عرضة لخطر المضاعفات ووفيات الأمهات والأطفال الرضع.[132] وفيما أن معدلات التسرب المدرسي أعلى بين الفتيان (1.6% مقابل 0.9%) للفتيات)،[133] فإن الفتيات يتضررن بقدر أكبر من الفتيان عندما يتعلق الأمر بالعوائق الأمنية التي تحد من الوصول إلى المدارس.

2-1-3 التجمعات البدوية والرعوية المقيمة في المنطقة (ج)

تعد التجمعات البدوية والرعوية من أشد التجمعات السكانية ضعفاً في المنطقة (ج). ويقدر أن ما يصل إلى 30,171 شخصاً يقيمون في 183 تجمعاً بدوياً ورعوياً في المنطقة (ج).[134] إن القيود الإسرائيلية المفروضة عليهم تعمق فقرهم، وتؤثر بشدة على جودة حياتهم، وتنتهك حقوقهم الإنسانية، بما فيها حقوقهم في حرية الحركة، والإسكان، والصحة، والتعليم، والعمل. إن أكثر من 70% منهم

لاجئون، وتوجد التجمعات البدوية والرعوية، بحكم موقعها، تحت تهديد دائم بالترحيل القسري وعنف المستوطنين. وتؤثر القيود على الحركة في هذه التجمعات أكثر من سواها لأن أكثر من 90% منهم يعتمدون على الرعي كمصدر دخلهم الأساسي، وهو ما يتطلب التنقل عبر مساحات كبيرة من أجل تمكين مواشيهم من الرعي. ويتطلب نظام التخطيط المكاني الإسرائيلي من البدو أن يبقوا داخل منطقة محدودة على نقيض نمط حياتهم القائم على الترحال.

3-1-3 الأطفال الذين يواجهون عراقيل في الوصول الى المدارس

لا يستطيع العديد من الأطفال الفلسطينيين ممارسة حقهم في التعليم النوعي وفي بيئة تعلم آمنة بسبب العوائق التي تعترض طريقهم إلى المدرسة. وفي المنطقة (ج)، يعاني 50,000 طفل منتظمين في 183 مدرسة من نقص القدرة على الوصول إلى التعليم، ويضطر أكثر من 1,700 طفل من 37 تجمعاً في الضفة الغربية للسفر مسافة تزيد عن 5 كلم من أجل الوصول إلى مدارسهم.[135] وبسبب نظام التصاريح والإغلاق وأوامر حظر التجوال، يمكن أن تستغرق الرحلة إلى المدرسة والعودة منها وقتاً أطول بثلاث أو أربع مرات من اللازم. ويتفاقم ضعف الأطفال الذين يواجهون عراقيل في الوصول الى المدارس بالصعوبات المالية وارتفاع تكلفة المواصلات، وهو ما يؤدي إلى التسرب من الدراسة، والتغيب عن الدوام، وانخفاض وقت التعلم في المدرسة، وتردي جودة التعلم.[136] وتتأثر الفتيات بقدر أكبر من الفتيان، إذ أن عائلاتهن تميل إلى إخراجهن من المدرسة بسبب التحرشات والعنف والترهيب الذي يتعرضن له في طريقهن إلى المدرسة. وقد ازداد عدد الحوادث التي أثرت في التلاميذ والمدارس بما يقارب ثلاثة أضعاف في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأثر منها حوالي 25,000 طفل فلسطيني في سنة 2014.[137] وفي سنة 2015، وقع 123 اعتداءً على المدارس و143 حادثة حرمان من التعليم.[138]

4-1-3 الأطفال في القوى العاملة

كنتيجة مباشرة للاعتبارات الأمنية، والقيود على الحركة، ونقص الغرف الصفية، وتدني معايير المرافق، وارتفاع معدلات الفقر، تلجأ أسر فلسطينية عديدة إلى توجيه أطفالهم نحو العمل.[139] ويكون الأطفال العاملون معرضين بدرجة عالية لخطر خسارة التعليم، والتعرض لأوضاع خطرة، وانتهاك حقوقهم، وخسارة طفولتهم. يحظر القانون الفلسطيني النافذ تشغيل الأطفال قبل بلوغهم عمر 15 سنة، مع أن القانون لا يحمي الأطفال من العمل لصالح أقربائهم من الدرجة الأولى أو من العمل في المستوطنات الإسرائيلية.[140] في سنة 2015، كان 3.7% من الأطفال في عمر 10–17 سنة[141]

يعملـون (2% في عمـر 10–14 سنة مقابل 9% فـي عمر 15–17 سنة).[142] وبالإجمال، إن 15.5% من الأطفال العاملين غير ملتحقين بالتعليـم.[143] وهناك تقارير عـن الإتجار بالأطفال مـن الضفة الغربية وقطـاع غزة إلى إسرائيل وكذلك داخل الضفة الغربية لأغراض العمل في الزراعة و/أو التسول.[144]

5-1-3 الأطفال المعرضون للعنف

يتعرض الأطفال (45% من سكان فلسطين) لمختلف أشكال العنف فـي البيت وفـي المدرسة وفـي الأماكـن العامة وعلى يـد الاحتلال الإسرائيلي. وفي سنة 2014، أفاد أكثر من 92% من الأطفال (بنسب متساوية تقريباً من الإنـاث والذكور) بأنهم تعرضوا لاعتداء أو عقوبة نفسيـة في الشهـر السابق.[145] وأفاد حوالي 69% مـن الأطفال بأنهم تعرضـوا للعنف النفسـي من جانب أهلهـم.[146] إن تعرض الأطفال للعنـف أو التهديـد بالعنف يزيد احتمـال الانخفاض فـي تحصيلهم الأكاديمـي و/أو تسربهم من المدرسة. ويمكن للعنف أيضاً أن يسبب أذىً بدنيـاً ونفسيـاً، بما يشمـل الإيذاء الجسـدي، وانخفاض تقدير الـذات، والقلـق، والخـوف، والانطواء علـى الـذات، والاكتئاب، والتبـول اللاإرادي، ورؤية الكوابيـس. كما يمكن أن يؤثر على مسار نمائهم على مدى الحياة.

6-1-3 التجمعات السكانية في المنطقة (ج)

نتيجـة للسياسات الإسرائيلية، يواجه سكان 532 تجمعاً فلسطينياً في المنطقة (ج)[147] مصـادرة الأراضي وهدم المنازل وعمليات الترحيل القسـري. غالبـاً ما تنفـذ أعمال هدم المنـازل في سيـاق السياسات الإسرائيلية التمييزية في مجال التخطيـط المكاني وتقسيم الأراضي، والتـي تجعل من المستحيـل تقريباً على الفلسطينييـن الحصول على رخـص بناء. وتؤثر القيود المفروضة على الحركة على الأطفال الذين يلتحقـون بالمدارس، والمزارعين، والعمال، وأولئك المحتاجين إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات خارج مجتمعاتهم.[148] وهذا الأمـر يمنـع التجمعات السكانيـة في المنطقة (ج) مـن ممارسة حقوقهم في الحركة، والسكن الملائم، والصحة، والتعليم، والعمل، والحصـول على مستـوى معيشي لائق، والوصول إلـى العدالة. كما أن تقييـد الوصول إلى المياه والكهرباء يؤثـر على سبل كسب العيش للتجمعـات التي تعتمـد على الزراعـة والرعي في المنطقـة (ج). إن سـكان المنطقة (ج)، بحكم موقعهم لا أكثـر، يعدون أكثر ضعفاً من الكثيرين من سواهم.

7-1-3 المسنون (في عمر 60 سنة فأكثر)

يعتمـد المسنـون في فلسطيـن بالأساس علـى النظـم التقليدية حيث تشـكل عائلاتهم المصدر الرئيسي للاعتنـاء بهم ورعايتهم ودعمهم. وتتأثـر الصحة الجسدية والنفسيـة للمسنين سلباً نتيجـة غياب نظم الدعـم أو توفرهـا بقدر محـدود إن وجدت، وبسبب عـدم قدرتهم على الحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات الصحية، وبسبب تعرضهـم للتمييز والعنف والإيذاء. يقدر أن المسنين يشكلون 4.5% مـن السكان، ويعيش 78% منهم فـي منازلهم مع أفراد عائلاتهم.[149] ويتوقع أن يبلغ عددهم 470,000 في سنة 2030.[150]

8-1-3 الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء

تواجه الأسـر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء عوائق اقتصادية شديدة في تغطية احتياجاتهم الأساسية. إن ربع الأسر الفلسطينية (1.6 مليـون شخص) تفتقر للأمـن الغذائي إما بشدة أو بقـدر متوسط،[151] وكانـت 11% من هذه الأسر في سنـة 2016 تعيلها نساء.[152] تتورط هـذه الأسر في الغالب في طائفة مـن آليات التدبر السلبية التي تتضمن اللجـوء إلى الاقتراض بتكلفـة عالية أو تخفيض الإنفـاق على أنشطة وممارسـات أسريـة ذات أهميـة حيويـة. فحوالي 45% مـن الأسر المفتقـرة بشدة للأمن الغذائـي التي تعيلها نسـاء تخفض المصاريف المدرسيـة والإنفاق على التعليم والصحة واللباس بالمقارنة مع 22% من الأسر الآمنة غذائياً التي تعيلها نساء.[153]

9-1-3 سكان غزة غير القادرين على الوصول الى المياه النظيفة أو الصرف الصحي

تعـد الميـاه والصرف الصحي من حقـوق الإنسـان الأساسية التي لا يستطيـع سكان غزة التمتع بها بالكامـل. فهناك نقص حاد في المياه. وحوالـي 100,000 شخصـ في المناطق الشرقيـة من قطاع غزة لا يزالـون غير مرتبطين بأية شبكـة مياه.[154] وبالمثل، فـإن غياب مرافق معالجة مياه المجاري يعرض سكان غزة إلى طائفة من الأمراض ويزيد تلويث التربة والمياه. بالإجمال، قد يكون الآن 95% من سكان غزة البالغ تعدادهم 1.9 مليون معرضين لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه.[155]

10-1-3 سكان الخليل – المنطقة H2

يقيم حوالي 40,000 فلسطيني في المنطقة H2 في وسط الخليل، إلى جانب 850 مستوطناً إسرائيلياً، فيما يقيم 8,000 مستوطن إضافي في مستوطنة كريات أربع على مشارف مدينة الخليل.[156] تتعرقل قدرة سكان المنطقة H2 في الخليل على الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والموروث الثقافي والنشاط الاقتصادي بسبب الاستيطان والنشاط العسكري المتعلق به في البلدة القديمة في الخليل وحولها. وفي غياب السلطة الحكومية الرسمية اللازمة لصيانة حقوقهم، تتعرض النساء والرجال لاعتداءات المستوطنين دون أن يمتلكوا سوى القليل من إمكانية اللجوء إلى الانتصاف القانوني. وينشر الجيش الإسرائيلي في المنطقة أكثر من 120 حاجزاً مادياً لفصل المناطق المحظورة عن سائر أنحاء المدينة، بما يشمل 18 نقطة تفتيش مزودة بحراسة دائمة. نتيجة لذلك، توقفت غالبية الأنشطة التجارية في البلدة القديمة والمناطق المجاورة للمستوطنات واضطر الآلاف من الفلسطينيين للنزوح عن تلك المنطقة.

11-1-3 الأفراد المحتاجون الى إحالة طبية عاجلة

تتقيد الحركة والوصول بالنسبة للمرضى الذين يحتاجون إلى رعاية طبية متخصصة لا تتوفر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي سنة 2015، تم رفض أو تأخير طلبات الخروج من غزة من خلال معبر إيرز في 22.5% من الحالات من مجموع حوالي 22,000 مريض من قطاع غزة كانوا بحاجة إلى إحالة طبية، بما يمثل زيادة عن نسبة 17% في سنة 2014. وفي سنة 2015، حرم 12.8% من بين أكثر من 80,000 مريض من الضفة الغربية من الحصول على تصاريح.[157] إن التأخير أو الحرمان من الوصول إلى الخدمات الطبية المتخصصة يمكن أن يؤدي بالمرضى، بما في ذلك أولئك الذين يحتاجون إلى رعاية عاجلة مثل النساء في فترة المخاض، إلى تدهور حالتهم الطبية، مما يمكن أن يؤثر على نوعية حياتهم وينتهي بهم إلى الوفاة في بعض الحالات.

12-1-3 الأطفال خارج المدرسة

الأطفال خارج المدرسة هم إما أطفال لم يسبق أن ذهبوا إلى المدرسة أو أطفال تسربوا من النظام التعليمي. وكثيراً ما يتسرب من النظام التعليمي الأطفال الموجودون في الحجز والأطفال الذين يتضررون من الترحيل القسري. كما أن الأطفال ذوي الإعاقات يواجهون عوائق مادية في الوصول إلى التعليم، ويعانون من ثغرات في الدعم المدرسي المتاح لتلبية احتياجاتهم الخاصة (على سبيل المثال، تتوفر في 54.6% فقط من المدارس مراحيض مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات الحركية).[158] وفي سنة 2014، كان 123,219 طفلاً في سن التعليم الأساسي غير ملتحقين بالمدارس. وترتفع معدلات التسرب المدرسي بين الفتيان عنها بين الفتيات، وذلك بالأساس لأنه يتوقع من الفتيان المراهقين أن يساهموا في دخل الأسرة في أوقات الأزمات، ويرجح أكثر أن يتعرضوا لتهديدات مباشرة للحماية. بالتالي، نجد أن العديد من الأطفال خارج المدرسة إما هم أطفال عاملون معرضون لانتهاكات للحماية أو أطفال في الشوارع معرضون لسلوكيات سلبية، بما فيها العنف وإدمان الكحول والعقاقير. وهذه العوامل تجعل الأطفال خارج المدرسة أشد ضعفاً من أقرانهم المنتظمين في المدارس.

13-1-3 الأشخاص ذوو الإعاقة

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقات في فلسطين حواجز جغرافية ومؤسسية وحواجز متعلقة بالمواقف الاجتماعية تعرقل تمتعهم بحقوقهم. في سنة 2011، كانت توجد إعاقة واحدة على الأقل لدى 2.7% من سكان فلسطين (2.9% من الذكور، مقابل 2.5% من الإناث).[159] وأغلب الإعاقات تتعلق بالحركة (48.4%)، وهم يتعرضون لقيود على قدرتهم على التفاعل مع مجتمعهم المحلي بسبب غياب التعديلات اللازمة على البنية التحتية لدعمهم. ويكون هناك احتمال أكبر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة من عموم السكان أن يعانوا من انتهاكات لحقوقهم، ومن سوء أوضاع صحتهم البدنية والنفسية، ومن الفقر والعزلة الاجتماعية. ويرجح أن تتعرض النساء ذوات الإعاقة للتمييز أكثر من النساء الأخريات أو من الرجال ذوي الإعاقة. ولا تتوفر في المواصلات العامة وفي أغلب المدارس والمكاتب تعديلات تيسر استعمال الأشخاص ذوي الإعاقة لها. وتكون مساكن الأشخاص ذوي الإعاقة في الغالب غير مهيأة حسب احتياجات راحتهم. وهذا الأمر يضع حواجز شبه مستعصية أمام سعيهم لعيش حياة نشطة ومنتجة.

14-1-3 الأشخاص المقيمون في منطقة التماس

يعيش حوالي 11,000 شخص في 12 تجمعاً سكانياً فلسطينياً بين الجدار والخط الأخضر، داخل المنطقة التي أعلنتها إسرائيل "منطقة تماس". وتشير مختلف التقديرات إلى أن استكمال بناء الجدار سيعني أن 25,000 فرد آخر من الفلسطينيين سيعيشون في مناطق معزولة مماثلة. ويجبر أغلب السكان فوق عمر 16 سنة على طلب الحصول على تصاريح "للإقامة الدائمة" ليس إلا لكي يواصلوا العيش في مساكنهم، حتى إذا كانت مساكنهم أو أراضيهم أو مصادر دخلهم موجودة في هذه المنطقة على مدار أجيال. إن نظام التصاريح المفروض عليهم وفقدان سبل كسب العيش يساهمان في البطالة والفقر بل حتى الموت عند حدوث حالات طبية طارئة. لا تتوفر عن هذه الفئة بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي بخصوص الصحة والتحصيل التعليمي والدخل ومؤشرات التنمية الإنسانية الأخرى، مما يجعل من الصعب استهداف قطاعات محددة ضمن هذه الفئة.

15-1-3 اللاجئون الذين يعيشون في فقر مدقع[160]

يعتبر اللاجئون في فلسطين أفقر من غير اللاجئين، ولديهم معدلات بطالة وخصوبة أعلى. يشكل اللاجئون 41.2% من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعاني 31.2% منهم من الفقر.[161] ونسبة عالية من هؤلاء اللاجئين الفقراء تفتقر للأمن الغذائي وتضطر للاعتماد على المعونات الغذائية من أجل البقاء على قيد الحياة. ولا يستطيع الكثيرون تحمل تكاليف الخدمات الصحية والتعليمية، وقد أصبحوا معتمدين إلى حد كبير على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وغيرها من هيئات المعونة. إن أغلب اللاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع لا يملكون الأصول أو رأس المال مما يجعلهم معرضين بدرجة عالية لمزيد من التدهور في أوضاعهم في حال مواجهة أي نوع من الأوضاع الطارئة.

16-1-3 اللاجئون المقيمون في المخيمات

توجد مجالات من التداخل بين اللاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع واللاجئين المقيمين في المخيمات، إلا أن هناك مجموعة مختلفة من القضايا تبرز بالنسبة للاجئين المقيمين في المخيمات. فاللاجئون الفلسطينيون في المخيمات يعيشون في أوضاع معيشية سيئة للغاية، حيث أن شبكات المياه والمجاري غير ملائمة ومتدنية، وينتشر الفقر المزمن والبطالة والاكتظاظ في صفوفهم، إلى جانب تعرضهم لاقتحامات عسكرية إسرائيلية من وقت إلى آخر.[162]

وحالـة الخدمات المقدمة لهم أسوأ بكثير ممـا هي في سائر المواقع فـي فلسطيـن. وتشهد المناطـق القريبة من المخيمـات مثل شعفاط وطولكـرم مواجهات متكررة مع قوات الأمـن الإسرائيلية. في بداية سنـة 2015، كان 228,560 لاجئـاً يقيمـون فـي 19 مخيمـاً فـي الضفـة الغربيـة، وكان 560,964 لاجئاً يقيمون في ثماني مخيمات فـي غزة. ويشار إلى أن اللاجئيـن المقيمين في المخيمات في الضفة الغربيـة يشكلون 24.3% مـن مجموع اللاجئيـن المسجلين، فيما أن اللاجئيـن المقيمين في المخيمـات في غزة يشكلون 41.6% من المجموع الكلي للاجئين المسجلين.[163]

3-1-17 صغار المزارعين، والرعاة غير البدو، وصيادو الأسماك

إن احتـلال المنطقـة (ج) يحـرم الاقتصاد الفلسطينـي من 63% من المـوارد الزراعية للضفة الغربيـة. وقد أدى التـآكل المنهجي لقاعدة الإنتـاج الزراعـي، لا سيمـا في غزة، إلـى حرمان صغـار المزارعين والرعـاة مـن قدرتهم على إنتـاج الغذاء الكافـي. ولا تملك منتجات صغـار المزارعيـن والرعاة غير البـدو وصيادي الأسمـاك قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية بسبب تدهور الأراضي ونقص الميـاه وانعدام فرص الحصول على مدخلات ذات جودة. وهذا يزيد من تهميشهـم وإفقارهم. إن هذه الفئة تتعرض لخطر عالٍ بمواجهة العوز بسبب الظواهر المناخية القاسية التي يقودها تغير المناخ، وتزايد نقص الميـاه، واستمـرار تدهور الأراضـي. توظـف الزراعة وصيد الأسمـاك والحراجة 7.4% مـن مجموع الرجـال العاملين و8.8% من مجمـوع النساء العامـلات،[164] ويوجد فـي فلسطين 111,310 مزارعين يمتلكون حيازات صغيرة زراعيـة. وغالبية النساء العاملات فـي الزراعة في كل من غـزة والضفة الغربية يرجـح أن يكنّ من أفراد الأسرة العاملين بدون أجر.

18-1-3 النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي

يشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي عنف العشير، والتزويج القسري و/أو المبكر، والاعتداء الجسدي، والحرمان من الموارد، والإيذاء النفسي، والقتل على خلفية الشرف، والاعتداء الجنسي، والاغتصاب. في سنة 2011، تعرضت للعنف القائم على النوع الاجتماعي 37% من النساء اللواتي "سبق لهن الزواج" (29.9% في الضفة الغربية مقابل 51.1% في غزة)، مقابل 54% من النساء اللواتي "لم يسبق لهن الزواج".[165] ومن بين هؤلاء النساء، التمست 0.7% الدعم من خارج البيت.[166] كما أن النساء في القدس الشرقية يمتنعن عن التوجه إلى الشرطة الإسرائيلية أو التماس الدعم من مؤسسات الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية خوفاً من أن يعرض ذلك الأسرة بأكملها للخطر.

19-1-3 الفقراء العاملون

يعرف الفقراء العاملون بأنهم أولئك الذين يعملون في عمالة هشة أو الأشخاص العاملون الذين يعيشون في أسر معيشية ينخفض دخلها عن خط الفقر المعرّف وطنياً (بناءً على الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق ومع الإشارة إلى خط الفقر المطلق الحقيقي المعرّف وطنياً).[167] بعض هؤلاء من العاملين في القطاع الخاص الذين يكسبون أقل من الحد الأدنى من الأجور وبعضهم موظفون في القطاع العام على رواتب منخفضة ويكونون عرضة لصدمات الدخل الناتجة عن الأزمة المالية. يتضمن الفقراء العاملون أيضاً الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية الذين يدفعون عمولة سمسرة وليست لديهم أية استحقاقات. يبلغ الحد الأدنى للأجور 1,450 شيكلاً في الشهر، ويتلقى المعلمون في القطاع العام من 2,500 إلى 5,000[168] شيكل شهرياً. وتكسب مربيات دور الحضانة والمعلمون العاملون في المدارس الخاصة أجوراً شهرية منخفضة قد تصل إلى 400 شيكل. إن رواتب القطاع الخاص تتأثر بالانخفاض المستمر في النمو الاقتصادي. وفي واقع الحال، تلقى 38.9% من العاملين بأجر في القطاع الخاص أقل من 1,450 شيكل في الربع الثاني من سنة 2016.[169] وتندرج أيضاً في هذه الفئة النساء الفقيرات العاملات في صناعات الملابس والنسيج، حيث توجد فجوة كبيرة في الأجور بين النساء والرجال.[170]

20-1-3 الشباب (في عمر 15-29 سنة)

يواجه الشباب الفلسطيني صعوبات اقتصادية واجتماعية ترتبط مباشرة بالقيود التي يفرضها الاحتلال، وارتفاع معدلات البطالة (أعلى بكثير بين الشابات مما هي بين الشبان)، ونقص القدرة على التأثير في القرارات التي تمس حياتهم. وهم مهمشون اقتصادياً واجتماعياً، ولديهم القليل من المنافذ الإنتاجية التي يمكنهم تفريغ طاقتهم فيها، ويتعرضون لمخاطرة عالية بممارسة سلوكيات تدمير الذات والوقوع تحت التأثيرات السلبية. إن التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يواجه الشباب وعدم توفر الأنشطة والمساحات المناسبة لقضاء وقت الفراغ يؤثر سلباً على الرفاه النفسي–الاجتماعي للشباب وعلى آمالهم في المستقبل. ويعاني الشباب في القدس الشرقية من تحديات إضافية في تشكيل هويتهم، بما يشمل نقص التواصل مع الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة. تضم فئة الشباب (15–29 سنة من العمر) 1,440,000 فرد وتشكل 30% من سكان فلسطين لسنة 2016.[171] ومن بين هذا المجموع، يشكل المراهقون في عمر 15–19 سنة نسبة 37% والبالغون الشباب في عمر 20–29 سنة نسبة 63%.[172] ويتوقع أن يصل عدد فئة الشباب 1.9 مليون في سنة 2030.[173]

***

إن استعراض 20 فئة محرومة أو ضعيفة في فلسطين يمهد الأرضية لنقاش الأسباب التي تجعل بعض الفئات في فلسطين تبدو أكثر ضعفاً من غيرها. ما الذي يفسر السبب الذي يجعل مسار إحدى الفئات أكثر اضطراباً من مسار الفئات الأخرى؟ كيف يمكن للمرء أن يميز بين أعراض مشكلة ما وأسباب المشكلة ذاتها؟ إن هذه الأسئلة بحاجة إلى إجابات من أجل تعديل مسار الاتجاهات السائدة بنجاح واستدامة. كما يمكن أن تساعد الإجابات في إطلاق طاقات طائفة واسعة من الفئات المحرومة الأخرى التي تتجاوز هذه القائمة المحددة المقتصرة على 20 فئة. ويمكنها أيضاً أن توجه شركاء التنمية في فلسطين، مثل الأمم المتحدة، نحو المجالات الاستراتيجية للدعم والتعاون مع الحكومة بما يتيح إحداث أثر ملموس على قطاع عريض من السكان الفلسطينيين.

أكد الفصلان السابقان على أن الاحتلال يمس حياة جميع الفلسطينيين. والعوامل الهيكلية المختلفة التي تساهم في الضعف التي يجري استعراضها في الصفحات اللاحقة تتفاوت في درجة ارتباطها بطبيعة الاحتلال العسكري، إذ يكون الارتباط في بعض الحالات كلياً تقريباً، إلى حد أنه لا يمكن تمييزه (مثل تأثير الموقع أو مكان الإقامة على خصائص الضعف لدى الناس)، ويكون في حالات أخرى بدرجة ذات شأن (مثل تأثير التعرض للعنف على الضعف)، وفي حالات أخرى بدرجة محدودة فحسب (مثل العوامل الاجتماعية–الثقافية وتأثيرها على الضعف). إن الفصول الآتية حول العوامل المساهمة في الضعف مرتبة تسلسلياً بهذا الشكل – من تلك الأقل إلى الأكثر تمايزاً عن تأثيرات الاحتلال أو من تلك الأكثر إلى الأقل تأثراً بها بالمقارنة مع التدخلات الإنمائية للحكومة.

4 الفصل الرابع

عوامل الموقع المساهمة في الضعف

إن المكان الذي يسكن فيه الناس داخل الأرض الفلسطينية المحتلة يشغل مكانة مركزية في فهم أنماط الضعف والحرمان. وتبدو الجغرافيا في هذا السياق ذات طابع سياسي أكثر مما هي مفهوم مادي، إذ أنها تشير إلى المواقع التي أوجدها الاحتلال وحدد ملامحها. كما أن الموقع يبيّن من يملك الولاية على تقديم الخدمات الأساسية، ومن هم المكلفون بالمسؤوليات، وبالتالي مدى جودة الخدمات المقدمة. إن إسرائيل كدولة احتلال ودولة طرف في المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ملزمة بضمان أن يتمكن الفلسطينيون من ممارسة حقوقهم، بما فيها حقهم في حرية الحركة. كما أن على دولة فلسطين واجبات احترام معايير معاهدات حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. يركز التحليل الذي سيلي أدناه على المنطقة (ج) في الضفة الغربية والمنطقة H2 في الخليل ومنطقة التماس والقدس الشرقية وقطاع غزة لإظهار كيف أن الفئات المحددة التي تقيم في هذه المناطق تتخلف عن الركب بشكل منهجي، وتواجه العراقيل في سعيها للوصول إلى الخدمات الأساسية والعمل، وتظل غير قادرة على أن تعيش حياة طبيعية.

إن عوامل الموقع المساهمة في الحرمان المنهجي تتداخل بقدر كبير مع العوامل الاقتصادية المساهمة في الحرمان ومع التعرض للعنف. فالتجمعات السكانية التي تقيم في المناطق الخمس المذكورة أعلاه تواجه في العادة قيوداً أشد في كسب لقمة العيش وتتعرض للعنف بقدر أعلى.

1-4 التجمعات السكانية في المنطقة (ج)

تغطي المنطقة (ج)[174] حوالي 60% من الضفة الغربية. وتشكل المستوطنات الإسرائيلية والمناطق العسكرية والمحميات الطبيعية والأراضي الواقعة خلف الجدار 70% من مساحتها. يقيم حوالي 300,000 فلسطيني في 532 منطقة سكنية تقع بشكل كلي أو جزئي في المنطقة (ج)،[175] والتي يقيم فيها أيضاً ما لا يقل عن 375,500 مستوطن إسرائيلي في 125 مستوطنة و100 بؤرة استيطانية.[176] ويشتمل التوسع الاستيطاني والأنشطة المتعلقة به في المنطقة (ج) على عمليات الاستيلاء على الأراضي، وهدم المنازل، ومصادرة الممتلكات وتدميرها، وطرد الفلسطينيين، وبناء الطرق الالتفافية، وكل ذلك يغير الخصائص المادية والتركيبة الديموغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة.[177] تخضع المنطقة (ج) للسيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية. إلا أن السلطة الفلسطينية تقدم الخدمات الصحية والتعليمية للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة.

تتقيد حركة الفلسطينيين داخل المنطقة (ج) وخارجها بواسطة نظام معقد من التدابير المادية والإدارية. وهي تضم نقاط التفتيش، والحواجز على الطرق، وطرق النقل المنفصلة، والقيود على الوصول إلى الأراضي الزراعية والموارد المائية، والجدار بحد ذاته، ونظام التخطيط المكاني الإسرائيلي، ونظام التصاريح. وهذه التدابير مجتمعة تكبل حقوق الفلسطينيين في الأرض والإسكان، وتقيد حرية حركتهم، وحقوقهم في المياه والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية. كما أنها تعرقل قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم الإغاثة. وهذه القيود تؤثر في بعض الفئات بصورة أشد من سواها.

يعيش السكان البدو والرعاة في الغالب في مناطق معزولة بشدة تقل فيها الطرق الداخلية وخدمات النقل العام. في سنة 2013، أقام 30,171 شخصاً في 183 تجمعاً بدوياً ورعوياً في المنطقة (ج).[178] وكثيراً ما تكون هذه الفئات معرضة لخطر الترحيل القسري بواسطة السلطات الإسرائيلية ويواجهون قيوداً دائمة على حركتهم ووصولهم إلى الموارد. إذ يحظر الخروج بالمواشي إلى المراعي في بعض المناطق الريفية بالقرب من أريحا ومنطقة الأغوار.[179] في السابق، كانت بعض التجمعات البدوية مثل العزازمة في مسافر بني نعيم يمكن أن تتنقل لمسافة 15 إلى 20 كيلومتراً بحثاً عن مراع أفضل، وذلك اعتماداً على الموسم. أما الآن فليس بإمكانهم التحرك

أرقام رئيسية	
المنطقة (ج)	60% من مساحة الضفة الغربية؛ حوالي 300,000 فلسطيني وما لا يقل عن 375,000 مستوطن إسرائيلي؛ يسمح للفلسطينيين بالبناء على 1% من الأراضي
المنطقة H2 في الخليل	600,000 فلسطيني، أكثر من 120 عائقاً مادياً يقيمها الجيش الإسرائيلي
القدس الشرقية	70 كلم2؛ يشكل الفلسطينيون 40% من مجموع سكان المدينة
منطقة التماس	يتوقع أن تضم حوالي 11,000 فلسطينياً، إذا استكمل بناء الجدار حسب الخطة، وسيتم عزل ما يقارب 9.4% من مساحة الضفة الغربية، بما يشمل القدس الشرقية والأرض الحرام السابقة بين إسرائيل والأردن
غزة	1.9 مليون فلسطيني، البطالة بين الشباب 61%، انعدام الأمن الغذائي 47%. يحتاج 70% من السكان إلى مساعدات إنسانية.

سوى في نطاق كيلومتر واحد أو اثنين حول القرية. وهذا الأمر يزيد من خطر تدهور الأراضي بسبب الرعي الجائر (مع فقدان التنوع الحيوي)، وهو ما يزيد بدوره الضغوط على سبل كسب العيش للتجمعات الرعوية.

يملك صغار المزارعين ومربو المواشي، وخاصة المقيمون في المنطقة (ج)، قدرة محدودة على الوصول إلى المعدات والأسواق والمدخلات، بما فيها الأرض والمياه للري. هذه الحدود، مجتمعة مع التوسع الاستيطاني والامتداد الحضري الذي يعتدي على الأراضي الزراعية، تخفض من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة وتقلل أيضاً من إنتاجية الأراضي التي تتم زراعتها.[180] وتتضرر الأراضي الزراعية أيضاً من التدهور الناتج عن النقص في ممارسات الاعتناء السليم، وتصريف المياه العادمة في الأودية المجاورة، وتلويث الأراضي الفلسطينية بالنفايات الصلبة المنزلية والصناعية التي تلفظها المستوطنات.

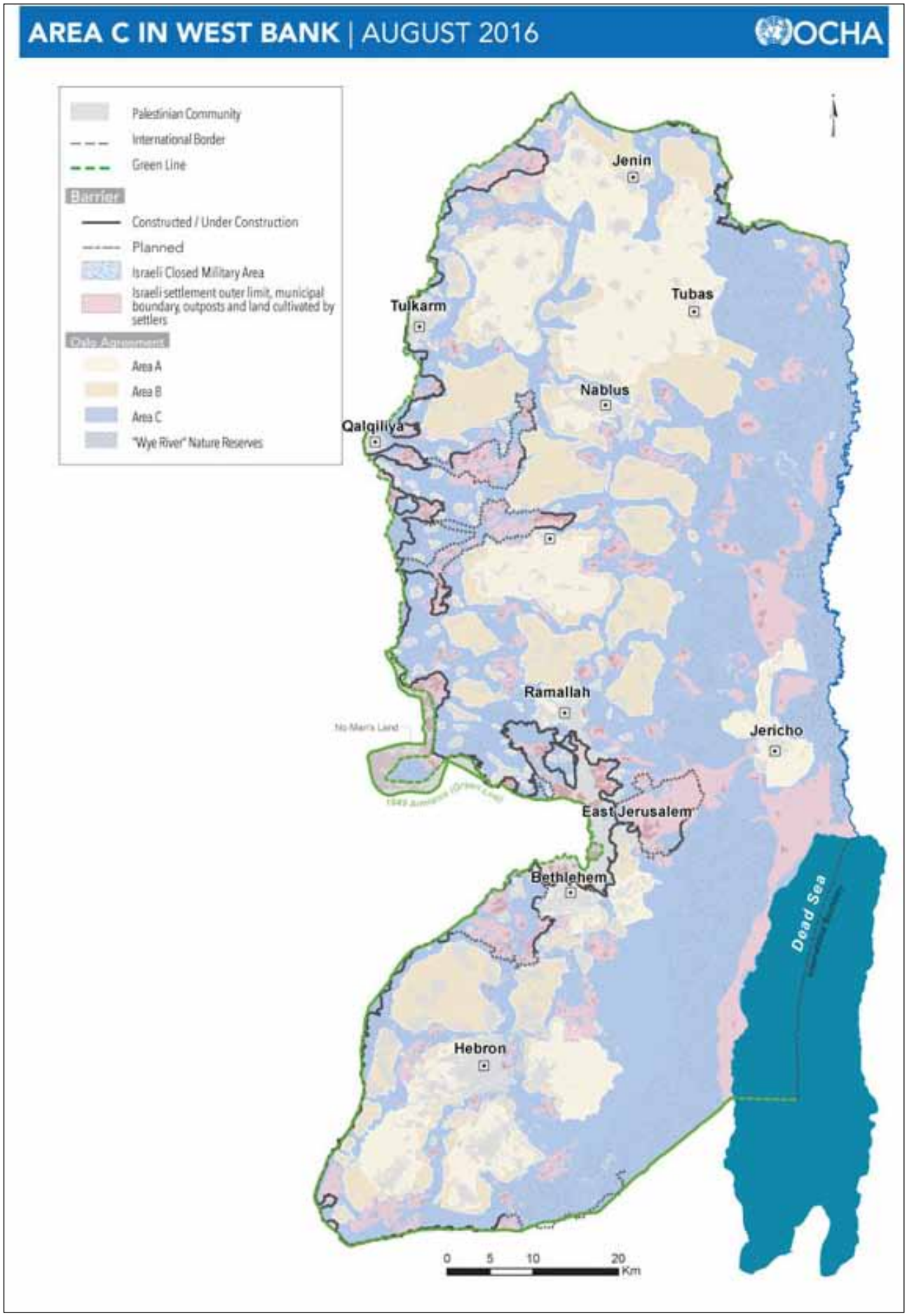
AREA C IN WEST BANK | AUGUST 2016
OCHA
Palestinian Community
International Border
Green Line
Barrier
Constructed / Under Construction
Planned
Israeli Closed Military Area
Israeli settlement outer limit, municipal boundary, outposts and land cultivated by settlers
Oslo Agreement
Area A
Area B
Area C
"Wye River" Nature Reserves
Jenin
Tubas
Tulkarm
Nablus
Qalqiliya
Ramallah
No Man's Land
Jericho
East Jerusalem
Bethlehem
Dead Sea
Hebron
0 5 10 20
Km

تتسبب القيود الإسرائيلية على التخطيط وتقسيم الأراضي في المنطقة (ج) بصعوبات للفلسطينيين في الحصول على التراخيص المطلوبة من الإدارة المدنية الإسرائيلية لبناء أو تأهيل مساكنهم والهياكل الأخرى، بما في ذلك آبار المياه. ففي الفترة بين سنة 2010 و2014، قدم الفلسطينيون 2,020 طلباً لتراخيص بناء، ونال المصادقة 33 طلباً فقط من هذا المجموع (1.5%).[181] وقد منح ترخيص واحد لبناء منزل في سنة 2014 ولا يبدو أنه تمت المصادقة على أي ترخيص في سنة 2015.[182] إن القيود على التراخيص تشكل عائقاً كبيراً أمام أي نوع من التخطيط المكاني في المنطقة (ج)، مما يؤدي إلى نكوص منهجي للتنمية في المنطقة. لا يملك حوالي 50% من التجمعات السكانية البدوية والرعوية المقيمة في المنطقة (ج) قدرة على الوصول إلى شبكات المياه ولا تملك 41% من الأسر البدوية مصدراً للكهرباء بالمقارنة مع 1% في سائر مناطق الضفة الغربية.[183] يستخدم البعض المولدات الكهربائية، مع أنها تشكل عبئاً اقتصادياً لا يستطيع الكثيرون تحمله.[184] ويتضرر صغار المزارعين كذلك من عدم كفاءة ضخ المياه وهدر الموارد المائية بقدر هائل.

إن سكان التجمعات في المنطقة (ج) الذين يبنون بدون ترخيص يجازفون بتعرض الهياكل التي يبنونها للهدم. ففي الفترة بين سنة 1988 و2014، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية 14,087 أمر هدم بحق مبانٍ مملوكة لفلسطينيين تقع في المنطقة (ج)، نفذت منها 2,802 أمر حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2014، وألغيت نسبة 1% من الأوامر (151 أمراً)، ولا تزال أوامر الهدم المتبقية وعددها 11,134 ماثلة حسب كانون الثاني/يناير 2015 (من بينها 2,454 أمراً علق تنفيذها بسبب إجراءات قضائية).[185]

كثيراً ما يتم استهداف الفلسطينيين الذين يعيشون في الأغوار وفي جنوب الخليل بالقرب من المستوطنات وفي القرى التي لا تعترف بها إسرائيل بعمليات هدم وترحيل متكررة. ففي سنة 2012، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن عدة خطط لترحيل سكان القرى الفلسطينية في تلال الخليل الجنوبية والأغوار بداعي إجراء "تدريبات عسكرية".[186] يقيم حوالي 7,000 فلسطيني من البدو والرعاة في 46 منطقة سكنية صغيرة في التلال إلى شرق مدينة القدس وفي وسط الضفة الغربية.[187] والكثيرون من هؤلاء قد يكونون عرضة لخطر التهجير القسري بسبب خطة "ترحيل" طرحتها السلطات الإسرائيلية.

إن هذه الظروف مجتمعة تقوض حق الفلسطينيين المتضررين في مستوى معيشي لائق وتعرقل تطوير اقتصاد فلسطيني قادر على الاستمرار.

يواجه سكان المنطقة (ج)، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مناطق تقع على مقربة من المستوطنات أو الجدار أو في مناطق عسكرية مغلقة، قيوداً على الوصول إلى الخدمات الصحية. كما أن وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية يتعوق بسبب نقص المواصلات

والبنيـة التحتية ومرافق الرعاية الصحيـة أو بسبب العنف الذي ترتكبه قـوات الأمـن الإسرائيليـة والمستوطنـون. والفئات الأكثـر تضرراً مـن ضعف الوصول إلـى الخدمات الصحية تشمـل النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. تكون النسـاء أشد عرضة أثناء الحمـل والـولادة ورعايـة الطفـل الوليد، فيمـا قد يحتـاج الأطفال والرضـع المرضـى إلـى رعاية طارئـة في الليـل. ويعتمـد المسنون ومرضـى الأمراض المزمنة وذوو الإعاقة علـى الآخرين للوصول إلى الخدمات. إن أكثر من نصف التجمعات السكانية التي توجد بالكامل داخـل المنطقة (ج)، وعددها 101 تجمع، تواجه صعوبات بالغة في الوصـول إلى خدمات الرعايـة الصحية الأوليـة والطارئة.[188] وهناك فـي الضفة الغربية 117 تجمعـاً سكانياً، أغلبها فـي المنطقة (ج)، لا تتوفـر لديها القدرة على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية.[189]

تؤثـر القيـود على الحركـة فـي المنطقـة (ج) أيضاً علـى الأطفال المنتظميـن فـي المدارس، وعلـى العاملين، وأولئـك الذين بحاجة إلـى خدمات صحية وخدمات أخرى خـارج مجتمعاتهم المحلية. ففـي سنـة 2014، اضطر أكثر من 1,700 طفـل من 37 تجمعاً في المنطقـة (ج) للسفـر مسافة 5 كلـم أو أكثر من أجـل الوصول إلى مدارسهـم. ويجبـر حوالـي 2,500 طفـل على المـرور عبر نقاط تفتيش عسكرية في طريقهم إلى المدرسة بصورة يومية.[190] وبالنسبة للتجمعـات السكانيـة الأكثـر تعرضـاً للعزلـة، يمكـن أن تستغرق الرحلـة إلى المدرسة والعودة منها وقتاً أطـول بثلاث أو أربع مرات مـن اللازم. ولا تستطيع العديد من الأسـر المهمشة والفقيرة تحمل تكاليـف المواصلات.[191] وفي سنـة 2015، كان حوالي 10,000 طفـل يتعلمون في خيام وكرفانات وأكـواخ من الصفيح لا توفر لهم أيـة حماية من الحر أو البـرد. وكان حوالي 50,000 طفل ملتحقين فـي 183 مدرسة في المنطقة (ج) لا يتمتعون بالوصول إلى التعليم بسبـب نقص المدارس والأخطار المتوقعة التي تعترض طريقهم إلى المدرسة ذهاباً وإياباً.[192]

2-4 سكان المنطقة H2 في الخليل

يقيم أكثر من 6,000 فلسطيني في المنطقة H2 في الخليل في مناطق محظورة وفي أحياء محاذية للمستوطنات تشمل غالبية البلدة القديمة في الخليـل.[193] وينشر الجيش الإسرائيلي فـي المنطقة أكثر من 120 حاجزاً مادياً، بما يشمل 18 نقطة تفتيش مزودة بحراسة دائمة، تفصل المناطق المحظورة في المنطقة H2 في الخليل عن سائر أنحاء المدينة وتقيد حركة الفلسطينيين في هذه المناطق.[194] والعديد من الطرق التي تقود إلى المستوطنات الإسرائيليـة في المنطقة المحظورة مغلقة أمام المركبات الفلسطينية وحركة المشاة. ويواجه الفلسطينيون المقيمون في المناطـق المحظورة في المنطقة H2 فـي الخليل تحديات كبيرة

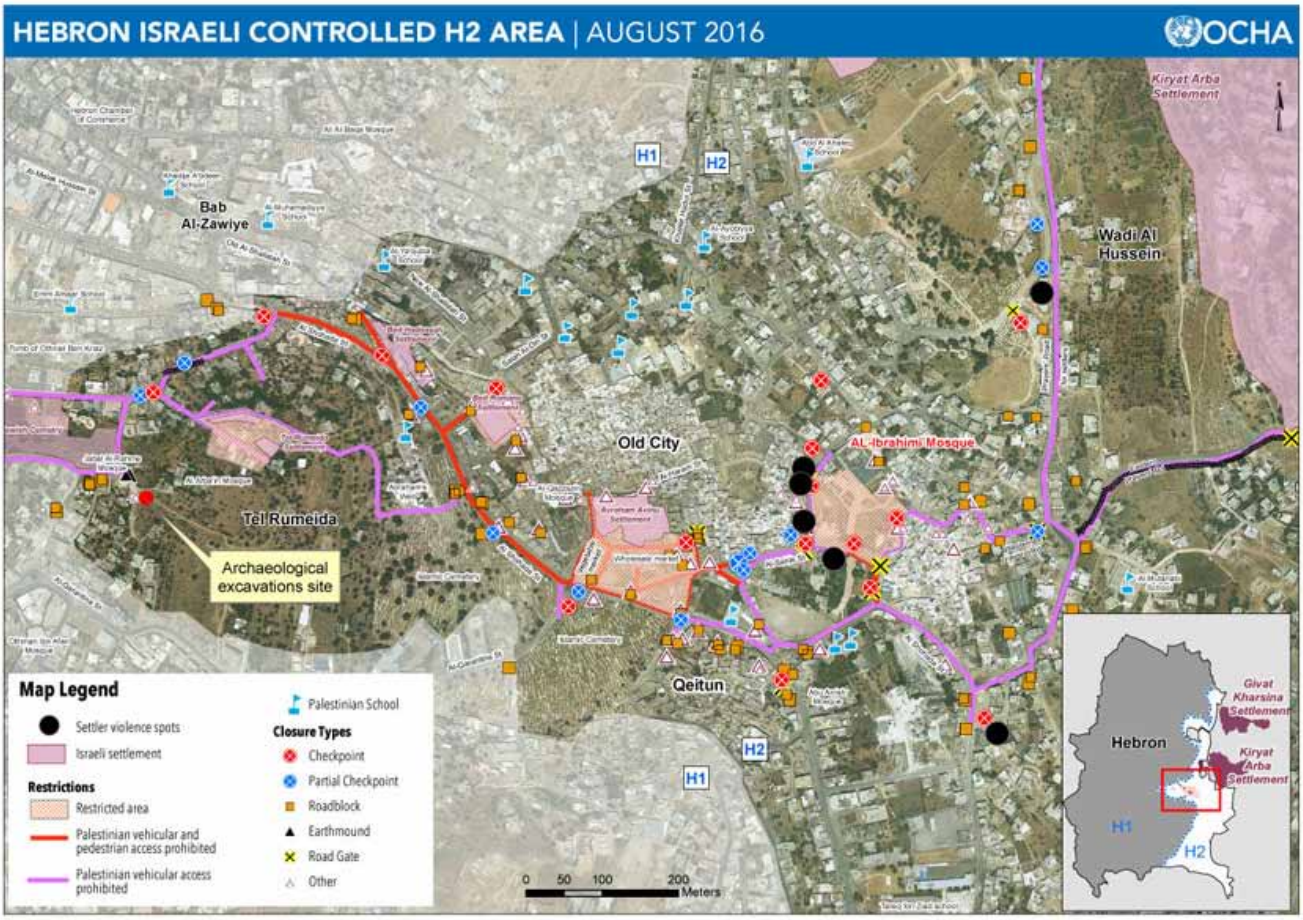

في الوصول إلى مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي. فصهاريج المياه لا تستطيع الوصول إلى الكثير من المنازل، مما يحرم الناس من آلية تدبر رئيسية في أوقات نقص المياه. ويتسبب سوء حالة البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في مفاقمة المشكلات الناجمة عن ضعف الخدمات.

إن قدرة الأطفال والمعلمين على الوصول إلى المدارس في البلدة القديمة تتعرقل بفعل نقاط التفتيش والاحتجاز التعسفي وتحرشات المستوطنين وتهديداتهم واعتداءاتهم على المدارس. يوجد في المنطقة H2 في الخليل 6,791 فتاة و4,538 فتى منتظمين في 29 مدرسة.[195] وحوالي 37% (4,200) من هؤلاء الطلبة يضطرون للمرور عبر نقاط تفتيش في طريقهم إلى المدرسة ذهاباً وإياباً كل يوم.[196] وفي سنة 2015، سجلت 29 حادثة حرمان من الوصول إلى التعليم في المنطقة H2، تضرر منها 2,787 طفلاً.[197] تضمنت الحوادث اعتقال أطفال في طريقهم إلى المدرسة أو في طريق عودتهم منها، وإغلاق المدارس كتدبير احترازي أثناء الأعياد اليهودية، والمضايقات من جانب المستوطنين.

يتقيد كذلك الوصول إلى السكن الملائم في البلدة القديمة في الخليل. فقد دفعت السياسات الإسرائيلية في البلدة القديمة العديد من الفلسطينيين للخروج منها عن طريق حرمانهم من الوصول بحرية إلى أحيائهم. إن الفلسطينيين يواجهون صعوبات يومية في تأهيل مقومات التراث الثقافي، بما في ذلك الوحدات السكانية التي توجد في حالة سيئة. وقد أظهر مسح أجري في البلدة القديمة في الخليل ومحيطها في سنة 2014 أن هناك 1,105 وحدات سكنية مهجورة (33% من مجموع الوحدات السكنية) في البلدة القديمة بحاجة إلى ترميم.[198] علاوة على ذلك، تتعرض مقومات وموارد التراث الثقافي للتهديد بالهدم والإهمال.

إن القيود على الوصول وتهديدات العنف تعرقل اقتصاد المنطقة H2. وبالفعل، توقف الكثير من الأنشطة التجارية وتهجر الآلاف من الفلسطينيين من البلدة القديمة ومن المناطق المجاورة للمستوطنات. فبحلول سنة 2007، كانت قد أغلقت 77% من مصالح الأعمال الفلسطينية (1,829) وأخليت 42% من الوحدات السكنية الفلسطينية (1,014)، إذ رحل عنها الآلاف من سكانها الفلسطينيين.[199] وينتشر الفقر بسرعة بين السكان. إذ تشير دراسة أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سنة 2009 على الأسر المقيمة في المناطق المحظورة في البلدة القديمة إلى أن 86% من السكان يعيشون في فقر نسبي، على 97 دولاراً فقط للفرد في الشهر لتغطية نفقات الغذاء واللباس وجميع نفقات المعيشة الأخرى.[200]

ويتقوض الحق في الرعاية الصحية في المنطقة H2 في الخليل[201]

بسبب نقص الخدمات الصحية، بما في ذلك تدني مستوى خدمات الطوارئ والرعاية الصحية الأولية، ولا سيما للنساء الحوامل والأطفال، إلى جانب الافتقار إلى الدعم النفسي–الاجتماعي، وخاصة للأطفال والشباب المتضررين من أحداث العنف.

3-4 سكان القدس الشرقية

يخضع سكان القدس الشرقية (مساحة 70 كيلومتراً مربعاً)[202] لولاية بلدية القدس الإسرائيلية منذ سنة 1967. وتتعامل إسرائيل مع سكان القدس الشرقية الفلسطينيين على أنهم "مقيمون دائمون" فيها. ومنذ بدء الاحتلال الإسرائيلي، جرى إلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين بمعدل ستة أشخاص في الأسبوع بالمتوسط.[203] وتعتبر الأوضاع المعيشية الصعبة والقيود العديدة التي تطال كل مجال من مجالات الحياة من بين العوامل التي تجبر الفلسطينيين على مغادرة المدينة. ومن الجدير بالذكر أن المجتمع الفلسطيني يشكل ما يقارب 40% من مجموع سكان المدينة.[204]

تعاني غالبية الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية من كثافة سكانية عالية، ومعايير معيشية متدنية، وتردي ظروف الإسكان، وعدم كفاية المرافق والخدمات العامة. يمكن أن يعزى ذلك جزئياً إلى التباين الكبير في الخدمات العامة المقدمة لسكان القدس الشرقية والغربية على الرغم من خضوع كل من القدس الشرقية والغربية لولاية التخطيط المكاني ذاته في بلدية القدس الإسرائيلية. ويعد التباين في الخدمات من أبرز عوامل الموقع المساهمة في الضعف في القدس الشرقية.

تلجأ مختلف السلطات الإسرائيلية للتخطيط المكاني كوسيلة لتأكيد سيطرتها على المدينة. فبناء المستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية والجدار، كل ذلك يجري على أساس مجموعة من السياسات التي تتضمن تجميد تسجيل ملكية الأراضي في القدس الشرقية وضواحيها.[205] وقد أثر هذا النظام التخطيطي على الإسكان، ومدى توفر المساحات العامة أو المكشوفة وتوزيعها، والحركة وسهولة الوصول، وتوفر المرافق الصحية والتعليمية.[206]

تخصص 9% فقط من الأراضي في القدس الشرقية لاستعمال الفلسطينيين، فيما أن 26% من الأراضي جرت مصادرتها لصالح المستوطنات الإسرائيلية. وتخصص حوالي 29% من الأراضي كمناطق خضراء للاستخدام العام وهناك 11% لا تزال غير مخططة.[207] إن غالبية الأراضي المخصصة لاستعمال الفلسطينيين قد أصبحت مشيدة وتتصف بكثافة سكانية تزيد عن 300 شخص لكل هكتار. وهذا يعني ترك القليل جداً من الأراضي الشاغرة للمزيد من التطوير. ويعد الحصول على رخصة بناء عملية مضنية ومعقدة وباهظة التكلفة ويمكن أن تستمر لسنوات. وبالنتيجة، ترتفع أسعار الإسكان والأراضي، مما يشكل عبئاً مالياً كبيراً على كاهل الأسر الشابة وذوي الدخل المحدود الذين يتعين عليهم أن يحافظوا على إقامتهم في المدينة حتى لا يخسروا حقوق الإقامة.

يتعين على الكوادر الصحية في المستشفيات التخصصية الفلسطينية في القدس غير المقيمين في القدس أن يحصلوا على تصاريح للسفر إلى العمل، ويلزم أخذ المصادقة على هذه التصاريح كل ستة أشهر.[208] كما أن المواد الصيدلانية المصنعة أو المستوردة في فلسطين أصبحت منذ كانون الأول/ديسمبر 2006 بحاجة إلى تصريح من وزارة الصحة الإسرائيلية لإدخالها إلى القدس الشرقية. وقد أثر هذا القرار على صناعة الأدوية في القطاع الخاص في الضفة الغربية وعلى الوضع المالي لمستشفيات القدس الشرقية التي تجبر على شراء المنتجات الصيدلانية المصنعة أو المستوردة في إسرائيل بتكلفة أعلى.

يعد النقص المزمن في الغرف الصفية في القدس الشرقية السبب الرئيسي وراء وجود 5% من الأطفال المقدسيين غير المسجلين في المدارس. وترتفع معدلات التسرب المدرسي (26% في الصف الحادي عشر و33% في الصف الثاني عشر) في القدس الشرقية إلى أعلى بكثير مما هي في بقية أنحاء فلسطين.[209]، [210] كما أن التعليم في القدس الشرقية يعاني من عراقيل إضافية بسبب طائفة من أوجه النقص الإدارية وتلك المتعلقة بالمهارات، والتي يزيدها الاحتلال سوءاً.

علاوة على ما سبق، يعيش أكثر من 99,000[211] فلسطيني من سكان القدس الشرقية معزولين خلف الجدار في ظروف معيشية سيئة، وهم منفصلون كلياً عن المدينة وتعاملهم البلدية بإهمال. فسكان هذه التجمعات لا يتلقون الخدمات البلدية الملائمة رغم أنهم يحملون صفة الإقامة في القدس ويدفعون ضريبة البلدية الإسرائيلية (الأرنونا). وتعاني نظم المياه والمجاري من حمل زائد. وكثيراً ما يضطر الناس لعبور نقاط التفتيش من أجل الوصول إلى الخدمات. تعاني النساء من الضعف بصفة خاصة لأنهن يتحملن بأنفسهن مسؤولية وصولهن إلى هذه الخدمات، وكذلك وصول الأطفال والمسنين إليها. أما الوضع الأمني فهو في حالة يرثى لها. إذ أن الشرطة الإسرائيلية علقت عملياتها في هذه المناطق كلياً ما عدا في حال وقوع "حوادث أمنية"، فيما يحظر على الشرطة الفلسطينية العمل هناك، مما يؤدي إلى نشأة فراغ أمني. وتعتبر الظروف صعبة بصفة خاصة في مخيم شعفاط مع أنه يوجد داخل الجدار.

يواجه الشباب في القدس الشرقية قضايا البطالة المرتفعة، إلى جانب ممارسات العمل المجحفة من جانب مصالح الأعمال الإسرائيلية. وقد بلغ معدل البطالة بين الشباب 39.5% في الربع الثاني من سنة 2016.[212] كما يواجه الشبان الذكور تهديد التعرض للاحتجاز على يد عناصر الشرطة والجيش الإسرائيلي على نقاط التفتيش، وكذلك

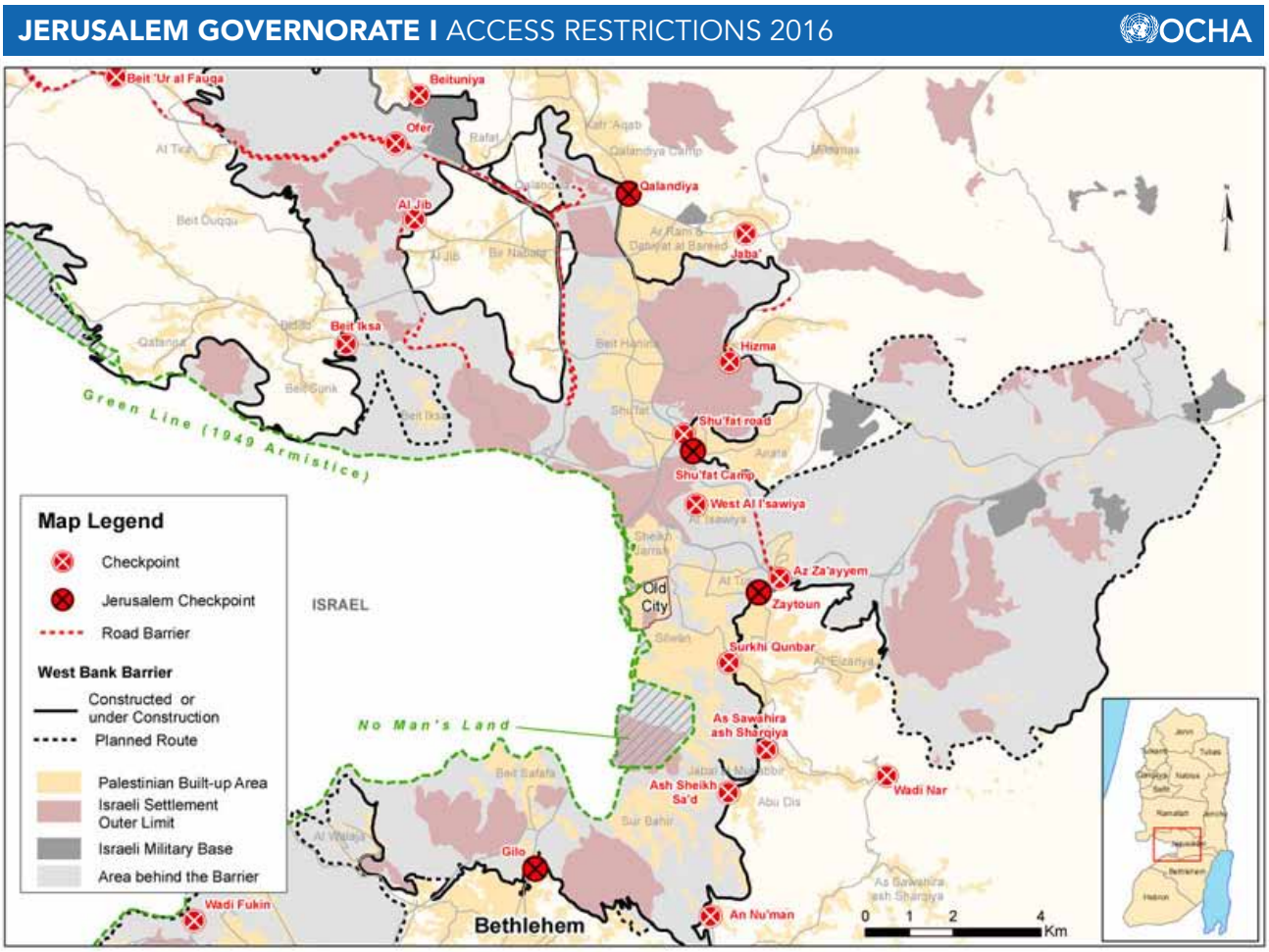

تحت المجهر: النظام التعليمي في القدس الشرقية

النظـام التعليمـي في القدس الشـرقية مجزأ، ويقدم الخدمـة بدرجة متفاوتة مـن الجودة، وبدرجة متدنيـة فـي الغالـب. وهو يتألف مـن ترتيبـات معقدة تشـمل مدارس بلديـة القـدس، والأونروا، والأوقاف*، والقطاع الخاص، ومدارس سخنين**، دون وجود أية هيئة تنسيق بينها. وتتهدد نوعية التعليم بقدر أكبر بسـبب انخفاض رواتب المعلمين. كما تواجه الكوادر التدريسـية من الضفة الغربية صعوبات في الوصول إلى القدس الشـرقية بسـبب قيود التصاريح، مما يسـهم في إعاقة إمكانية تقديم التعليم النوعي. فقبل بناء الجدار، كان ما يصل إلى 25٪ من المعلمين الذين توظفهم مدارس الأوقاف في القدس الشـرقية من حملة هوية الضفة الغربيـة. كما أن ندرة فرص التدريب تؤثر على جودة التعليم.***

ملاحظات:

* مدارس أنشئت في سنة 1968–1969 بواسطة جمعية المقاصد الإسلامية رداً على المحاولات الإسرائيلية لفرض منهاج جديد على المدارس الفلسطينية، وألحقت فيما بعد بوزارة الأوقاف الأردنية، ومن ثم وضعت تحت إشراف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

** مدارس سخنين عبارة عن نوع خاص من المدارس غير الرسمية المعترف بها والتي تعد مدارس "هادفة للربح". تمولها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية وتشغلها إدارة مركزية.

*** الجودة والإنصاف في التعليم في القدس الشرقية، اليونسكو واليونيسف، 2013 (تحليل داخلي للأمم المتحدة).

يقع مخيم شعفاط بين أحياء شعفاط وعناتا في القدس الشرقية ومستوطنة بسغات زيئف، ويقيم فيه حالياً حوالي 24,000 ساكن، أكثر من نصفهم بقليل لاجئون مسجلون لدى الأونروا. وهو يقع على "جانب الضفة الغربية" من الجدار، وبالتالي فإن السكان الحاملين لهوية القدس يتعين عليهم أن يمروا عبر نقطة تفتيش من أجل الوصول إلى القدس.

يفتقر المخيم إلى الخدمات البلدية الكافية ويعاني من أوضاع معيشية سيئة ومتدهورة، ومشكلة في تصريف النفايات الصلبة، وارتفاع معدلات الجريمة، وتكرر العنف وتهديدات الحماية. وقد أصبح مكتظاً بالسكان بشكل خطير ويفتقر إلى خطة مناسبة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان بصورة ملائمة وآمنة. فالنمو السريع في سكان المخيم، جنباً إلى جنب مع عدم قدرة المخيم على التوسع خارج حدوده الأصلية، أدى إلى التوسع "الرأسي" غير المرخص. وأصبحت الوحدات السكانية الأصلية التي بنتها الأونروا في سنة 1965، والتي صممت أساساتها لتحمل طابقين، أصبحت الآن ترتفع إلى ما يتراوح بين ثلاثة وستة طوابق. ومن الجدير بالذكر أن الأونروا لا تدير المخيم. وبما أنه يقع خارج الجدار، فلا تكاد تكون هناك أية رقابة على البناء. ويقوم السكان أنفسهم بتركيب كوابل كهرباء وخطوط مياه عامة مرتجلة، مما يزيد من مخاطر السلامة. والعديد من شوارع المخيم ضيقة ويصعب الوصول إليها، مما يحول دون الوصول إلى خدمات الطوارئ والمطافئ.

وبما أن مخيم شعفاط يخضع للسيطرة الفعلية لبلدية القدس، فإن قوات الأمن الفلسطينية لا تملك أية ولاية في المخيم. بل إن المسؤولية عن إنفاذ القانون تقع على عاتق السلطات الإسرائيلية. وكثيراً ما يشكو السكان من غياب القانون والنظام، وانتشار تجارة المخدرات، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة التي تجري في العلن. وتقع كثيراً مواجهات بين الشباب الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية التي تدير نقطة التفتيش، ويؤدي الأمر في أحيان كثيرة إلى استعمال الغاز المدمع والرذاذ الكريه الرائحة والأعيرة المعدنية المغلفة بالبلاستيك.

داخل البلدة القديمة. وترتفع معدلات الفقر في القدس الشرقية، إذ يعيش حوالي 75.4% من السكان الفلسطينيين، بما يشمل 83.9% من الأطفال الفلسطينيين، تحت خط الفقر المحدد إسرائيلياً.[213]

يؤدي ذلك بالعديد من الشباب إلى التسرب من المدرسة للعمل في المزارع وفي مشاريع الأعمال العائلية، أو البحث عن عمل في إسرائيل للمساعدة في إعالة عائلاتهم.[214] إن الكثيرين من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، ولا سيما الشباب فوق عمر 18 سنة، لا يستطيعون تحمل دفع ضرائب التأمين الوطني الإسرائيلية وبالتالي لا يحصلون على تغطية بالتأمين الصحي، مما يحد من وصولهم إلى الخدمات الصحية.

4-4 سكان منطقة التماس

يعيش حوالي 11,000 شخص في 12 تجمعاً سكانياً فلسطينياً داخل منطقة التماس.[215] ويجبر أغلب السكان فوق عمر 16 سنة على طلب الحصول على تصاريح "للإقامة الدائمة" ليس إلا لكي يواصلوا العيش في مساكنهم. هذا التصريح مخصص للمنطقة المغلقة حصراً، ولا يسمح لحامليه بدخول إسرائيل، حتى مع أنهم يسكنون على "الجانب الإسرائيلي" من الجدار ولا يوجد أي عائق مادي يمنعهم من عبور الخط الأخضر.[216]

تفتقر غالبية تجمعات منطقة التماس إلى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وغيرها من الخدمات، بما في ذلك المتاجر، مما يضطر

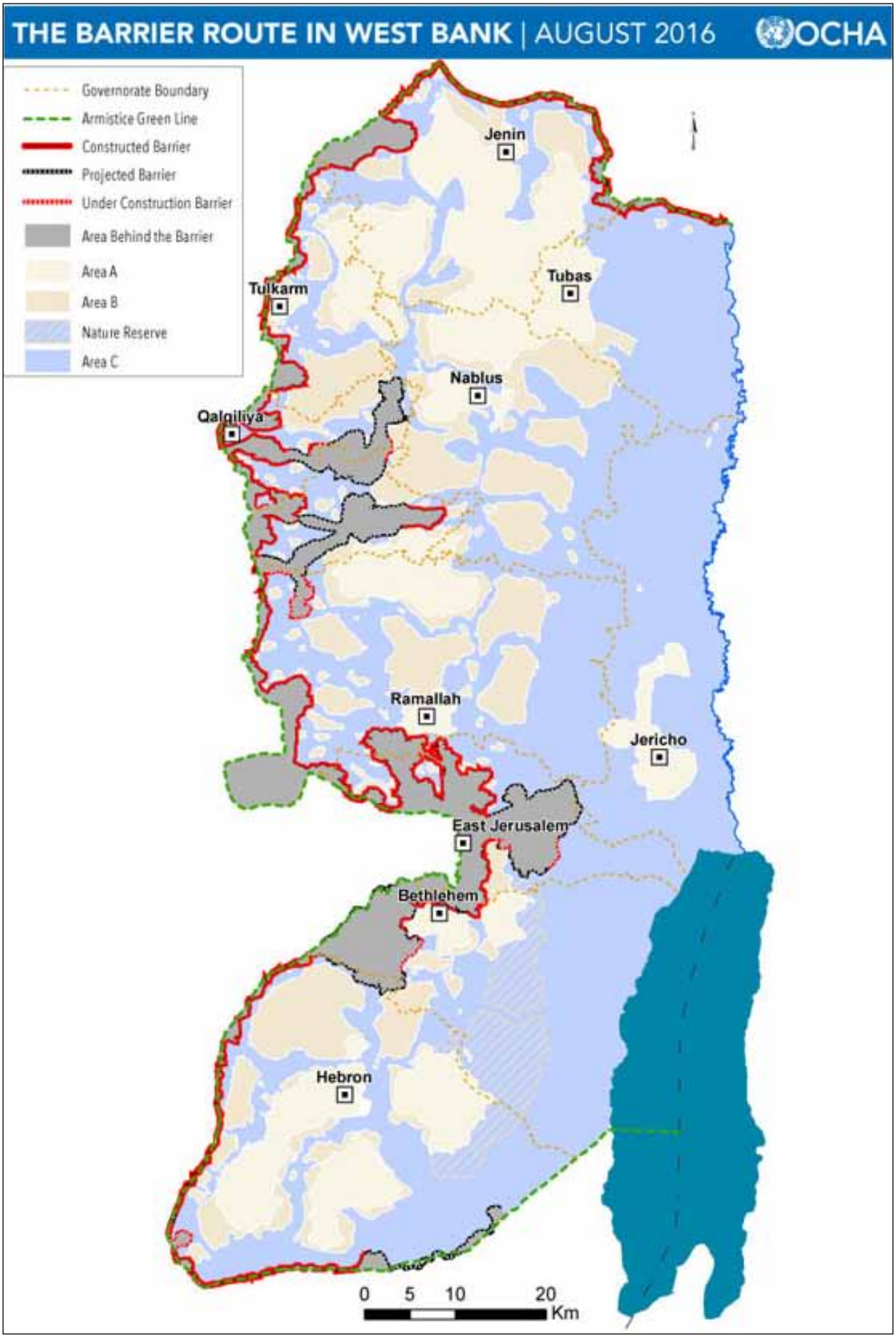
THE BARRIER ROUTE IN WEST BANK | AUGUST 2016
OCHA
Governorate Boundary
Armistice Green Line
Constructed Barrier
Projected Barrier
Under Construction Barrier
Area Behind the Barrier
Area A
Area B
Nature Reserve
Area C
Jenin
Tubas
Tulkarm
Nablus
Qalqiliya
Ramallah
Jericho
East Jerusalem
Bethlehem
Hebron
0 5 10 20
Km

السكان للمرور عبر نقاط التفتيش للوصول إلى أماكن العمل والخدمات الأساسية والمحافظة على العلاقات الاجتماعية مع العائلة والأصدقاء على "الجانب الفلسطيني" من الجدار. ويحتاج أفراد عائلاتهم وأصدقاؤهم بالمقابل إلى التصاريح الصادرة عن السلطات العسكرية ذاتها التي يحتاجها جميع الفلسطينيين غير المقيمين من أجل دخول هذه المناطق، مما يجبر الناس على إقامة احتفالاتهم بأعياد ميلادهم والأعياد الدينية وحفلات الزفاف على "جانب الضفة الغربية" من الجدار. كما لا يسمح بإدخال منتجات الألبان واللحوم والبيض إلى "منطقة التماس"، ويحتاج مقدمو الخدمات إلى تصاريح من أجل دخول المنطقة.

لم يقتصر تأثير الجدار على الأراضي الزراعية بل إن بناءه يتسبب بتأثيرات خطيرة على البيئة. فالحفريات وأعمال تجريف الأراضي قد غيرت الخصائص الجغرافية للمنطقة ودمرت الموارد المائية والتنوع الحيوي.[217] ويعترض الجدار تدفق المياه السطحية بعد هطول الأمطار الغزيرة ويؤدي إلى حدوث فيضانات في المناطق المحاذية. ويمكن أن تتعرض أنابيب التصريف تحت الجدار للانسداد بالركام ولا يسمح للفلسطينيين بالاقتراب من الجدار لإزالة الركام.[218] ويمكن أن يؤدي الفيضان إلى الإضرار بالأراضي الزراعية من خلال التشبع بالمياه وتآكل التربة.

5-4 سكان غزة

ساهمت جولات العنف المتكررة، مقترنة بالضغوط الديمغرافية والإغلاق الذي تفرضه إسرائيل، في حدوث نكوص حاد في التنمية في قطاع غزة. واتصف التصعيد الأخير في القتال، وهو الثالث في السنوات السبع الماضية، بمستوى غير مسبوق في حجم الدمار والخسائر في الأرواح. فقد لقي 2,257 شخصاً على الأقل مصرعهم، بما في ذلك 299 امرأة[219] و539 طفلاً.[220] وأثر الدمار المادي في جميع جوانب الحياة الشخصية والعامة والاقتصادية. إذ تكبد ما يزيد على 60% من مجموع المساكن أضراراً كبيرة (حوالي 18,000[221] مسكن تقريباً دمرت تماماً أو أصبحت غير صالحة للسكن)، وكذلك كانت حالة البنية التحتية للخدمات (بما فيها مرافق المياه والطاقة والصحة والتعليم والمباني الحكومية) ومرافق القطاع الخاص وأصوله. فقد تضررت أكثر من 180 مدرسة من مجموع 690 مدرسة لدرجة أن أصبحت بحاجة إلى إصلاح وإعادة إعمار واسع النطاق. وتسبب هذا في تأخير التعليم المدرسي لصالح 475,000 طفل، وأسهم في إحداث تدهور طويل الأجل في جودة بيئة التعلم.[222] وأشارت التقديرات إلى أن قيمة تأثيرات تصعيد القتال في غزة في سنة 2014 بلغت 1.4 مليار دولار أمريكي من الأضرار و1.7 مليار دولار من الخسائر الاقتصادية.[223]

إن جزءاً كبيراً من الحرمان المزمن الذي يعانيه 1.9 مليون فلسطيني يقيمون في غزة يمكن أن يعزى إلى الإغلاق البري والبحري والجوي الذي تفرضه إسرائيل منذ سنة 2007، والذي يتسبب بقيود شديدة على حركة الناس والبضائع دخولاً إلى القطاع وخروجاً منه، ويؤثر على كافة مناحي حياتهم بما يشمل سبل كسب العيش والتعليم والصحة. فالإغلاق الذي دخل عامه العاشر في حزيران/يونيو 2016، مقترناً بدورات النزاع والعنف المتكررة، تسبب بتأثير اجتماعي–اقتصادي ونفسي–اجتماعي عميق على أهالي غزة. والطفل الذي لم يبلغ العاشرة من عمره بعد أصبح شاهداً على ثلاث جولات من القتال (2008–2009، وتشرين الثاني/نوفمبر 2012، وتموز/يوليو – آب/أغسطس 2014). كما أن الإغلاق يحد بشدة من فرص التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى خسائر بنسبة 50% في الناتج المحلي الإجمالي.[224] وتعيق القيود على حركة الناس وصولهم إلى فرص العمل والتعليم، وتعزل غزة عن سائر العالم. بلغ عدد الأشخاص المغادرين غزة من خلال معبر إيرز الخاضع للسيطرة الإسرائيلية 505 أشخاص في اليوم الواحد خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2016. وكان الرقم 449 في الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، أي أكثر من ضعف الرقم للفترة ذاتها من سنة 2014، ولكن أقل من 2% من عدد المغادرين اليومي البالغ 26,000 شخص قبل أيلول/سبتمبر 2000 (بدء الانتفاضة الثانية).[225]

على الرغم من الانفصال الإسرائيلي عن قطاع غزة والانسحاب من المستوطنات المتواجدة في القطاع في سنة 2005، تواصل إسرائيل فرض منطقة محظورة على حدود القطاع. ويظل من غير الواضح إلى أي مسافة يسمح بالاقتراب من الحدود براً. إذ تعتبر المسافة حتى 300 متر من السياج المحيط منطقة "محظورة" والمسافة حتى 1000 متر أو أكثر منطقة "عالية المخاطرة". وفي السنة الماضية، نجح بعض المزارعين في الوصول إلى أراضيهم ضمن مسافة 100 متر من السياج بدعم من منظمات دولية. كما أن إسرائيل تفرض حداً لا يتعدى ستة أميال بحرية على طول الساحل بأكمله لصيد الأسماك، مع أنها وسعت منطقة الصيد في جنوب غزة مؤقتاً إلى تسعة أميال بحرية بين نيسان/إبريل وأيار/مايو 2016.[226]

إن الفلسطينيين في غزة بحاجة ماسة إلى حلول مستدامة لمشكلات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. فالمياه التي يوفرها الحوض الجوفي الساحلي تلبي 96% من متطلبات غزة ولكن على حساب الاستخراج المفرط. كما أن غالبية المياه المستخرجة غير صالحة للاستهلاك البشري ما لم تجري تحليتها.[227] ويمكن أن يصبح الحوض الجوفي غير صالح للاستعمال مع نهاية سنة 2016 ويصبح الضرر لا رجعة فيه بحلول سنة 2020.[228] وتفتقر المناطق الشرقية في قطاع غزة، حيث يقيم حوالي 100,000 نسمة، إلى شبكات المياه كلياً.

إن معالجة المياه العادمة والمجاري تنقصها البنية التحتية المناسبة والقادرة على مواكبة النمو السكاني. إذ يجري تصريف حوالي 90,000 متر مكعب من المجاري الخام أو المعالجة جزئياً في البحر المتوسط يومياً، مما يسبب التلوث وأخطاراً على الصحة العامة ومشاكل لصناعة صيد الأسماك.[229] كما أن 23% من سكان غزة غير موصولين بشبكات المجاري.[230] وفي غياب شبكات المجاري، يعتمد السكان على الحفر الامتصاصية للتخلص من نفاياتهم السائلة. ولا يتحمل الكثيرون من سكان المنطقة العبء الزائد الذي تفرضه رسوم التفريغ المنتظم لهذه الحفر فينتهي الأمر بهم إلى تصريف مجاريهم في الأراضي الزراعية المجاورة. وبالتالي تتشكل أحواض كبيرة من مياه المجاري تمثل تهديداً خطيراً لسكان الحي، ولا سيما الأطفال منهم.[231]

إن القيود على إدخال مواد البناء ومضخات المياه وغير ذلك من المواد المهمة إلى غزة يجعل من غير الممكن فعلياً تطوير قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في غزة. وينخفض استهلاك المياه في غزة بشدة، فيما أن 95% من السكان قد يكونون الآن معرضين لخطر الأمراض المنقولة بالمياه، وتعتبر 68% من المياه غير صالحة للاستهلاك.[232] أما المياه التي يقوم السكان بشرائها من الباعة في القطاع الخاص فترتفع أسعارها إلى درجة باهظة، وينتهي الأمر بالعديد من الأسر الضعيفة في غزة إلى إنفاق ما يصل إلى ثلث دخلها على المياه.[233]

أدى التدمير الذي أصاب اقتصاد غزة إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي. وقد أخذت مستويات الدخل للفرد ومعدلات الأجور تتباين عن تلك السائدة في الضفة الغربية عبر الوقت، وخاصة منذ سنة 2007. بلغ معدل البطالة في غزة 41.7% حسب الربع الثاني من سنة 2016،[234] مشكلاً أعلى المعدلات في

العالـم، ووصلت البطالـة بين الشباب إلى 61% فـي سنة 2015.[235] ويفتقـر حوالي 60% مـن أهالي غزة للأمن الغذائـي. ويتلقى حوالي 80% مـن سكان غزة شـكلاً أو آخر مـن المعونـات الدولية، والتي تتشكل في معظمها من المساعدات الغذائية.[236]

وإلـى جانـب الارتفـاع الكبير في معـدلات البطالة، يعانـي الشباب من الاستبعـاد الاقتصادي والثقافي والاجتماعـي ومشكلات الصحة النفسية مثل الاكتئاب. نتيجة لذلك، يتعرض الشباب لدرجة عالية من خطر تبني سلوكيات تدمير الذات والهجرة بطرق غير آمنة. فقد أظهر مسـح حديث العهد أن 60% مـن الشباب في غزة، ولا سيما الذكور غير المتزوجين، يفكرون في مغادرة غزة.[237]

فـي أعقـاب تصعيد القتال فـي سنـة 2008–2009، أفـادت الأسر بارتفاع نفقاتها على الصحة النفسية–الاجتماعية بقدر يعادل ما تدفعه على الغذاء والمياه. كما يمكن أن يساهم انخفاض مستويات التعليم، وانعدام الأمـن الاقتصادي، والبطالة، وكبر حجـم الأسرة، وظروف الاكتظـاظ، في زيـادة تعرض الفقـراء للاضطرابـات النفسية وتنامي احتياجات الصحة النفسية لديهم.[238]، [239]، [240]

يعانـي المرضى المحتاجون إلى إحالة لتلقي الرعاية الطبية التخصصية مـن الضعـف بصفة خاصـة بالنظر إلـى محدودية توفر هـذه الرعاية داخـل غزة والقيود التي تعيق وصول المرضى ومرافقيهم إلى المرافق الصحية الفلسطينية خارج قطاع غزة. كما أن الإغلاق المفروض على غزة يمنع المهنيين الصحيين من غزة من حضور الدورات التدريبية في الخارج، ممـا يعرقل إدخال التحسينات اللازمة على خدمات الرعاية الصحيـة في غزة. إن الحصول علـى تصريح من السلطات الإسرائيلية لمغادرة غزة ينطوي على عملية معقدة ويمكن أن يؤدي في المحصلة إلـى الحرمان من الرعاية الصحيـة لأسباب "أمنية" أو تأخير الحصول عليهـا، وكلا الأمرين يشكل انتهـاكاً لحق المرضى في الصحة. إذ قد يعاني المرضـى الذين يتم تأخير أو منع وصولهم إلى الخدمات الطبية المتخصصة خارج غزة من تدهور في حالتهم الصحية.[241] ويشار إلى أنـه في سنة 2015، تـم رفض أو تأخير طلبات الخـروج من غزة من خلال معبر إيرز فـي 22.5% من الحالات من بين أكثر من 22,000 مريض من غزة.[242]

إن نسبـة طلبـات التصاريح لمرضى من غزة التـي رفضت أو تأخرت قـد ازدادت من 10.2% في سنة 2011 إلـى 22.5% في 2015[243] وإلى 30.69% في الأشهر الستة الأولى من سنة 2016، مع أن العدد المطلق للطلبات التي نالت الموافقة قد ارتفع.[244]

***

مـن شأن معالجة العوامل المتعلقة بالموقع التي تساهم في الضعف أن يساعد في تحقيق تقدم في عدد من غايات أهداف التنمية المستدامة. مع ذلك، ما لم تتم إزالة الاحتلال، فإن تأثير صانعي السياسات الإنمائية على التصدي بشكل مستدام لمواطن الضعف والحرمان الكامنة التي تتعلق بمـكان الإقامة في السياق الفلسطيني يظل محدوداً. على سبيل المثـال، من شأن تلبية الغاية 1–4 من هـدف التنمية المستدامة الأول "ضمان التمتّع بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلـك علـى الخدمـات الأساسيـة، وعلى حـق ملكيـة الأراضي والتصـرّف فيها" أن يتطلـب معالجة أوجه الحرمـان الهيكلي لفئات مثل البدو والرعاة وصغار المزارعين ومربي الماشية في المنطقة (ج)، والسـكان المقيمين في المنطقة (ج)، وسكان المنطقة H2، وسكان القدس الشرقية، وسكان غزة.

وحتـى يتم الحد من تأثير أوجه الضعف هذه على المدى القريب على الأقل، يتعين تخصيص قدر أكبر من الموارد للناس الذين يعيشون بمثل هذا القدر من الضعف الحاد. وتتراوح تدابير تخفيف الأثر التي يمكن تعزيزهـا من تخفيـض قائمة "الاستعمال المـزدوج" في غزة إلى منح مزيـد من رخص البناء للسكان المقيميـن في المنطقة (ج)، مع إدراك أن هذه التدابير لا تشكل بديلاً عن الحلول الطويلة الأجل التي ستسهم بالفعل في تحقيـق كامل الإمكانات الإنمائية للتجمعات السكانية في هذه المناطق.

الفصل الخامس 5

العنف كعامل مساهم في الضعف

للعنف والتهديد به حضور قوي في حياة غالبية الفلسطينيين المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهو يتغلغل في حياتهم العامة والخاصة ويؤثر بعمق على النفسية الفلسطينية. تتعرض بعض الفئات لتهديدات العنف أكثر من سواها وتستوعب الفئات المختلفة التهديدات بالعنف ومعاناة العنف بشكل مختلف. ففي بعض الحالات، يتم التخلي عن الفرص خوفاً من العنف. وفي حالات أخرى، تتقيد الخيارات وتنتهك حقوق الإنسان من خلال ارتكاب العنف. وفي حالات ثالثة، يتحول الضحايا إلى جناة ويديمون حلقة العنف. إن الانتشار الواسع للعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة يعد أحد العوامل الرئيسية المساهمة في الضعف لدى 18 فئة من بين 20 فئة محرومة يجري تحليلها في هذا التقرير.

تفرض أشكال متنوعة من العنف تهديداً مباشراً لحقوق الفلسطينيين في الحياة والحرية والأمن على النفس. وتتضمن التأثيرات غير المباشرة للعنف تضاؤل مناخ الاستثمار، وتقييد قدرة مصالح الأعمال الصغيرة على العمل، وخسارة الأجور وسبل كسب العيش، وانخفاض الإنتاجية، وتكاليف العلاج الطبي. إن العنف يشكل أزمة للصحة العامة ويمكن أن يخلق تحديات أمام الصحة النفسية. كما أن الأطفال المحرومين من التعليم النوعي والملائم بسبب العنف تكون نتاجاتهم أسوأ من ناحية الدخل والصحة على مدى حياتهم المستقبلية.

يستكشف هذا الفصل مختلف الطرق التي يقيد فيها العنف حياة الفلسطينيين وإمكاناتهم الإنمائية. وهو في سبيل ذلك ينظر إلى كل من ضحايا العنف ومرتكبيه. وينقسم النقاش إلى جزأين: العنف السياسي والعنف الاجتماعي.

1-5 العنف السياسي

يشير العنف السياسي هنا إلى (1) العنف الذي تكون الدولة أو مؤسساتها طرفاً فيه، (2) والعنف الذي تكون جميع أطرافه من خارج كيانات الدولة ولكنهم يكونون مدفوعين بأسباب سياسية أو تتوفر عوامل سياسية تمكنهم من الانخراط فيه. توجد صعوبة أكبر في البت على هذا النحو في حالات مثل تصعيد العنف في القدس وأجزاء أخرى من الضفة الغربية في تشرين الأول/أكتوبر 2015. فقد ارتكبت عناصر الجيش وقوات الأمن الإسرائيلية العديد من أفعال العنف، كما فعل ذلك عناصر من قوات الأمن الفلسطينية. ولكنهم كانوا هم أيضاً مستهدفين باعتداءات بالسكاكين من قبل أفراد. وكانت هناك أيضاً حالات عديدة من الاعتداءات المتبادلة بين مدنيين إسرائيليين وفلسطينيين.

1-1-5 العنف المرتكب من قبل الدولة ومؤسساتها

تعد كلاً من قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية من ضمن الأطراف المتورطة في العنف ضد الفلسطينيين. ويتجاوز تأثير هذا العنف أولئك الأشخاص المتضررين مباشرة وعائلاتهم. فمجرد التهديد بالعنف من جانب قوات الأمن بإمكانه أن يجبر الناس على الامتناع عن الخروج إلى الأماكن العامة، والمشاركة بشكل كلي في أنشطتهم اليومية، والتماس المساعدة من الشرطة وغيرها من مؤسسات الدولة لمعالجة انتهاكات حقوقهم في الحيز الخاص.

1-1-1-5 قوات الأمن الإسرائيلية

يتعرض الفلسطينيون لأبعاد متعددة من العنف في تماسهم مع القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية التي تشكل جزءاً من جهاز الاحتلال. ويعد العنف على نقاط التفتيش، والاشتباكات، وعمليات التفتيش والاعتقال والاحتجاز، وأعمال الهدم والإجلاء والترحيل القسري، من ضمن الأشكال المزمنة التي يعاني منها الفلسطينيون بالأساس في المنطقة (ج) والقدس الشرقية ومنطقة H2 في الخليل. بالإضافة إلى ذلك، وقعت ثلاث جولات من تصعيد القتال واجتياحات برية وغارات جوية منتظمة في غزة منذ سنة 2007، ناشرة الموت والإصابات والإعاقة والدمار على نطاق واسع.

أرقام رئيسية	
فلسطينيون قتلى في الاحتجاجات/الاشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية في سنة 2015	169، بمن فيهم 34 طفلاً
فلسطينيون جرحى في الاحتجاجات/الاشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية في سنة 2015	15,477
عمليات التفتيش والاعتقالات الإسرائيلية في الضفة الغربية في سنة 2015	4,568
أطفال فلسطينيون اعتقلتهم قوات الأمن الإسرائيلية وقدمتهم إلى محاكم عسكرية بتهم متعلقة بالأمن في سنة 2015	أكثر من 1,000
نسبة الإفادة بالتعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج	%37

في سنة 2015، لقي 169 فلسطينياً في الضفة الغربية وغزة حتفهم على يد إسرائيليين، والعديد منهم كانوا أو زعم بأنهم كانوا ينفذون هجمات ضد إسرائيليين.[245] وفي السنة ذاتها، قتل 25 إسرائيلياً وجرح 304، من بينهم 16 طفلاً. ومن مجموع الضحايا الفلسطينيين، قتل 34 طفلاً فلسطينياً وأصيب 2,423. ووقع العديد من وفيات الأطفال الفلسطينيين في سياق الاحتجاجات والاشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية، والتي أصيب فيها بالإجمال 15,477 فلسطينياً.[246]

وفي سنة 2015 أيضاً، أجرى الجيش الإسرائيلي 4,568 عملية تفتيش واعتقال في الضفة الغربية (88 عملية في الأسبوع بالمتوسط)، مع أنه لم تكن جميعها مصحوبة بالعنف. وقد انخفض المتوسط الأسبوعي إلى 78 في سنة 2016 (حسب آب/أغسطس).[247] كما حدثت اجتياحات منتظمة للمنطقتين (أ) و(ب). ووقع 56 توغلاً في غزة في سنة 2015.[248] علاوة على ذلك، نفذت إسرائيل 65 غارة جوية في غزة بين كانون الثاني/يناير 2015 وأيار/مايو 2016، وذلك في الغالب كرد انتقامي على إطلاق صواريخ من غزة باتجاه إسرائيل.

إن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وعددهم 194,000،[249] معرضون بصفة خاصة للعنف الإسرائيلي أثناء الاشتباكات وعمليات التفتيش. ففي الفترة من سنة 2012 إلى 2014، قتل 38 لاجئاً فلسطينياً (منهم 25 لاجئاً من مخيمات الضفة الغربية) وأصيب ما لا يقل عن 1,410 لاجئين فلسطينيين (منهم 1,302 من مخيمات الضفة الغربية) على يد قوات الأمن الإسرائيلية.[250]

يتعرض الشباب الذكور للعنف السياسي بقدر أكبر بالمقارنة مع الشابات الإناث ومع الفئات العمرية الأخرى. وهم الفئة الأكثر احتمالاً لأن تستهدفها عمليات التفتيش والاعتقال والمضايقات على نقاط التفتيش، وكذلك الفئة الأكثر احتمالاً لأن تشارك في الاشتباكات. كما أن الشباب الذكور أكثر احتمالاً لأن يشاركوا في أنشطة مثل الاحتجاجات والمظاهرات التي تعرضهم لقوات الأمن الإسرائيلية.

أثناء تصعيد العنف في القدس في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2015، أصيبت وقتلت عدة نساء فلسطينيات، مع وجود مزاعم بأن بعضهن قتلن أو أصبن في مجرى تنفيذ هجمات بالسكاكين ومحاولات دهس بالسيارات. مع ذلك، كان الفتيان والشبان في الغالب هم من يتم استهدافهم بعمليات التوقيف والتفتيش والاحتجاز على نقاط التفتيش المؤقتة العديدة التي أقيمت داخل المدينة، وعمليات التفتيش والاعتقال التي أجريت في الأحياء الفلسطينية، مع أن هناك تزايداً في حالات التوقيف والتفتيش والاحتجاز في حق نساء وفتيات.

في سنة 2015، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية أكثر من 1,000 طفل فلسطيني وقدمتهم إلى محاكم عسكرية بتهم تتعلق بالأمن. وفي السنة ذاتها، أصدرت الحكومة الإسرائيلية تشريعاً يسمح بأن يتم حبس أفراد (أطفالاً وبالغين) لما يصل إلى 20 سنة بتهمة قذف الحجارة. وقد كان هناك حوالي 422 طفلاً (414 فتى وثماني فتيات) في عمر 12–17 سنة قابعين في الحجز الإسرائيلي بداعي ارتكاب مخالفات أمنية حسب نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2015. وكان هذا أعلى عدد يتم تسجيله لأطفال في الحجز العسكري منذ آذار/مارس 2009.[251] وكثيراً ما يحرم الأطفال المحتجزون لدى الجيش الإسرائيلي من حقوقهم. وهم يحرمون في حالات عديدة من الوصول إلى محامين أثناء استجوابهم، بل حتى لا يسمح لأفراد الأسرة بالحضور. وتوجه لغالبية هؤلاء الأطفال تهم قذف الحجارة، ويفيد حوالي 75% منهم بالتعرض لعنف جسدي أثناء الاعتقال أو النقل أو الاستجواب.[252]

يتضرر كذلك العاملون الإنسانيون الذين يؤدون واجباتهم في الحماية. على سبيل المثال، وفي فترة تصعيد العنف في تشرين الأول/أكتوبر 2015، اضطر شركاء اليونيسف الذين يرافقون الأطفال إلى المدارس في المنطقة H2 في الخليل إلى سحب أفرادهم مؤقتاً بسبب فرض منطقة عسكرية مغلقة في المنطقة.

5-1-1-2 الأعمال العسكرية ضد غزة

إلى جانب العنف المزمن والمنخفض الشدة، واجهت غزة ثلاث حالات تصعيد في العنف في السنوات الأخيرة، حيث قام الجيش الإسرائيلي بتوجيه أدواته المتطورة وقوته العسكرية ضد منطقة حضرية مكتظة بالسكان المدنيين. وكما سبق وصفه أعلاه، كان لتصعيد القتال في سنة 2014 وقع مادي ونفسي هائل على السكان. وحتى بعد وقف إطلاق النار، أفاد معظم الجمهور الذي شملته الاستطلاعات بأن صحتهم أقل من جيدة (62%) وأن رضاهم عن الحياة منخفضة (72%). وكانت حالة الصحة النفسية والرفاه النفسي سلبية لدى حوالي 32% من المبحوثين، وأفاد 26% بأنهم يعانون من مستويات متوسطة إلى مرتفعة من الضائقة النفسية، فيما أفاد 51% بشعورهم بانعدام الأمن بدرجة متوسطة إلى شديدة.[253] وقد عانت البنية التحتية للصحة من أضرار خطيرة: إذ تعرض 87 مرفقاً صحياً للضرر، من بينها مستشفى استُهدِف مباشرة ودُمر بالكامل، ولقي 23 عاملاً في الرعاية الصحية مصرعهم (16 منهم أثناء أدائهم لواجبات عملهم) وأصيب 83 آخرين، وأغلبهم من سائقي سيارات الإسعاف. ولقي عدة مرضى وزائرين حتفهم عندما تعرضت مستشفيات للقصف. وقد تجاوزت الخسائر الاقتصادية التي عانى منها قطاع الصحة 149 مليون دولار أمريكي.[254]

إن الأطفال الذين يعيشون في قطاع غزة يتضررون بصفة خاصة من العمليات العسكرية الإسرائيلية هناك وما ينتج عنها من وفيات وإصابات وإعاقات وتدمير للمنازل وسبل كسب العيش وانعدام الوصول إلى الخدمات. فخلال التصعيد في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2014، قتل 2,257 شخصاً، بمن فيهم 539 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 10 و17 سنة، وأصيب 2,956 طفلاً (1,938 ذكراً و1,018 أنثى)، وتيتم 1,500 طفل، وأصبح 54,000 طفل بلا مأوى.[255] كما يتعرض الأطفال في غزة للإصابة والموت نتيجة المتفجرات المتخلفة عن الحرب في الفترات التي تعقب الصراع.

إن حالات التصعيد الثلاث للقتال في غزة تبرز الفشل في المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها ليس السلطات الإسرائيلية فقط بل والسلطات الفلسطينية أيضاً. ولا شك أن الإفلات من العقاب بسبب انتهاكات القانون الإنساني الدولي أثناء أعمال القتال في غزة، وكذلك انتهاك قواعد الاشتباك أثناء عمليات إنفاذ القانون، يساهم في إدامة حلقة العنف. ويؤدي إخفاق المكلفين بالمسؤولية في ضمان المساءلة إلى سيادة مناخ حصانة ضد المساءلة من شأنه أن يديم ويعزز العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.[256]

تحت المجهر: غزة بعد سنتين

أثناء القتال الذي استمر على مدار 51 يوماً في تموز/يوليو 2014، قتل أكثر من 2,220 شخصاً من بينهم 1,460 شخصاً على الأقل من المدنيين، ومن بينهم 11 موظفاً من كوادر الأمم المتحدة. وأصيب 11,231 شخصاً آخرين، من بينهم 899 شخصاً أصيبوا بإعاقات دائمة. شكّل الأطفال أكثر من ربع الوفيات وثلث عدد الجرحى. وقد اضطر نصف مليون شخص – أو 28٪ من سكان غزة – للنزوح عن مساكنهم بسبب القتال. وحتى بعد أن انتهت أعمال القتال، لم تتمكن أكثر من 18,000 أسرة – 100,000 شخص – من الرجوع إلى مساكنهم التي تعرضت لأضرار شديدة أو دمرت بالكامل.

5-1-1-3 قوات الأمن والسلطات الفلسطينية

لا تجري عموماً محاسبة قوات الأمن والسلطات الفلسطينية عن انتهاكات القانون الدولي.[257] تستهدف هذه الانتهاكات الصحفيين الفلسطينيين والمنظمات الإعلامية بشكل خاص فيما يتعلق بحرية التعبير.[258] وقد كان عدد انتهاكات حرية الصحافة بواسطة السلطات الفلسطينية في سنة 2015 أعلى بنسبة 68% مما كان في سنة 2014 (وصلت إلى 192، بواقع 116 في الضفة الغربية و76 في قطاع غزة). وقد جرى التبليغ عن 17 نوعاً من الانتهاكات، كان أكثرها شيوعاً الاستدعاء والاستجواب، والاعتقالات، والاعتداءات الجسدية، والحجز، ومنع التغطية. شكلت هذه نسبة 77% من مجموع الانتهاكات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أثارت عدة منظمات لحقوق الإنسان دواعي القلق بخصوص احتجاز وتعذيب السجناء السياسيين في السجون الفلسطينية ولجوء قوات الأمن الفلسطينية إلى القوة والعنف تجاه الجمهور العام أثناء الاحتجاجات والمظاهرات والمواجهات.[259]

جرى في الضفة الغربية توثيق عدد من حالات انتهاك حقوق الإنسان، ولا سيما ضد معارضين ونشطاء سياسيين. تضمن ذلك استخدام قوانين غير واضحة وفضفاضة كأساس للاحتجاز، وعدم التقيد بأوامر الإفراج الصادرة عن المحكمة، واستخدام الصلاحيات التنفيذية للمحافظ لإجراء حجز إداري، وعدم التقيد بالحدود الزمنية التي ينص عليها القانون لإحضار الموقوفين أمام المحكمة.[260] وجرى الإبلاغ عن اعتقالات جماعية لأفراد يزعم بارتباطهم بحركة حماس والجهاد الإسلامي، ولا سيما من الطلبة، في الربعين الأول والثالث من سنة 2015.[261] وسجلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 194 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة، المحظور بموجب القانون، في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2014 وتشرين الأول/أكتوبر 2015 في الضفة الغربية. وأفاد حوالي 6% من الشباب في الضفة الغربية بأنهم تعرضوا لعنف بدني بسيط على يد مسؤول أمني فلسطيني، وأفاد 5.4% بالتعرض لعنف نفسي.[262]

تم في غزة أيضاً التبليغ عن ارتكاب انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة، بما يشمل الاعتقالات التعسفية، وكذلك التعذيب وسوء المعاملة على يد قوات الأمن. وسجلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أكثر من 708 شكاوى من الاعتقال التعسفي وانتهاك ضمانات المحاكمة العادلة، و462 ادعاءً بالتعرض للتعذيب وسوء المعاملة في غزة في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2014 وتشرين الأول/أكتوبر 2015.[263] وتم تسجيل انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في غزة بواسطة سلطات الأمر الواقع خلال حرب سنة 2014 وما بعدها. ففي أثناء الحرب، وجهت اتهامات إلى أفراد جماعات فلسطينية مسلحة بإعدام ما لا يقل عن 21 "عميلاً" بصورة مستعجلة. وفرضت حكومة الأمر الواقع في غزة عقوبة الإعدام في عدة مناسبات دون اتباع إجراءات المحاكمة العادلة. علاوة على ذلك، حدثت حالات إعدام مستعجل بدون محاكمة لعملاء مشبوهين أثناء كل من الحروب الثلاثة الأخيرة.[264] إن المناخ المتصف بتقنين عنف الدولة في غزة يتسبب بالضرر للشباب بصفة خاصة، إذ أنهم يتعرضون لخطر التطرف بشكل متزايد في غياب الأمل في المستقبل. وتعد حماس والفصائل المتطرفة الأخرى مسؤولة عن أكثر أشكال التحريض وضوحاً وانتشاراً.[265]

5-1-2 العنف المرتكب على يد أفراد

يكون من الصعب أحياناً الفصل بين حوادث العنف التي تتورط فيها جهات ممثلة للدولة وتلك التي يتورط فيها مدنيون، إذ يمكن للكوادر الأمنية، وعناصر الشرطة في العادة، أن يتورطوا في نزاعات بين المدنيين. في العادة، يبادر إلى هذه الحوادث أفراد مدنيون ضد أفراد آخرين. يتضمن ذلك عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين، وقذف الحجارة ومحاولات الدهس والهجوم بالسكاكين التي نفذها فلسطينيون ضد إسرائيليين خلال التصعيد الأخير في العنف، وقيام مدنيين إسرائيليين بإطلاق النار على فلسطينيين خلال الفترة ذاتها.

5-1-2-1 عنف المستوطنين

كانت تسع فئات من الفئات العشرين الضعيفة التي خضعت للمراجعة لغايات هذا التقرير معرضة لعنف المستوطنين بقدر عالٍ.[266] هذه الفئات هي الأفراد الذين يعيشون أو يعملون في المنطقة (ج)، ولا سيما التجمعات السكانية البدوية والرعوية، وصغار المزارعين والرعاة من غير البدو، والأشخاص المقيمون في منطقة التماس والمنطقة H2 في الخليل والبلدة القديمة من مدينة القدس، والأطفال الذين يواجهون عراقيل في الوصول إلى المدارس أو المعرضون للعنف، والفتيات المراهقات، والشباب. تواجه غالبية هذه الفئات كذلك هدم المساكن والإجلاء عن بيوتهم والترحيل القسري نتيجة سياسات الاستيطان الإسرائيلية في المناطق المجاورة لمساكنهم.

كثيراً ما تقع التجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة (ج) والمنطقة H2 ومنطقة التماس ضحية للعنف والترهيب من قبل المستوطنين، بما في ذلك إشعال النيران في ممتلكاتهم وتخريبها، وذلك بسبب قرب المستوطنات الإسرائيلية من تجمعاتهم السكانية. ويؤدي العنف في موسم قطف الزيتون إلى انخفاض الإنتاجية وتعطل أحد الأنشطة الاقتصادية التقليدية البالغة الأهمية لدى الفلسطينيين. ويواجه صغار المزارعين، وخاصة الذين يقيمون في المنطقة (ج)، العنف

والمضايقات من المستوطنين الإسرائيليين أثناء اعتنائهم بأراضيهم وأشجارهم. وتزداد الأوضاع سوءاً بسبب انعدام إنفاذ القانون وغياب المساءلة، إذ كثيراً ما يتم التغاضي عن سيادة القانون دعماً لمصالح المستوطنات التوسعية. فقد أفيد بأنه بين سنة 2005 و2014، أغلقت التحقيقات في 91% من حوادث عنف المستوطنين بسبب الإخفاق في إجراء التحقيقات من جانب الشرطة.[267] والشكوى التي يقدمها فلسطيني إلى الشرطة الإسرائيلية تملك فرصة تقل عن 2% لأن تؤدي إلى تحقيق ومحاكمة وإدانة،[268] على الرغم من واقع أن المادة 43 من اتفاقية لاهاي تلزم دولة الاحتلال باتخاذ كل الإجراءات التي في يدها، قدر الإمكان، لتحقيق الأمن والنظام العام وضمانه.

أفاد ثلثا التجمعات السكانية البدوية والرعوية المقيمة في وسط الضفة الغربية بالتعرض لعنف المستوطنين خلال السنوات الثلاث الماضية.[269] وإلى جانب العنف الجسدي، تتقدم جماعات المستوطنين إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بالتماسات لإجبار الدولة على تنفيذ أوامر الهدم العالقة ضد مباني البدو ومخططات الإدارة المدنية الإسرائيلية لترحيل البدو.

على مدى السنوات، قام المستوطنون في منطقة H2 في الخليل بشكل روتيني بإيذاء سكان المدينة الفلسطينيين مستخدمين العنف الشديد. وفي العادة تغلق الشرطة الإسرائيلية الشكاوى التي قلما يتقدم بها الفلسطينيون.[270] ويتضمن تأثير المضايقات والعنف الذي يرتكبه المستوطنون على التجمعات السكانية والأسر والأفراد: الإصابات الجسدية، والشعور بانعدام الأمن، والضائقة النفسية–الاجتماعية، وعرقلة الوصول إلى التعليم والخدمات، وفقدان سبل كسب العيش، وخطر التهجير.

تم كذلك تحديد عنف المستوطنين واعتداءاتهم ضمن أهم التحديات التي تؤثر في الوصول إلى التعليم في التجمعات السكانية الضعيفة، والتي تؤثر على الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين يواجهون عراقيل في الوصول إلى المدارس. في بعض الحالات كما هو الحال في بيت عور الفوقا، توجد المستوطنة بجوار المدرسة مباشرة. وتتضمن أكثر أنواع عنف المستوطنين التي يتم التبليغ عنها قذف المستوطنين للحجارة والتعرض بدنياً للأطفال الفلسطينيين بالدفع أو توقيفهم في الشارع. كما ينصب المستوطنون أحياناً نقاط تفتيش خاصة بهم، فيسببون الهلع في أوساط الأطفال، ويؤخرونهم لوقت طويل، بل ويمنعونهم من الذهاب إلى المدرسة كلياً.

5-1-2-2 الهجمات الفلسطينية ضد إسرائيليين

كان للهجمات التي ينفذها مدنيون فلسطينيون ضد قوات الأمن ومدنيين إسرائيليين تأثير ملموس على المناخ الأمني في القدس الشرقية وفي بقية أنحاء الضفة الغربية، ولا سيما منذ الربع الأخير من سنة 2015. فقد لقي 25 إسرائيلياً، معظمهم من المدنيين، حتفهم وأصيب 304 (منهم 227 مدنياً) في سنة 2015[271] نتيجة هجمات بالسكاكين وحوادث دهس بالسيارات. لم تكن الهجمات منسقة، وقام بها أفراد في أغلبهم من الشباب مدفوعين بالمناخ العام، مما خلق حالة من الخوف وانعدام الثقة. وقد تم قتل أغلب المنفذين في مكانهم فيما أن القليلين الذين بقوا على قيد الحياة أصيبوا بجراح جسيمة. وجرى في حالات عديدة هدم مساكن أسر الأشخاص الذين زعم بارتكابهم هذه الهجمات. إن هذا الأمر يمثل اتجاهاً مقلقاً يتجلى في قيام شبان وشابات، وفي بعض الأحيان فتيان وفتيات، والعديد منهم ليس لديهم أي سجل سابق بالنشاط السياسي، بتنفيذ هجمات وهم على وعي بأنهم مقبلون على الموت بشكل يكاد يكون محتماً.

وقد تعمق جو المرارة وانعدام الثقة واليأس بسبب مزاعم التحريض على العنف من الجانب الفلسطيني ومزاعم الاستعمال المفرط للقوة بواسطة قوات الأمن الإسرائيلية، والذي شجعت عليه تصريحات كبار المسؤولين والسياسيين.[272] كما وقع عدد كبير من حوادث قذف الحجارة على مركبات إسرائيلية، وقام بذلك في الغالب فتيان صغار السن.

5-2 العنف الاجتماعي

يشير العنف الاجتماعي إلى العنف الذي يتعرض له الفلسطينيون على يد فلسطينيين آخرين ولا يكون مدفوعاً بالعوامل السياسية مباشرة. يمكن أن يحدث مثل هذا العنف داخل المجال العام أو الخاص، وداخل الأسرة والمدرسة ومكان العمل والمجتمع. وكما هو الحال في مجتمعات أخرى، يمكن أن يعزى العنف الاجتماعي جزئياً إلى القواعد الاجتماعية–الثقافية الأبوية، وأنماط التنشئة والتدريس، وديناميكيات العلاقة بين الأجيال السائدة في المجتمع الفلسطيني (انظر الفصل الثامن). كما يمكن أن يساهم الفقر والهشاشة السياسية وفقدان الأمل في العنف الاجتماعي. فالعنف السياسي المزمن يشكل تربة خصبة لمشاعر الغضب والإحباط والإذلال واليأس التي يمكن أن تؤدي بالأفراد والفئات الاجتماعية الأقوى بدنياً أو اجتماعياً لأن ينخرطوا في أفعال عنف ضد الأفراد والفئات الأضعف والأكثر هشاشة.[273] كما أن العنف السياسي يصور استخدام العنف وكأنه أمر طبيعي ووسيلة مشروعة لحل النزاعات. وتعد النساء والأطفال والشباب وذوو الإعاقات والمسنون من الفئات الأشد تضرراً.

على خلاف العنف السياسي، يميل العنف الاجتماعي حتى في الحيز العام لأن يكون أكثر انتشاراً. ولا يتميز مرتكبوه عن ضحاياه بوضوح. فقد يكون الشخص ذاته ضحية للعنف ومرتكباً له في مراحل مختلفة من دورة حياته. لذا سيكون من المفيد تفحص الأشكال المختلفة

من العنـف الاجتماعي حسب المجال الذي تحـدث فيه. هذا الجزء يحلل آثار العنف الاجتماعي في فلسطين داخل الأسرة، وفي المدرسة ومكان العمل، وداخل المجتمع المحلي.

1-2-5 العنف الأسري

هناك ست فئات من الفئـات العشرين الضعيفة التـي يجري تحليلها تبـدو معرضة للعنف الأسـري[274] بدرجة عالية، وهـي تحديداً النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأطفال، والفتيات المراهقات، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقات، والمسنون. وهم أيضاً عرضة لأنواع أخرى من العنف الاجتماعي.

وفيمـا يمكن أن يحدث العنف القائم علـى النوع الاجتماعي[275] في الحيـز الخاص والعام علـى السواء، فهو شائع بشـكل خاص داخل الأسـرة. وهـو يعد مـن دواعي القلـق الرئيسيـة بشـأن الحماية في الأرض الفلسطينية المحتلـة، ولا سيما للإنـاث. فالتعرض للعنف القائـم على النوع الاجتماعـي يمكن أن يؤدي إلـى عواقب شديدة للصحة والسلامة الجسدية والجنسيـة والنفسية للنساء المتعرضات لـه، بل ويهدد حياتهن في الحالات المتطرفة. وتعاني ضحايا العنف القائـم على النـوع الاجتماعي في فلسطين، كما فـي أماكن أخرى، من العـار والخوف من الملامـة والوصم الاجتماعـي والانتقام من جانـب الأسـرة والمجتمع على السـواء. هذا في حيـن أن خدمات الدعم المتوفرة محدودة ويصعب علـى النساء الوصول إليها بسبب بعـد المسافـة والقيود على الحركـة وتجزئة المناطـق والخدمات. تتضمن الفئـات الاجتماعية الأكثر عرضة للعنـف القائم على النوع الاجتماعـي الفتيات تحت عمـر 15 سنة والمراهقـات والمسنات والإناث ذوات الإعاقات.[276]

أفـادت قرابة 37% من النساء اللواتـي سبق لهن الزواج في الأرض الفلسطينية المحتلة بأنهـن تعرضن لشكل واحد أو أكثر من العنف القائم على النوع الاجتماعي (29.9% في الضفة الغربية، 51.1% فـي قطاع غزة)، بما يشمل الاعتداء الجسـدي، والإساءة النفسية، وعنف العشير، والاعتداء الجنسي أو الاغتصاب، والتزويج القسري أو المبكر، والحرمان من الموارد.[277] إن تعرض النساء اللواتي سبق لهن الزواج للعنـف يرتبـط بأوضاعهـن الاجتماعية–الاقتصادية. فنسبـة النسـاء اللواتـي سبق لهـن الزواج ممـن عانين مـن العنف الجسـدي مرة واحدة على الأقل خلال السنـة السابقة كانت أعلى بيـن النساء الأقل تعليماً (33.1% بين النساء الحاصلات على تعليم ابتدائـي مقابل 43.3% من النسـاء الحاصلات على تعليم إعدادي و33.8% بين النساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو عال). ونسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج ممن عانين من العنف بشكلٍ عام مرة واحدة على الأقل خلال السنة السابقة كانت أعلى بين النساء خارج القوى العاملة (38.1% مقابل 25.7% بين النساء المشاركات في القـوى العاملة).[278] وقـد ازدادت وتيرة العنف القائـم على النوع الاجتماعي في قطاع غـزة منذ الحرب الأخيرة.[279] وكان الإهمال والإساءة العاطفية من قبل الوالدين أكثر أنواع العنف الأسري شيوعاً التـي أفاد بها الأطفال، يليها الإيذاء الجسدي.[280] وكثيراً ما تتعرض الفتيات المراهقـات للتحكم والعنف الأسري والمجتمعي على يد أقربائهـن الذكـور. فقد تعرضت 69% من الإنـاث في عمر 12–17 سنـة للإيذاء النفسي وتعرضت 33% للعنف الجسدي على يد آبائهن.[281]

2-2-5 العنف في المدرسة ومكان العمل

الأطفال والأشخاص ذوو الإعاقات هم الأكثر عرضة للعنف والتسلط مـن جانـب المعلمين والطلبـة الآخرين في المدارس. فقـد أفاد ثلث الطـلاب الذكور في عمر 12–17 سنة بأنهم عانوا من العنف على يد المعلمين (أفاد 28% بالتعرض لعنف نفسي أثناء السنة السابقة وأفاد 21% بالتعرض لعنف جسدي).[282]

ويتعرض الشباب الفلسطينيون للعنف من أقرانهم أو من المشرفين في الجامعـة. فقـد تعرض 9% من الشباب في عمـر 18–29 سنة لعنف نفسي وواجه 4.2% منهم العنف الجسدي في المؤسسات التعليمية. وكان هنـاك احتمـال أعلى لدى الشبـان مما هو لـدى الشابات بأن يكونوا ضحايا مثل هذا العنف.[283]

كمـا أن الأطفـال العاملين، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقات، وسكان المنطقـة H2 في الخليل، والفقراء العاملين معرضون بدرجة عالية للعنف في مكان العمل. ومع تزايد عمل الأطفال في قطاع غزة، ولا سيمـا بين الأطفـال الأكبر سنـاً (انظر الجـزء 3–1–4: الأطفال فـي القوى العاملة)، فإن الأطفال العامليـن يصبحون معرضين بشكل خاص للعنف والإيذاء في مكان العمل.

3-2-5 العنف في المجتمع والأماكن العامة الأخرى

يكـون الأطفـال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقـات الذهنية أكثر احتمـالاً مـن الآخرين لأن يعانوا مـن العنف في المجتمـع والأماكن العامة. فالأطفال والشبان الذكور الذين تسربوا من التعليم و/أو الذين يشاركـون في عمل الأطفال تزداد لديهـم إمكانية التعرض للعنف من أطفـال وشبان ذكـور آخرين أو من أشخاص بالغيـن في الشارع وفي الأماكن العامة في مجتمعاتهـم المحلية. وينتهي الحال بالكثيرين من هـؤلاء الأطفـال لأن يتركوا المدرسـة في ظل نقص البرامج الوطنية المصممـة للاستجابـة إلـى احتياجاتهم بالقـدر الوافـي. ويمكن أن

تتعرض النساء للعنف من جانب الأشخاص الذين يشغلون مواقع النفوذ، إذ أن 4% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج عانين من العنف النفسي من جانب مقدمي الخدمات وأفراد آخرين أثناء تلقيهن للخدمات الصحية والاجتماعية.

***

يعد الحد من جميع أشكال العنف والتمسك بسيادة القانون من العناصر الأساسية في خطة سنة 2030 (هدف التنمية المستدامة السادس عشر)، من منطلق إدراك الروابط بين الفقر والهشاشة وضعف المؤسسات والعنف. كما أن التصدي للعنف الاجتماعي، والعنف ضد المرأة على وجه التحديد، سيؤدي إلى تحقيق الهدف الخامس والغاية 5–2 الرامية إلى "القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص". ومن أجل التصدي للعنف، من الضروري لواضعي السياسات الإنمائية تصميم أدوات للتصدي للعنف المتعلق بالاحتلال بشكل منفصل ولكن بالتزامن مع التصدي للعنف المرتكب داخل فلسطين نفسها، سواءً كان من جانب قوات الأمن أو داخل المجتمعات المحلية.

إن حماية الفئات الأشد ضعفاً من العنف الذي يمارسه الاحتلال تتطلب بذل جهود إضافية في مجالات الرصد والمناصرة والحماية. أما داخل فلسطين، فيتعين مواصلة الجهود لتمتين المؤسسات الوطنية من أجل منع العنف، وتحسين الشفافية، وتعزيز سيادة القانون والمساءلة، وضمان الوصول إلى العدالة للجميع، ولا سيما في سياق انضمام فلسطين إلى معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية. فلا يمكن أن تزدهر التنمية وتحقق طاقاتها الكاملة إلا عندما يسود السلام وعندما يستطيع المواطنون أن يعيشوا بدون خوف.

الفصل السادس 6

العوامل الاقتصادية المساهمة في الضعف

وثق الفصل الثاني الأثر السلبي للاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني الذي يتجلى في تعطيل القطاع الخاص الفلسطيني، وتضييق مناخ الاستثمار، وانتكاس التنمية في العديد من قطاعات الاقتصاد. وهذا بدوره يساهم في ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الناقصة وعدم المساواة.[284] مع ذلك، فالاحتلال ليس العامل الاقتصادي الوحيد المساهم في الضعف في فلسطين. فعند استعراض الفئات الضعيفة التي تم تحديدها في هذه الدراسة، برزت طائفة من العوامل الاقتصادية الإضافية التي يبدو أنها تساهم بقوة في أنماط الحرمان والضعف لدى ما لا يقل عن 17 فئة من الفئات العشرين الخاضعة للتحليل.

فالفقر، والتفاوت في الفرص الاقتصادية، وارتفاع معدلات الإعالة، وما يفاقم ذلك من محدودية فرص العمل، إلى جانب تزايد القيود البيئية على سبل كسب العيش، تعد جميعها من العوامل الاقتصادية الرئيسية الكامنة التي تساهم في الضعف. وهذه العوامل الهيكلية، فرادى ومجتمعةً، تجعل عدداً من الفئات ضعيفة جداً ومعرضة لخطر فقدان مكاسب التنمية أكثر من الفئات الأخرى بكثير.

تؤثر هذه العوامل الاقتصادية في الفئات المختلفة بشكل مختلف. على سبيل المثال، وعلى الرغم من نقص فرص العمل بشكل عام، فإن بعض الأفراد يحصلون على وظائف بأجر جيد نسبياً في الحكومة أو المؤسسات غير الحكومية الدولية فيما يبقى آخرون بلا عمل أو يعملون في ظروف سيئة. وعلى الرغم من تراجع جودة التعليم، يحصل بعض الفلسطينيين على تعليم عالي الجودة في أحسن الجامعات في فلسطين وإسرائيل وفي الخارج، فيما أن آخرين يتسربون من المدرسة أو يستكملون تعليمهم العالي دون أن يكتسبوا مهارات ملائمة لسوق العمل. كما أن العوامل الاقتصادية المساهمة في الضعف تكاد تكون دائماً سبباً ونتيجة في الوقت ذاته لانتهاكات حقوق الإنسان.

تبرز ثلاث ملاحظات من تحليل هذه العوامل الاقتصادية المساهمة في الضعف. أولاً، تبدو بعض العوامل الاقتصادية من النظرة الأولى أنها أعراض أو تجليات لحرمان هيكلي وليس أسباباً جذرية له. من هذه العوامل الفقر وانخفاض معدلات المشاركة في سوق العمل لدى بعض الفئات. ويمكن أن يعزى كل من هذه العوامل إلى عوامل هيكلية أخرى مثل عدم تيسر وتوفر التعليم النوعي والمهارات الملائمة للسوق (في حالة الفقر) والقواعد الاجتماعية–الثقافية (بالنسبة لانخفاض مشاركة النساء في سوق العمل). ومع ذلك، فهذه العوامل هي أيضاً مساهمة في الضعف بطرق لا يمكن أن تفسرها مسبباتها الكامنة بمفردها.

ثانياً، إن العوامل الاقتصادية المذكورة أعلاه تتوقف كل منها على الأخرى. فعدم توفر الوصول المتكافئ إلى كل من فرص العمل والموارد المنتجة، على سبيل المثال، يساهم في الفقر وفي أوجه الحرمان الهيكلي لدى فئات معينة من خلال قنوات أخرى غير الفقر.

ثالثاً، هناك مجالات واسعة من التداخل بين العوامل الاقتصادية المساهمة في أوجه الحرمان الهيكلي وغيرها من العوامل مثل تلك المتعلقة بالموقع أو العوامل الاجتماعية–الثقافية والمؤسسية المساهمة في الضعف التي يتم تفحصها في الفصول الأخرى.

«الفقر، والتفاوت في الفرص الاقتصادية، وارتفاع معدلات الإعالة، وما يفاقم ذلك من محدودية فرص العمل، الى جانب تزايد القيود البيئية على سبل كسب العيش، تعد جميعها من العوامل الاقتصادية الرئيسية الكامنة التي تساهم في الضعف».

1-6 الفقر

يعـد الفقـر نتيجة للعديد مـن العوامل الهيكلية، بما فـي ذلك اختلال تـوازن القوى والحرمان والتمييز الذي يمنع الفرد من التمتع بمستوى معيشة ملائم ومن المزايا الأخرى للتنمية الإنسانية. وفي الوقت ذاته، يساهم الفقر في تقويض عدد من حقوق الإنسان مثل الحق في الصحة والإسـكان الملائم والغذاء والمياه المأمونـة. إن حوالي 25.8% من الفلسطينييـن (17.8% من سكان الضفة الغربية و38.8% من سكان غزة) فقراء.[285]، [286] ومـن بين هؤلاء، يعيش 12.9% من الفلسطينيين (7.8% في الضفة الغربية و21.1% في غزة) في "فقر شديد".[287]

وبالنسبة لبعض الفئات مثـل الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء، يعد الفقر العامـل الرئيسي المساهم في الضعف. فانعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينيـة المحتلة يرتبط بقدر أكبر بغياب القوة الشرائية (والوصول المادي إلى الغذاء) مما هو بعدم توفر الغذاء.

وبالنسبة لفئات مثل الفقراء العاملين واللاجئين الذين يعيشون في فقر، يبدو الفقر كمظهر لمشكلات أخرى ولكنه يمكن أن يكون مستديماً بحد ذاته. الفقراء العاملون هم الذين يعملون في عمالة هشة أو الأفراد العاملون الذين يعيشون في أسر ينخفض دخلها عن خط الفقر المحدد وطنيـاً.[288] ويشمل الفقـراء العاملون في الأرض الفلسطينية المحتلة الفلسطينيين العاملين في إسرائيـل والمستوطنات الإسرائيلية، والأسر الوحيـدة العائل وخاصة إذا كان هـذا العائل أنثـى، وأولئك العاملين في مهن مثـل التدريس بأجور منخفضة جداً، أو حيثما تكون الأجور الفعلية دون الحد الأدنى من الأجور، كما هو الحال في قطاع الرعاية النهاريـة.[289] إذ أن ارتفاع معـدلات البطالة والمستويـات العالية من الاستبعـاد الاقتصادي، ولا سيما بين النساء والشباب، تزيد الاستعداد لدى هذه الفئات لقبول العمل في ظروف سيئة ومقابل أجور منخفضة جـداً. وهذا بـدوره يحد من قدرتهم على الوصـول إلى تعليم ورعاية صحية أفضل وبالتالي الحصـول على وظائف بجودة أفضل. وتكون النتيجـة أن يعانوا من حرمان هيكلي يمكـن أن يتواصل معهم وينتقل عبر الأجيال.

بالنسبـة للفلسطينيين المعتمدين على مصـادر رزق غير الوظائف في القطـاع الرسمـي، يحكم الفقـر قبضتـه عليهم بصـورة مستمرة من

خـلال الافتقار إلى المدخرات والأصول والمهارات وفرص التمويل والمـوارد الإنتاجيـة. إن معـدل الادخـار فـي الاقتصـاد الفلسطيني بالسالب (19.6-% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015)،[290] وتكـون معـدلات الادخار لدى الفقراء في العـادة أدنى مما هي لدى الميسورين. وفي غياب الادخـار، لا يستطيع الفقراء اكتساب أصول جديـدة أو تحسين وسائل كسب العيش أو الاستثمار في تكنولوجيا أفضـل. وفي غيـاب الضمانات، لا يتاح لهم الوصـول إلى القروض. كمـا أن نقص المدخـرات، مقترنـاً بالانخفاض الشديـد في الدخل المتـاح للإنفاق، يبقي صغـار المزارعين ومربـي المواشي، وكذلك التجمعـات البدويـة، محصورين في دائـرة الإنتـاج المنخفض الغلة والفقـر. نتيجة لذلك، يظل العديد من الفقراء فـي الأرض الفلسطينية المحتلة مسجلين على قوائم المعونات الإنسانية لسنوات.

والفقـر لا يعني الحرمـان الاقتصادي فحسب، بل هـو أيضاً يزيد من خطـر التعرض للانتهاكات التي تطال طائفة من حقوق الإنسان. على سبيـل المثال، يكـون الفقراء ذوو الإعاقـات والفقـراء المسنون أقل احتمـالاً بقدر كبيـر لأن يتمكنوا من تحمل تكاليـف الرعاية والدعم بالمقارنة مع نظرائهـم الميسورين. ويرتبط الفقر والتفاوت في توزيع الدخـل بالتفاوت في الخيارات الإنجابية أيضاً. إذ أن معدل الخصوبة الكلية للخمس الأفقر من الفلسطينيين يبلغ 5 بالمقارنة مع 3.3 بالنسبة للخمس الأكثر ثراءً.[291] ويعنـي ارتفاع معدلات الخصوبة زيادة عدد الأطفال في الأسـرة، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومحدودية الوصـول إلى الخدمـات التعليميـة والصحية وغيرها مـن الخدمات الأساسيـة. وبالتالـي فالأسر التـي تنخفض معـدلات الخصوبة فيها، وبالتالـي يكون عـدد افرادها المعالين أقـل وعدد أفرادهـا الناشطين اقتصادياً أكبر، يكون دخلها أعلى ويحتمل أن تكون لديها قدرة أفضل على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية.

كمـا أن نقص الدخل والأصـول الكافية ينتقص من قـدرة الفرد على التدبـر مـع الصدمات. فبإمـكان مرض أو حادثة أو فقـدان وظيفة أو ضيـاع محصول أن ينزلق بالأسرة من هامش الفقر إلى حالة من العوز فـي وقت قصيـر. إن قطاعات من اللاجئيـن المقيمين في المخيمات والتجمعات البدوية والرعوية في المنطقة (ج) تعيش في ظل مثل هذه المخاطر المزمنة. وحتى الفقراء العاملون والفئات المهمشة الأخرى التي تملك بعض الأصول المحدودة وبعض القدرة على الوصول إلى الخدمـات تكافح للتدبر مع الصدمـات المعاكسة. وكثيراً ما يتواصل تأثير الصدمات على هذه الفئات مع الوقت بسبب آليات التدبر السلبية التي يضطرون للجوء إليها. يمكن أن تتضمن هذه الآليات بيع الأصول بأسعـار غير مواتيـة، وإخراج الأطفال من المدرسـة، وتأجيل العلاج الطبي أو التخلي عنه. والأسر في القدس الشرقية وغزة التي تبيع ما ترثه مـن عقارات لا تستطيع في العادة أن تشتري منزلاً آخر بسبب الحجم الضيـق لسـوق العقارات فـي هاتيـن المنطقتين والـذي يسببه نقص الإسـكان، وصعوبة الحصول على رخص للبنـاء في القدس الشرقية، ونقص الأراضي ومواد البناء في غزة. وهـذا الأمر يؤدي بتلك الأسر إلى خسارة أصولها المادية الأساسية.

يشكل الفقر عامـلاً مساهماً في التعرض لانتهاكات حقوق الأطفال. هنـاك أسباب اقتصاديـة واضحة لعمـل الأطفال، ومـن بينها ارتفاع معـدلات البطالة، وبطء النمو الاقتصـادي، والفقر. إن أكثر بقليل من نصف الأطفـال العاملين في الأرض الفلسطينيـة المحتلة لا ينتظمون في المدارس. والباقون يذهبـون إلى المدرسة ويعملـون بعد الدوام المدرسـي أو أثنـاء العطـل. فـي سنـة 2015، لم يكـن 15.5% من الأطفال العاملين ملتحقين بالتعليم،[292] ويلاحظ ارتفاع عمل الأطفال في قطاع غزة حيث أن عدد الأطفال العاملين في سن 10-17 سنة قد تضاعف في خمس سنوات.[293]

أرقام رئيسية	
فلسطينيون يعيشون في فقر	%25.8
معدل الفقر بين اللاجئين	%31.2
معدل الفقر بين غير اللاجئين	%21.8
انعدام الأمن الغذائي في غزة	%47
انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية	%16
نسبة الإعالة	%74.8
معدل البطالة بين الشباب (15-24 سنة)	%40.7

ترتبط معدلات الفقر بشكل عضوي أيضاً مع عوامل الضعف الأخرى. فمعدلات الفقر أعلى في المنطقة (ج) والقدس الشرقية وغزة، حيث يكون الأثر الاقتصادي للقيود على حرية الحركة في أشده. ويكون اللاجئون المقيمون في المخيمات في العادة أفقر من أولئك الذين يقيمون خارج المخيمات. ويغلب أن يكون اللاجئون عموماً أفقر من سواهم. فقد بلغ معدل الفقر في سنة 2011 بين اللاجئين 31.2% بالمقارنة مع 21.8% بين غير اللاجئين.[294] إن ارتفاع معدلات الفقر بين اللاجئين مرتبط بارتفاع معدلات البطالة بالمقارنة مع غير اللاجئين، ولا سيما بين النساء.

الشكل 6-1: معدل البطالة – الربع الثاني 2016

بالنسبة المئوية

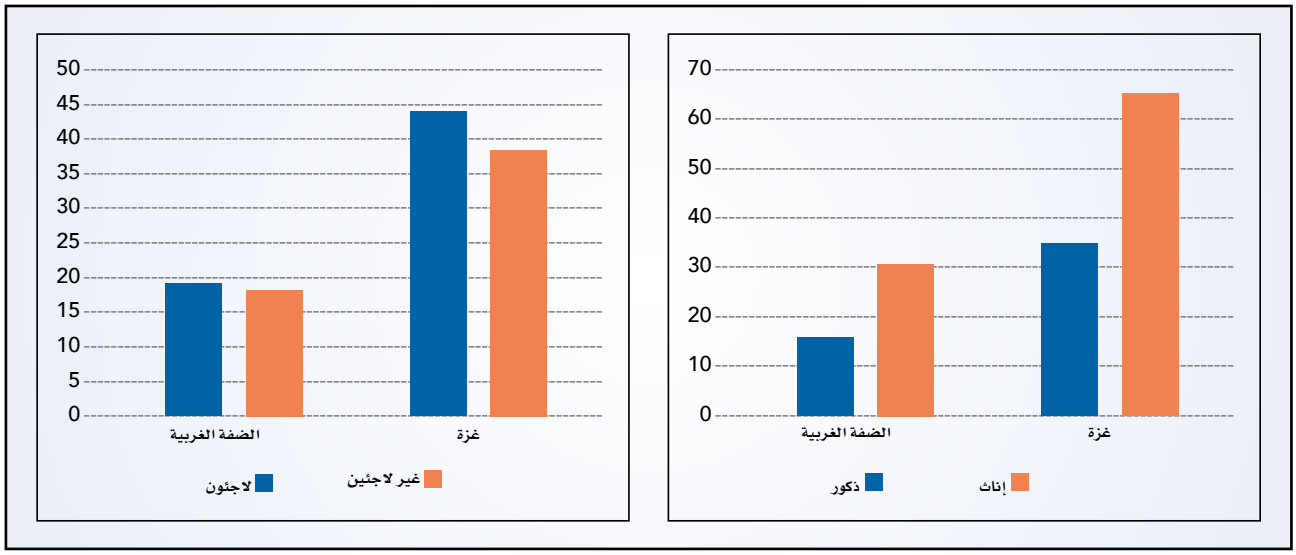

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016).

في الربع الثاني من سنة 2016، بلغ معدل البطالة بين اللاجئين 34.1% بالمقارنة مع 22.1% بين غير اللاجئين. وكان معدل البطالة بين الإناث اللاجئات 51.7% بالمقارنة مع 38.7% بين الإناث غير اللاجئات.[295] كما أن معدلات الخصوبة ونسبة الأفراد الذين يقل عمرهم عن 15 سنة في الأسرة أعلى بقليل بين اللاجئين بالمقارنة مع غير اللاجئين، مما يشير ضمنياً إلى أن الأسر اللاجئة أكبر حجماً وتتصف بمعدلات إعالة أعلى.[296]

إن التشريعات والقواعد والتقاليد الثقافية التمييزية مثل تلك التي تحكم قضايا الميراث والنفقة والملكية وصنع القرار وفرص العمل تحول دون التمكين الاقتصادي للنساء وتجعلهن أكثر عرضة للفقر. كما أن التشوه الهيكلي لأسواق العمل وتركز مشاركة النساء في بعض القطاعات الاقتصادية المعينة يعد من ضمن الأسباب الرئيسية المؤدية إلى تهميش النساء اقتصادياً.[297] تجري مناقشة هذه القضايا بمزيد من العمق في الفصل الثامن.

انسجاماً مع هدف التنمية المستدامة الأول، الغاية المتعلقة باستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع، جرى توسيع برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية، والذي بدأ بدعم 42,000 أسرة فقيرة في سنة 2004 وارتفع العدد إلى 122,000 في سنة 2014.[298] يشير هذا إلى زيادة حجم التغطية ولكنه يمكن أن يشير كذلك إلى زيادة في مستويات الضعف. إذ أن احتمالية وقوع الفلسطينيين الضعفاء في الفقر مرتفعة.[299] وقد اعتبرت التغطية بالحماية الاجتماعية في فلسطين من بين الأفضل في المنطقة من حيث الاستهداف، فيما يعد نظامها الموحد بخصوص المستفيدين من الممارسات الفضلى الإقليمية.[300] واستكمالاً لهذه الجهود، اعتمد مجلس الوزراء الفلسطيني أول قانون للضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم في شباط/فبراير 2016.[301]

2-6 عدم تكافؤ الفرص

يتجلى عدم تكافؤ الفرص في التفاوت في الوصول إلى الموارد والأصول الإنتاجية، والتفاوت في الوصول إلى العمل اللائق، والتفاوت في عبء العمل غير المدفوع الأجر. إن عدم التكافؤ في توزيع الدخل والثروة ينشأ جزئياً على الأقل بسبب التفاوت في توزيع الفرص الاقتصادية. نتيجة لذلك، تكون بعض الفئات أكثر عرضة للحرمان بصفة منهجية بالمقارنة مع غيرها.

يمكن أن يؤدي التفاوت في الوصول إلى الموارد والأصول الإنتاجية إلى جعل بعض الفئات أشد ضعفاً من غيرها. على سبيل المثال، كثيراً ما تحرم الأسر التي تعيلها نساء، والنساء عموماً، من الأصول بسبب قوانين الميراث التي تنطوي على تمييز. هذا في حين أن نقص القدرة على الوصول إلى الأصول الإنتاجية مثل الماشية والأرض الزراعية يؤثر على الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للنساء وأمنهن الغذائي. ويتسبب الارتفاع في أسعار الغذاء بأكبر الأثر على الأسر المنخفضة الدخل. في سنة 2014، بلغت مستويات انعدام الأمن الغذائي 47% في غزة و16% في الضفة الغربية. وفي الضفة الغربية، كانت 24.5% من الأسر التي تعيلها نساء تفتقر للأمن الغذائي بالمقارنة مع حوالي 15.3% من الأسر التي يعيلها رجال، فيما كان مستوى انعدام الأمن الغذائي في غزة 49.6% للأسر التي تعيلها نساء مقابل 46.1% للأسر التي يعيلها رجال.[302] كما أن حوالي 7.8% من الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء تملك ماشية خاصة بها، بالمقارنة مع 9.5% من الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي يعيلها رجال. ويرتبط التفاوت في الوصول إلى الأصول الإنتاجية بالتباينات في الدخل. ففي حين أن متوسط الدخل الشهري للأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء يبلغ 1,558.9 شيكل (أقل بكثير من خط الفقر الشديد)، نجد أن متوسط الدخل الشهري للأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي يعيلها رجال يبلغ 2,333.5 شيكل (حوالي 621 دولاراً أمريكياً).[303] كما أن انخفاض وصول النساء إلى الأصول، وبالتالي إلى الضمانات، يؤدي إلى انخفاض وصولهن إلى مصادر الإقراض الرسمية.

إن الصلة بين الدخل المنخفض وانخفاض الوصول إلى القروض يؤثر على صغار المزارعين ومربي الماشية، والذين يتقيد دخلهم بسبب القيود المفروضة على التنقل والوصول إلى المراعي (انظر أعلاه).[304] فمناخ الاستثمار في الأرض الفلسطينية المحتلة ليس مواتياً لتمكين التعاونيات الزراعية من الوصول إلى رأس المال، فيما أن افتقارهم للأصول يجعلهم غير قادرين على تلبية متطلبات البنوك عند طلب الحصول على تمويل. تم مؤخراً إنشاء مؤسسة فلسطينية للإقراض الزراعي بواسطة السلطة الفلسطينية لمساعدة المزارعين على الحصول على قروض. ولا تتوفر للمزارعين في قطاع غزة مثل هذه

الآلية أو فرصة الاستفادة من مخططات التأمين الزراعي. ومن ناحية أخرى، إن التآكل المنهجي لقاعدة الإنتاج الزراعي، وبخاصة في قطاع غزة والمنطقة (ج)، يحرم صغار المزارعين والرعاة من قدرتهم على إنتاج الغذاء، مما يحوّل معظم الفلسطينيين إلى فقراء مستهلكين للسلع الأساسية المستوردة من إسرائيل بشكل رئيسي والممولة بالأساس من الجهات المانحة.

بالنسبة للشباب، يرتبط العسر الاقتصادي مباشرة بعدم التكافؤ في الوصول إلى الموارد الإنتاجية وعدم التكافؤ في الحصول على عمل لائق. تشكل البطالة عاملاً رئيسياً مساهماً في الضعف بالنسبة للشباب. ففي سنة 2015، كان 40.7% من الشباب في عمر 15–24 سنة (36.4% من الذكور مقابل 60.8% من الإناث) متعطلين عن العمل بالمقارنة مع 25.9% من جميع الأشخاص فوق عمر 15 سنة. والوضع في غزة أكثر سوءاً، حيث كان 61.0% ممن هم في عمر 15–24 سنة (56.7% من الذكور مقابل 78.4% من الإناث) متعطلين عن العمل.[305] تبعاً لذلك، ترتفع معدلات الفقر بين الشباب: إذ أن 27.4% من الشباب (15–29 سنة) عاشوا تحت خط الفقر في سنة 2011 (19.2% في الضفة الغربية مقابل 40.9% في قطاع غزة).[306] ويعتبر وضع الشباب مقلقاً بصفة خاصة في القدس الشرقية، حيث تعيش 75.4% من الأسر في فقر بالمقارنة مع خط الفقر الإسرائيلي[307] ولا يتمكن 36% من الأطفال من استكمال التعليم المدرسي لاثنتي عشرة سنة كاملة.[308]

وفيما أن بعض الشباب ذوي المستوى التعليمي المنخفض يمكن أن يحصلوا على فرص عمل في برامج المال مقابل العمل، فإن الشباب من حملة الدرجات الجامعية يملكون حتى فرصاً أقل في الحصول على وظائف تناسب مستوياتهم التعليمية بالنظر إلى قلة هذه الفرص. فقد بلغ معدل البطالة بين الخريجين الجدد في عمر 20 إلى 29 سنة من حملة شهادات الدبلوم أو أعلى 54.7% (42.3% في الضفة الغربية مقابل 69.5% في غزة) في سنة 2014.[309] علاوة على ذلك، كثيراً ما تكون الدورات المهنية منحازة بين الجنسين ("مهن ذكورية") ولا تتوفر للفتيات. وتفاقم ذلك القواعد والتوقعات الاجتماعية حول ما يعد مهنة مناسبة للمرأة، مما يستثني النساء كلياً من عدد من المهن. كما أن فترة الانتقال من التعليم إلى العمل تطول بالنسبة للعديد من الشباب، وتبلغ بالمتوسط 2.5 سنة. إن طول فترة الانتقال تحمل مخاطرة فقدان الشباب لمهاراتهم وتؤثر على قدرتهم على الحصول على عمل. ولا يعد العمل الحر خياراً محبذاً بين الفلسطينيين الشباب، إذ أشار حوالي 60% من الشباب العاملين لحسابهم الخاص إلى أن التحاقهم بالعمل الحر لم يكن إلا لأنهم لم يتمكنوا من العثور على عمل بأجر.[310] وفي غياب قانون للإفلاس، لا يجد الشباب ما يشجعهم على العمل لحسابهم الخاص خشية من خطر خسارة الأصول الشخصية إذا فشل المشروع. ويعتبر انتشار العمل الحر محدوداً بشكل خاص بين النساء، ويرجح أن يكون ذلك بسبب نقص وصولهن إلى البنية التحتية المؤسسية والموارد الإنتاجية اللازمة لتنفيذ مشاريع ريادة الأعمال.

كثيـراً ما يكون التفاوت فـي الوصول إلى العمل اللائـق مرتبطاً بعدم التكافـؤ فـي الوصول إلـى الشبـكات المناسبـة أو الانتمـاءات إلى الأحـزاب السياسيـة. وفيما يعتبر التحصيل التعليمـي و"الاجتهاد في العمل" في نظر البعض من الأمور المهمة للمرء لكي يحسن وضعه، فـإن معرفة الأشخاص المناسبين والانتمـاء الحزبي وما شابه ذلك من أمور تلعـب دوراً بارزاً في تأمين وظيفة، ممـا يوحي باحتمال وجود عراقيل كبيرة أمام الحـراك الاجتماعي.[311] وتتأثر الشابات بهذا الأمر أكثـر مما يتأثر به الشبان. إن هذه الأنماط لا تخص فلسطين لوحدها، ولكن يظل من الملائم الإشارة إليها في هذا التحليل.

يعـد عـدم التكافؤ في عـبء العمل غيـر المدفوع الأجـر عاملاً آخر يسبـب الحرمان لبعض الفئات بشكل منهجـي بالمقارنة مع غيرها. ففي الربع الأول من سنة 2016، كان 6.3% من مجموع الأشخاص العاملين هم من أفراد الأسرة الذين يعملون بدون أجر.[312] وهذه النسبة لا تشمـل عبء أعمال الرعاية التي تتولاهـا النساء والفتيات بالأساس فـي البيت. هناك تمثيل عـالٍ نسبياً للنساء والشبـاب بين أفراد الأسرة الذين يعملون بدون أجر. وتعتبر النساء الفئة السائدة في القوى العاملة الزراعيـة غير المدفوعة الأجر. وتتأثـر بذلك بصفة خاصة التجمعات الريفيـة المقيمة في المنطقة (ج) وسكان منطقة التماس وسكان غزة. كمـا يغلب أن يكون الأطفال العاملون في الأرض الفلسطينية المحتلة من العاملين بدون أجر المنخرطين في العمل الزراعي العائلي. ويعمل الأطفال العاملون كذلك في بيئات تتصف بخطورة أكبر وفي ظروف معرضـة للخطر بدرجة عاليـة.[313] على سبيل المثـال، يعمل الأطفال في منطقـة الأغوار في مجال البناء ومبيدات الآفات وقيادة الجرارات وزراعة الماريجوانا ورعي الأغنام في مناطق تعتبر خطرة.

فـي كل مـن الضفة الغربيـة وقطاع غزة، كانـت مشاركـة النساء في القوى العاملـة أدنى بكثير من مشاركة الرجـال.[314] إضافة إلى ذلك، يشكل العاملـون بأجر 68.6% من الأشخاص العاملين (64.1% في الضفـة الغربيـة بالمقارنة مـع 79.1% في قطاع غـزة). إن انخفاض معـدلات المشاركة في سوق العمل، جنبـاً إلى جنب مع عبء العمل غيـر المدفوع الأجر، يوحي بأن النساء أكثر اعتماداً على الآخرين من الناحيـة المالية بالمقارنة مع الرجال. وهذا الأمـر يقلص استقلاليتهن وقدرتهن على الاختيار.

الشكل 6-2: معدلات المشاكة في القوى العاملة: الربع الثاني 2016

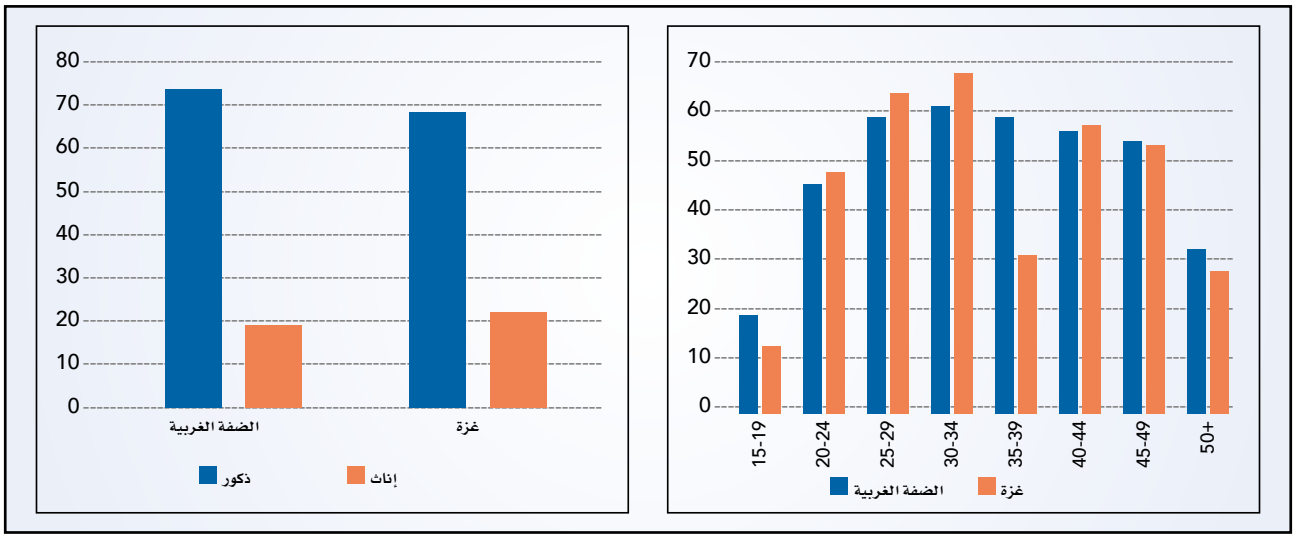

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016).

3-6 ارتفاع معدلات الإعالة

إن نسبة الإعالة العالية في فلسطين،[315] إلى جانب البطالة العالية جداً، تعد من العوامل الحاسمة الأخرى التي تساهم في الضعف. فمع أن نسبة الإعالة في الأرض الفلسطينية المحتلة (74.8%) تتناقص مع مرور الوقت،[316] إلا أنها لا تزال مرتفعة بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى مثل مصر (54.6% في سنة 2011)، ولبنان (48.5% في سنة 2009)، وتونس (44.2% في سنة 2010).[317] وفيما أن انخفاض معدل الإعالة يوحي بأن العبء على السكان المنتجين آخذ في التناقص، فالحال ليس كذلك في الواقع. فبالنظر إلى الارتفاع الشديد في معدل البطالة، نجد أن نسبة كبيرة من سكان فلسطين الذين يحتمل أن يكونوا منتجين ليسوا في الواقع منتجين. ونسبة إجمالي عدد السكان إلى عدد الأشخاص العاملين أو المنخرطين في عمالة ناقصة تعطي مؤشراً على معدل الإعالة الفعلي في الاقتصاد. بالنسبة لفلسطين، انخفضت هذه النسبة منذ سنة 2002 ولكنها ظلت مستقرة نسبياً على مستوى يقارب 3 منذ سنة 2011 (الشكل 6–3). وهذا يعني أن ثلاثة أشخاص في المتوسط يعتمدون على كل شخص يعمل أو ينخرط في عمالة ناقصة.

الشكل 6–3: نسبة السكان إلى عدد الأشخاص العاملين

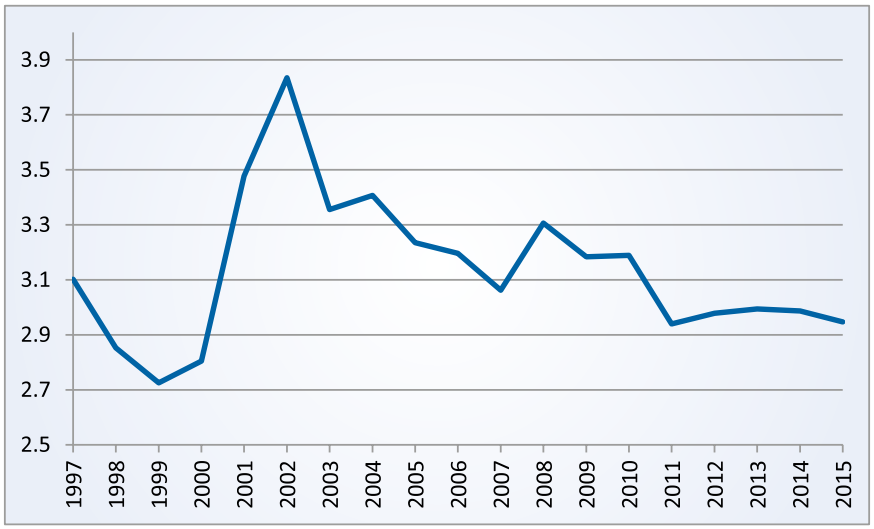

المصدر: مقدر من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما على مستوى الأسرة، فيتجلى الارتفاع الشديد في نسبة الإعالة الفعلية في وجود أسر كبيرة الحجم[318] معتمدة على دخل فرد واحد. وهذا لا يعني فقط انخفاض نصيب الفرد من دخل الأسرة بل يوحي أيضاً بأن حدوث صدمة، مثل فقدان الوظيفة أو تعرض العائل لمرض أو إصابة، يمكن أن يقود الأسرة بأكملها إلى حالة من العوز خلال فترة قصيرة جداً. وإذا لجأت مثل هذه الأسرة إلى إخراج الأطفال من المدرسة ودفعهم إلى العمل أو أجلت الدفع مقابل النفقات الطبية من أجل التدبر مع الصدمة، فإن تأثيرات هذه الصدمة ستستمر لفترات طويلة بعد زوالها.

إن نظام الرعاية غير الرسمية للمسنين يضاعف مشكلة ارتفاع معدلات الإعالة الفعلية في الأسر الفلسطينية. فعدم توفر نظام دعم رسمي ملائم يؤدي إلى الاعتماد على النظم التقليدية حيث تقع المسؤولية على الأسر، وفي العادة النساء والفتيات، لتوفير المصدر الرئيسي للرعاية والدعم للأفراد المسنين. يعيش حوالي 78% من المسنين في بيوتهم مع أفراد الأسرة الآخرين، ويعيش 13% في بيوت أشخاص آخرين، ويعيش 9% في بيوتهم بمفردهم.[319]

إن غياب النمو الاقتصادي النشط والشامل يعد أحد العوامل الأساسية التي تساهم في ارتفاع معدلات الإعالة. وتعكس اتجاهات سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدى العقدين الماضيين بطئاً في النمو، إذ لم يتحقق نمو كافٍ في فرص العمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة. ويقدر أنه يلزم تحقيق معدل نمو سنوي فعلي بمقدار 8% على الأقل (ونمو في الإنتاجية بمقدار 3%) من أجل استيعاب الوافدين الجدد والتوصل إلى معدلات معقولة من البطالة ونمو الأجور،[320] وما لم يتوفر نشاط اقتصادي قوي وفعال وفرص عمل عالية الجودة وكافية، ستظل العوائد التي يحققها التعليم تميل إلى الانخفاض.

سيسبب تزايد فئة الشباب والسكان في سن العمل مزيداً من الضغط على سوق العمل في السنوات المقبلة، مع حدوث ازدياد حاد في أعداد الوافدين الجدد إلى سوق العمل حتى سنة 2030. يمكن أن يؤثر ذلك على الإناث خصوصاً، بالنظر إلى أنهن ينلن أولوية أدنى عندما يتعلق الأمر بالحصول على عمل.

4-6 التهديدات البيئية

تقوض التهديدات البيئية الإمكانات الاقتصادية لفلسطين وتؤثر في مختلف شرائح السكان بدرجات متفاوتة. والفئات الأكثر تضرراً هي تلك التي تعتمد سبل كسب عيشها على المناخ (الزراعة، صيد الأسماك، تربية المواشي) وتلك التي تمارس العمل اليدوي.

انسجاماً مع الاتجاهات العالمية، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعاً في درجات حرارة الجو منذ أواسط القرن العشرين، وأصبح هذا الارتفاع أكثر بروزاً منذ سنوات السبعينيات. وما يدل على ذلك أن الأيام والليالي الحارة أصبحت أكثر حدوثاً، ودرجات الحرارة المتطرفة أكثر ارتفاعاً، وعدد الأيام والليالي الباردة أقل، وموجات البرد أقصر طولاً. وتبدو التغيرات في أنماط هطول الأمطار أقل ثباتاً ولكنها تتسم بقدر أكبر من التباين عبر الوقت وما بين الأماكن المختلفة.[321]

هذه التغيرات في فلسطين تؤذي قطاع الزراعة عن طريق تخفيض الإنتاجية وقدرة الاستمرار الاقتصادية للمحاصيل، والتي تتأثر بواقع أن مواسم نمو المحاصيل أصبحت أقصر. كما أن تدهور الأراضي والتصحر يؤذيان الإنتاجية الزراعية ويجعلان المزارعين أكثر عرضة لفشل المحاصيل في حال حدوث جفاف.[322] ويتسبب ارتفاع حرارة الطقس وتدهور التربة في زيادة شدة اعتماد الزراعة على المياه في نفس الوقت الذي يشهد انخفاضاً في نصيب الفرد من المياه المتوفرة للفلسطينيين بسبب انخفاض منسوب المياه، وتزايد عدد السكان، والقيود التي يفرضها الاحتلال. كما أن التغيرات في أنماط الطقس ترتبط أيضاً بتلف المحاصيل نتيجة الفيضانات

والآفات ومسببات الأمراض. ويتسبب استمرار فقدان التنوع الحيوي بصعوبة أكبر في مكافحة هذه الآفات ومسببات الأمراض بواسطة الدفاعات الطبيعية.

تشكل إطالة فترات الجفاف تهديداً لسبل كسب العيش لدى التجمعات الرعوية في المنطقة (ج) ويتفاقم تأثيرها بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال على حركتهم. ففي ظل هذه القيود، يزداد خطر الرعي الجائر في المناطق التي يملكون قدرة الوصول إليها، مما يؤدي إلى تدهور الأراضي ووقوع هذه التجمعات في دوامة متزايدة من الضعف. كما أن دخل صيادي الأسماك يتضرر من تلوث مياه البحر على ساحل غزة بسبب تصريف مياه المجاري غير المعالجة، ويتضرر كذلك من الإفراط في الصيد بسبب القيود المشددة المفروضة على المسافة التي يسمح لمراكب الصيد أن تبتعد بها عن الشاطئ.

كان الناتج الزراعي متقلباً بشدة على مدى العقدين الماضيين (الشكل 6–4). وخلال الفترة 1994–2014، كان التقلب في الناتج الزراعي (بما يشمل الزراعة والأحراج وصيد الأسماك) أعلى في الضفة الغربية مما هو في قطاع غزة.[323] كما أن الناتج لم ينم بشكل ثابت على مدار هذين العقدين حتى مع أن عدد السكان في فلسطين نما بأكثر من 65%، مما يشير إلى ازدياد الطلب على الغذاء بقدر كبير.

الشكل 6–4: الناتج لزراعي في فلسطين

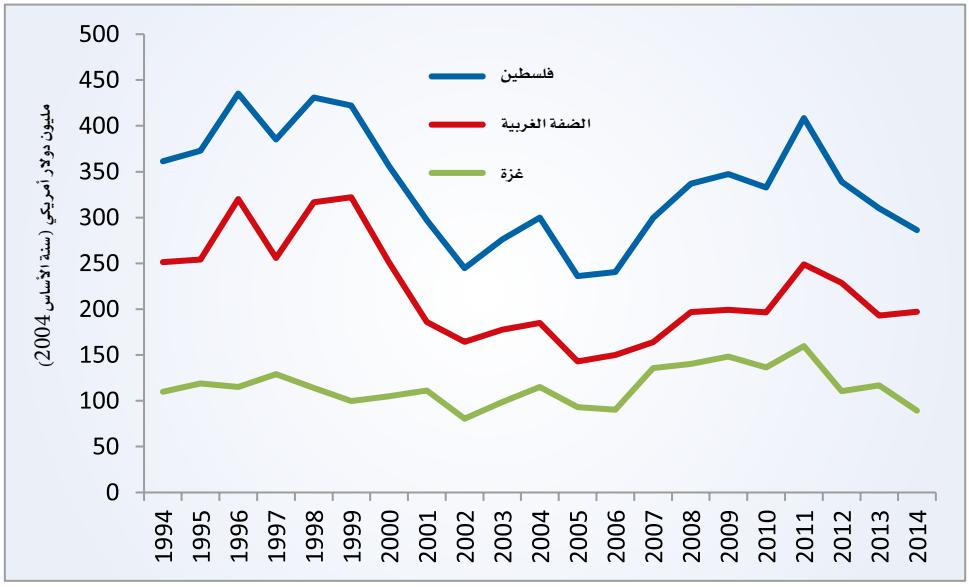

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يتضمن الزراعة والأحراج وصيد الأسماك.

تواجه فلسطين كذلك خطر التعرض لخسائر فادحة بسبب الكوارث الطبيعية. فقد شهد العالم زيادة في تكرار الكوارث المتعلقة بالطقس وفي شدتها.[324] وتعتبر الأرض الفلسطينية المحتلة معرضة بصفة خاصة لمخاطر الفيضانات والعواصف. إذ تسببت الفيضانات المباغتة بتعطيل حياة الناس وعرقلة سبل عيشهم. وساهمت العواصف والأمطار الشديدة التي شهدتها الضفة الغربية في السنوات القليلة الماضية في تعميق الخسائر الزراعية، مسببة الفيضانات والأضرار للبنية التحتية الضعيفة القائمة. وفي ظل الاكتظاظ الزائد في المدن وسوء تخطيط المساحات المشيدة، تصبح شريحة كبيرة من الفلسطينيين، ولا سيما سكان المدن الذين يعيشون في فقر، معرضة بصورة متزايدة لمخاطر الكوارث البيئية مثل الهزات الأرضية. وبالنظر إلى نقص الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة وتوفر المياه بشكل محدود للغاية، يمكن أن تتسبب موجة حر أيضاً بحالة طوارئ للصحة العامة في فلسطين.

إن التهديدات البيئية تفاقم ضعف التجمعات السكانية التي تعاني من التهميش، وذلك جزئياً لأنها تملك أدنى حد من القدرة على التدبر مع هذه التهديدات لاتقاء أخطارها. وتعد التجمعات النائية ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى الموارد والخدمات معرضة للخطر بشكل خاص.

في خطوة نحو تقييم مساهمة فلسطين في تغير المناخ وقابلية تأثرها به، تعكف حكومة فلسطين على إنجاز بلاغها الوطني المبدئي الأول الذي سيقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. يتضمن التقرير قائمة جرد بغازات الدفيئة في فلسطين، وخطة وطنية لتخفيف الأثر، وتقييماً لقابلية التأثر، إلى جانب خطة التكيف الوطنية. وترد المحافظة على البيئة وبناء مجتمعات قادرة على التحمل من ضمن أولويات أجندة السياسات الوطنية الجديدة لدولة فلسطين للفترة 2017–2022.

***

إن فهم العلاقة بين عدم التكافؤ في الوصول إلى الأصول والفرص الاقتصادية وكون بعض الفئات تعاني من أوجه الضعف والحرمان بقدر أكبر من سواها يعد ضرورة لا بد منها لبناء أية خارطة طريق تسعى إلى "عدم ترك أحد خلف الركب".

ومن الضروري لبرامج التنمية أن تدرك تأثير الفقر على الأمن الغذائي ومعدلات التسرب المدرسي واستراتيجيات التدبر، وذلك حتى تحقق هدف التنمية المستدامة الأول، وخاصة الغاية 1–4 ("القضاء على الفقر بجميع أشكاله"). كما أن فهم كيف يلعب الوصول إلى الوظائف والأصول ورأس المال والأسواق دوراً محورياً في تخفيف الضعف يعد خطوة أساسية، وكذلك بالنسبة لتحديد الأثر الذي قد لا يكون مرئياً لارتفاع معدلات الإعالة والعمل غير المدفوع الأجر على الضعف والحرمان. وفيما يتعلق بالتصدي للتحدي الماثل أمام التنمية في الوصول إلى العمل اللائق، ولا سيما للشباب في فلسطين، يركز هدف التنمية المستدامة الثامن على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وذلك جزئياً من خلال الغاية 8–6 التي ترمي إلى الحد من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم، والغاية 8–3 التي تعزز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية وفرص العمل اللائق. كما أن تأثيرات تغير المناخ والتهديدات البيئية تسبب ضرراً متزايداً لاستقرار سبل كسب العيش وقدرتها على إدرار الربح، وتحتاج لأن تدمج في الاستراتيجية الطويلة الأجل لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، الغاية 2–4 (نظم إنتاج غذائي مستدامة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وممارسات زراعية متينة مدركة لأهمية حماية البيئة).

7 الفصل السابع

العوامل المؤسسية والسياسية المساهمة في الضعف

يبدو أن أنماط الضعف والحرمان في فلسطين تعكس اختلاف درجات الاهتمام الذي تحظى به بعض الفئات بالمقارنة مع غيرها في صنع السياسات وفي القانون. يستكشف هذا الفصل الطرق المختلفة التي من خلالها تلعب المؤسسات الفلسطينية دوراً في ترك بعض الفئات خلف الركب وكيف أن بعض الخدمات المقدمة حالياً تقصر إلى حد بعيد عن تلبية احتياجات التنمية لدى فئات أساسية.

إن دعائم الحكم الرشيد تتضمن قدرة المؤسسات على الاستجابة وخضوعها للمساءلة، وشمولية العمليات السياسية، وسيادة القانون، وحسن أداء نظم العدالة والأمن. ومن شأن الإخفاق في أي من هذه العناصر أن يؤدي إلى الإخفاق في حماية حقوق الإنسان للمواطنين وأن يحد من إمكانيات تطور المجتمع. والأمر الأهم أنه عندما يعاني أي عنصر من عناصر الحكم الرشيد من الضعف، تكون الفئات الأشد فقراً والأقل قوة في المجتمع هي الأكثر تضرراً.

مع ذلك، هناك في السياق الفلسطيني عوائق إضافية لا بد من الإقرار بها تحد من قدرة الدولة على الحكم. هناك عاملان يحدان بشدة من قدرة السلطات الفلسطينية (بما فيها سلطات الأمر الواقع في غزة) على الوفاء بالتزاماتها كجهات مكلفة بالمسؤولية. أولاً، بسبب الاحتلال، لا تملك السلطة الفلسطينية ولاية على غالبية الأرض الفلسطينية المحتلة، وتملك حيزاً ضيقاً لتطبيق سياساتها في الجزء المتبقي. على سبيل المثال، لا تملك الحكومة قدرة فعلية على الوصول إلى القدس الشرقية ومنطقة التماس. وهي تملك حيزاً ضيقاً جداً للعمل في تقديم الخدمات الأساسية في المنطقة (ج) والمنطقة H2 في الخليل بالنظر إلى أن المنطقتين لا تزالان تخضعان للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، أو لفرض القانون والنظام في المنطقة (ب) التي لا تزال إسرائيل مسؤولة عن الأمن فيها. وبما أنه لم تمتد ولاية السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو لتشمل اللاجئين، فإن مخيمات اللاجئين أيضاً غير مشمولين في نظم التخطيط الوطني.[325] وليس من الواضح من يمنح رخص البناء في المخيمات على سبيل المثال، فليست الوكالة ولا السلطة الفلسطينية من يتولى إدارة المخيمات. ولا يمتد اختصاص السلطة الفلسطينية ليشمل الفلسطينيين العاملين في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. لذا فهي لا تستطيع ضمان حقوق هؤلاء العمال، في حين أن وزارة العمل الإسرائيلية هي أيضاً لا تتولى تنظيم ظروف عملهم.

والعامل الثاني الذي يقيد قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بدورها كجهة مكلفة بالمسؤولية هو الحيز المالي المقيد. فقد سبق أن أوضح النقاش في الفصل الثاني أن إيرادات المقاصة التي تتحكم بها إسرائيل تشكل 60–70% من الإيرادات المحلية، مما يترك السلطة الفلسطينية في مواجهة فجوة مالية كبيرة وغير خاضعة للتنبؤ. في سنة 2015، بلغ العجز المالي حوالي 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من رفع مستوى الانضباط المالي لكبح جماح الإنفاق الحكومي. وتعتمد الحكومة بشدة على الدعم المباشر للميزانية من المانحين الدوليين، والذي انخفض إلى الثلث بين سنة 2014 وسنة 2015[326] (الشكل 7–1).

الشكل 7-1: الدعم الخارجي للميزانية المقدم إلى السلطة الفلسطينية (2009-015)

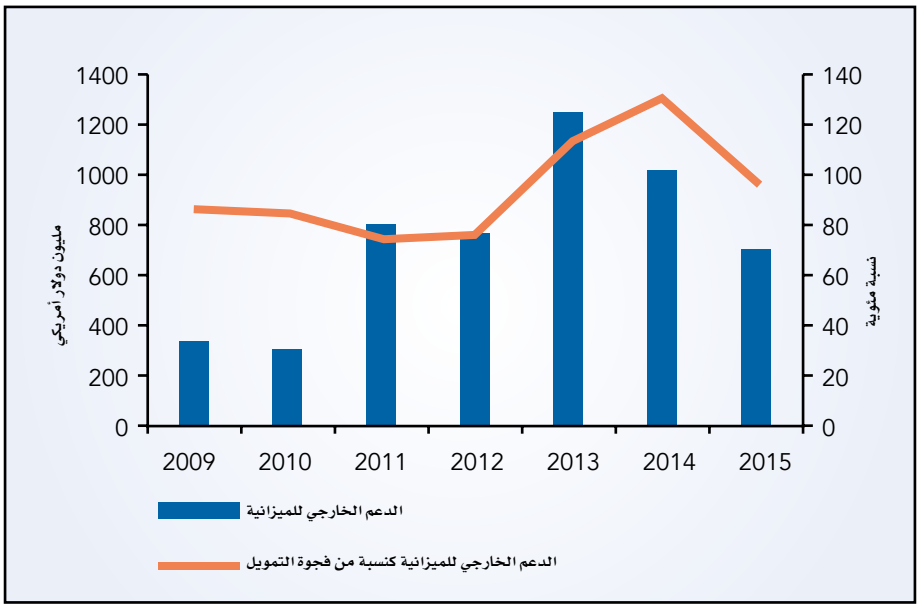

المصدر: التقارير الشهرية لوزارة المالية والتخطيط.

في سنة 2015، غطى الدعم الخارجي للميزانية 70.5% من العجز الجاري للسلطة الفلسطينية و35% من فجوتها التمويلية.[327] وبما أن السلطة الفلسطينية لا تملك عملة خاصة بها ولا تستطيع اقتراض المال في السوق العالمية، فإن الطريقة الوحيدة التي أمامها لتمويل عجزها المالي هي من خلال الاقتراض المحلي. وإذا استمر انخفاض المساعدات الدولية، فلن يكون مضموناً للسلطة الفلسطينية أن تواصل الاقتراض محلياً ولن تكون مواردها المالية في المحصلة النهائية مضمونة أيضاً.[328]

بما أن على دولة فلسطين التزاماً قانونياً بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي صادقت عليها باتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الفلسطينيين، من المهم استكشاف كيف ولماذا يبدو أن بعض الفئات تتلقى قدراً أقل من الدعم الحكومي بالمقارنة مع غيرها. يتم تناول هذا السؤال على مستويين اثنين. أولاً، يتم فحص أعراض المشكلة. على سبيل المثال، يبدو أن بعض الفئات أقل استفادة من الخدمات العامة وتنفيذ القوانين والسياسات من غيرها مع أن جميع المواطنين يملكون حقوقاً متكافئة في الخدمات الأساسية وفي حماية حقوقهم بالقانون. ثانياً، يتم فحص عدد قليل من المسببات الجذرية. على سبيل المثال، يبدو أن هذه الفئات تشارك في عملية صنع القرار بقدر أقل وتملك قدرة أقل على إسماع صوتها فيها. وبالنظر إلى واجب الحكومة القانوني بموجب المعاهدات في أن تكفل الحق في المشاركة السياسية والعامة ومع الانتباه إلى أن على الدول أن تكفل التمثيل الملائم للفئات الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب في عمليات صنع القرارات التي تمسها وأن تكفل أيضاً تمكين هذه الفئات ودعمها للتعبير عن آرائها، فإن هذا المستوى الثاني من التحليل يسعى إلى إلقاء الضوء على الحواجز التي تعترض الفئات الضعيفة العديدة. إن التحليل على كلا المستويين يستند ويتقاطع مع عناصر عديدة للحكم الرشيد، مبيناً أن ضعف الحكم يشكل أحد أعراض الضعف وأحد العوامل المساهمة فيه في الوقت ذاته.

أرقام رئيسية	
العجز المالي	11.7% من الناتج المحلي الإجمالي
الدعم الخارجي للميزانية	70.5% من العجز الجاري للسلطة الفلسطينية و35% من فجوة التمويل
الأطفال ذوو الإعاقات المدمجون في التعليم النظامي	34%
النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي اللواتي يلتمسن المساعدة	0.7%

1-7 كيف تسقط بعض الفئات من الحسابات؟

يبين تحليل الفئات العشرين الضعيفة أن الكثيرين يملكون قدرة أقل من سواهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية. كما أن البعض غير قادرين على ممارسة حقوقهم بسبب الافتقار إلى القوانين الملائمة وإلى إنفاذ القوانين والسياسات القائمة بالقدر الكافي. وكل من هذين الأمرين يعكس عناصر ضعف الحكم. كما أنهما يعدان من مظاهر الحرمان المزمن في ظل النظام القائم ومن العوامل المساهمة في هذا الحرمان.

1-1-7 نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية

إن الفئات التي تتلقى قدراً أقل أو جودة أدنى من الخدمات العامة بصورة منهجية يكون من الأكثر رجحاناً أن تبقى "خلف الركب". تبرز مجموعتان من الفجوات في تقديم الخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة، تشير المجموعة الأولى إلى عدم كفاية الخدمات الأساسية المقدمة: إذ أن بعض الفئات لا تملك القدرة الكافية على الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية ذات الجودة. كما أن بعض الفئات مثل المسنين والأشخاص ذوي الإعاقات تختلف احتياجاتهم الخاصة عن احتياجات الأغلبية. وعندما لا تتم تلبية احتياجاتهم، فإنهم يتعرضون لحرمان إضافي بالمقارنة مع سائر السكان. والمجموعة الثانية من الفجوات توجد في الخدمات التي تقوي وتمكن بعض الفئات المحددة لاغتنام الفرص الاقتصادية، وبالتالي إحداث التغيير لأنفسهم ولبقية المجتمع. فعندما يتوفر الدعم الكافي والظروف المواتية، يكون بإمكان فئات مثل المزارعين ورواد الأعمال والشباب المنتقلين من التعليم إلى سوق العمل أن يصبحوا عوامل للتغيير. إلا أن خدمات الدعم اللازمة لا تكون متاحة في العديد من الحالات، مما يجعلهم غير قادرين على تحقيق أفضل استفادة من فرصهم ويؤدي إلى ضياع الإمكانات واستمرار الضعف.

1-1-1-7 تقديم الخدمات الأساسية

تتأثر بعض الفئات أكثر من غيرها بنقص فرص الوصول إلى خدمات التعليم والصحة ذات الجودة. فعلى الرغم من ارتفاع معدلات معرفة القراءة والكتابة، يعاني نظام التعليم في فلسطين من التدهور[329] الذي يعزى إلى حد كبير إلى عدم توفر البنية التحتية المدرسية الكافية، ونقص المعلمين الحاصلين على التدريب الملائم، وتطبيق أساليب تدريس عتيقة الطراز، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى المدارس في المناطق المهمشة.[330] وتعاني القدس الشرقية من نقص في 2,200 غرفة صفية، فيما تتوزع خدمات التعليم بين خمس جهات مقدمة للخدمات دون أي تنسيق فيما بينها.[331]

يتضرر الشباب بقدر أكبر من سواهم. فنقص التعليم النوعي والتعليم الملائم لسوق العمل يحد من قدرة الشباب على الانتقال إلى سوق العمل بنجاح. ومع أن وزارة التربية والتعليم العالي تعد من بين الوزارات الأفضل حالاً من حيث التمويل، إلا أن التمويل يقصر كثيراً عن مواكبة الاحتياجات. وبالكاد تستطيع الجامعات على وجه

الخصوص أن تغطي تكاليفها الجارية. وقد واجه نظام التعليم في غزة عدة أزمات في السنوات العشر الأخيرة. فآثار التدمير الذي طال البنية التحتية بسبب التصعيد المتكرر في القتال تتفاقم نتيجة للانقسام الفلسطيني الداخلي منذ سنة 2007. وقد أثر ذلك بشدة على تقديم الخدمات في قطاع غزة. كما أن هناك نقصاً في التدريب التقني والمهني اللازم لتهيئة الشباب للدخول في سوق العمل. بالتالي، فإن ضعف جودة التعليم وعدم قدرته على تسليح الشباب وإعدادهم لسوق العمل يعكس فجوة في السياسات بقدر ما هو يعكس فجوة في التمويل. علاوة على ذلك، تتحطم معنويات الشباب كذلك بسبب نقص فرص العمل، مما يزج بالعديد من خريجي الجامعات في غزة في صفوف البطالة.

تبدو المؤشرات الصحية الوطنية لفلسطين قوية بالمقارنة مع بلدان أخرى على المستوى الاجتماعي–الاقتصادي ذاته، إلا أنه ليست جميع الفئات قادرة على الوصول المتكافئ إلى الرعاية الصحية ذات الجودة. وهناك انتشار عالٍ للاضطرابات النفسية الشائعة.[332] وحتى مع أن وزارة الصحة تتمتع بثاني أعلى قدر من التمويل في قطاع الخدمات الاجتماعية، إلا أنها تواجه نقصاً شديداً في التمويل بالمقارنة مع أعداد المستفيدين الذين تستهدفهم، وينفق جزء كبير من ميزانيتها على إحالة المرضى إلى مستشفيات القدس الشرقية والمستشفيات الإسرائيلية وغيرها من المستشفيات في المنطقة (الأردن ومصر) لتوفير الرعاية التخصصية.

تحتاج بعض الفئات مثل الأشخاص ذوي الإعاقات والمسنين والنساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى خدمات متخصصة. بالنسبة للمسنين، هناك قدر محدود من خدمات الرعاية والدعم الرسمية. والخدمات المتوفرة تعتمد على مفهوم العمل الخيري بدلاً من أن تكون مرتكزة إلى حقوق الإنسان. يقدم موظفو وزارة الصحة الرعاية الصحية للمسنين المشمولين بالتأمين الذين يقيمون في بيوت المسنين من خلال عدد محدود من الأطباء وطواقم التمريض والمرشدين النفسيين–الاجتماعيين. ولا يوفر نظام الدعم الرسمي خدمات الرعاية والتأهيل الطويلة الأجل غير المؤسسية والمرتكزة إلى المجتمع، وخدمات الرعاية البيتية، والمساعدة في شؤون الإسكان، والمخصصات الاجتماعية.

هناك قدر محدود من الخدمات الصحية المستجيبة لاحتياجات الشباب في فلسطين، باستثناء خدمات الصحة الإنجابية التي تتوفر للشباب المتزوجين. وفيما أن أغلب الشباب يعتبرون أنفسهم في صحة جيدة، فإن الشباب في فلسطين معرضون بصفة خاصة لقضايا الصحة النفسية–الاجتماعية والسلوكيات الخطرة، بما يشمل تعاطي العقاقير والعدوى والأمراض المنقولة جنسيا والأمراض المزمنة.[333] وتزداد هذه المشكلات سوءاً بسبب الافتقار إلى المعرفة والمعلومات والخدمات المصممة لتوائم المراهقين والشباب تحديداً.

إن الخدمات الحكومية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقات محدودة، وتفتقر إلى الموارد المالية والموارد البشرية المؤهلة، مع أن الانتفاضتين وفترات تصعيد القتال المتعاقبة في غزة قد تركت الكثير من الأفراد يعيشون مع إعاقات دائمة.[334] كان 34% فقط من ذوي الإعاقة في عمر 6–17 سنة مدمجين في التعليم النظامي في سنة 2011.[335] وتفتقر مدارس عديدة للمرافق المادية المناسبة وهي بالتالي غير مكيفة لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقات.

كما أن وسائل النقل العام غير مكيفة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقات، بحيث أن 76% من الأشخاص ذوي الإعاقات فوق عمر 18 سنة لا يستخدمون وسائل النقل العام.[336] ولا تتوفر تعديلات كافية في مساكن الأشخاص ذوي الإعاقات. علاوة على ذلك، يجد ذوو الإعاقات مشاكل أكبر في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية بالمقارنة مع الآخرين، مع أنهم قد يكونون أكثر عرضة للمشاكل الصحية الثانوية والأمراض المتصلة بالشيخوخة. وعندما ينمو الشباب الذين لديهم إعاقات دائمة ويصبحون بحاجة لتغيير الأجهزة الطبية التي يستخدمونها، فإن الأجهزة الجديدة لا تكون متاحة بسهولة.

لا تحصل النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي أيضاً على الحماية أو الخدمات الكافية من مؤسسات الدولة. أنشئت وحدات حماية الأسرة في دوائر الشرطة في جميع محافظات الضفة الغربية الإحدى عشرة، بما فيها القدس الشرقية، ولكن الإقبال على هذه الخدمات ما زال منخفضاً. وتقوم المؤسسات الأهلية والمراكز النسوية بتقديم برامج المساعدة القانونية ولكن لا يوجد برنامج متكامل لتقديم المساعدة القانونية للفئات الفقيرة والمهمشة حتى الآن.[337] وتملك النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي قدرة محدودة على الوصول إلى خدمات تراعي السرية وتبدي التعاطف معهن. فقد التمست المساعدة 0.7% فقط من النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي[338] بسبب الافتقار إلى الخدمات المناسبة والقادرة على الاستجابة، ونقص المعلومات عن الخدمات المتوفرة، والخوف من الوصم والإقصاء الاجتماعي ومن التعرض لما يعرف بـ"القتل على خلفية الشرف" أو الانتقام. إن نقص البيانات يجعل من الصعب تعقب قضايا القتل على خلفية الشرف ومعالجتها.

7-1-1-2 خدمات الدعم للعناصر المنتجة

يعاني الشباب من نقص في خدمات التشغيل الملائمة للسوق، بما في ذلك برامج سوق العمل، وبناء المهارات، وتنمية المهارات الحياتية. كما تنقص خدمات الدعم أيضاً لأولئك الذين يشاركون في العمل

غير النظامي لكسب عيشهم. فهذه المجموعة تملك قدرة منخفضة على الوصول إلى القروض والأسواق وتطوير التعاونيات والتأمين. ويعد عدم توفر فرص العمل في غزة عامل إحباط حتى لأولئك الذين يستفيدون من خدمات التشغيل.

وفيما يظل العائق الرئيسي أمام تطوير الإنتاجية الزراعية هو تقييد الوصول إلى موارد الأرض والمياه، فإن توفر الخدمات الزراعية وتيسر الوصول إليها محدود أيضاً، بما في ذلك الإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية وخدمات التسويق، مما يؤثر بشكل خاص على صغار المزارعين والأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء يعملن في قطاع الزراعة. تتوفر ميزانية محدودة وعدد محدود من الطاقم لوزارة الزراعة، وهي تقدم الحد الأدنى من الإشراف والخدمات الزراعية لصغار المزارعين. وهذا الأمر يساهم في انخفاض الإنتاجية، وضعف جودة المنتجات، وعدم الكفاءة في استخدام المدخلات والمياه، وارتفاع نسبة خسائر ما بعد الحصاد، مما يديم الفقر.

شكل الإنفاق على التنمية الاقتصادية 2.6% من مجموع إنفاق السلطة الفلسطينية في سنة 2015. واستحوذت وزارة الزراعة على نسبة 34% من الإنفاق على التنمية الاقتصادية.[339] ومن الواضح أن الخدمات التي تقوي وتمكن العناصر المنتجة داخل الاقتصاد لا تحظى بالتمويل الكافي. وفي الغالب يؤدي غياب الخدمات التي تقوي وتمكن الفئات الرئيسية إلى تعطيل قدرة الفئات التي يمكنها أن تصبح عوامل تغيير تعمل لمصلحتها وتفيد الاقتصاد بأكمله.

2-1-7 الثغرات في القانون

يقر القانون الأساسي الفلسطيني بأن "الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة".[340] مع ذلك، تلمس بعض الفئات – ولا سيما النساء – التأثيرات السلبية للقوانين التمييزية. وتجد عدة فئات في فلسطين نفسها غير قادرة على ممارسة حقوقها لأن القانون لا يحمي هذه الحقوق. تبدو ثلاثة أنواع من الثغرات أشد وضوحاً: الأول، حيثما لا توجد قوانين ذات صلة، والثاني، حيثما لا تتناول القوانين القائمة الظروف الخاصة بفئة ما بالقدر الكافي، والثالث، حيثما تميز القوانين ضد فئات بعينها. وتتضمن الفئات الضعيفة التي تتضرر بصفة خاصة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والفقراء العاملين.

على سبيل المثال، لا يوجد قانون وطني لحماية حقوق المسنين. وقد تمت صياغة قانون ولكنه لم يقر بعد. ولا توجد قوانين تحظر العمل بالسخرة أو الإتجار بالبشر، أو قوانين تنص على عقوبات على مثل هذه الأفعال.

وفيما صادقت فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بدون تحفظات، وفيما أن الإطار القانوني يوفر بعض الحماية من التمييز (وإن لم يتم تنفيذه بالكامل حتى الآن)، فلا يوجد إطار تشريعي شامل مناهض للتمييز، ولا سيما في المجال الاقتصادي، فيما يتعلق بالتساوي في الأجور والتكافؤ في فرص التشغيل. يعمل مجلس الوزراء على إعداد مشروع قانون حول العنف الأسري، ومن شأن إقرار هذا القانون أن يحسن وصول النساء إلى العدالة. وتتضمن الخطوة التالية للحكومة إجراء مراجعة لقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات لإزالة الأحكام التمييزية الواردة فيهما.

يعالج القانون الفلسطيني حقوق العاملين ولكنه يفتقر إلى التفاصيل بشأن عدم التمييز. ويتضرر الأشخاص ذوو الإعاقات من هذه الثغرة بشكل خاص. فأماكن العمل قلما تكون مكيفة وميسرة الوصول بسبب غياب أدوات الدعم للأشخاص ذوي الإعاقات. كما أنه لا توجد قوانين تحظر التمييز ضدهم أو تعاقب عليه.

لا يجري دائماً تنفيذ القوانين المتعلقة بالتفاوض الجماعي لصالح العمال الفلسطينيين على نحو كافٍ من جانب كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إن القانون الفلسطيني ينص على حق العمال في تشكيل النقابات والانضمام إليها وإجراء إضرابات قانونية. وفيما يشترط القانون إجراء المفاوضات الجماعية دون ضغط أو تأثير، فإنه لا ينص صراحة على الحق في القيام بذلك. إن التمييز ضد النقابات وأعضائها وتدخل أصحاب العمل في عمل النقابات غير قانوني، ولكن القانون لا ينص صراحة على حظر الفصل من العمل بسبب النشاط النقابي.[341]

انضمت السلطة الفلسطينية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ووضعت السلطة الفلسطينية قوانين وأنظمة تتعلق بعمل الأطفال. ويتكون الإطار القانوني الراهن بخصوص حقوق الطفل وحمايته، بما يشمل عمل الأطفال، من قانون الطفل (2004) وقانون العمل (2000) وقانون التربية والتعليم. وفيما ينص قانون العمل بوضوح على أن العمر الأدنى للعمل هو 15 سنة، ويضع قيوداً على أداء الأعمال الخطرة قبل بلوغ سن الثامنة عشرة، فإن القانون لا ينطبق على "أفراد أسرة صاحب العمل من الدرجة الأولى". لذا فإن عمل الأطفال يصبح "مسموحاً" بالفعل إذا كان الطفل يعمل لصالح أقرباء من "الدرجة الأولى"، وهو ما لا ينسجم مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل. كما أن القانون لا يشير إلى أسوأ أشكال عمل الأطفال. ولا توجد قوانين تنص على التأهيل والاندماج الاجتماعي أو أية مساعدة أخرى للأطفال الفلسطينيين الذين يتم تخليصهم من أسوأ أشكال العمل. وهذه فجوة أساسية في

القانون، والذي يتوجب أن يتقيد بالمادة 7 من الاتفاقية 182 لمعايير العمل الدولية.

تتضرر النساء كذلك من الثغرات في قوانين العمل. فقانون العمل الفلسطيني يمنح المرأة عشرة أسابيع من إجازة الأمومة فقط إذا كانت قد عملت لمدة 180 يوماً قبل الولادة. وفي غياب نظام شامل للضمان الاجتماعي، يتحمل أصحاب العمل تكاليف إجازات الأمومة بكليتها، مما يجعلهم يحبذون تشغيل رجال بدلاً من النساء. كما أن النص على فترة 180 يوماً لضمان الأحقية في إجازة الأمومة يقصر استحقاق إجازة الأمومة على النساء العاملات في وظائف ثابتة أو على عقود عمل طويلة الأجل ويميز ضد النساء العاملات على عقود مؤقتة أو قصيرة الأجل.

وإذا ألقينا نظرة أوسع على الموضوع، فسنجد أن هذه التحديات القانونية تزداد صعوبة بسبب وجود عدة أطر قانونية أخرى منافسة لها في الأرض الفلسطينية المحتلة (النظم القانونية المصرية والأردنية والعثمانية والانتدابية البريطانية والشرعية، إلى جانب القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين).

3-1-7 القصور في تنفيذ السياسات وضعف إنفاذ القانون

في حالات أخرى، توجد القوانين والسياسات على الورق ولكن لا يجري تنفيذها أو فرضها بالكامل في الممارسة العملية. وعندما توجد فجوات بين السياسات وتنفيذها وبين القوانين وإنفاذها في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما في الأماكن الأخرى، فإن ذلك يعكس غياب الآليات لمساءلة مؤسسات الدولة، ويكون في العادة على حساب الفئات المهمشة اجتماعياً وسياسياً. توجد سياسات وقوانين لحماية حقوق فئات مثل المسنين والفقراء العاملين. إلا أن هناك قصوراً في كثير من الأحيان في تنفيذ هذه القوانين والسياسات.

أعدت استراتيجيتان وطنيتان لرعاية المسنين بواسطة وزارة التنمية الاجتماعية للفترة 2010–2015 وللفترة 2016–2020. كما جرى تناول مجموعة من الحقوق الخاصة بالمسنين في برنامج وطني للحماية الاجتماعية تتضمن تقديم مساعدات مالية وعينية والتأمين والتأهيل والرعاية الاجتماعية. إلا أنه لم يتم تنفيذ أي من ذلك بعد.

وأعدت وزارة شؤون المرأة استراتيجية وطنية للفترة 2011–2019 لمناهضة العنف ضد المرأة. واعتمدت الحكومة نظاماً للإحالة بين القطاعات المختلفة في سنة 2014 لمساعدة الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولكن مشاركة الحكومة تظل قاصرة عن المستوى المطلوب وغير ثابتة، ولا سيما في قطاع الصحة.

يتمثل التحدي أحياناً في القصور في إنفاذ القوانين. على سبيل المثال، يتطلب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 4 لسنة 1999 من الوزارات والمنظمات الحكومية أن تخصص 5% على الأقل من وظائفها لأشخاص ذوي إعاقات. إلا أن ذلك غير منفذ بالكامل. ويعاني الأطفال العاملون من الضعف بوجه خاص عندما لا يتم فرض قوانين العمل. في سنة 2015، كان لدى وزارة العمل 54 مفتشاً على العمل، منهم 15 مدربين على قضايا عمل الأطفال. ويقدر المسؤولون الحكوميون أن وزارة العمل تعاني من نقص التمويل ونقص الطواقم وبحاجة إلى ما لا يقل عن 300 مفتش عمل إضافي من أجل أن تتمكن من إنفاذ قوانين العمل بفاعلية. وفي سنة 2014، أجرى موظفو وزارة العمل 6,500 زيارة تفتيش على أماكن العمل للأعمال التجارية المسجلة، مع أنهم حسب القانون مطالبون بإجراء 100,000 زيارة تفتيش سنوياً. تتوفر لموظفي وزارة العمل في كل مديرية (المكاتب الميدانية لوزارات السلطة الفلسطينية) مركبة واحدة لمدة يوم واحد في الأسبوع فقط، فيما أفاد بعض الموظفين باستخدامهم وسائل النقل العام على نفقتهم الخاصة من أجل إجراء زيارات التفتيش. ويفيد مسؤولو السلطة الفلسطينية بأنه فرضت غرامات على أفراد عديدين في أعقاب زيارات التفتيش على عمل الأطفال ولكن لا تتوفر إحصائيات محددة في هذا الخصوص.[342]

4-1-7 غياب الإدارة البيئية

تكتسب الإدارة البيئية الفعالة أهمية بالغة في حماية وإدارة الموارد البيئية، بما في ذلك الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وإدارة أثر التلوث على الصحة العامة، وتخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه، وضمان وصول جميع التجمعات السكانية إلى الموارد البيئية بشكل متكافئ. على الصعيد العالمي، تحدد شروط الإدارة البيئية مجموعة من القضايا المتصلة بالحقوق: من الذي يسبب التلوث، ومن يدفع ثمن هذا التلوث، ومن يمكنه المطالبة باستحقاقات مورد طبيعي وبأية تكلفة، وحسب أية شروط يتم الوصول إلى الموارد التي توجد ملكية مشتركة لها، ومن يدفع لصيانة مورد ملكيته مشتركة، وكم المبلغ الذي ينفق على مثل هذه الصيانة، وكيف يمكن منع الاستخدام الزائد بواسطة مجموعة واحدة بالمقارنة مع المجموعات الأخرى، وما إلى ذلك. كل قضية من هذه القضايا تخضع لتنازع مرير على الصعيد العالمي والوطني ودون الوطني. وفي غياب آليات الإدارة البيئية الرسمية، تستنفد الموارد الطبيعية بأسرع من قدرتها على تجديد نفسها، وتتم في العادة تسوية مثل هذه المسائل الرئيسية لصالح مجموعات المصالح الأقوى وعلى حساب المجموعات الأضعف والأكثر تهميشاً. كما أن النمو السكاني وتزايد استخدام الموارد الطبيعية للاستهلاك البشري يؤجج التنافس على الموارد

الطبيعيـة. وإن لـم تتم إدارة هـذه الموارد الطبيعية جيـداً، فستتعرض لخطر الاستخـدام المفرط أو التلـوث، مما سيسبـب الأذى للصحة البيئية والبشرية.

تواجـه السلطة الفلسطينيـة تحديات كبيرة في مجـال الإدارة البيئية إذ أنهـا تملـك السيطرة على المنطقـة (أ) فقط، في حيـن أن معظم الأراضي الزراعية ونظم النفايات الصلبة والصرف الصحي توجد في المنطقتيـن (ب) و(ج) أو تعبر من خلالهما، حيث لا تملك السلطة الفلسطينيـة سوى صلاحيات محـدودة أو لا تملك أية صلاحيات. بالتالـي، فإن غياب الإدارة البيئية فـي فلسطين يعمل بصورة منهجية علـى تقويض الحقوق البيئيـة لبعض الفئات الأشد ضعفـاً (الفقراء، والأشخاص الذين يعيشون في المنطقة (ج) ومنطقة التماس وقطاع غـزة) ويجعلهم في وضع غير مـؤاتٍ إزاء الفئات الأخرى. ويتجلى قصـور الإدارة فـي ضعف المؤسسـات، وعدم فاعليـة التشريعات البيئيـة، وضعـف الشفافية والمساءلـة، والنقص العام فـي الوصول والمشاركـة العامـة. لا يجري تعميم البيئـة وتغير المنـاخ في إطار السياسـات.[343] وقـد كانت سلطة جودة البيئيـة مسؤولة عن أقل من 0.1% مـن النفقات الإجماليـة لمؤسسات السلطـة الفلسطينية في سنـة 2015.[344] كما أشـار تقرير فلسطين بشـأن الأهداف الإنمائية للألفية في سنة 2010 أيضاً إلى أن الدعم الوطني لاستدامة البيئة كان "متوسطـاً" فحسب، ولم يكن من المرجـح أن يتم تحقيق الهدف حتى إذا نالت فلسطين السيادة.[345]

مـن بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، يتوقف 15 هدفاً على توفـر الحماية البيئية الكافية. وما لم يتم التركيز على الاستدامة البيئية، ستجد حكومـة فلسطين صعوبة في الوفاء بالتزاماتها الأخرى العديدة تجـاه الشعـب الفلسطيني. لـذا فمن الجيـد أن الحكومة قد اتخذت خطـوات ملموسـة في السنـوات الأخيرة إقـراراً بأهميـة الأولويات البيئية. تتضمـن الخطوات الأولى الانضمام إلـى المعاهدات الدولية وإدماج الأولويات البيئية في أجندة السياسات الوطنية.

2-7 لماذا تسقط بعض الفئات من الحسابات؟

يغلـب أن تكـون الثغرات المؤسسيـة والسياساتية التـي تتجاهل بعض الفئـات المحددة أو تعطيهـا أولوية أدنى بمثابة انعكاس لنقص التأثير النسبي لهذه الفئات داخـل النظام الاجتماعي–السياسي القائم. يناقش هـذا الجـزء عنصرين في هـذا النقص فـي التأثير، هما غيـاب الصوت والمشاركة، والحدود التي تحكم حرية الإعلام وحرية التعبير والوصول إلى المعلومـات في الأرض الفلسطينية المحتلـة.[346] وكلا العنصرين يعكس مجالات الإخفاق في الحكم، ولا سيما اعتماد عمليات سياسية غير شاملة للجميع والافتقار إلى مساءلة مؤسسات الدولة.

تحت المجهر: خطوات للتصدي للأولويات البيئية

فـي سـنة 2015، وقعـت فلسـطين رسـائل الانضمام إلى عدد مـن المعاهدات والاتفاقيات الدوليـة، ومنهـا اتفاقيـة بـازل بشـأن التحكـم في نقـل النفايات الخطـرة والتخلـص منها عبر الحدود، واتفاقية التنوع الحيوي، واتفاقية قانون اسـتخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غيـر الملاحية، واتفاقيـة الأمم المتحـدة لقانون البحـار. وفـي سـنة 2016، قدمـت فلسـطين رسـائل الانضمـام إلـى اتفاقية الأمـم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن أجنـدة السياسـات الوطنيـة للفتـرة 2017-2022 تقـر بمكانـة الاسـتدامة البيئيـة كإحدى الأولويـات السياسـاتية. وهـي كذلـك تحـدد مجموعة مـن التدخـلات ذات الأولويـة لتحقيق بيئة مستدامة.

1-2-7 غياب الصوت والمشاركة

تكـون السياسـات مرتكزة إلى الناس عندما يشـارك الناس بنشاط في عمليـات صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم وعندما تكون أصواتهم مسموعة ومستجابة لدى صانعي السياسات. إن عدم ترك أحد خلف الركب سيعتمـد على مشاركة الناس بنشاط علـى المستوى الشعبي. فمـن الخصائـص الرئيسيـة للفئـات المهمشة في فلسطيـن، كما في الأماكن الأخرى، هي أنها مهمشة نسبياً من العمليات السياسية.

لـم تجر الانتخابات على المستوى الوطنـي في فلسطين منذ عقد من الزمـان. وفي ظل تعليق عمل المجلـس التشريعي الفلسطيني، يجري إقـرار القوانين بمرسوم رئاسي أو بأعداد محدودة من كتلة حماس في المجلـس التشريعي في غـزة. بالتالي، فإن تعليـق المجلس التشريعي الفلسطيني في سنة 2007 أضر بشدة بنظام فصل السلطات بين فروع الدولـة الثلاثة (القضائـي والتشريعي والتنفيذي) ممـا أدى إلى تركيز مفـرط للسلطة داخل الفرع التنفيذي للحكـم وتآكل استقلالية الفرع القضائي (وهو ما ينعكس الآن في وجود نظامين منفصلين من المحاكم في غزة والضفة الغربية يديرهما مجلسان قضائيان منفصلان). وهكذا تشهد الآليـات الاعتيادية لمساءلة صانعـي السياسات على المستوى الوطني تقليصاً حاداً في الوقت الحاضر.

إن مؤسسات الحكم المحلي، بما يشمل المستويات البلدية للحكومة، تشكل الدعامة الأساسية لتقديم الخدمات وطليعة الديمقراطية الوظيفية التشاركية. في وقت إصدار هذا التقرير، أجريت آخر انتخابات على المستوى المحلي في فلسطين في سنة 2012 في الضفة الغربية حيث جرى التصويت في حوالي ربع الهيئات البلدية فقط. ولم تشارك حماس في تلك الانتخابات.

لا يملك اللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقات والمسنون الفقراء قدرة فعالة على الوصول إلى أصحاب القرار أو سبلاً رسمية للتأثير في عملية صنع السياسات حتى على المستوى المحلي. ومع أن اللاجئين يشاركون في انتخابات المجلس التشريعي وتم انتخاب عديدين منهم في عضوية المجلس، فإن اللاجئين المقيمين في المخيمات لا يشاركون في انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية مع أنهم يشكلون ما يصل إلى 9.3% من السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة.[347] وتنخفض مستويات مشاركة الشباب والنساء في عمليات صنع القرار. وتشغل النساء القليل من مواقع الإشراف والقيادة الرفيعة المستوى في المجال العام على الرغم من أنه تم تخصيص كوتا بنسبة 20% مبدئياً، رفعت إلى 30% منذ سنة 2015، للنساء في كل من المجلس التشريعي الفلسطيني والانتخابات المحلية. وقلما يوجد الشباب في مواقع صنع القرار، مع أنه تم على مستوى الحكم المحلي انتخاب بعض الشباب في عضوية المجالس المحلية. ويتفاقم الاستبعاد الاجتماعي والسياسي للشباب بسبب عزوف الشباب أنفسهم عن المجريات السياسية نتيجة استخفافهم بمدى تجاوب النخبة السياسية والتصورات عن الفساد وغياب الشفافية في إدارة الموارد العامة.

حققت فلسطين تقدماً ملموساً نحو إشراك النساء في الحياة العامة منذ أن أنشئت السلطة الفلسطينية ومؤسساتها العامة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. ينص القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 على أن للنساء الحق في المشاركة المتكافئة في المجال السياسي، ويبرز الهدف الاستراتيجي الخامس للخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أهمية المشاركة السياسية للنساء ووصولهن إلى مواقع صنع القرار. ومع ذلك فلا توجد حالياً سوى أنثى واحدة من بين 18 عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وثلاث إناث من بين 22 وزيراً،[348] وأنثى واحدة من بين 16 محافظاً.[349] وفي سنة 2013، شكلت الإناث 40.6% من مجموع الموظفين في القطاع العام، ولكن 4% فقط يشغلن منصب وكيل مساعد في وزارات السلطة الفلسطينية.[350] وفي سنة 2012، شكلت النساء 21% من أعضاء المجالس المحلية في الضفة الغربية.[351] وفي سنة 2014، كان 15.6% من القضاة و25% من الصحفيين و5.8% من السفراء و3.4% من الشرطة من النساء.[352]

7-2-1-1 نقص البيانات يجعل الفئات بعيدة عن أنظار صانعي السياسات

في بعض الأحيان، يؤدي غياب الصوت إلى غياب عن أبصار صانعي السياسات. ويتجلى ذلك في نقص البيانات الكافية حول بعض الفئات المعينة. يملك الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قدرات قوية في إنتاج بيانات ذات جودة تلبي المعايير الدولية. ولكن هناك نقصاً في البيانات المحدثة دورياً والمصنفة بخصوص عدة فئات، منها الأطفال خارج المدرسة، والأطفال في القوى العاملة، والأشخاص الذين يعيشون في منطقة التماس والمنطقة (ج)، والأشخاص ذوي الإعاقات.

وقلما تتم إتاحة بيانات إحصائية عن الفئات الضعيفة لأصحاب القرار والمخططين من أجل صياغة سياسات وبرامج محددة لهذه الفئات. تتوفر بيانات تجميعية حول العديد من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، ولكن لا يتم دائماً جمع بيانات مصنفة تبين التفاوتات في الإنجازات التي تتحقق لصالح فئات محددة. وهناك قدر محدود من البحوث والمسوح حول الجوانب الاجتماعية–الاقتصادية التي ينعدم فيها التكافؤ، والعوامل المساهمة في الضعف وتأثيرات هذا الضعف في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن محدودية البحوث حول السلوكيات والاتجاهات والتصورات الاجتماعية والعوامل المساهمة في الضعف تحول دون وضع المشكلات والحلول الخاصة بالفئات الضعيفة المحددة في إطارها الصحيح، فتصبح احتياجاتهم ومساهماتهم مستبعدة من أجندة السياسات ونقاشات التنمية.

لا شك أن التعداد المنتظر للسكان والمساكن والمنشآت في سنة 2017، باستخدامه للتكنولوجيا الجديدة، سيمثل فرصة جيدة لتوليد البيانات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. مع ذلك، ما لم يجر تحليل معمق للبيانات، سيظل هناك ضعف في القرائن الداعمة لفئات السكان الضعيفة، مما يعني ترك هذه الفئات بعيداً عن أنظار صانعي السياسات. وسيكون من الضروري توفير مزيد من التمويل لجمع البيانات وتطوير القدرات البحثية الوطنية في فلسطين من أجل ضمان وضوح أكبر لأوضاع الفئات الضعيفة.

7-2-2 القيود على المجتمع المدني والإعلام وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات

توفر منظمات المجتمع المدني الرقابة الخارجية لرصد أداء المؤسسات الحكومية. كما أنها تلعب دوراً أساسياً في تضخيم صوت من لا صوت له. ينص القانون 1 لسنة 2000 رسمياً على حق المواطنين الفلسطينيين في "تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات

الأهلية". ولكن المحاولات من كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لفرض رقابة أكبر على أنشطة منظمات المجتمع المدني ومصادر تمويلها تؤثر على استقلاليتها وقدرتها على مناصرة حقوق الإنسان وتهدد الحق في حرية تكوين الجمعيات (كما يلاحظ في غزة بعد تصعيد القتال سنة 2014).[353]

إن لحرية الصحافة والحق في المعلومات أهمية حاسمة بالنسبة لمساءلة المؤسسات الحكومية وضمان استجابتها لاحتياجات المواطنين. فعندما يتاح الوصول إلى المعلومات عن الحكومة كحق في الممارسة العملية وليس كامتياز، وعندما يتم تمكين وسائل الإعلام لكي تكشف عن النواقص في أداء الحكومة لوظائفها، فسيكون من الممكن التأثير بالفعل على قواعد التفاعل بين أصحاب الحقوق والمكلفين بالمسؤولية.

إن القيود على الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير والإعلام تعرقل مساءلة الدولة أمام شعبها. انضمت دولة فلسطين في سنة 2014 إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي يعترف بحرية التعبير كحق أساسي من حقوق الإنسان. وتكفل المادة 19 من القانون الأساسي الفلسطيني حرية التعبير والرأي. إلا أن هذا النص قد تطغى عليه قوانين وقيود أخرى، مثل قانون المطبوعات والنشر، والذي يتيح فرض العقوبات على الصحفيين، بما يشمل عقوبة السجن، على مخالفات يجري تعريفها بشكل فضفاض وغامض في أحسن الأحوال. على سبيل المثال، تنص المادة 7 من قانون المطبوعات والنشر على عدم جواز نشر ما يتعارض مع "النظام العام" الذي لا يتم تعريفه. كما تحظر المادة التعارض مع مبادئ المسؤولية الوطنية.[354]

لا يوجد حالياً قانون نافذ حول الحق في الوصول إلى المعلومات، وهو حق يكفله كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهدف التنمية المستدامة السادس عشر، الغاية 10. تمارس كل من السلطة الفلسطينية وسلطات الأمر الواقع في غزة السيطرة على المعلومات التي تعمم على وسائل الإعلام والتي تقوم وسائل الإعلام بنشرها. ويجري نقاش داخل السلطة الفلسطينية حول اعتماد قانون بشأن الحق في الوصول إلى المعلومات، إلى جانب مشروع قانون يحدد الإطار لتوفير الحماية الملائمة للمعلومات الحساسة بما يتماشى مع المعايير الدولية.

جرى تسجيل عدد كبير من الانتهاكات المرتكبة في حق الإعلاميين، بما يشمل الاعتقال والحجز التعسفي والاعتداءات الجسدية ومداهمة المنافذ الإعلامية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى قيام المهنيين الإعلاميين بفرض رقابة ذاتية على أنفسهم. ويعاني الصحفيون، مثلهم مثل سائر الفلسطينيين، من القيود على حركتهم. كما أن استمرار الانقسام الفلسطيني يؤدي إلى مضايقات، ترقى في بعض الحالات إلى اعتقال، للصحفيين المنتمين إلى الطرف الآخر في الضفة الغربية وغزة.

***

إن التنفيذ الناجح لاستراتيجية تسعى إلى "عدم ترك أحد خلف الركب" يتطلب جهداً متسقاً في صنع السياسات يسعى بثبات إلى النظر إلى ما هو أبعد من المتوسطات الوطنية ونحو الأرقام المصنفة من أجل سد الثغرات في السياسات والتشريعات، وتقليص المسافة بين القانون والإنفاذ، وبين السياسة والتنفيذ. وفي ضوء الارتفاع النسبي لمؤشرات التنمية في فلسطين في العديد من الحقول، ستتطلب هذه المهمة مستوى عالياً جداً من الدقة في صنع السياسات والانفتاح على الخضوع للتدقيق والتمحيص. بناءً على هذا المفهوم، سيكون من الضروري توفر الإرادة النشطة والقوية من أجل تحقيق أغلب أهداف التنمية المستدامة. كما أن تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع (هدف التنمية المستدامة العاشر، الغاية 10–2) وضمان تكافؤ الفرص سيتطلب إلغاء القوانين والسياسات والممارسات القائمة على التمييز وتعزيز اعتماد سياسات جامعة. عندها فقط سيكون من الممكن منح الفئات الضعيفة في فلسطين فرصة عادلة في التنمية وفي تحقيق طاقاتهم.

الفصل الثامن 8

العوامل الاجتماعية–الثقافية المساهمة في الضعف

حـددت الفصـول السابقة بعضـ العوامـل الاقتصاديـة والمؤسسية والجغرافيـة الأخرى التي تضع بعض الفئـات في فلسطين في حرمان منهجي بالمقارنة مع الآخرين. وكما هو الحال في جميع المجتمعات، نجـد أن المحـددات الاقتصاديـة والمؤسسية والسياسيـة للتنمية في فلسطين هي أيضـاً تتأثر بشدة بالقواعـد الاجتماعية–الاقتصادية.[355] يستكشـف الفصل الحالي هـذه الروابط والطـرق المختلفة التي من خلالها تساهم القواعـد الاجتماعية–الثقافية في عرقلـة مسار التنمية لبعض الفئات بالمقارنة مع سائر السكان.

إن القواعـد الاجتماعية ليست ثابتة ولا تجـري إعادة إنتاجها تلقائياً، بـل يجري إنتاجها وتعميمها بنشاط. يمكـن أن يكون لبعض القواعد الاجتماعية والقيم التقليدية تأثير إيجابي على التنمية وحقوق الإنسان. فيما تستخدم غيرها لتبرير التفاوتات والتمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعـي.[356] وقد عمـل المدافعون عن حقوق المـرأة ومنظمات المجتمـع المدني على تحدي هذه القواعـد بنشاط على مدار عقود. وكما تسود العالـم، وفلسطين كذلك، صور نمطية وقواعد اجتماعية ثابتة، فإن هناك أيضاً قواعد جديدة ناشئة.

تظهر القواعد الاجتماعية–الثقافية تبايناً ملموساً عبر المناطق والفئات الاجتماعية–الاقتصاديـة والمجموعـات العرقية. وهنـاك العديد من العوامـل التي تؤثـر في هذه القواعـد، والأبرز من بينهـا الأثر اليومي للاحتـلال، والضائقة أو الميزة الاقتصادية، والعزلة الجغرافية–المادية للتجمعـات السكنيـة، والتاريـخ السياسي لفلسطيـن، وثقافة الشرق الأوسط، وتأثير الثقافات الأخرى. يمكن أن تكون بعض هذه القواعد مقوية وممكّنـة في بعض السياقـات المحددة، مثـل التكافل العائلي الـذي يقوم بدور نظام غيـر رسمي للحماية والدعـم الاجتماعي. إلا أن بعض القواعـد الاجتماعية–الثقافية الأخرى (مثل تلك التي تعطي الأفضليـة للفئات المهيمنة على حساب الفئـات المهمشة) يمكن أن تسبـب الإضعـاف وتحد من طاقـات التنمية لدى الفئـات الأقل قوة ونفوذاً.

يعتبر نقاش القواعـد الاجتماعية–الثقافية في فلسطيـن صعباً بسبب نقص البيانات الكافية. ويركز هـذا الفصل إلى حد كبير على القواعد الأبويـة، مع أنـه كما الحـال في سياقـات أخرى، يوجـد العديد من القواعد الاجتماعية–الثقافية المختلفة التي تؤثر على آفاق التنمية لدى بعض الفئات أكثر من سواها. ويمكن للخطاب التنموي في فلسطين أن يستفيـد جيداً من دراسة تأثير مختلف القواعد الاجتماعية–الثقافية إذا أجريـت مثل هذه الدراسة بصـورة منهجية واعتمدت على بيانات ملائمة وذات جودة.

يوضـح الجزء التالي كيـف أن القواعـد الاجتماعية–الثقافية المشتقة مـن النظام الأبوي تفاقـم ضعف بعض الفئات المختـارة، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقـات والأيتـام. ويقـوم الجزآن اللـذان يليان بتفحص الروابط بين هـذه القواعـد الاجتماعية–الثقافيـة والعوامل الأخرى، الاقتصادية والمؤسسية وتلك المرتبطة بالعنف، التي تساهم في الضعف. فكثيراً ما توجد قوانين وسياسات وممارسات قائمة على التمييز لأن الأعـراف الاجتماعية–الثقافية تصـور التمييز على أنه أمر طبيعي.

1-8 التأثيرات المباشرة للقواعد الاجتماعية-الاقتصادية على فئات مختارة

المجتمع الفلسطيني أبوي في الغالب.[357] فالآباء (والأقرباء الذكور الآخرون في غيابهم) يترأسون الأسرة ويملكون صلاحية اتخاذ القرار في المسائل العائلية. النظام الأبوي ظاهرة عالمية تتقاطع مع الطبقات، وعلاقات النفوذ، والعلاقات بين الحضر والريف، والتاريخ، والتحولات السياسية المعاصرة.[358] وتؤدي القواعد الأبوية إلى عدم التوازن في أدوار النوع الاجتماعي، بما في ذلك توزيع العمل بين الجنسين، وتساهم بدرجات متفاوتة في تقبل وشرعنة انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها العنف الأسري، وتقييد الخيارات الشخصية لبقية أفراد الأسرة، واتباع نظام ميراث جائر. وفيما أن النساء يتضررن مباشرة بقدر أكبر من الرجال، فإن ثقافة الهيمنة التي يخلقها هذا النظام تعطي الأفضلية للقادر على غير القادر، وللقوي بدنياً على الضعيف، وللتيار الرئيسي على الهامشي. وهذا الأمر يخلق نماذج من الذكورية تساهم في العنف الممارس من الذكور ضد الذكور والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن التوقعات بالتوافق مع أدوار النوع الاجتماعي تحرم الرجال من الخيارات بشأن أنماط الحياة والمهن وطرق التعبير عن أنفسهم. وهي، من خلال إعطاء الأفضلية للنسب المتسلسل من خلال الآباء، تميز ضد الأطفال المولودين خارج إطار الزواج، وضد الأيتام بدرجة أقل.

تعد الفتيات المراهقات والنساء في سن الإنجاب من أول ضحايا التمييز بين الجنسين الذي يتجذر في القواعد الأبوية. وهذه القواعد تشكل عوامل رئيسية مساهمة في ارتفاع معدلات الخصوبة في فلسطين، والذي يقيد مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وتساهم القواعد الاجتماعية السائدة في تولي النساء الدور الأساسي في مهام الرعاية داخل الأسرة، إذ يتولين مسؤولية تنشئة الأطفال والاعتناء بالمسنين وذوي الإعاقة إلى جانب المسؤوليات الأسرية اليومية. يتم إسناد الغالبية الساحقة من العمل غير المدفوع الأجر للنساء تلقائياً. وترى نساء كثيرات أن المحافظة على التوازن بين العمل ومسؤوليات الأسرة تشكل عقبة أمام تطلعاتهن المهنية.[359]

كما أن الاتجاهات والسلوكيات التقليدية التي تركز على الدور الإنجابي للنساء تساهم في الزواج المبكر، وفي الإنجاب المبكر لدى الفتيات المراهقات، مع كل ما يصاحب ذلك من مخاطر صحية وغيرها.[360] تزوجت 8% من الإناث الفلسطينيات في الفئة العمرية 15–19 سنة قبل أن يتممن الخامسة عشرة من العمر بالمقارنة مع 0.4% من الذكور في الفئة العمرية ذاتها.[361] كما أن 24.2% من النساء في الفئة العمرية 20–49 سنة تزوجن قبل أن يبلغن الثامنة عشرة.[362]

يكون الأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما ذوو الإعاقات الذهنية، أكثر عرضة من الفئات الأخرى للعنف والإيذاء والإهمال والاستغلال بسبب التمييز والعزلة والاستبعاد من المجريات العامة. ويكون الأطفال ذوو الإعاقات أكثر احتمالاً بثلاث إلى أربع مرات للوقوع ضحايا للعنف، فيما أن الفتيات والنساء ذوات الإعاقة يكن عرضة للعنف والانتهاك والاستغلال أكثر من غير ذوات الإعاقة بمرتين وتزداد لديهن إمكانية استمرار هذا التعرض لفترة أطول واحتمال التعرض لإصابات خطيرة نتيجة العنف.[363] وبما أن النظم المدرسية غير معدلة بشكل خاص لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات الحركية والذهنية وتلبية احتياجاتهم، فيغلب أن تنخفض نتائج التعلم لدى هؤلاء الأشخاص، مما يساهم في الحد من قدرتهم على المشاركة في سوق العمل.

يعد الأيتام المحرومون من أحد الوالدين أو كليهما من بين أكثر الأطفال ضعفاً في المجتمع الفلسطيني. وقد أدى التصعيد المتكرر في العنف، لا سيما في قطاع غزة، إلى تيتم الكثير من الأطفال. في الغالب، يتولى رعاية الأيتام أقرب الناس إليهم من عائلتهم، أو يتلقون الرعاية في دور للأيتام، أو بدرجة أقل في أسر بديلة من خارج عائلاتهم. ويمكن أحياناً أن تجري رعاية الأيتام وتبنيهم على الشكل المعروف باسم "الكفالة"، حيث لا يصبح اليتيم بالضرورة جزءاً من الأسرة ولكنه يتلقى الدعم المالي والرعاية حتى بلوغه سن الرشد. إن الضائقة الاقتصادية التي يعيشها الفلسطينيون في حياتهم اليومية تجعل هذا الدعم يشكل تحدياً، فيما أن الخدمات في دور الأيتام متدنية المستوى.

2-8 الروابط بين العوامل الاجتماعية-الثقافية والعوامل الاقتصادية والمؤسسية

تكمن القواعد الأبوية خلف طائفة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية المساهمة في الضعف بالنسبة للنساء والفئات المهمشة الأخرى. وهذه القواعد تعمل أيضاً على تضخيم أثر عوامل أخرى مؤدية إلى الحرمان الهيكلي لدى بعض الفئات المحددة. فانخفاض مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة (19.6% بالمقارنة مع 71.1% للرجال)[364] يوضح كيف يمكن للعوامل الاجتماعية–الثقافية والاقتصادية والمؤسسية أن تتقاطع في تقويض الإمكانات الاقتصادية والمهنية للنساء.

تستمر الفجوة كذلك في معدلات البطالة بين الذكور والإناث (22.1% للرجال مقابل 44.7% للنساء في الربع الثاني من سنة 2016). بل إن الفرق أشد وضوحاً بين الشباب، إذ أن معدل البطالة للنساء في الفئة العمرية 20–24 سنة في القوى العاملة

أرقام رئيسية	
الفتيات اللواتي تزوجن قبل أن يتممن الخامسة عشرة من العمر	%8
الفتيان الذين تزوجوا قبل أن يتمموا الخامسة عشرة من العمر	%0.4
نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	%19.6
نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة	%71.1

(68.4%) يعلو بكثير عن مثيله للرجال (34.2%).[365] وفي غزة، تدخل أعداد قليلة من النساء القوى العاملة وتتاح لهن فرص قليلة جداً من العمل النظامي بخلاف وظائف القطاع العام في الصحة والتعليم. ويغلب أن تعمل نساء أخريات في القطاع غير النظامي في مجالات الزراعة ورعاية الأطفال والتنظيف وغير ذلك من الأنشطة التقليدية، فيما تظل غالبية النساء المشاركات في القوى العاملة بلا عمل. يبلغ متوسط الأجر اليومي للنساء الفلسطينيات 81.9 شيكل بالمقارنة مع 108 شواكل للرجال.[366] ويصل الأجر الوسيط للنساء في قطاع التصنيع إلى 57% فقط مما هو لدى الرجال، في مخالفة للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص على ضرورة أن تكون المكافأة متساوية لدى تساوي قيمة العمل.[367] يمكن تفسير بعض من هذه التفاوتات بواقع أن النساء لا يعملن في القطاعات السريعة النمو مثل الإنشاءات والنقل، ولكن القواعد الاجتماعية–الثقافية تساهم في هذا الواقع أيضاً.

لا يحظر قانون العمل الفلسطيني التمييز في الأجر أو الترقية. ولا يتطرق إلى التحرش في مكان العمل. كما أنه يمنع النساء من العمل في عدد من المهن التي يحددها على أنها خطرة أو شاقة، في حين يمكن أن يخضع هذا المنع لاستثناءات إذا وفر صاحب العمل ضمانات السلامة. علاوة على ذلك، لا ينص قانون العمل على ضرورة أن يتخذ أصحاب العمل تدابير خاصة أو إجراءات تمييز إيجابي لتعزيز تشغيل النساء وفقاً للاتفاقية رقم 111 واتفاقية سيداو. وفيما يتم ذكر المساواة في التشغيل، لا يتم طرح السبل الفعالة لتحقيق هذه المساواة أو منع التمييز.[368]

وهكذا فإن القواعد الأبوية تضاعف أوجه الحرمان بالنسبة للفئات التي هي محرومة في الأصل. وتقدم النساء في مخيمات اللاجئين مثالاً واضحاً على ذلك. فأغلب مخيمات اللاجئين تديرها لجان لا تتمثل فيها النساء. وعلى النحو ذاته، يتمثل الشباب بشكل هامشي فحسب في اللجان الوطنية المنشأة بموجب القانون أو تحت قيادة السلطة الفلسطينية. وهذا الوضع يحد من أصوات هاتين الفئتين المحرومتين ودورهما في تحديد السياسات والتشريعات الوطنية.

إن التأخر في تعديل قوانين مثل قانون الأحوال الشخصية يؤثر على الحياة الخاصة للنساء إلى جانب تأثيره على حريتهن في المشاركة في المجالات العامة. فقانون الأحوال الشخصية[369] يسمح بتزويج الفتيات في سن صغيرة تصل إلى 15 سنة (هجرية). ويتضح التمييز في الأحكام الخاصة بالطلاق التعسفي وشروط عقد الزواج. والأحكام التي تسمح للنساء بالشروع في الطلاق بأنفسهن (الخلع) أو التوجه إلى المحكمة طلباً للطلاق عندما يتخلف الزوج عن الإنفاق تتطلب إجراءات مرهقة.[370]

مع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن الأرقام المجمعة تخفي واقع أن النساء في بعض أجزاء فلسطين، في المناطق الحضرية على سبيل المثال، يشاركن في سوق العمل بنشاط أكبر مما في أجزاء أخرى من البلاد. كما يغلب أن تكون بعض المناطق محافظة بقدر أكبر من غيرها. وبإمكان النساء في المدن الكبيرة في الضفة الغربية أن يتمتعن بحرية وحقوق أكبر بكثير مما تحظى به المرأة في التجمعات السكانية الريفية والمعزولة أو في غزة. فالإغلاق الممتد منذ عقد من الزمن قد عزل غزة عن فرص التفاعل عبر الثقافات، وربما يكون قد ساهم بذلك في ارتفاع مستويات الفكر المحافظ أيضاً.

يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقات إلى مختلف أشكال الوصم والتمييز من أفراد عائلاتهم ومقدمي الخدمات وأفراد المجتمع الآخرين. ويعاني الأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية من أعباء إضافية للعنف. ففي سنة 2011، أشار 8.7% من الأشخاص ذوي الإعاقات إلى أنهم يتجنبون في العادة أداء العديد من الأنشطة بسبب مواقف الآخرين تجاههم.[371] كما يؤثر الاستبعاد والعزل الاجتماعي على الأشخاص ذوي الإعاقات، حيث أن 34% ممن هم في عمر 18 سنة أو أكبر يفيدون بأنهم لا يتمكنون من أداء الأنشطة اليومية خارج منازلهم بسبب إعاقاتهم. وأفاد 73% من الشباب الفلسطينيين ذوي الإعاقة بأنهم عانوا من التمييز في الأشهر الستة السابقة، وغالباً عندما حاولوا

الوصـول إلـى الخدمات الحكوميـة، بما في ذلك التعليـم المدرسي والرعايـة الصحية.[372] كما أن الاتجاهات السلبية لدى بعض أصحاب العمـل التي تصور لهم أن الأشخاص ذوي الإعاقات أفراد غير قادرين علـى العمل تنعكس على شكل تمييـز وتؤدي في الكثير من الحالات إلـى حرمانهم من الحق فـي العمل. وهذا بدوره يـؤدي إلى مزيد من التهميش والعزل والإقصاء.

يتأثـر الشباب بالاستبعـاد الاجتماعي وضعف التمثيـل لأن الأعراف الاجتماعية–الثقافيـة تعطي الأفضلية لأفـراد المجتمع الأكبر سناً على حساب الشباب. وهذا الأمر ينعكس في النظام السياسي الفلسطيني، والذي تهيمن عليه الفئات الأكبر سناً أو تمارس السيطرة عليه بالكامل تقريباً.[373] نتيجة لذلك، يفتقر الشباب للصوت، ولفرص المشاركة في عمليات صنع القرار، والوصول إلى فرص العمل. فغالبية الوظائف في مواقع صنع القرار يشغلها أفراد المجتمع الأكبر سناً.

إن تقاطـع القواعـد الاجتماعية–الثقافية مع حالـة الخدمات المقدمة ينعكـس على شكل تداخلات في أوجـه الضعف لدى بعض الفئات. علـى سبيل المثـال، يمكن لعـدم القدرة علـى الوصول إلـى العلاج والرعاية ذات الجودة لمشكلات الصحة النفسية أن يفاقم المشكلات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، والذين تحبذ عائلاتهم أن تبقيهم بعيداً عن أبصار العامة تجنباً للوصم الاجتماعي.

3-8 الروابط مع العنف كعامل مساهم

إن الاتجاهـات والممارسـات الأبوية التي تغضـ الطرف عن عدم التكافـؤ في علاقات النفوذ بين الرجال والنساء كثيراً ما تيسر أعمال العنـف وتتغاضـى عنهـا.[374] على سبيـل المثال، تساهـم مثل هذه القواعد في النظر إلى القضايا الأسرية على أنها مسائل أسرية خاصة، ممـا يؤدي إلى تقبل واسع النطـاق لعنف العشير. وتعد العقلية ذاتها من ضمن الدوافع الرئيسية التي تحكم على النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي باللـوم والوصم والإقصاء الاجتماعي وأعمـال الانتقام. وهذا الأمر ليـس خاصاً بفلسطين بل هو ملحوظ فـي أنماط قتل الإنـاث والعنف القائم على النـوع الاجتماعي على نطاق العالم.

تقع على الدولة والمجتمع ككل مسؤولية التصدي للتصور الذي يرى العنف الأسري مسألة خاصة. فهناك نسبة منخفضة من الضحايا الذين يتوجهـون إلى الشرطة أو مراكز الحمايـة عندما يتعرضون للعنف.[375] وفقـط في الحالات التي يصل فيها الإيـذاء إلى حد لا يطاق يمكن أن تتوجه النساء إلى نظـام العدالة غير النظامي أو النظامي. ولا تثق بعض النساء بقدرة نظام العدالة على تحسين ظروفهن لأن العديدات يشعرن بـأن ظروفهن قد ازدادت سوءاً نتيجة التوجه إلى نظام العدالة.[376] وفي

حالـة القدس الشرقية، يمكن أن يـؤدي إدخال الشرطة الإسرائيلية في المسائـل الأسرية إلـى نشأة مخاطر أخـرى مثل إثـارة قضايا الأسرة المتعلقـة بالإقامة والعمـل والتسجيل. إن غيـاب تشريع يعالج العنف الأسـري يعد شكلاً آخر من التمييز أمـام القانون، إذ أنه يحد من قدرة النساء على التماس الانتصاف.

إن العنـف المرتبـط بالاحتلال يساهم فـي العنف القائـم على النوع الاجتماعي، ولا سيما العنف ضد المرأة.[377] تتعرض النساء في فلسطين لكل من العنف السياسي وعنف المستوطنين، وقد تنامى العنف القائم علـى النوع الاجتماعـي والموجه ضد المرأة بقـدر كبير بعد الحرب الأخيـرة على قطاع غـزة.[378] وتعد القيود علـى الحركة، ومحدودية الوصـول إلى خدمـات الدعـم القائمـة، وتصاعد مشاعـر الإحباط المتعلقـة بالأزمـات الإنسانيـة المطولة بسبب الاحتـلال الإسرائيلي مـن العوامل المساهمة في العنف ضـد المرأة، ولا سيما عنف العشير وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.[379] ويلاحظ أن تصاعـد مستويات العنف الأسري أثناء الصـراع وبعده يرتبط بضعف سيـادة القانون وتعطـل أداء المؤسسات، وبالتالـي ارتفاع مستويات الإفلات من العقاب.

كثيـراً ما تتعرض الفتيـات المراهقات إلى أشـكال إضافية من العنف والتحكم من جانب أقربائهـن الذكور. ويرتفع احتمال تعرض النساء ذوات الإعاقـات ومشكلات الصحة النفسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما أن القواعد الأبوية تعزز أنماط الوالدية والتدريس التي تتسامح مع ممارسـة العنف ضد الأطفال كوسيلـة لتأديبهم. إذ يعاني الأطفـال من درجة عاليـة نسبياً من العنف على يـد الأهل والمعلمين على شكل عقاب بدني. وتتصف فلسطين بأحد أعلى معدلات التبليغ عن التعرض لعقاب عنيف في المنطقة العربية: ففي سنة 2014، أفيد بتعرض 91.5% مـن الأطفال في عمر 1–14 سنـة للتعنيف النفسي أو العقـاب البدني خلال الشهر السابق. وفـي غزة، أفاد 94.5% من الأطفال بمعاناة مثل هذا التعنيف والعقاب.[380]

***

ابتـدأ تحليـل العوامـل الاجتماعية–الثقافية التي تعيـق التنمية بالنسبة لبعض الفئات بالإقـرار بأن هنـاك القليل جداً من البيانـات الملائمة المتاحـة حول هذه المسألة. وهذا الأمـر لا يخص فلسطين لوحدها. إن جمع القدر الكافي من البيانات يشكل الخطوة الأولى في التصدي لهـذا التحدي من أجل تحقيق فهم أفضل لوضع الفئات الضعيفة، ولا سيما بالنسبة لفئـات مثل المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام. في هذا الخصوص، يدعو هدف التنمية المستدامة السابع عشر، الغاية 17–18، المجتمع الدولي لتقديم الدعم لبناء قدرات البلدان الأخرى لتحسيـن توافر بيانات مناسبة التوقيت وملائمة ومصنفة. جرى تركيز الكثيـر من الاهتمـام في هذا الفصل على الثقافـة الأبوية في فلسطين. إن هـدف التنميـة المستدامة الخامس الذي يركز علـى المساواة بين الجنسين وتمكين النساء يرتبط بهذه التحديات. وضمن هذا الهدف، تسعى الغاية 5–1 إلى القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، والغاية 5–2 إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وتنادي الغاية 5–أ للقيـام بإجراء إصلاحات لتخويل المـرأة قدرة متساوية على الوصول إلى الموارد الاقتصادية، وتهدف الغاية 5–5 إلى كفالة مشاركة المرأة فـي صنع القرار، وكل هـذه الغايات تحاول مواجهـة الحرمان الذي كثيراً ما يرافق النظام الأبوي. وفي فلسطين، كما في البلدان الأخرى، ستتطلـب طموحات خطة سنة 2030 إجـراء حوار نشط حول بعض هـذه العوامـل الاجتماعية–الاقتصادية التي ربمـا ساهمت في أنماط الحرمان والضعف الموثقة في هذا التقرير.

الفصل التاسع 9

حتى لا يُترك أحد خلف الركب – ما الذي يحتاجه ذلك؟

تمثلت نقطة البداية لهذا التقرير ولعملية التحليل القطري المشترك – إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية في تحديد بعض أشد الفئات ضعفاً في فلسطين وتحليل العوامل الرئيسية التي تساهم في ضعفهم.

تؤكد النتائج على واقع أن العيش في ظل الاحتلال يجعل كل فلسطيني معرضاً للضعف والحرمان بطريقة أو بأخرى. فالاحتلال الذي يبلغ الآن سنته الخمسين يساهم مباشرة في الفقر والبطالة والأزمة الإنسانية المطولة. وهو يقيد قدرة الحكومة الفلسطينية وشركائها في التنمية على التصدي لبعض العوائق الأساسية أمام تحقيق أهداف خطة سنة 2030. لذا فلا ريب في إن إنهاء الاحتلال من شأنه أن يكون عاملاً رئيسياً في تيسير التنمية الفلسطينية.

وفي روح الضرورة التي تحتمها خطة سنة 2030 "بعدم ترك أحد خلف الركب"، يتفحص التقرير كذلك إلى أي مدى يتمكن الجميع من الوصول إلى مكاسب التنمية الفلسطينية بالتكافؤ. وليس من المفاجئ أن نجد الصورة أبعد ما يكون عن التجانس. فبالنظر عن قرب أكبر الى 20 فئة ضعيفة ومحرومة بشكل خاص، يقدم التقرير الدلائل على أن ضعفهم ناتج جزئياً عن واحد أو أكثر من العوامل الهيكلية التي تشمل الوصول إلى الموارد الاقتصادية، والموقع أو مكان الإقامة، والعوامل المؤسسية وعوامل الحكم، والقواعد والاتجاهات الاجتماعية–الثقافية، والتعرض للعنف. إن بعض العناصر في هذه العوامل ترتبط بالاحتلال بشكل لا تنفصم عراه، وبعضها يرتبط به بدرجة أقل. وهذه العناصر الأخيرة تتيح إمكانية أكبر لصانعي السياسات الفلسطينيين لكي يحدثوا تغييرات من شأنها أن تحسن حياة الفئات الأشد حرماناً في فلسطين وتبني مسيرة تنموية لا تترك أحداً خلف الركب. وحتى حيثما تكون الصلة بالاحتلال قوية، يظل هناك حد أدنى من تدابير تخفيف الأثر التي يمكن توظيفها للحد من أثر هذه العوامل.

كيف بإمكان طرف إنمائي أو تجمع لأطراف إنمائية، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يتصرف من أجل إزالة هذه القيود أمام التنمية في فلسطين؟ وكيف ينبغي لهذا التحليل أن يجد طريقه إلى إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية المنتظر؟ أو إلى استراتيجيات المساعدات الإنمائية لشركاء فلسطين الآخرين من الجهات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتحقيق الغاية ذاتها؟ يسعى هذا الفصل الأخير إلى بدء ترجمة هذه النتائج إلى فعل، وسيتم تكثيف هذه العملية أثناء إعداد إطار الأمم المتحدة المقبل للمساعدات الإنمائية.

1-9 سد الثغرات في البيانات

يقال أن "ما لا يتم حسابه لا يؤخذ في الحسبان". وفي الواقع فإن صعوبة الوصول إلى بعض البيانات لصالح هذا التحليل قد أبرزت بضع فجوات مهمة في البيانات في فلسطين. فالفئات التي تتخلف عن الركب تبدو بطبيعتها أقل وضوحاً في الإحصائيات أحياناً، وفي حالات أخرى يكون من الصعب تتبعها، وربما في جميع الحالات تعطى مرتبة أدنى من سواها من الأولوية عندما تكون الموارد محدودة. يوجد تغير نوعي بارز في أهداف التنمية المستدامة بالمقارنة مع الأهداف الإنمائية للألفية: إذ أن عملية الإبلاغ والمراقبة ستتطلب القدرة على تصنيف الأرقام الوطنية. وسيلزم الكثير من التعاون والاستثمار والتنسيق من أجل تطوير مجموعات البيانات الراهنة وتعقب الفئات المتخلفة عن الركب. وستحتاج الحكومة لأن تعيّن أطرافاً واضحة لتقوم بدور القيّم على مختلف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. إن تصنيف البيانات له حدوده بالطبع، وستحتاج الحكومة أيضاً لأن تقرر أي المجالات والفئات المجتمعية في السياق الفلسطيني ستحتاج إلى تفصيل أكبر في البيانات.

إن نيــة الحكومة المتجهة إلى دمج بعض بيانات خط الأساس الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في إطار المراقبة لأجندة السياسات الوطنية الجديدة التي تعدها الحكومة تشكل خطوة جديرة بالترحيب في ذلــك الاتجاه. فوجــود مؤشرات محددة تتيــح تعقب بعض هذه الفئــات على الأقل يوفــر فرصة للتأثيــر في الاستراتيجيــات القطاعية التــي ستُبنى الخطة حولها. كما أن وجود تآزر أكبر بين أهداف التنمية المستدامــة وإطار المراقبة في أجندة السياسات الوطنية سيحد كذلك من خطر أن تتحمل الحكومة عبئاً مزدوجاً في الإبلاغ.

2-9 الانفتاح على أصوات جديدة وشركاء جدد

كيف تشارك هذه الفئــات الضعيفة أو المحرومة في عمليات التنمية؟ هــل تجــري دعوتها في أي وقــت للتعليق على النجــاح أو الإخفاق؟ بالنسبة لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية على الأقل، سيلزم لأطراف التنمية الفاعلة أن "يقرنوا الأفعال بالأقوال" وأن ينفتحوا أكثر على الإصغاء لشريحة أوسع من الأصوات من المجتمع الفلسطيني – سـواءً أكانت هذه الأصوات ناصحة، أو مقيّمــة، أو منتقدة، أو مهللة لمــا يؤمل تحقيقه مــن إنجازات. توجــد لدى الأمــم المتحدة بعض الخبرة فــي التعامل مع المجالس الاستشاريــة الخارجية، من الشباب ومن المجتمع المدني، ولكن لا بد من بلورة أفكار جديدة لضمان أن تتمكــن الفئات ذات الأولوية بموجب أهــداف التنمية المستدامة من المشاركة بنشاط أكبر.

إن طبيعية بعض العوامل المساهمة في الضعف التي تم تحديدها في هــذا التحليل تشدد على أهمية العمــل بشكل موسع مع المنظمات المحليــة. فالتصــدي للاتجاهات الاجتماعيــة – الثقافية الحساسة التي تعترض فرص بعض الفئــات المهمة مــن الفلسطينيين يجب أن يقــاد من "الداخــل" بواسطة أولئك الذيــن يتمتعون بالمصداقية والبصيرة لتحديد أفضل السبل الممكنة لإحداث التغيير. كما يتعين إدراك الطبيعــة الطويلة الأجل لهــذه المهام – فالتغيير الاجتماعي– الثقافي يقاس بالأجيــال لا بالسنوات وسيتطلب الاحتمال والثبات بقــدر أكبر بكثير مما يمكــن أن يتحمله مشروع إنمائي اعتيادي أو جهة مانحة.

3-9 من القطاعي إلى الشامل: الاستثمار في عمليات تخطيط متكاملة

من الرسائل الواضحة التي يبعثها هذا التحليل أن الفئات التي تترك خلف الركب على الأغلب أن تخضع ليس لعامل واحد بل لعوامل متعددة مساهمة في الضعف في الوقت ذاته. على سبيل المثال، تعاني الفتيات المراهقات من طائفة من العوائق التي تحد من فرصهن الاقتصادية، بالإضافة إلى قدر أكبر من التعرض للعنف واتجاهات اجتماعية–ثقافية تعمل في غير صالحهن. والعوامل المؤثرة هي بحد ذاتها مترابطة فيما بينها. على سبيل المثال، تنشأ عدة عوامل ضعف اقتصادية عن عوامل الموقع والعوامل المؤسسية مباشرة. كما أن القواعد الاجتماعية–الثقافية تساهم في العنف وفي عوامل الضعف المؤسسية.

بالتالي، فإن الاستراتيجيات الموجهة للاستجابة إلى هذه الدعوة العالمية لبناء عملية تنمية أكثر إنصافاً ستحتاج إلى قدر أكبر بكثير من التكامل في الجهود من أجل التصدي لأبعاد الفقر والحرمان المتعددة التي تعاني منها فئات مختلفة من المجتمع.

ستظل التدخلات القطاعية تشكل العمود الفقري للطريقة التي سيتم بها تنظيم جهود الحكومة والتعاون الإنمائي الدولي. إلا أن تحقيق التحسينات النوعية في نتائج التنمية التي تتوقعها أهداف التنمية المستدامة سيتطلب تسخير هذه الجهود القطاعية بذكاء نحو نتاجات واضحة يرجح أن تتجاوز القطاع الفردي أو الوزارة الواحدة.

والأمر الجيد أن التدخلات التي تتناول عاملاً محدداً مساهماً في الضعف لدى فئة من الفئات يمكن أن تؤدي هي ذاتها إلى تحسين ظروف عدة فئات أخرى كذلك. على سبيل المثال، من شأن التصدي للقواعد الاجتماعية–الثقافية التي تبقي النساء خارج القوى العاملة والأشخاص ذوي الإعاقة خارج الحياة العامة أن يساهم في تحسين ظروف الفقراء العاملين عن طريق تحسين معدلات الإعالة داخل الأسرة. وعلى نحو مماثل، من شأن الحد من تعرض الشباب للعنف أن يقلل من مدى انتشار العنف الأسري كنتيجة فرعية.

"فيما أن الاحتياج لأطراف التنمية الفاعلة في فلسطين، بما يشمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يظل كبيراً بسبب دعمهم المالي ودعمهم للسياسات، فهم مطالبون أيضاً (وبشكل خاص) أن يقرنوا مساعداتهم بالمناصرة الثنائية والمتعددة الأطراف إزاء إسرائيل والاحتلال".

4-9 إدخال السياسة في مركز برامج التنمية

فيما أن دولة فلسطين قد ألزمت نفسها بخطة سنة 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن التحليل في الصفحات السابقة يشدد على حقيقة أن المساءلة عن بلوغ هذه الأهداف يجب أن تكون مشتركة طالما بقيت إسرائيل تمثل سلطة احتلال. وسيكون من الضروري كذلك أن يتم قياس تقدم إسرائيل نحو أهداف التنمية المستدامة بمدى تقدم الفلسطينيين نحوها كذلك. ومن الطبيعي أن يساهم تركيز أهداف التنمية المستدامة على الإنصاف والوصول والعدالة في زيادة التدقيق في السياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أن قرار الجمعية العامة بشأن خطة 2030 كان صريحاً في دعوته إلى إزالة "العقبات التي تحول دون تمام إعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الرازحة تحت وطأة الاستعمار والاحتلال الأجنبي، والذي ما زال يؤثر سلباً في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها أيضاً" (A/RES/70/1، الفقرة 35).

سيظل دعم الميزانية الحكومية وتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية يشكل شريان الحياة بالنسبة لحكومة فلسطين طالما بقيت تتعرض لتلك القيود الشديدة على حيزها الإنمائي التي تم استعراضها في الفصل الثاني. وستبقى الحاجة قائمة للمساعدات الخارجية من أجل سد الثغرات الناشئة عن الخيارات التي يحرم صانعو السياسات الفلسطينيون منها.

إن إدراك السياق السياسي لهذه الجهود التنموية يعني أيضاً عدم إغفال الحقيقة التي وثقها البنك الدولي في تقريره سنة 2013، وهي أن مجرد السماح بوصول الفلسطينيين إلى الموارد الطبيعية في المنطقة (ج) سيتيح ما يقارب 23% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (حسب سنة 2011) وسيوفر 800 مليون دولار أمريكي على شكل إيرادات ضريبية – وهو مبلغ يفوق جمالي دعم الميزانية المتوقع أن تتلقاه السلطة الفلسطينية في سنة 2016.

وفيما أن الاحتياج لأطراف التنمية الفاعلة في فلسطين، بما يشمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يظل كبيراً بسبب دعمهم المالي ودعمهم للسياسات، فهم مطالبون أيضاً (وبشكل خاص) أن يقرنوا مساعداتهم بالمناصرة الثنائية والمتعددة الأطراف إزاء إسرائيل والاحتلال. على سبيل المثال، يجب أن يكون الدعم المباشر للزراعة الفلسطينية مرتبطاً بالمناصرة من أجل تسهيل استيراد الأسمدة المناسبة، وتحسين الوصول إلى أشجار الزيتون، ورفع القيود على التصدير في غزة، وما شابه ذلك مما من شأنه أن يضاعف أثر التنمية على القطاع بقدر أكبر بكثير مما يمكن أن

يأمل بتحقيقه مشروع منفرد. وهذا النوع من المناصرة لن يكون بالضرورة مكلفاً من الناحية المالية ولكن المردود من الممكن أن يكون كبيراً جداً.

5-9 مواجهة التجزئة في التدخلات الإنمائية

إن التجزئة الجغرافية والسياسية لفلسطين تتطلب من شركاء التنمية أن يضبطوا استجابتهم وفقاً لهذا الواقع. فمتغيرات الموقع ذات أهمية في أي سياق تنموي، ولكن في العادة لأسباب مادية أو بيئية (مثلاً، ضمان أن تصل التنمية إلى أقصى شمال مالي أو المناطق الجبلية المعزولة في نيبال). أما في الأرض الفلسطينية المحتلة، فعوامل الموقع هي في الواقع ذات طبيعة سياسية بقدر أكبر ومن صنع الإنسان. إن السياسات المتعلقة بالإغلاق (غزة) أو الإلحاق (القدس الشرقية) أو الأمن (وسط الخليل) أوجدت خليطاً من "المناخات الإنمائية المحلية". ويتعين على شركاء التنمية أن يدخلوا في تصميم برامجهم عامل الاختلاف المتزايد في السياقات ما بين تلك المناطق. وفيما أن هذه المتغيرات ستتغير بشكل حاد في حال إنهاء الاحتلال، فستحتاج بعض العمليات إلى سنوات لكي تتخذ مساراً معاكساً، مثل غياب التكامل بين أسواق الضفة الغربية وغزة، أو التغيير في المنهاج المدرسي في القدس الشرقية بالمقارنة مع سائر الضفة الغربية. ولا شك أن تأثير الانقسام بين فتح وحماس يساهم هو أيضاً في هذه التجزئة ويحتمل أن يترك عواقب خطيرة على المدى البعيد حيثما يتم ترسيخ نهج متباين في التعليم وفي السياسات الاجتماعية وفي القانون.

ينبغي تشجيع الحكومة الفلسطينية ودعمها لأن تواظب على صنع السياسات لجميع الفلسطينيين، حتى في المناطق التي يصعب الوصول إليها. يشمل ذلك وضع السياسات وتقديم الدعم لصالح المزارعين الفلسطينيين في منطقة التماس، وللمعلمين الفلسطينيين في مدارس القدس الشرقية، ولجميع الفلسطينيين في غزة. ويكتسب إنشاء مؤسسات جديدة مثل مكتب تنسيق المنطقة (ج) المنشأ حديثاً في مكتب رئيس الوزراء أهمية كبيرة من أجل توفير القيادة وضمان التماسك بين السياسات المختلفة في دعم الحكومة لهذه المنطقة. هذا في حين أن الدعم المقدم للقدس الشرقية حالياً يبدو عرضياً ومجزأً من الناحية المؤسسية، ولا يوجد توحيد فعلي لاستراتيجية العمل بشكل يكفل الانسجام في سياسات الحكومة في غزة كذلك. هناك أيضاً واجب مهم على المانحين عندما يقومون بتقديم البرامج في مناطق لا تملك الحكومة أو تملك قدرة محدودة على الوصول إليها، إذ يتعين عليهم أن يضمنوا أن تكون هذه الجهود متوائمة مع سياسات الحكومة ومنسقة مع برامجها.

6-9 جسر الهوة بين العمل الإنمائي والإنساني

إن طبيعة احتياجات فلسطين للمساعدات الدولية تتحدى التمييز التقليدي بين "الإنساني والإنمائي". فالطبيعة المزمنة لأزمة الحماية التي تحدد احتياجات فلسطين الإنسانية تتعارض مع أي مفهوم ينظر إلى الاستجابة الطارئة على أنها ذات طبيعة قصيرة الأجل. تتضمن الأعمال الإنسانية مكونات معتادة مثل المساعدات الغذائية، والوصول إلى المياه، والمساعدات في المأوى في أعقاب جولات القتال المنتظمة في غزة. ولكن فيما تدخل هذه الأعمال سنتها الخامسة أو حتى العاشرة، فمن المنطقي أن يجري النقاش حول مدى انسجام هذه الأعمال الإنسانية مع السياسات الوطنية ومدى استدامتها عندما يظهر ما ينذر بانخفاض التمويل الإنساني. ومن الضروري وجود تعاون أوثق بكثير بين أطراف العمل الإنساني والحكومة في مثل هذه البيئة.

كما أن العمل الإنساني في فلسطين يمتد ليشمل مجالات للتدخل ليست تقليدية تماماً. فالعون القانوني للتجمعات السكانية التي تتهددها أوامر الهدم أو دعم سبل كسب العيش للمزارعين البدو في المنطقة (ج) للضفة الغربية من الأمثلة على أنواع الأعمال الإنسانية التي تقصد بالأساس لمساعدة الأسر على التدبر مع الأخطار الحقيقية للترحيل القسري، أي بالمختصر المفيد، مساعدة التجمعات السكانية على البقاء في بيوتها باعتبار ذلك حقاً لهم بموجب القانون الإنساني الدولي،

إن عدداً من الفئات الضعيفة الواردة في هذا التحليل وبالتأكيد العديد من المناطق الجغرافية التي يوجدون فيها (المنطقة (ج)، ومنطقة التماس، الخ) تعد أماكن تجري فيها التدخلات الإنسانية والإنمائية جنباً إلى جنب. وهناك حاجة لإجراء تحليل أكثر اتساقاً للضعف في هذه التجمعات وبناء شراكة بين التمويل الإنساني والإنمائي لضمان أن تكون الجهود طويلة الأجل والسعي لإدراج العوامل الهيكلية المؤثرة في التخطيط والسياسات والاستثمارات الإنمائية الطويلة الأجل.

تستحق غزة ذكراً خاصاً هنا. فغزة في الواقع أكبر بكثير من أن تتمثل بفئة ضعيفة منفردة وأن تساوي وحدة لتحليل الضعف في هذا التحليل القطري المشترك. مع ذلك، وعلى نحو ما وثقته الصفحات السابقة، فإن نكوص التنمية الحاد الذي شهدته غزة على مدار السنوات العشرين الماضية قد ترك 1.9 مليون شخص يعيشون في أزمة دائمة تقريباً: فحوالي 80% من أهالي غزة سيحتاجون إلى معونات طارئة خلال مجرى سنة 2016. وبسبب طبيعة الاحتياجات والسياسات إزاء سلطات الأمر الواقع التي تسيطر على غزة في الوقت الراهن،

اتسمت المساعدات المقدمة بطبيعة إنسانية بالأساس. وثمة حاجة للخروج من هذه الحلقة المفرغة، وإعادة بناء الاقتصاد، ودعم سبل كسب العيش، ومعالجة الاحتياجات المزمنة في مجال المياه والطاقة التي لا يمكن حلها بالتدخلات الإنسانية البحتة.

7-9 التطلع إلى الأمام نحو إطار جديد للأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية

إن خطة سنة 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي في صميمها تلزم جميع البلدان والأطراف المعنية بالعمل معاً من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بشكل مستدام وشامل للجميع. وستعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في فلسطين لدعم الحكومة الفلسطينية في تنفيذ هذه الخطة. كما ستواصل المناصرة بقوة من أجل أن تفي إسرائيل بواجباتها كسلطة احتلال لضمان أن يتمكن جميع الفلسطينيين من ممارسة حقوق الإنسان الأساسية والمساهمة في التقدم.

سيتوافق إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للفترة 2018–2022 مع أولويات التنمية لدى الحكومة الفلسطينية لفترة السنوات الست المقبلة كما ترد في أجندة السياسات الوطنية، وسيسعى لأن يكون مكملاً لاستراتيجياتها القطاعية الرئيسية. وفي مجرى ذلك، سيساهم الإطار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تندمج في الأولويات الوطنية للسلطة الفلسطينية. كما سيسترشد محتوى برامج الأمم المتحدة ضمن إطار المساعدات الإنمائية بالحاجة للتصدي للعوامل المساهمة في الضعف التي يحددها هذا التقرير. ومع أخذ الترابطات بين هذه العوامل بالحسبان، ستتجه النية أيضاً لاستكمال الجهود القطاعية بإطار عبر قطاعي شامل.

إن إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية يمثل مبادرة مشتركة بين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين ويجب أن يكون إطاراً للعمل الإنمائي التعاوني بمشاركة طائفة واسعة من الأطراف الإنمائية الفاعلة، بحيث يهدف في المحصلة النهائية إلى مساعدة الحكومة الفلسطينية على تحقيق أهدافها الإنمائية. ستعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في فلسطين للتصدي للعوامل الرئيسية المساهمة في الضعف وستضع الفئات الأشد ضعفاً في صميم تخطيطها الإنمائي، ساعية بذلك للتأكد من أن هذه الجهود لن تترك أحداً بالفعل خلف الركب.

فهرس المراجع

1. أبو غلوس، ع. (2012)، الإمداد بعمل الأطفال في فلسطين: اتجاهات وآفاق، مجلة موضوعات في الاقتصادات الشرق أوسطية والإفريقية، 14، 126–150.
2. الاتحاد الأوروبي (2015)، الاتحاد الأوروبي ووزارة الشؤون الاجتماعية يستضيفان إفطاراً في قرية الأطفال SOS في بيت لحم [بيان صحفي].
3. الاتحاد الأوروبي (2016)، نسب الإعالة المتعلقة بالعمر لدى الشباب.
4. اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 53 (1949).
5. اتفاقية لاهاي (1907).
6. الأمم المتحدة (2012)، غزة 2020: مكان صالح للعيش؟
7. الأمم المتحدة (2016)، قاعدة بيانات مصطلحات الأمم المتحدة.
8. الأونروا (2010)، مسح الأمن الغذائي والتغذية لدى التجمعات الرعوية في المنطقة (ج).
9. الأونروا (2012)، غزة في سنة 2020.
10. الأونروا (2014)، القتل والإصابات بين اللاجئين في الضفة الغربية.
11. الأونروا (2015)، احتياجات النساء والفتيات في العمل الإنساني في غزة: تنبيه خاص بالنوع الاجتماعي لخطة الاستجابة لسنة 2016.
12. الأونروا (2015). الأونروا في أرقام، 2015.
13. الأونروا (2015)، حماية اللاجئين الفلسطينيين.
14. الأونروا (2015). صحيفة حقائق عن تقييم الأونروا للفقر.
15. الأونروا (2016). دعم الأشخاص ذوي الإعاقة.
16. الأونروا (2016)، لمحة عن مخيمات الأونروا.
17. الأونروا (2016)، النداء الطارئ للأرض الفلسطينية المحتلة 2016.
18. الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي (2014)، المشروع المشترك لحماية التجمعات السكانية البدوية والرعوية.
19. الأونروا ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) (2012)، رصد الأثر البيئي.
20. بتسيلم (2008)، الأراضي المنهوبة: منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المجاورة للمستوطنات.
21. بتسيلم (2009)، مجاري بلا حدود: اهمال رعاية المجاري في الضفة الغربية.
22. بتسيلم (2011)، قاعدة الاعتقال الإداري في القانون الدولي.
23. بتسيلم (2012). الحياة في ظلّ المضايقات – تأثيرات الجدار الفاصل على المدى البعيد.
24. بتسيلم (2012)، على الجيش أن يخلي البؤرة الاستيطانية الجديدة في البلدة القديمة من الخليل [بيان صحفي].
25. بتسيلم (2013)، قيود صارمة على منالية المياه ومنع تطوير البنى التحتية في المنطقة (ج).
26. بتسيلم (2014)، التمييز في توفير المياه [بيان صحفي].
27. بتسيلم (2014)، ما هي المنطقة (ج)؟
28. بتسيلم (2015)، التبييض اللاحق لايتمار، شفوت راحيل، سنسنا ويكير هو جزء من سياسة حكومية تهدف إلى استملاك المناطق الفلسطينية لصالح دولة إسرائيل [بيان صحفي].
29. بتسيلم (2016)، الانتهاكات الفلسطينية الداخلية.
30. بتسيلم (2016)، بروتوكول باريس.
31. بتسيلم (2016). الخليل.
32. بتسيلم وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2007). مدينة أشباح: سياسة الفصل الإسرائيلية تؤدي إلى ابتعاد الفلسطينيين عن وسط مدينة الخليل.

33. برنامج الأغذية العالمي (2014)، قاعدة بيانات المسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي.
34. برنامج الأغذية العالمي (2016)، دولة فلسطين.
35. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، التقرير الوطني الفلسطيني للأهداف الإنمائية للألفية.
36. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، موجز: تقرير التنمية البشرية 2010. الثروة الحقيقة للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية.
37. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011)، تقرير التنمية البشرية: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع.
38. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، نشرة INFOCUS: البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة.
39. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)، تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني 2014: التنمية من أجل التمكين.
40. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)، تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر.
41. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، تقرير التنمية البشرية 2015: التنمية في كل عمل.
42. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، مذكرة إعلامية للبلدان عن تقرير التنمية البشرية 2015.
43. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016)، عن الأرض الفلسطينية المحتلة.
44. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2015)، الحق في التطوير: تخطيط التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية.
45. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2015)، نهج واحد للأمم المتحدة تجاه التخطيط المكاني في المنطقة (ج) في الضفة الغربية المحتلة.
46. برنامج متطوعي الأمم المتحدة (2015)، تقرير حالة التطوع في العالم.
47. البلدان وثقافاتها. فلسطين، الضفة الغربية، وقطاع غزة.
48. البنك الدولي (2006)، النوع الاجتماعي في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
49. البنك الدولي (2008)، التأثيرات الاقتصادية للقيود على استخدام الأراضي في الضفة الغربية.
50. البنك الدولي (2008)، تمكين الأطفال والشباب الفلسطينيين من خلال وسائط الإعلام الرقمي.
51. البنك الدولي (2009)، تحليل للقيود الاقتصادية التي تواجه الضفة الغربية وغزة.
52. البنك الدولي (2009)، تقييم القيود على تطوير قطاع المياه الفلسطيني.
53. البنك الدولي (2011)، التعامل مع الصراع: الفقر والاشتمال في الضفة الغربية وقطاع غزة.
54. البنك الدولي (نيسان/إبريل 2011)، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة.
55. البنك الدولي (2012)، الاندماج والصمود: الطريق إلى الأمام في شبكات الأمان الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
56. البنك الدولي (2013)، الضفة الغربية وغزة – المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني.
57. البنك الدولي (2013)، المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني.
58. البنك الدولي (نيسان/إبريل 2015)، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة.
59. البنك الدولي (أيلول/سبتمبر 2015)، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، الجزء 2.
60. البنك الدولي (2015)، الحماية الاجتماعية والعمل – المحفل العالم للتعلم بين بلدان الجنوب.
61. البنك الدولي (2015)، فواتير الكهرباء غير المدفوعة والمتأخرات تخل باستقرار الاقتصاد الفلسطيني [بيان صحفي].
62. البنك الدولي (2016)، مؤشرات التنمية العالمية.
63. بيدو، ج. ن. (2015)، تقييم لاحتياجات المسنين الفلسطينيين في الضفة الغربية: لمحة آنية للخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين المسنين في أربعة مخيمات، مجموعة كابستون، 2819.
64. بيك، س. وسيركين، ج. (2010)، كسر حلقة الفقر: الأساس البشري للتنمية المستدامة.
65. التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2012)، إدارة مخاطر الظواهر المتطرفة والكوارث لتحسين التكيف مع تغير المناخ.
66. ثابت، ع. وفوستانيس، ب. (2012)، أثر العنف السياسي والصدمة في غزة على الصحة النفسية للأطفال وأنواع التدخلات: مراجعة للبينات البحثية في سياق تاريخي.

67. جقمان، ر. وآخرون (2009)، الوضع الصحي والخدمات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مجلة لانست 373 (9666)، 837–849.
68. جمعية حقوق المواطن في اسرائيل (2012)، تأثير سياسة الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية.
69. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2012)، تقرير الوضع السنوي: العلامة: راسب – عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية.
70. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2015)، القدس الشرقية 2015 – حقائق وارقام.
71. الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية (2012)، المنطقة (ج): المفتاح لحل الدولتين.
72. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006)، مؤتمر صحفي حول النتائج الأولية: مسح العنف الأسري 2005 [بيان صحفي].
73. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، بيان صحفي حول الخصائص الديمغرافية للاجئين الفلسطينيين بمناسبة "اليوم العالمي للاجئين" [بيان صحفي].
74. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، انتشار الإعاقة في الأراضي الفلسطينية [بيان صحفي].
75. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، بمناسبة الثامن من آذار يوم المرأة العالمي 2011 [بيان صحفي].
76. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، تقرير المؤتمر الصحفي عن مسح الإعاقة 2011.
77. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، التعداد الزراعي 2010.
78. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، المسح الزراعي 2010.
79. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني [بيان صحفي].
80. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)، انتشار الإعاقة في الأراضي الفلسطينية [بيان صحفي].
81. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)، عشية اليوم العالمي للسكان [بيان صحفي].
82. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2011: النتائج الرئيسية.
83. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، تفتت الحيازات الزراعية الفلسطينية وأثر ذلك على الإنتاج والإنتاجية.
84. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، رصد وضع الأطفال والنساء: مسح الأسرة الفلسطيني 2010.
85. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013) واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2013.
86. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، عشية اليوم العالمي للسكان [بيان صحفي].
87. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات: النتائج الرئيسية.
88. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، نتائج مسح انتقال الشباب من الدراسة إلى العمل [بيان صحفي].
89. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، اليوم العالمي لمحو الأمية [بيان صحفي].
90. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، يوم المرأة العالمي 2014 [بيان صحفي].
91. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، الطلبة الذين تقدموا لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة "التوجيهي" للعام الدراسي 2015/2014 [بيان صحفي].
92. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، عشية يوم الشباب العالمي.
93. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، عشية اليوم العالمي للسكان [بيان صحفي].
94. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، عشية اليوم العالمي للاجئين [بيان صحفي].
95. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2014.
96. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، يوم الطفل العالمي [بيان صحفي].
97. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، اليوم العالمي للمرأة 2015 [بيان صحفي].
98. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، يوم المسن العالمي [بيان صحفي].
99. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، يوم المعاق العالمي [بيان صحفي].
100. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، بمناسبة يوم الشباب العالمي [بيان صحفي].
101. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، بمناسبة اليوم العالمي للاجئين [بيان صحفي].
102. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الأول 2016.

103. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016.

104. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثالث 2015.

105. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الرابع 2015.

106. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، الذكرى الثامنة والستين للنكبة الفلسطينية [بيان صحفي].

107. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، فلسطين في أرقام 2015.

108. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، مسح الشباب الفلسطيني 2015: النتائج الرئيسية.

109. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي: 2015.

110. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول 2016 (دورة كانون ثاني – آذار 2016) [بيان صحفي].

111. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثاني 2016 (دورة نيسان – حزيران 2016) [بيان صحفي].

112. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع 2015 (دورة تشرين أول – كانون أول 2015) [بيان صحفي].

113. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين للعام 2015 [بيان صحفي].

114. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، يوم الطفل الفلسطيني [بيان صحفي].

115. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، اليوم العالمي للمرأة [بيان صحفي].

116. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي (2015)، ملخص النتائج الأولية للمسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014.

117. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة الأغذية والزراعة والأونروا وبرنامج الأغذية العالمي (2012)، المسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي.

118. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، الحجز العسكري.

119. حكومة إسرائيل، القرار 2077 (2002).

120. دياكونيا (2014)، عملية الجرف الواقي: تذكير بالمبادئ الجوهرية للقانون الإنساني الدولي [بيان صحفي].

121. دونات، م. وآخرون (2013)، التغيرات في درجات الحرارة المتطرفة والهطول في المنطقة العربية: الاتجاهات الطويلة المدى والتباينات المتعلقة بظاهرتي التذبذب الجنوبي وشمال الأطلسي للمناخ، المجلة الدولية لعلوم المناخ.

122. الرابطة الدولية لمساعدة المسنين (2015)، المؤشر العالمي لمراقبة العمر 2015: تقرير تبصّري.

123. سلطة جودة البيئة الفلسطينية (2010)، أثر جدار الضم والتوسع على البيئة الفلسطينية.

124. السلطة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011)، استراتيجية وبرنامج عمل السلطة الفلسطينية للتكيف مع تغير المناخ.

125. سلطة المياه الفلسطينية (2013)، تقرير عن وضع الموارد المائية في دولة فلسطين المحتلة – 2012.

126. سلطة النقد الفلسطينية (2015)، تقرير التضخم – الربع الأول لسنة 2015، الجزء 14.

127. السلطة الوطنية الفلسطينية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (2011)، دراسة للفرص الاقتصادية في محافظة الخليل والجنوب.

128. سولتانا، ر. (2008)، التوجيه المهني في الأرض الفلسطينية المحتلة: استقصاء الميدان وسبل المضي الى الأمام.

129. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2014)، دراسة حول أثر الأزمة في غزة على الشباب.

130. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2014)، العمل معاً لوقف العنف القائم على النوع الاجتماعي.

131. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2015)، تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الوضع: بعد مرور سنة على حرب غزة سنة 2014.

132. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2016)، تحليل الوضع السكاني (مسودة).

133. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2016)، الخصائص الديمغرافية للمراهقين والشباب: نظرة عامة موجزة.

134. صندوق النقد الدولي (2011)، الضفة الغربية وغزة: التطورات الأخيرة في إيرادات المقاصة.

135. صندوق النقد الدولي (2012)، الضفة الغربية وغزة: اتجاهات سوق العمل والنمو والبطالة.

136. صندوق النقد الدولي (2015)، أسباب وعواقب عدم التكافؤ في الدخل: منظور عالمي.

137. صندوق النقد الدولي (2016)، تقرير الضفة الغربية وغزة الى لجنة الارتباط الخاصة.

138. قاعدة بيانات المسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014.

139. القانون الأساسي الفلسطيني (2003).

140. قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2004.

141. قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000.

142. القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 4 لسنة 1999.

143. قطاع الأمن الغذائي (2016)، أبرز مستجدات قطاع الأمن الغذائي في الربع الرابع من سنة 2015.

144. كليمنت، و. ومايلز، ج. (1994)، علاقات الحكم: الطبقة والنوع الاجتماعي في المجتمعات بعد الصناعية.

145. لجنة إعمار الخليل (2015)، الخطة الشاملة للحفاظ وإحياء البلدة القديمة من الخليل.

146. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2015)، شعبٌ في خطر: تداعيات الهجوم الإسرائيلي عام 2014 على الصحة في قطاع غزة.

147. اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2009)، الضفة الغربية: المستوطنات غير الشرعية تسبب العسر للفلسطينيين [بيان صحفي].

148. اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2016)، الاحتلال والقانون الإنساني الدولي: أسئلة وأجوبة.

149. لجنة الكنائس للشؤون الدولية (2013)، التعليم في ظل الاحتلال: الوصول إلى التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة.

150. اللجنة الوزارية لإعادة إعمار غزة (2015)، التقييم المفصل للاحتياجات وإطار الإنعاش لإعادة إعمار غزة.

151. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2005)، تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ياكين إرتورك.

152. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2016)، 86/A/71 – 13/E/2016.

153. مجلس حقوق الإنسان، 71/A/HRC/22 (2012).

154. مجلس حقوق الإنسان، 26/A/HRC/22 (2013).

155. مجلس حقوق الإنسان، 44/A/HRC/28 (2015).

156. مجلس حقوق الإنسان، 45/A/HRC/28 (2015).

157. مجلس حقوق الإنسان، 40/A/HRC/31 (2016).

158. المجلس النرويجي للاجئين (2012)، دليل لقانون الإسكان والأرض والملكية في المنطقة (ج) من الضفة الغربية.

159. مجموعة الحماية (2014)، مخاوف الحماية والتأثيرات الإنسانية للنشاط الاستيطاني في مدينة الخليل (H2).

160. مجموعة الحماية ومجموعة التعليم (2012)، قضايا الحماية التي تؤثر في الوصول الى التعليم في الضفة الغربية.

161. المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط (2016)، تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

162. مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ (2016)، الحياة تحت الحصار: 86% من المشاريع اللازمة لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة المحطم في غزة تظل معرضة للخطر [بيان صحفي].

163. مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ (2016)، مراجعة لسنة 2015: مناصرة حق الفلسطينيين في المياه.

164. مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ (2016)، المياه والصرف الصحي في فلسطين.

165. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (2016)، حقائق سريعة.

166. مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) (2013)، نظام التصاريح: انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الضفة الغربية المعرفة باسم "منطقة التماس".

167. مركز العمل التنموي معاً (2014)، التدهور البيئي وأثره على المياه الجوفية في غزة.

168. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية (2016)، ارتفاع غير مسبوق في انتهاكات حرية الاعلام خلال العام 2015 [بيان صحفي].

169. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2011)، الحرمان من التعليم: انتهاك إسرائيل المنهجي لحق الأطفال الفلسطينيين في التعليم.

170. مصلحة مياه بلديات الساحل (2014)، تقرير تقييم الأضرار: البنية التحتية للمياه والصرف الصحي.

171. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2009)، خمس سنوات على صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

172. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2011)، المستجدات المتعلقة بالجدار.

173. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2012)، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية.

174. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2013)، الأثر الإنساني للجدار.

175. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2013). الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية في مدينة الخليل.

176. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2013)، المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة [بيان صحفي].

177. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2014)، التجمعات البدوية التي يتهددها خطر التهجير القسري.

178. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2014)، المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية.

179. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2014)، موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة (ج).

180. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، تأثير أزمة الوقود والكهرباء في غزة على الأوضاع الإنسانية [بيان صحفي].

181. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية.

182. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015). الخليل: القيود المفروضة على الوصول وسط أعمال العنف تقوض الظروف المعيشية بشكل كبير.

183. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، قطاع غزة: الأثر الإنساني للحصار.

184. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، منسق الشؤون الإنسانية يدعو إلى ضمان وصول الأطفال الآمن إلى المدارس في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية [بيان صحفي].

185. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، نشرة الشؤون الإنسانية لشهر آب/أغسطس 2015.

186. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2016)، إعادة بناء 15% من المساكن المدمرة أو المتضررة بشدة أثناء أعمال القتال عام 2014 [بيان صحفي].

187. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2016)، انقطاعات حادة في الكهرباء في غزة [بيان صحفي].

188. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2016)، التقرير الأسبوعي لحماية المدنيين: 17 – 23 أيار/مايو 2016.

189. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2016)، التقرير الأسبوعي لحماية المدنيين: 26 تموز/يوليو – 1 آب/أغسطس 2016.

190. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2016)، خطر الترحيل القسري.

191. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2016)، غزة: عجز البنية التحتية للصرف الصحي يزيد المخاوف الصحية والبيئية.

192. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2016)، قطاع غزة: الآثار طويلة الأمد للأعمال القتالية عام 2014 على النساء والفتيات.

193. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2016)، معطيات شهرية.

194. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي (2012)، بين المطرقة والسندان.

195. مكتب ممثل المجموعة الرباعية: توني بلير، مبادرة للاقتصاد الفلسطيني: الزراعة.

196. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الاوسط (نيسان/إبريل 2015)، تقرير الى لجنة الارتباط المخصصة للأراضي المحتلة.

197. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الاوسط (أيلول/سبتمبر 2015)، تقرير الى لجنة الارتباط المخصصة للأراضي المحتلة.

198. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الاوسط (نيسان/إبريل 2016)، تقرير الى لجنة الارتباط المخصصة للأراضي المحتلة.

199. مندل، ت. وخشان، ع. (2005)، الإطار القانوني للإعلام في فلسطين وبموجب القانون الدولي.

200. منصور، م. وأبو الهوا، م. (2013)، الهرم في فلسطين، مجلة هذا الأسبوع في فلسطين، 185.

201. منظمة الصحة العالمية (2014)، الحق في الصحة: عبور الحواجز للوصول الى الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2013.

202. منظمة الصحة العالمية (2014)، حمل المراهقات.

203. منظمة الصحة العالمية (2015)، تقرير عن تقييم ميداني للأوضاع الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

204. منظمة الصحة العالمية (2015)، تقرير الوضع رقم 2 عن الاعتداءات على الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

205. منظمة الصحة العالمية (2016)، الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل.

206. منظمة الصحة العالمية (2016)، فيديو منظمة الصحة العالمية: المحددات الاجتماعية للصحة في قطاع غزة [بيان صحفي].

207. منظمة الصحة العالمية (نيسان/إبريل 2016)، الوصول إلى الصحة بالنسبة للمرضى المحالين من قطاع غزة، التقرير الشهري.

208. منظمة الصحة العالمية (2016)، الوصول إلى الصحة بالنسبة للمرضى المحالين من قطاع غزة، التقرير الشهري حزيران/يونيو 2016.

209. منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي (2011)، التقرير العالمي عن الإعاقة.

210. منظمة العمل الدولية (2010)، مشاركة المرأة في القوى العاملة الفلسطينية 2010–2011.

211. منظمة العمل الدولية (2013)، نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

212. منظمة العمل الدولية (2014)، تنقلات سوق العمل للشابات والشبان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

213. منظمة العمل الدولية (2014). نتائج تقييم التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية: التحديات والفرص.

214. منظمة العمل الدولية (2015)، وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة.

215. منظمة العمل الدولية (2016)، وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة.

216. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2009)، الأبعاد الاقتصادية للاحتلال المطول: الاستمرارية والتغير في السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني.

217. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2009)، البدائل السياساتية لإدامة التنمية الفلسطينية وتشكيل الدولة.

218. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2012)، تقرير عن مساعدات الأونكتاد للشعب الفلسطيني.

219. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (1015)، تقرير عن مساعدات الأونكتاد للشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة.

220. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2015)، قطاع الزراعة الفلسطيني المحاصر.

221. مؤسسة بيت الحرية (2016)، قطاع غزة.

222. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2013)، بناء روابط: نحو استراتيجيات وسياسات متكاملة لتمكين النساء الفلسطينيات.

223. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014)، الحرمان من العدالة: وصول النساء الفلسطينيات إلى العدالة في الضفة الغربية من الأرض الفلسطينية المحتلة.

224. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2016)، النساء والمشاركة السياسية وصنع القرار.

225. الهيئة العامة للشؤون المدنية (2015)، التقرير السنوي 2015.

226. هيومان رايتس ووتش (2015)، التقرير العالمي لسنة 2015: إسرائيل/فلسطين.

227. والبي، س. (1989)، التحليل النظري للنظام الأبوي، مجلة علم الاجتماع، 23(2)، 213–234.

228. وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية (1998)، مسح الاستهلاك والإنفاق.

229. وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية (2011)، مسح الاستهلاك والإنفاق.

230. وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) (2011)، الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

231. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (2011)، تقرير اتجاهات التحصيل في الاختبارات الموحدة للسنوات 2009–2010–2011.

232. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (2015)، ظاهرة انتقال الطلبة من التعليم النظامي إلى التعليم غير النظامي وسوق العمل.

233. وزارة الدولة الأمريكية (2016)، كشوفات المناخ الاستثماري لسنة 2016.

234. وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية (2010)، البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية "استراتيجية التحويلات النقدية".

235. وزارة شؤون المرأة الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2011)، الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2011–2013.

236. وزارة الصحة الفلسطينية (2013)، الحسابات الصحية الفلسطينية.

237. وزارة الصحة الفلسطينية (2014)، التقرير الصحي السنوي.

238. وزارة الصحة الفلسطينية (2015)، الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية 2015–2019.

239. وزارة العمل الأمريكية (2014)، نتائج سنة 2014 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال.

240. وزارة العمل الأمريكية (2015)، التقرير السنوي.

241. وزارة العمل الفلسطينية (2015)، التقرير السنوي.

242. وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية (2015)، التقارير المالية الشهرية.

243. وزارة المياه والري الأردنية (2015)، قطاع المياه الأردني: حقائق وأرقام 2013.

244. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2016)، ما هي التكلفة البشرية للكوارث المتعلقة بالطقس (1995–2015)؟

245. الوكالة السويدية للتنمية الدولية (2013)، ملخص سياسات البيئة وتغير المناخ – الأرض الفلسطينية المحتلة.

246. الوكالة السويدية للتنمية الدولية (2014)، النهج المرتكز الى حقوق الإنسان في الوكالة السويدية للتنمية الدولية: تجميع لملخصات عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

247. اليونسكو (2014)، تقييم تطور الإعلام في فلسطين.

248. اليونسكو (2014)، وثيقة برنامج اليونسكو القطري لفلسطين 2014–2017.

249. اليونيسف (2010)، مسح الأسر في غزة بخصوص المياه والصرف الصحي والنظافة.

250. اليونيسف (2014)، آثار البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية على الأطفال والفتيان والفتيات: تحليل باعتماد وسائل مختلطة.

251. اليونيسف (2014)، تقرير الوضع في دولة فلسطين 21 تشرين الثاني/نوفمبر – 4 كانون الأول/ديسمبر 2014.

252. اليونيسف (2015)، الأطفال المتضررون من النزاع المسلح: نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الأول من سنة 2015.

253. اليونيسف (2015)، الأطفال المتضررون من النزاع المسلح: نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الثاني من سنة 2015.

254. اليونيسف (2015)، الأطفال المتضررون من النزاع المسلح: نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الثالث من سنة 2015.

255. اليونيسف (2015)، الأطفال المتضررون من النزاع المسلح: نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الرابع من سنة 2015.

256. اليونيسف (2015)، توفير المياه بسعر أرخص للقرى النائية يخفف الأعباء عن النساء والأطفال.

الهوامش

1 صادقت الحكومة الإسرائيلية على قرار بناء الجدار في سنة 2002 في سياق الهجمات التي وقعت في نطاق الانتفاضة الثانية. الحكومة الإسرائيلية، القرار 2077 (2002).

2 البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، الجزء 2، (أيلول/سبتمبر 2015)، ص 3.

3 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، البدائل السياساتية لإدامة التنمية الفلسطينية وتشكيل الدولة، (2009)، ص 25.

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات التراكمية للحسابات القومية؛ البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، (نيسان/إبريل 2016).

5 البروتوكول الخاص بالعلاقات الخارجية، يدعى أيضاً بروتوكول باريس، الموقع في سنة 1994.

6 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية، (2014).

7 الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، المنطقة (ج): المفتاح لحل الدولتين، (2012).

8 سلطة المياه الفلسطينية، المصادر المائية في دولة فلسطين المحتلة – 2012، (2013)، ص1 .

9 البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، الجزء 2، (نيسان/إبريل 2013)، ص 5.

10 صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وغزة: التطورات الأخيرة في إيرادات المقاصة، (2011)، ص 2 و4.

11 يجري بناء الجدار في أغلبه داخل الضفة الغربية، بما يخالف القانون الدولي، مشكلاً "منطقة تماس" أو منطقة عسكرية مغلقة بين الخط الأخضر لسنة 1949 والجدار ذاته.

12 نشأت المنطقة (ج) بموجب اتفاقية أوسلو 2 المرحلية لسنة 1995 على شكل تدبير مؤقت لمدة خمس سنوات إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي خلال السنوات الخمس التالية. تحيط المنطقة (ج) بالمنطقتين (أ) و(ب) في الضفة الغربية، وتقع في الغالب في الجزء الشرقي من الضفة الغربية على طول منطقة غور الأردن وفي المنطقة الغربية والوسطى من الضفة الغربية.

13 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة (ج)، (2014)، ص 3.

14 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نشرة INFOCUS: البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة، (2013)، ص 9.

15 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية في مدينة الخليل، (2013)، ص 1.

16 جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، تأثير سياسة الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية، (2012)، ص 9.

17 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، القدس الشرقية 2015 – حقائق وارقام، (2015)، ص 1.

18 يبلغ معدل التسرب من التعليم الثانوي في فلسطين إجمالاً 3.7%. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education2014-07E.htm.

19 اللجنة الوزارية لإعادة إعمار غزة، التقييم المفصل للاحتياجات وإطار الإنعاش لإعادة إعمار غزة، (2015)، ص 12.

20 مجلس حقوق الإنسان، التقرير A/HRC/28/45، (2015).

21 بتسيلم (2011)، قاعدة الاعتقال الإداري في القانون الدولي.

22 تتضمن حوادث عنف المستوطنين أعمال التخريب والإضرار بالممتلكات والاعتداءات الجسدية والإساءة اللفظية والتحرش بالأطفال في طريقهم إلى المدرسة.

23 يشير العنف الأسري إلى أي نوع من العنف يرتكبه فرد في العائلة أو الأسرة المعيشية ضد أحد أفرادها الآخرين.

24 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية اليوم العالمي للسكان [بيان صحفي]، (2012)، ص 3.

25 بلغ خط الفقر الوطني للأرض الفلسطينية المحتلة في سنة 2011 كما حدده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2,293 شيكلاً (637 دولاراً أمريكياً) في الشهر لأسرة مكونة من خمسة أفراد (شخصان بالغان وثلاثة أطفال). وهو يعتمد على سلة استهلاك تضم الاحتياجات الأساسية من الغذاء واللباس والإسكان، واللوازم المنزلية والشخصية، والرعاية الصحية، والتعليم، والمواصلات.

26 يحدد على مستوى دخل شهري 1,832 شيكلاً (509 دولارات أمريكية) أو أقل في الشهر لتوفير الغذاء واللباس والإسكان الملائم. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني 2014: التنمية من أجل التمكين، (2014)، ص 53.

27 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الفلسطيني 2014: التقرير النهائي، (2014)، ص 98.

28 يعرف معدل الاعالة الاقتصادية بأنه نسبة السكان المعالين اقتصادياً (الأطفال دون سن الخامسة عشرة والمسنين فوق عمر 64 سنة) إلى الأفراد النشطين اقتصادياً (في سن العمل 15–64 سنة).

29 من 101.3% في سنة 1997 إلى 74.8% في سنة 2014.

30 صندوق النقد الدولي، تقرير الضفة الغربية وغزة الى لجنة الارتباط الخاصة، (2016)، ص 4–5.

31 القانون الأساسي الفلسطيني (2013)، المادة 9.

32 يجري نقاش غياب النفوذ داخل القواعد الاجتماعية–الثقافية في الفصل الثامن.

33 هيومان رايتس ووتش، التقرير العالمي لسنة 2015: إسرائيل/فلسطين، (2015).

34 تعرف بأنها "معايير السلوك المجتمعية التي تحدد التصرف المناسب وتسهم في تنظيم آداب السلوك للحفاظ على النظام الاجتماعي. في المجتمع المثالي، تشجع القواعد الاجتماعية–الثقافية توسيع الخيارات وتمكين الأفراد. إلا أن أغلب المجتمعات لم تعمل تقليدياً على هذا النحو، وتسهم القواعد عموماً في إعاقة صنع السياسات والعمل بدلاً من تشجيع الاختيار". بيك، س. وسيركين، ج.، كسر حلقة الفقر: الأساس البشري للتنمية المستدامة، (2010).

35 مجلس حقوق الإنسان، التقرير A/HRC/22/71، (2012).

36 والبي، س.، التحليل النظري للنظام الأبوي، مجلة علم الاجتماع، 23(2)، (1989)، ص 213–234. يعرف النظام الأبوي على أنه "نظام من البنى والممارسات الاجتماعية يكون الرجال فيه مهيمنين، ويضطهدون النساء ويستغلونهن". تشدد المؤلفة على أن استخدام مصطلح "البنية الاجتماعية" يعني ضمناً رفض الحتمية البيولوجية وفكرة أن كل رجل فرد يوجد في وضع مهيمن وكل امرأة توجد في وضع تابع. وهي ترى أن النظام الأبوي يتكون من ست بنى، هي: الأسلوب الأبوي في الإنتاج، والعلاقات الأبوية في العمل المدفوع الأجر، والعلاقات الأبوية في الدولة، والعنف الذكوري، والعلاقات الأبوية في الجوانب الجنسية، والعلاقات الأبوية في المؤسسات الثقافية.

37 تعرف منظمة الصحة العالمية العنف على أنه: الاستعمال المتعمّد للقوة البدنية أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلي لها من قِبل الشخص ضد نفسه أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي أي منهما إلى حدوث أو رجحان احتمال حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النمو أو الحرمان.

38 يتكون فريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين من الوكالات التالية: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والأونروا، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (وكالة غير مقيمة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (وكالة غير مقيمة)، ومركز التجارة الدولية (وكالة غير مقيمة)، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

39 انظر مثلاً، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني 2014: التنمية من أجل التمكين، (2014).

40 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، (2014).

41 التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إدارة مخاطر الظواهر المتطرفة والكوارث لتحسين التكيف مع تغير المناخ، (2012).

42 غالبية البيانات الرسمية الخاصة بفلسطين غير مصنفة حسب المناطق (أ) و(ب) و(ج). وقد استرشد التحليل بخصوص المنطقة (ج) بدراسات خاصة بالتجمعات السكانية في تلك المنطقة.

43 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، متوفر من: http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_en/881/default.aspx#Population (تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2016).

44 المرجع السابق.

45 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016)، متوفر من: http://www.ps.undp.org/content/papp/en/home/countryinfo/ (تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2016).

46 بالسعر الثابت للدولار الأمريكي سنة 2014. مقدر من حسابات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للناتج المحلي الإجمالي.

47 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2015: التنمية في كل عمل، (2015)، ص 213.

48 مؤسسة بيت الحرية، متوفر من: https://freedomhouse.org/report/freedom–world/2011/gaza–strip (تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2016).

49 المنطقة (أ)، والمنطقة (ب) بشكل محدود.

50 صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحليل الوضع السكاني (مسودة)، (2016).

51 الجهـاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، متوفـر مـن: http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_en/881/default.aspx#Population (تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2016).

52 المرجع السابق.

53 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بمناسبة الذكرى الثامنة والستين لنكبة فلسطين [بيان صحفي]، (2016)، ص 2.

54 وفقاً للمادة 42 من اتفاقية لاهاي لسنة 1907، " تعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها". ويتم تنظيم قانونية أي احتلال معين بواسطة ميثاق الأمم المتحدة وقانون "الحق في شن الحرب". وعندما ينشأ وضع يرقى بالفعل إلى احتلال، ينطبق قانون الاحتلال – سواءً اعتبر الاحتلال مشروعاً أم لا. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاحتلال والقانون الإنساني الدولي: أسئلة وأجوبة، (2004).

55 مهمـا كان الوضـع الـذي تفرضه إسرائيل على القدس الشرقية أو على بقية الضفة الغربية، تظل إسرائيل ملزمـة باحترام القانون الإنساني الدولي بأكمله: الالتزامات المتعلقة بقانون الاحتلال ومتطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان. تنطبق هاتان المجموعتان من القانون بشكل متكامل فيما بينهما وتعززان كل منهما الأخرى. ولا يوجـد أي اساس بموجـب القانون الدولي للافتراض أن الجوانب الإنسانية فقط من القانون الإنساني الدولي تنطبـق على الأرض الفلسطينية المحتلة وسكانها، والذيـن يحظـون بحماية خاصـة بموجب القانون الإنسانـي الدولي. دياكونيا، عملية الجـرف الواقي: تذكير بالمبـادئ الجوهرية للقانون الإنسانـي الدولي [بيان صحفي]، (2014).

56 المادة 43 من اتفاقية لاهاي.

57 المادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة.

58 المادة 50 من اتفاقية جنيف الرابعة.

59 المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة.

60 المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة.

61 إسرائيل طرف في سبع من تسع معاهدات دولية رئيسية لحقوق الإنسان، فقد صادقت إسرائيل على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في 3 كانون الثاني/يناير 1979، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيـره مـن ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيـة أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المـرأة، واتفاقية حقوق الطفل في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1991، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 3 أيلول/سبتمبر 2012.

62 المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 5 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري.

63 تنطبـق هاتـان المجموعتـان من القانون بشكل متكامل فيما بينهما وتعززان كل منهما الأخرى. وينطلـق هذا التفسير من نص العديد من معاهدات حقوق الإنسان ذاتهـا، كمـا تؤكده كذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وممارسات الـدول، وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة/مجلس حقوق الإنسان، وكذلك ممارسات بعثات تقصي الحقائق. وقد أكدت محكمة العدل الدولية أيضاً ضرورة التطبيق المتزامن للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في رأيها الاستشاري لسنة 2004 بشأن التبعات القانونية الناشئة عن بناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

64 قرار مجلس الأمن الدولي رقم 476 (1980) (وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/476 (1980)).

65 صادقـت الحكومـة الإسرائيليـة على قرار ببناء الجدار في سنة 2002 في سياق الهجمات التي وقعت في نطاق الانتفاضة الثانية. الحكومة الإسرائيلية، القرار 2077 (2002).

66 حـددت اتفاقيـات الهدنة لسنـة 1949 منطقة تركت بين الخطين وتم تعريفها بعبارة "الأرض الحرام". وهي توجد بالأساس في المنطقة الواقعة بين الأجزاء الغربية والجنوبية من البلدة القديمة في القدس ومنطقة المصرارة.

67 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للجدار، (2013)، ص 1؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المستجدات المتعلقة بالجدار، (2011)، ص. 3.

68 وحدة مساحة مستخدمة لقياس الأراضي وتساوي في العادة 1,000 متر مربع.

69 البنك الدولي، التأثيرات الاقتصادية للقيود على استخدام الأراضي في الضفة الغربية، (2008)، ص 16.

70 جقمان، ر. وآخرون، الوضع الصحي والخدمات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مجلة لانست، 373 (9666)، (2009)، ص 837.

71 يمكـن أن تكـون التغيرات المعتمدة في سنـة 2015 على نظام جمع البيانات مسؤولة جزئياً عن الانخفاض في نسبة التصاريح المرفوضة أو المؤخرة. الهيئة العامة للشؤون المدنية، التقرير السنوي 2015، (2015).

72 منظمة الصحة العالمية، الحق في الصحة: عبور الحواجز للوصول الى الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2013، (2014)، ص 23.

73 وزارة التربية والتعليم العالي، ظاهرة انتقال الطلبة من التعليم النظامي إلى التعليم غير النظامي وسوق العمل، (2015). يحدد التقرير طائفة من العوامل المساهمة في التسـرب المدرسي، وهي تضم عوامل اقتصادية وتعليميـة واجتماعية، إلى جانب عوامل صحية وغيرها. أفاد حوالي 20.9% من الطلبة الذين تسربوا بأنهم تعرضوا

لإجراءات عقابية بسيطة في المدرسة، وأفاد 1.4% بالتعرض لإجراءات عقابية شديدة. أما مجموعة الأطفال الذين يواجهون عراقيل في الوصول إلى المدارس فتشير إلى الأطفال الذين يواجهون عوائق مادية في طريقهم إلى مدارسهم.

74 مجموعة الحماية ومجموعة التعليم، قضايا الحماية التي تؤثر في الوصول الى التعليم في الضفة الغربية، (2012)، ص 8.

75 لجنة الكنائس للشؤون الدولية، التعليم في ظل الاحتلال: الوصول إلى التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة، (2013)، ص 5.

76 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، الأطفال المتضررون من النزاع المسلح: نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة، الربع الرابع سنة 2015، (2015).

77 البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، الجزء 2، (أيلول/سبتمبر 2015)، ص 3.

78 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات التراكمية للحسابات القومية؛ البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، (نيسان/إبريل 2016).

79 بدأ تطبيق آلية إيرادات المقاصة ضمن اتفاقيات أوسلو لسنة 1994. وبموجبها، تشكل السلطة الفلسطينية وإسرائيل اتحاداً جمركياً يجبي ويجمع الضرائب في إطار مشترك. ويتم تحويل الإيرادات باستخدام نظام موحد للفواتير وحسابات يفترض أن تتم تسويتها مرة كل شهر. وتتشكل غالبية إيرادات المقاصة من المستحقات الجمركية وضريبة القيمة المضافة وضرائب النفط.

80 البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، (نيسان/إبريل 2016).

81 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير عن مساعدات الأونكتاد للشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، (2015)، ص 2.

82 ينطوي العمل اللائق على فرص العمل الذي يكون منتجاً ويوفر دخلاً ملائماً، ويتيح الأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر، ويوفر آفاقاً أفضل للتطور الشخصي والاندماج الاجتماعي، ويتيح الحرية للناس لكي يعبروا عن مخاوفهم وينتظموا ويشاركوا في القرارات التي تمس حياتهم، ويكفل تكافؤ الفرص والمعاملة لجميع النساء والرجال.

83 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، نتائج جولة الربع الثاني (نيسان/إبريل – حزيران/يونيو 2016) [بيان صحفي]، (2016)، ص 13.

84 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي، ملخص النتائج الأولية للمسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014، (2015).

85 البروتوكول الخاص بالعلاقات الخارجية، يدعى أيضاً بروتوكول باريس، الموقع في سنة 1994.

86 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأبعاد الاقتصادية للاحتلال المطول: الاستمرارية والتغير في السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، (2009)، ص 17.

87 تستخدم إسرائيل نسبة 80% المتبقية لصالح سكان مستوطناتها في الضفة الغربية أو تضخها من الأحواض الجوفية المشتركة من أجل استهلاكها في إسرائيل أو بيعها مرة أخرى لمرافق المياه الفلسطينية. مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة في حالات الطوارئ (2016)، متوفر من: http://www.ewash.org/wash-in-opt/west-bank (تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2016).

88 البنك الدولي، المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، (2013)، ص (8).

89 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، البدائل السياساتية لإدامة التنمية الفلسطينية وتشكيل الدولة، (2009)، ص 25.

90 وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، (2011)، ص 41.

91 وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، (2011)، ص 41.

92 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قطاع الزراعة الفلسطيني المحاصر، (2015)، ص 37.

93 البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (2016)، متوفر من: http://data.worldbank.org/products/wdi (تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016).

94 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية، (2014).

95 الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، المنطقة (ج): المفتاح لحل الدولتين، (2012).

96 وهذا يحرم الفلسطينيين من الحق في التنمية.

97 تتضرر المجتمعات المحلية المختلفة بشكل مختلف من الأثر البيئي للجدار، وأثر الإغلاق المفروض على قطاع غزة، وتدهور الموارد الطبيعية في المنطقة (ج). ويجري نقاش هذه المسائل في الفصل الرابع.

98 سلطة المياه الفلسطينية، المصادر المائية في دولة فلسطين المحتلة – 2012، (2013)، ص1 .

99 بتسيلم، مجاري بلا حدود: اهمال رعاية المجاري في الضفة الغربية، (2009)، ص 25.

100 بتسيلم، التمييز في توفير المياه، (2014).

101 مجموعـة الميـاه والصرف الصحي والنظافة الصحية فـي حالات الطوارئ، مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ قلقة من القيود على المياه في الضفة الغربية والناجمة عن سياسات التمييز الإسرائيلية [بيان صحفي]، (2016)، ص 1.

102 وزارة المياه والري الأردنية، قطاع المياه الأردني: حقائق وأرقام 2013، (2015)، ص 13.

103 مكتب ممثل المجموعة الرباعية: توني بلير، مبادرة للاقتصاد الفلسطيني: الزراعة، ص 3.

104 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قطاع الزراعة الفلسطيني المحاصر، (2015)، ص 29.

105 المرجع السابق، ص 25.

106 المرجع السابق.

107 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تأثير أزمة الوقود والكهرباء في غزة على الأوضاع الإنسانية [بيان صحفي]، (2015).

108 المرجع السابق.

109 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، انقطاعات حادة في الكهرباء في غزة، (2016).

110 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير عن مساعدات الأونكتاد للشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، (2015)، ص 13.

111 البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، (نيسان/إبريل 2011)، ص 5.

112 المرجع السابق.

113 صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وغزة: التطورات الأخيرة في إيرادات المقاصة، (2011)، ص 2 و4.

114 بلغ معامل التباين في تحصيل إيرادات المقاصة 0.53 فيما بلغ بخصوص الإيرادات المحلية الإجمالية 0.29. هذه الأرقام مشتقة من التقارير المالية الشهرية لوزارة المالية والتخطيط.

115 البنك الدولي، فواتير الكهرباء غير المدفوعة والمتأخرات تخل باستقرار الاقتصاد الفلسطيني [بيان صحفي]، (2015).

116 صندوق النقد الدولي، تقرير الضفة الغربية وغزة الى لجنة الارتباط الخاصة، (2016)، ص 10.

117 البنك الدولي، المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، (2013)، ص (10) و34.

118 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة، 13/E/2016 – 86/A/71، (2016).

119 المجلس النرويجي للاجئين، دليل لقانون الإسكان والأرض والملكية في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، (2012)، ص 9.

120 المرجع السابق، ص 14–15.

121 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، (2014).

122 التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إدارة مخاطر الظواهر المتطرفة والكوارث لتحسين التكيف مع تغير المناخ، (2012).

123 أرقام تقريبية، تعتمد حيثما أمكن على بيانات السكان لسنة 2016 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

124 أقام 30,171 فرداً في 183 تجمعاً بدوياً ورعوياً في المنطقة (ج) في سنة 2013.

125 10.9% الأسر التي تعيلها نساء × مجموع السكان × 33% نسبة المفتقرين للأمن الغذائي.

126 (2,336,086 امـرأة × 66.2% الإنـاث اللواتي سبق لهن الزواج × 37% المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي = 572,201) + (2,336,086 امرأة × 33.8% الإناث اللواتي لم يسبق لهن الزواج × 54% = 426,382).

127 يتضمن هذا الرقم الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية، والعاملين مقابل أجر في القطاع الخاص الذين يكسبون أقل من الحد الأدنى للأجور. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة في فلسطين، 2015 [بيان صحفي]، (2016).

128 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يوم الطفل الفلسطيني [بيان صحفي]، (2016).

129 صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحليل الوضع السكاني (مسودة)، (2016).

130 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2014: النتائج الرئيسية، (2014)، ص 22.

131 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، احتياجات النساء والفتيات في العمل الإنساني في غزة: تنبيه خاص بالنوع الاجتماعي لخطة الاستجابة لسنة 2016، (2015)، ص 3.

132 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2014: النتائج الرئيسية، (2014)، ص 16.

133 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، متوفر من http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education2014-07E.htm (تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2016).

134 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة (ج)، (2014)، ص 3.

135 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2014، (2015)، ص 24–25.

136 يساهم استخدام مناهج غير مواكبة للعصر ونقص المعلمين ذوي المؤهلات العالية ونقص البنية التحتية المدرسية في تردي جودة التعليم في فلسطين.

137 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منسق الشؤون الإنسانية يدعو إلى ضمان وصول الأطفال الآمن إلى المدارس في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية [بيان صحفي]، (2015).

138 اليونيسف، الأطفال المتضررون من النزاع المسلح: نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة، (2015).

139 العمر الأدنى للعمل في فلسطين هو 15 سنة.

140 قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000، المادة 93.

141 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، (2016)، ص 6.

142 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يوم الطفل الفلسطيني [بيان صحفي]، (2016)، ص 1.

143 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، ص 6.

144 وزارة العمل الأمريكية، نتائج سنة 2014 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال، (2014)، ص 995.

145 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2014: النتائج الرئيسية، (2014)، ص 21.

146 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني [بيان صحفي]، (2011)، ص 25.

147 من بينها 241 تجمعاً يقيم فيها 67,016 فلسطينياً تقع بالكامل في المنطقة (ج)، و51 تجمعاً يقيم فيها 55,018 فرداً حيث يقع ما بين 50% إلى 99% من التجمع داخل المنطقة (ج)، و240 تجمعاً يقيم فيها 175,866 فرداً حيث يقع أقل من 50% من التجمع داخل المنطقة (ج). مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة (ج)، (2014)، ص 2.

148 هي تؤثر أيضاً على الفلسطينيين الذين يقيمون في أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة ولكنهم يملكون أراض وممتلكات في المنطقة (ج).

149 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رصد وضع الأطفال والنساء: مسح الأسرة الفلسطيني 2010، (2013)، ص 157.

150 صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحليل الوضع السكاني (مسودة)، (2016).

151 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي، ملخص النتائج الأولية للمسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014، (2015).

152 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، (2016)، ص 30.

153 قاعدة بيانات المسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014.

154 مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ، الحياة تحت الحصار: 86% من المشاريع اللازمة لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة المحطم في غزة تظل معرضة للخطر [بيان صحفي]، (2016)، ص 1.

155 المرجع السابق.

156 مجموعة الحماية، مخاوف الحماية والتأثيرات الإنسانية للنشاط الاستيطاني في مدينة الخليل (2014) ،(H2)، ص 1.

157 الهيئة العامة للشؤون المدنية. التقرير السنوي 2015، (2015).

158 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يوم المعاق العالمي [بيان صحفي]، (2015).

159 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المؤتمر الصحفي عن مسح الإعاقة 2011 (2011)، ص 11.

160 تحدد الأونروا القيمة المالية لخط الفقر المدقع كل سنة عن طريق تكلفة تلبية الاحتياجات المتوسطة للطاقة للشخص في اليوم الواحد (2,423 سعرة حرارية) وتكلفة شراء المواد غير الغذائية الأساسية. في سنة 2011، كانت تلك القيمة تعادل العيش على أقل من 1.6 دولار أمريكي للشخص في اليوم. الأونروا، مسح الفقر في غزة، (2011).

161 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية اليوم العالمي للاجئين [بيان صحفي]، (2015)، ص–2 3.

162 الأونروا، لمحة عن مخيمات الأونروا، (2016).

163 الأونروا، الأونروا في أرقام 2015، ص 1.

164 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، (2016)، ص 17.

165 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني [بيان صحفي]، (2011)، ص 17.

166 المرجع السابق، ص 18.

167 منظمة العمل الدولية، تعريفات، (2016). متاح من: https://www.ilo.org/ilostat/faces/home/statisticaldata/conceptsdefinitions;jsessionid=cnicWzN1lv2YenuvGPUgOTrgT8PI0_3Z9PY4lJzYGlncx2lHXJA!86296383?_afrLoop=1054341114497#%40%40!42&_adf.ctrl-state=26%3D105434111449742%3F_afrLoop%3D11fnzs0oge_4 (تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016).

168 اليونيسف، (2016).

169 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، ص 6.

170 تتلقى النساء في قطاع التصنيع 57% من الأجر الوسيط الذي يتلقاه الرجال.

171 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016)، متاح من: http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_en/881/default.aspx#Population (تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016).

172 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية يوم الشباب العالمي، (2016)، ص 1.

173 صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحليل الوضع السكاني (مسودة)، (2016).

174 نشأت المنطقة (ج) بموجب اتفاقية أوسلو 2 المرحلية لسنة 1995، وتقع في الغالب في الجزء الشرقي من الضفة الغربية على طول منطقة الأغوار وفي المنطقة الغربية والوسطى من الضفة الغربية.

175 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، (2016).

176 بتسيلم، ما هي المنطقة (ج)؟ (2014).

177 مجلس حقوق الإنسان، التقرير 26/A/HRC/22، (2013)

178 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة (ج)، (2014)، ص 3. أقام 31% من هؤلاء الأفراد في محافظة الخليل، يلي ذلك 24% أقاموا في محافظة القدس، و14% أقاموا في محافظة أريحا، و31% أقاموا في المحافظات الثماني المتبقية.

179 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نشرة INFOCUS: البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة، (2013)، ص 6.

180 البنك الدولي، المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، (2013)، ص 8.

181 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، (2015)، ص 4.

182 المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، (2016)، ص 5.

183 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نشرة INFOCUS: البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة، (2013)، ص 9.

184 المرجع السابق.

185 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، (2015)، ص 4.

186 الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، المنطقة (ج): المفتاح لحل الدولتين، (2012)، ص 3.

187 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التجمعات البدوية التي يتهددها خطر التهجير القسري، (2014)، ص 1.

188 منظمة الصحة العالمية، (2016).

189 مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الاوسط (نيسان/إبريل 2015)، تقرير الى لجنة الارتباط المخصصة للأراضي المحتلة، ص 5.

190 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2014، (2015)، ص 24–25.

191 اليونيسف، الأطفال المتضررون من النزاع المسلح: نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة، (2015).

192 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2014، (2015)، ص 24–25.

193 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية في مدينة الخليل، (2013).

194 المرجع السابق.

195 اليونيسف، (2016).

196 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الخليل: القيود المفروضة على الوصول وسط أعمال العنف تقوض الظروف المعيشية بشكل كبير، (2015).

197 اليونيسف، (2016).

198 لجنة إعمار الخليل، الخطة الشاملة للحفاظ وإحياء البلدة القديمة من الخليل، (2015)، ص 67.

199 بتسيلم وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، مدينة أشباح: سياسة الفصل الإسرائيلية تؤدي إلى ابتعاد الفلسطينيين عن وسط مدينة الخليل، (2007)، ص 14.

200 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الضفة الغربية: المستوطنات غير الشرعية تسبب العسر للفلسطينيين، (2009).

201 إن حق كل فرد في "التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة الجسدية والنفسية" تكفله المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة. وهنـاك عدة معاهدات أخرى تتناول الحق في الصحة تعتبر كل من إسرائيل وفلسطين دولة طرفاً فيها، ومنها: اتفاقية القضاء على التمييز العنصري – المادة 5(هـ)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – المادة 11(1)(و) والمادة 12 والمادة 14(2)(ب)، واتفاقية حقوق الطفل – المادة 24، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – المادة 25.

202 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الحق في التطوير: تخطيط التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية، (2015)، ص 10.

203 جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، تأثير سياسة الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية، (2012)، ص 11.

204 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الحق في التطوير: تخطيط التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية، (2015)، ص 5.

205 المرجع السابق، ص 1؟

206 المرجع السابق.

207 المرجع السابق، ص 10 و14.

208 منظمة الصحة العالمية، الحق في الصحة: عبور الحواجز للوصول الى الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2013، (2014)، ص 24.

209 يبلغ معدل التسرب الإجمالي من التعليم الثانوي في فلسطين 3.7%. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016)، متوفر من http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education2014E.htm-07 (تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016).

210 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، القدس الشرقية 2015 – حقائق وارقام، (2015)، ص 1.

211 مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الاوسط (نيسان/إبريل 2015)، تقرير الى لجنة الارتباط المخصصة للأراضي المحتلة، ص 17.

212 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، (2016)، ص 14.

213 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، القدس الشرقية 2015 – حقائق وارقام، (2015)، ص 2.

214 أبو غلوس، ع.، العرض في عمل الأطفال في فلسطين: اتجاهات وآفاق، مجلة موضوعات في الاقتصادات الشرق أوسطية والإفريقية، 14، (2012)، ص 140.

215 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، (2012)، ص 2.

216 يستثنى من هذا النظام المواطنون الإسرائيليون والمستوطنون الذين يعيشون في المنطقة والسواح أو الأفراد من أصل يهودي. بتسيلم، الحياة في ظلّ المضايقات: تأثيرات الجدار الفاصل على المدى البعيد (2012)، ص 25.

217 سلطة جودة البيئة الفلسطينية، أثر جدار الضم والتوسع على البيئة الفلسطينية، (2010)، ص. 112،

218 الأونروا ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، رصد الأثر البيئي، (2012).

219 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قطاع غزة: الآثار طويلة الأمد للأعمال القتالية عام 2014 على النساء والفتيات، (2016).

220 اليونيسف، تقرير الوضع في دولة فلسطين 21 تشرين الثاني/نوفمبر – 4 كانون الأول/ديسمبر 2014، (2014)، ص 1.

221 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إعادة بناء 15% من المساكن المدمرة أو المتضررة بشدة أثناء أعمال القتال عام 2014 [بيان صحفي]، (2016).

222 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية [بيان صحفي]، (2014)، ص 1.

223 اللجنة الوزارية لإعادة إعمار غزة، التقييم المفصل للاحتياجات وإطار الإنعاش لإعادة إعمار غزة، (2015)، ص 12.

224 البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، (أيار/مايو 2015)، ص 6.

225 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قطاع غزة: الأثر الإنساني للحصار، (2015)، ص 1؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، معطيات شهرية، (2016)، متوفر من: http://www.ochaopt.org/ar/content/monthly-figures (تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016).

226 إن حدود الأميال البحرية التي تفرضها إسرائيل متغيرة – فهي تزداد من ثلاثة أميال بحرية إلى ستة فتسعة، ومن ثم تتناقص بالعكس، وقد بقيت عند ستة أميال بحرية في السنوات الأخيرة. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة [بيان صحفي]، (2013)، ص 2.

227 مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ، الحياة تحت الحصار: 86% من المشاريع اللازمة لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة المحطم في غزة تظل معرضة للخطر [بيان صحفي]، (2016)، ص 1.

228 الأونروا، غزة في سنة 2020، (2012)، ص 3.

229 الأمم المتحدة، غزة 2020: مكان صالح للعيش؟ (2012)، ص 11.

230 مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ، المياه والصرف الصحي في فلسطين، (2016)، ص 2.

231 مركز العمل التنموي معاً، التدهور البيئي وأثره على المياه الجوفية في غزة، (2014)، ص 1.

232 مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ، الحياة تحت الحصار: 86% من المشاريع اللازمة لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة المحطم في غزة تظل معرضة للخطر [بيان صحفي]، (2016)، ص 1.

233 اليونيسف، مسح المياه والصرف الصحي والنظافة للأسر في غزة، (2010)، ص 15.

234 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، (2016)، ص 5.

235 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2015، ص 62.

236 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قطاع غزة: الأثر الإنساني للحصار، (2015)، ص 1.

237 صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الوضع: بعد مرور سنة على حرب غزة سنة 2014، (2015) ص 4.

238 وزارة الصحة الفلسطينية، الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية 2015–2019، (2015).

239 ثابت، ع. وفوستانيس، ب.، أثر العنف السياسي والصدمة في غزة على الصحة النفسية للأطفال وأنواع التدخلات: مراجعة للبينات البحثية في سياق تاريخي، (2012)، ص 6.

240 حتى في سنة 2013، كان الفلسطينيون يتكبدون دفع نفقات عالية على الصحة من حسابهم الخاص (37.7%) من مجموع الإنفاق على الصحة. ويرجح أن تكون هذه النسبة أعلى في قطاع غزة بعد سنة 2014 بالمقارنة مع الضفة الغربية. وزارة الصحة الفلسطينية، الحسابات الصحية الفلسطينية، (2013).

241 منظمة الصحة العالمية، الحق في الصحة: عبور الحواجز للوصول الى الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2013، (2014).

242 منظمة الصحة العالمية، (2016).

243 منظمة الصحة العالمية، التقارير الشهرية لمنظمة الصحة العالمية عن إحالة المرضى من قطاع غزة، (2012) (2015) (2016).

244 منظمة الصحة العالمية، الوصول إلى الصحة بالنسبة للمرضى المحالين من قطاع غزة، التقرير الشهري حزيران/يونيو 2016، (2016)، ص 4.

245 يتضمن مجموع الضحايا المتعلقين بالنزاع جميع القتلى الذين سقطوا في حوادث عنف تتعلق مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني. وتستثني هذه الأرقام الضحايا في ظروف أخرى ذات صلة، مثل الذين توفوا في سياق تأخير وصولهم إلى الرعاية، وانفجار ذخائر غير منفجرة، والتعامل مع الأسلحة بتهور، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.

246 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، معطيات شهرية، (2016)، متوفر من: http://www.ochaopt.org/ar/content/monthly–figures (تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016).

247 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير الأسبوعي لحماية المدنيين: 26 تموز/يوليو – 1 آب/أغسطس 2016، (2016).

248 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير الأسبوعي لحماية المدنيين: 17 – 23 أيار/مايو 2016، (2016).

249 الأونروا، (2016)، متاح من: http://www.unrwa.org/where–we–work/west–bank (تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016).

250 الأونروا، القتل والإصابات بين اللاجئين في الضفة الغربية، (2014).

251 اليونيسف، الأطفال المتضررون من النزاع المسلح: نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة، الربع الرابع من سنة 2015، (2015).

252 الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، الحجز العسكري، متاح من: http://www.dci–palestine.org/issues_military_detention (تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016).

253 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبٌ في خطر: تداعيات الهجوم الإسرائيلي عام 2014 على الصحة في قطاع غزة، (2015)، ص 22–25.

254 اللجنة الوزارية لإعادة إعمار غزة، التقييم المفصل للاحتياجات وإطار الإنعاش لإعادة إعمار غزة، (2015)، ص 202–206 و208.

255 اليونيسف، تقرير الوضع في دولة فلسطين 21 تشرين الثاني/نوفمبر – 4 كانون الأول/ديسمبر 2014، (2014)، ص 1.

256 مجلس حقوق الإنسان، التقرير 45/A/HRC/28، (2015).

257 مجلس حقوق الإنسان، التقرير 45/A/HRC/28، (2015).

258 اليونسكو (2014)، تقييم تطور الإعلام في فلسطين.

259 المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، ارتفاع غير مسبوق في انتهاكات حرية الاعلام خلال العام 2015 [بيان صحفي]، (2016).

260 مجلس حقوق الإنسان، التقرير 45/A/HRC/28، (2015).

261 مجلس حقوق الإنسان، التقرير 40/A/HRC/31، (2016).

262 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني [بيان صحفي]، (2011)، ص 16.

263 مجلس حقوق الإنسان، التقرير 40/A/HRC/31، (2016).

264 مجلس حقوق الإنسان، التقرير 45/A/HRC/28، (2015).

265 المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، (2016)، ص 3.

266 تتضمن حوادث عنف المستوطنين أعمال التخريب والإضرار بالممتلكات والاعتداءات الجسدية والإساءة اللفظية والتحرش بالأطفال في طريقهم إلى المدرسة.

267 مجلس حقوق الإنسان، 44/A/HRC/28، المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، (2015).

268 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة الشؤون الإنسانية لشهر آب/أغسطس 2015، (2015)، ص 16.

269 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التجمعات البدوية التي يتهددها خطر التهجير القسري، (2014)، ص 1.

270 من بين سبع شكاوى قدمها ضحايا فلسطينيون إلى الشرطة الإسرائيلية في الخليل بخصوص حوادث عنف المستوطنين في سنة 2013، تم إغلاق التحقيقات في ست حوادث (86%)، وما زال التحقيق جارياً في واحدة. مجموعة الحماية، مخاوف الحماية والتأثيرات الإنسانية للنشاط الاستيطاني في مدينة الخليل (H2)، (2014)، ص 6.

271 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، معطيات شهرية، (2016)، متوفر من: http://www.ochaopt.org/ar/content/monthly–figures (تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016).

272 مجلس حقوق الإنسان، التقرير 40/A/HRC/31، (2016).

273 للتعمق في الروابط بين العنف العام والعنف الخاص، وبين العنف السياسي والعنف الأسري، انظر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بناء روابط: نحو استراتيجيات وسياسات متكاملة لتمكين النساء الفلسطينيات، (2013).

274 يشير العنف الأسري إلى أي نوع من العنف يرتكبه فرد في العائلة أو الأسرة المعيشية ضد أحد أفرادها الآخرين.

275 يعرّف على أنه "أفعال الإساءة البدنية أو النفسية أو الاجتماعية (بما فيها العنف الجنسي) التي يشرع فيها أو يهدد بالشروع فيها بنوع ما من القوة (مثل العنف، أو التهديدات، أو الإكراه، أو التلاعب، أو الخداع، أو التوقعات الثقافية، أو الأسلحة، أو الظروف الاقتصادية) وتكون موجهة ضد شخص ذكر أو أنثى بسبب أدوار وتوقعات النوع الاجتماعي الخاصة به أو بها في مجتمع أو ثقافة ما. يعتمد العنف القائم على النوع لاجتماعي في العادة على التفاوت في علاقات القوة بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات. وتكون النساء والفتيات هن المستهدفات من هذا العنف بأكبر قدر، وإن لم يكن مقتصراً عليهن، وذلك بسبب القواعد والمعتقدات الاجتماعية التي تديم مكانتهن الاجتماعية كأفراد من الدرجة الثانية. تتضمن أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي العنف الجنسي، والانتهاك الجنسي، والتحرش الجنسي، والاستغلال الجنسي، والتزويج المبكر أو التزويج القسري، والتمييز بين الجنسين، والحرمان (مثلاً من التعليم، والغذاء، والحرية)، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث". (الأمم المتحدة، قاعدة بيانات مصطلحات الأمم المتحدة، (2016)، متوفر من: https://unterm.un.org/UNTERM/portal/welcome (تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016).

276 وزارة شؤون المرأة الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2011–2013، (2011).

277 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني [بيان صحفي]، (2011)، ص 17.

278 المرجع السابق، ص 52.

279 صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الوضع: بعد مرور سنة على حرب غزة سنة 2014، (2015) ص 3.

280 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2011: النتائج الرئيسية، (2011)، ص 25.

281 المرجع السابق، ص 137.

282 المرجع السابق، ص 151.

283 المرجع السابق.

284 ارتفـع معامـل جينـي لقياس تفاوت الدخل من 0.34 في سنة 1998 إلـى 0.403 في سنة 2011. وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينيـة، مسح الاستهلاك والإنفاق، (1998)؛ ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، مسح الاستهلاك والإنفاق، (2011).

285 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية اليوم العالمي للسكان [بيان صحفي]، (2012)، ص 3.

286 بلغ خط الفقر الوطني للأرض الفلسطينية المحتلة في سنة 2011 كما حدده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2,293 شيكلاً (637 دولاراً أمريكياً) في الشهر لأسـرة مكونـة من خمسة أفراد (شخصان بالغان وثلاثة أطفـال). وهو يعتمد على سلة استهلاك تضم الاحتياجات الأساسية من الغـذاء واللباس والإسكان، واللوازم المنزلية والشخصية، والرعاية الصحية، والتعليم، والمواصلات.

287 يحـدد علـى مستـوى دخل شهري 1,832 شيـكلاً (509 دولارات أمريكيـة) أو أقل في الشهر لتوفير الغـذاء واللباس والإسكان الملائـم. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني 2014: التنمية من أجل التمكين، (2014)، ص 53.

288 انظر الفصل الثالث لمزيد من التفاصيل.

289 بـدأ سريـان الحـد الأدنى للأجور في فلسطيـن في 1 كانون الثاني/يناير 2013 على النحـو الآتي: 1,450 شيكلاً في الشهر، 65 شيـكلاً في اليوم، 8.5 شيكل في الساعة. منظمة العمل الدولية، وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، (2015)، ص 14.

290 البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، (2016).

291 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات: النتائج الرئيسية، (2014)، ص 98.

292 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يوم الطفل الفلسطيني، (2016).

293 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2014، (2015)، ص 55.

294 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية اليوم العالمي للاجئين [بيان صحفي]، (2015)، ص 3.

295 الجهـاز المركـزي للإحصاء الفلسطينـي، (2016)؛ الجهاز المركـزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي عـن نتائج مسح القوى العاملـة، الربع الثاني 2016، (2016)، ص 12.

296 أشارت البيانات الإحصائية لسنة 2014 إلى أن نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في فلسطين بلغت 39.9% (40.9% بين اللاجئين مقابل 39.2% بين غير اللاجئين). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية اليوم العالمي للاجئين [بيان صحفي]، (2015)، ص 2.

297 وزارة شؤون المرأة الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2011–2013، (2011)، ص 31.

298 وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية "استراتيجية التحويلات النقدية"، (2010)، ص 23؛ والاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوروبي ووزارة الشؤون الاجتماعية يستضيفان إفطاراً في قرية الأطفال SOS في بيت لحم [بيان صحفي]، (2015).

299 أظهرت البيانات لسنة 2009 أن رفع خط الفقر بنسبة 20% سيعني زيادة معدل الفقر في الضفة الغربية من 15% إلى 28% وفي غزة من 33% إلى 49%. البنك الدولي، التعامل مع الصراع: الفقر والاشتمال في الضفة الغربية وقطاع غزة، (2011)، ص 17.

300 البنك الدولي، الاندماج والصمود: الطريق إلى الأمام في شبكات الأمان الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (2010)، ص (14).

301 منظمة العمل الدولية، وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، (2016)، ص 29.

302 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي، ملخص النتائج الأولية للمسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014، (2015)، ص 10.

303 قاعدة بيانات المسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014.

304 الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي، المشروع المشترك لحماية التجمعات السكانية البدوية والرعوية، (2014).

305 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي: 2015، (2016)، ص 60 و62.

306 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية يوم الشباب العالمي [بيان صحفي]، (2015)، ص 3..

307 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، القدس الشرقية 2015 – حقائق وارقام، (2015)، ص 1.

308 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2012)، تقرير الوضع السنوي: العلامة: راسب – عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية، (2012)، ص 4.

309 الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسطيني، الطلبة الذين تقدموا لامتحان شهـادة الدراسة الثانوية العامة "التوجيهي" للعـام الدراسي 2015/2014 [بيان صحفي]، (2016).

310 منظمة العمل الدولية، تنقلات سوق العمل للشابات والشبان في الأرض الفلسطينية المحتلة، (2014)، ص 30.

311 صندوق النقد الدولي، أسباب وعواقب عدم التكافؤ في الدخل: منظور عالمي، (2015).

312 الجهـاز المركـزي للإحصاء الفلسطيني، النتائـج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول 2016 (دورة كانون ثانـي – آذار 2016) [بيان صحفي]، (2016). تمثلـت العينـة فـي الأشخاص في عمر 15 سنة فأكثر الذين كانوا في العمل لمدة ساعة واحدة على الأقل خـلال الفترة المرجعية، أو الذين لم يكونوا في العمل خلال الفترة المرجعية، ولكن كانت لديهم وظيفة أو امتلكوا مصلحة أعمال كانوا غائبين عنها مؤقتاً، وكانوا يعملون، سواءً كأفراد أسرة يعملون بدون أجر أو غير ذلك.

313 لا تتوفـر دراسـات شاملـة تغطي الأرض الفلسطينية المحتلة وتتفحص حجم الأنشطة المحددة وما يتعلق بها مـن أخطار تواجه الأطفال. مع ذلك، فقد ألقي بعض الضوء على طبيعة الأخطار التي تواجه الأطفال العاملين في مثل هذه الظروف.

314 المرجع السابق.

315 تعـرّف نسبـة الإعالة الاقتصادية بأنها نسبة السكان المعتمديـن اقتصادياً (الأطفال دون الخامسة عشرة والمسنين فوق 64 سنة) إلى السكان النشطين اقتصادياً (في سن العمل، أي 15–64 سنة).

316 من 101.3% في سنة 1997 إلى 74.8% في سنة 2014.

317 الاتحاد الأوروبي، نسب الإعالة المتعلقة بالعمر لدى الشباب، (2016).

318 مع أنه حدث انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الأرض الفلسطينية المحتلة من 6.4 فرد في سنة 1997 إلى 5.2 في سنة 2015، فإن حجم الأسرة لا يزال أكبر مما هو في أغلب الاقتصادات المتوسطة الدخل. في الضفة الغربية، انخفض هذا المتوسط من 6.1 فرد في سنة 1997 إلى 5.0 في سنة 2015، فيما انخفض في غزة مـن 6.9 فـرد إلـى 5.7 خلال الفترة ذاتها. ويغلب أن تكون الأسر التي تعيلهـا نساء أصغر حجماً، إذ يبلغ متوسط حجمها 3.0 أفراد بالمقارنة مع 5.8 فرد للأسر التي يعيلها رجال. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات المسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014، (2015).

319 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رصد وضع الأطفال والنساء: مسح الأسرة الفلسطيني 2010، (2013)، ص 157.

320 صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وغزة: اتجاهات سوق العمل والنمو والبطالة، (2012)، ص 1.

321 دونـات، م. وآخـرون، التغيرات فـي درجات الحرارة المتطرفة والهطول في المنطقـة العربية: الاتجاهات الطويلة المدى والتباينـات المتعلقة بظاهرتي التذبذب الجنوبي وشمال الأطلسي للمناخ، المجلة الدولية لعلوم المناخ، (2013)، ص 582.

322 السلطة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استراتيجية وبرنامج عمل السلطة الفلسطينية للتكيف مع تغير المناخ، (2011).

323 بلغ معامل التغير بالنسبة للضفة الغربية 0.25، فيما كان بالنسبة لقطاع غزة 0.18.

324 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ما هي التكلفة البشرية للكوارث المتعلقة بالطقس (1995–2015)؟ (2016).

325 لذا في كثير من الأحيان توجد المخيمات في الخطط المكانية الوطنية كمساحة فارغة، ولا تغطى المخيمات بخطط التأهب للطوارئ على المستوى الوطني.

326 صندوق النقد الدولي، تقرير الضفة الغربية وغزة الى لجنة الارتباط الخاصة، (2016)، ص 4–5.

327 مقدر من وزارة المالية والتخطيط، التقرير المالي الشهري لشهر كانون الأول/ديسمبر 2015، (2015).

328 مـع ذلـك، لا تـزال توجد مصادر غير مستغلة للإيرادات الضريبية، وخاصة من خلال تمليك الأراضي ولا سيما في المنطقتين (أ) و(ب). وهذه العملية متوقفة على الرغم من إمكانية تحقيق منافع اقتصادية واضحة منها.

329 على سبيل المثال، ينخفض متوسط العلامات في الاختبارات الوطنية للصفين الرابع والثامن في مادتي الرياضيات والعلوم. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، تقرير اتجاهات التحصيل في الاختبارات الموحدة للسنوات 2009–2010–2011، (2011)، ص 4.

330 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني 2014: التنمية من أجل التمكين، (2014)، ص 135.

331 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2012)، تقرير الوضع السنوي: العلامة: راسب – عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية، (2012)، ص 4.

332 تديـر وزارة الصحـة بدعم من الهيئات الدولية 13 مركزاً للصحة النفسيـة المجتمعية ومركزاً واحداً للصحة النفسية للأطفال والمراهقين في الضفة الغربية. وتوجد في غزة ستة مراكز للصحة النفسية المجتمعية، واحد في كل محافظة، باستثناء محافظة غزة حيث يوجد مركزان بسبب الكثافة السكانية العالية هناك. مع ذلك، ومنذ سنـة 2007، وبسبب الإغـلاق الذي تفرضه إسرائيل والاعتداءات العسكرية المتوالية، طرأت صعوبات شديدة فـي المحافظة على استمرار عمل العيادات، ويوجد نقص حاد جداً في إمدادات الأدوية اللازمة للمرضى الذين يعانون من الأمراض النفسية والصدمة النفسية والقلق المرضي.

333 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الشباب الفلسطيني 2015: النتائج الرئيسية، (2016).

334 يحتاج الأشخاص ذوو الإعاقات إلى طائفة من الخدمات المتخصصة لمساعدتهم في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعيش بكرامة في مجتمعاتهم المحلية: خدمات الصحة والتشخيص والتأهيل، وتوفير الأجهزة المساعدة، والإرشاد النفسي، والأنشطة الترفيهية، وخدمات التمكين والتثقيف، والتربية الخاصة، والتدريب المهني، وخدمات التشغيل، والمخصصات المالية، والرعاية المؤسسية والمجتمعية، بما في ذلك تعديل المساكن والمباني العامة لتيسير استخدامهم لها.

335 8,032 من بين 23,825 طفلاً ذا إعاقة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يوم المعاق العالمي [بيان صحفي]، (2015)، ص 2.

336 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المؤتمر الصحفي عن مسح الإعاقة 2011، (2011)، ص 14

337 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بناء روابط: نحو استراتيجيات وسياسات متكاملة لتمكين النساء الفلسطينيات، (2013)، ص 43.

338 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني [بيان صحفي]، (2011)، ص 18.

339 مقدر من التقرير المالي الشهري لشهر كانون الأول/ديسمبر 2015 لوزارة المالية والتخطيط الفلسطينية.

340 القانون الأساسي الفلسطيني (2013)، المادة 9.

341 وزارة الدولة الأمريكية، كشوفات المناخ الاستثماري لسنة 2016، (2016).

342 وزارة العمل الأمريكية، نتائج سنة 2014 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال، (2014).

343 الوكالة السويدية للتنمية الدولية، ملخص سياسات البيئة وتغير المناخ – الأرض الفلسطينية المحتلة، (2013)، ص 3.

344 وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، التقارير المالية الشهرية، (2015).

345 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع، (2011).

346 يجري نقاش غياب النفوذ داخل القواعد الاجتماعية–الثقافية في الفصل الثامن.

347 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، النساء والمشاركة السياسية وصنع القرار، (2016)، ص 2.

348 السلطة الفلسطينية، المركز الإعلامي.

349 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بمناسبة الثامن من آذار يوم المرأة العالمي 2011 [بيان صحفي]، (2011)، ص 2.

350 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يوم المرأة العالمي 2014 [بيان صحفي]، (2014)، ص 2.

351 المرجع السابق.

352 المرجع السابق.

353 هيومان رايتس ووتش، التقرير العالمي لسنة 2015: إسرائيل/فلسطين، (2015).

354 مندل، ت. وخشان، ع.، الإطار القانوني للإعلام في فلسطين وبموجب القانون الدولي، (2005)، ص 5.

355 تعرّف بأنها "معايير السلوك المجتمعية التي تحدد التصرف المناسب وتسهم في تنظيم آداب السلوك للحفاظ على النظام الاجتماعي. في المجتمع المثالي، تشجع القواعد الاجتماعية–الثقافية توسيع الخيارات وتمكين الأفراد. إلا أن أغلب المجتمعات لم تعمل تقليدياً على هذا النحو، وتسهم القواعد عموماً في إعاقة صنع السياسات والعمل بدلاً من تشجيع الاختيار". بيك، س. وسيركين، ج.، كسر حلقة الفقر: الأساس البشري للتنمية المستدامة، (2010).

356 مجلس حقوق الإنسان، التقرير A/HRC/22/71، (2012).

357 والبي، س.، التحليل النظري للنظام الأبوي، مجلة علم الاجتماع، 23(2)، (1989)، ص 213–234. يعرف النظام الأبوي على أنه "نظام من البنى والممارسات الاجتماعية يكون الرجال فيه مهيمنين، ويضطهدون النساء ويستغلونهن". تشير المؤلفة إلى أن استخدام مصطلح "البنية الاجتماعية" يعني ضمناً رفض الحتمية البيولوجية وفكرة أن كل رجل فرد يوجد في وضع مهيمن وكل امرأة توجد في وضع تابع. كما أن النظام الأبوي يتكون من ست بنى، هي: الأسلوب الأبوي في الإنتاج، والعلاقات الأبوية في العمل المدفوع الأجر، والعلاقات الأبوية في الدولة، والعنف الذكوري، والعلاقات الأبوية في الجوانب الجنسية، والعلاقات الأبوية في المؤسسات الثقافية.

358 كليمنت، و. ومايلز، ج.، علاقات الحكم: الطبقة والنوع الاجتماعي في المجتمعات بعد الصناعية، (1994).

359 استشارات التقييم القطري المشترك.

360 منظمة الصحة العالمية، حمل المراهقات، (2014)، متوفر من: http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs364/en/ (تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016).

361 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رصد وضع الأطفال والنساء: مسح الأسرة الفلسطيني 2010، (2013)، ص 125.

362 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2014: النتائج الرئيسية، (2014)، ص 22.

363 الأونروا، دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، (2016)، ص 1.

364 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، (2016)، ص 5.

365 المرجع السابق، ص 5 و14.

366 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يوم المرأة العالمي [بيان صحفي]، (2016)، ص 1.

367 منظمة العمل الدولية، نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة، (2013).

368 منظمة العمل الدولية، مشاركة المرأة في القوى العاملة الفلسطينية 2010–2011، (2010).

369 مشتق في الأصل من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1917 ولسنة 1951، ويرتكز إلى الفقه الحنفي، ولم يخضع لأي تعديل ملموس في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من قيام سوريا ومصر والأردن بإدخال تعديلات على قوانين الأحوال الشخصية لديها.

370 البنك الدولي، النوع الاجتماعي في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (2006)، ص 7.

371 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المؤتمر الصحفي عن مسح الإعاقة 2011 (2011)، ص 14.

372 الوكالة السويدية للتنمية الدولية، النهج المرتكز الى حقوق الإنسان في الوكالة السويدية للتنمية الدولية: تجميع لملخصات عن الأشخاص ذوي الإعاقة، (2014)، ص 111.

373 استشارات التقييم القطري المشترك مع الأطراف المعنية.

374 تعرف منظمة الصحة العالمية العنف على أنه: الاستعمال المتعمّد للقوة البدنية أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلي لها من قِبل الشخص ضد نفسه أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي أي منهما إلى حدوث أو رجحان احتمال حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النمو أو الحرمان.

375 وزارة شؤون المرأة الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2011–2013، (2011)، ص 18.

376 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الحرمان من العدالة: وصول النساء الفلسطينيات إلى العدالة في الضفة الغربية من الأرض الفلسطينية المحتلة، (2014)، ص 6.

377 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ياكين إرتورك، (2005).

378 صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الوضع: بعد مرور سنة على حرب غزة سنة 2014، (2015) ص 3.

379 صندوق الأمم المتحدة للسكان، العمل معاً لوقف العنف القائم على النوع الاجتماعي، (2014).

380 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2014: النتائج الرئيسية، (2014)، ص 21. للمقارنة، تعرض لعنف مماثل 79% من الأطفال في العراق (سنة 2011)، و64% من الأطفال في السودان (2014)، و86% من الأطفال في الجزائر (2012–2013)، و93% من الأطفال في تونس (2011–2012).

الملحق

الفتيات المراهقات

خصائص الفئة:

لا يوجد تعريف مقبول من الجميع للمراهقة، فيما أن الأمم المتحدة تعرّف المراهقين على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16–19 سنة[1]. يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد الفتيات المراهقات يقارب 530 ألفاً، وهو ما يعادل 11% من مجموع السكان، ويتوقع أن يصل هذا العدد الى 720 ألفاً في سنة 2030.[2]

إن جوانب الضعف لدى الفتيات المراهقات لا تؤثر على تطور الفتيات فحسب، بل تؤثر على المجتمع كله. تواجه فلسطين فرصة ديموغرافية بسبب انخفاض معدل الخصوبة وما يترتب عليه من تغير ديموغرافي في الهيكلية العمرية. نتيجة لذلك، سيتواصل الانخفاض في نسبة الأطفال فيما ترتفع نسبة الشباب والسكان في سن العمل. بالتالي فإن لدى فلسطين ميزة ديموغرافية لصالح التنمية إذا أحسنت الاستثمار في الصحة والتعليم النوعي وتوفير فرص العمل المنتجة للفئات الشابة، بما يشمل الفتيات المراهقات.

إن جني الفوائد المترتبة على هذا العائد الديموغرافي يتعرقل بسبب ممارسات تزويج الأطفال، والحمل المبكر وغير المخطط، وضعف الوصول إلى خدمات التعليم والصحة، وهذا كله يساهم في تضييق الفرص المتاحة أمام الفتيات المراهقات. بالتالي فإن التنمية المستدامة للمجتمع ككل لا يمكن أن تتحقق دون ضمان كرامة الفتيات المراهقات، وتأمين صحتهن وحقوقهن الإنجابية، وكفالة وصولهن إلى التعليم النوعي من أجل تعزيز قدراتهن ومساهمتهن في النمو الاقتصادي.

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. التعرض للعنف

الفتيات المراهقات معرضات للعنف بقدر أكبر على يد أقربائهن الذكور، بما في ذلك من هم في الفئة العمرية ذاتها أو أصغر سناً، باعتبارهم أوصياء على سمعتهن وسمعة العائلة (بالإجمال، تعرضت 69% من الفتيات في عمر 12–17 سنة لإساءة نفسية من قبل أحد الوالدين، فيما تعرضت 34% لعنف بدني من قبل الأب[3]).

2. العوامل المؤسسية والسياسية

يكون المراهقون عموماً أكثر عرضة من سواهم للعنف البدني المباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تتعرض أعداد أكبر من المراهقين للقتل والإصابة والاحتجاز، غير أن مدى تعرض المراهقات الإناث للعنف البدني الإسرائيلي يكون أقل بالمقارنة مع المراهقين الذكور. وفي الوقت ذاته، إن نقص المرافق المدرسية الملائمة في المنطقة (ج) أو وجودها على بعد يؤدي بالفتيات إلى عدم الانتظام في الدوام والتسرب من المدرسة، ولا سيما في مرحلة التعليم الثانوي. ومرة أخرى، على الرغم من أن معدلات التسرب المدرسي أعلى لدى الفتيان (1.6% مقابل 0.9% للفتيات[4])، فإن الفتيات يتضررن بقدر أكبر من الفتيان عندما يتعلق الأمر بالعوائق الأمنية التي تحد من الوصول إلى المدارس.

إن التركيز على المراهقين في الأرض الفلسطينية المحتلة كفئة عمرية مستقلة ذات احتياجات وحقوق خاصة بهم يعد ظاهرة حديثة إلى حد ما تقودها اليونيسف، بالإضافة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي ينفذ الآن مرحلة استطلاعية لنهج الخدمات الصحية الصديقة للشباب ضمن جهوده لدمج خدمات الشباب في رزمة الخدمات الصحية. هذه الرزمة من الخدمات، والتي تشتمل على الصحة النفسية، والصحة البدنية، والإرشاد والتثقيف، والصحة الإنجابية، وغيرها، تستهدف الشباب في عمر 15–24 سنة، ويستفيد منها كذلك المراهقون في عمر 15–19 سنة. ويلزم عمل المزيد من أجل تطوير سياسات وخدمات تستهدف أفراد هذه الفئة العمرية المحددة وتستجيب إلى احتياجاتهم.

3. العوامل الاجتماعية–الثقافية

يساهم الزواج المبكر والحمل المبكر وغير المخطط وضعف الوصول إلى خدمات التعليم والصحة في إبقاء العديد من الفتيات المراهقات مقيدات في ما يتاح أمامهن من فرص وما يكتسبنه من قدرات. تشير البيانات إلى أن 24.2% من النساء في عمر 20–24 سنة تزوجن قبل بلوغ الثامنة عشرة من العمر، مما أدى إلى إنجاب الأطفال مبكراً[5]. كما تزوجت حوالي 4.6% من الإناث في الفئة العمرية 15–19 سنة قبل بلوغهن الخامسة عشرة من العمر، وترتفع هذه النسبة في المناطق الريفية والمخيمات، وكذلك في غزة (تزوجت 2.8% من النساء قبل بلوغ الخامسة

عشـرة مـن العمر في غزة، مقابل 1.6% في الضفة الغربية)[6]. إن انعدام الأمن في الحياة اليوميـة للأشخاص النازحين عن مساكنهم وفقدان سبل كسـب العيش وظروف السكن المكتظة وفقـدان الشبكات الاجتماعية، كل ذلك يساهم في تعزيز الإحساس بحاجة ملحة في تزويج الفتيات المراهقات مبكراً.[7]

معدلات الولادة لدى المراهقات (النساء في عمر 15–19 سنة)[8]

فلسطين بالإجمال	48 لكل 1000
غزة	66 لكل 1000
الضفة الغربية	35 لكل 1000

هنـاك تأثيـر إضافي للفقر على معدلات الولادة، حيث يبلغ معدل الولادة لدى الفئات الأشد فقـراً 86 لكل 1000. إن هذه المعدلات المرتفعة للولادة لدى المراهقات تعد مثار قلق للصحة العامة، إذ أن المراهقات يكن أكثر عرضة لخطر المضاعفات ووفيات الأمهات والأطفال الرضع.[9]

يكـون المراهقـون تحديداً عرضة للمشـكلات النفسية–الاجتماعية نتيجة مرورهم عبـر سنوات المراهقة، والتي تعد مرحلـة انتقالية مهمة في نضجهم وتحولهم إلى راشدين. ومن بين هذه المشكلات العدوانية، والتمرد، والسلوك الخطر، والإحساس بالعجز، والإحباط، والانسحاب.

كمـا تسـود النظرة إلى المراهقين كمتلقيـن بدلاً من اعتبارهم فاعلين اجتماعيين أو شركاء في صنع القـرار. وتكون مشاركة المراهقين محدودة فـي القـرارات التي تؤثر في حياتهم داخل أسرهم وفـي المؤسسات التعليمية وفي العمل وفي المجتمع عمومـاً. وتعاني الفتيات المراهقات من التهميش والإقصـاء بقدر أكبر مما يعانيه الفتيان. وتكون فرص التطور محدودة أمـام الفتيات المراهقات بسبب نقص هذه الفرص بشكل عام، ومحدودية قدرتهن على الوصول إلى مساحات آمنة للمشاركة، والقيود على حركتهن.

التجمعات البدوية والرعوية المقيمة في المنطقة (ج)

خصائص الفئة:

يقـدر مكتـب تنسيـق الشؤون الإنسانية أن ما يصل إلـى 30,171 شخصاً كانوا يقيمون في 183 تجمعاً بدويـاً ورعوياً في المنطقة (ج) في سنة 2013. أقام 30% من هؤلاء في محافظة الخليل، يلي ذلك 24% في محافظة القدس، ثم 14% في محافظة الأغوار، فيما توزعت نسبة 32% على المحافظات الثماني المتبقية.[10] تتكون البنية الاجتماعية للتجمعات البدوية من ثلاث عشائر كبيرة الحجم، هي: التياها والعزازمة والترابين، والتي ترتبط بها 92 قبيلة[11].

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. الموقع

مـر البـدو المقيمون في المنطقة (ج) بعدة دورات مـن الترحيل وهدم المنازل والتهجير القسري على مر السنـوات. يعود أصل أغلب البدو في فلسطين إلى صحراء النقب وقد تم تهجيرهم عن أراضيهم أثناء حرب سنة 1948[12].

إن أكثر من 60% من بين 6,000 فلسطيني ممن تم تهجيرهم قسراً منذ سنة 2008 بسبب هدم مساكنهم في المنطقة (ج) بحجة عدم الترخيص كانـوا يقيمـون في تجمعات بدوية/رعوية[13]. وما يقرب من 7,000 فلسطينـي من البدو والرعاة في 46 تجمّعاً سكانياً صغيراً في التلال الواقعة شرق مدينة القدس وفي وسط الضفة الغربية معرضون لخطر التهجير القسري حسب خطة "ترحيل" قدمتها السلطات الإسرائيلية[14].

يتقيد وصول المجتمعات البدوية والرعوية إلى الأراضي والمياه والموارد الطبيعية وطرق النقل والمواصلات واستخدامهم لها بسبب السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالأرض والسكان في المنطقة (ج). وتتضرر سبل كسب العيش لدى التجمعات البدوية والرعوية بشكل خاص، إذ أن 85% من المراعي القائمة في الضفة الغربية مغلقة أمام الفلسطينيين[15]، ومع أن 32% من العائلات البدوية تملك بعض الأراضي الزراعية، فليس جميع

ملكيات الأراضي مصادق عليها، مما يتيح المجال لإخلائها ومصادرتها[16]. ويحظر الخروج بالمواشي لأغراض الرعي في بعض المناطق الريفية بالقرب من أريحا والأغوار[17].

يتم التحكم بحركة الفلسطينيين في المنطقة (ج) وتقييدها بواسطة نظام معقد من الوسائل المادية والإدارية، بما يشمل محدودية وصول الفلسطينيين إلى طرق النقل والمواصلات. وهناك قيود أشد على حركة السكان البدو والرعاة، إذ أنهم في الغالب يقيمون في مناطق معزولة جداً تفتقر إلى الطرق الداخلية والمواصلات العامة.

2. **العوامل الاقتصادية والاجتماعية–الثقافية**

تعاني المجتمعات البدوية والرعوية المقيمة في المنطقة (ج) من ظروف اجتماعية–اقتصادية سيئة، إذ يبلغ متوسط الدخل الشهري حوالي 1,000 شيكل[18] (يبلغ الحد الأدنى للأجور 1,450 شيكلاً). وفي سنة 2010، كانت نسبة 79%[19] من الأسر البدوية والرعوية في المنطقة (ج) تفتقر إلى الأمن الغذائي، بالمقارنة مع 16.3% في سائر أنحاء الضفة الغربية[20].

لا تملك 41% من الأسر البدوية مصدراً دائماً للكهرباء على مدار الساعة، بالمقارنة مع 1% في سائر أنحاء الضفة الغربية. ويستخدم البعض مولدات (على مستوى التجمع أو الحي أو بشكل شخصي)، مع أن هذا الأمر يشكل عبئاً اقتصادياً لا يستطيع الكثيرون تحمله. علاوة على ذلك، تساهم الظروف الاقتصادية السيئة في مفاقمة الآثار الناجمة عن القيود على الحركة التي تعاني منها التجمعات البدوية، إذ لا يستطيع 84% من البدو تحمل تكاليف المواصلات من أجل الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية.[21]

3. **التعرض للعنف**

يتعرض الفلسطينيون المقيمون في المنطقة (ج) لمخاطر إضافية بمواجهة العنف البدني وأشكال أخرى من المضايقات على يد المستوطنين بسبب قرب تجمعاتهم من المستوطنات الإسرائيلية. وقد أفاد ثلثا التجمعات البدوية والرعوية المقيمة في وسط الضفة الغربية بأنهم تعرضوا لعنف المستوطنين خلال السنوات الثلاث الماضية[22]. وإلى جانب العنف البدني الذي يمارسه المستوطنون، تقوم جماعات استيطانية بشكل متزايد بتقديم التماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيلية تطالب الدولة بتنفيذ أوامر الهدم العالقة.

الأطفال الذين يواجهون عراقيل في الوصول الى المدارس

خصائص الفئة:

يواصل الإغلاق الإسرائيلي المستمر لقطاع غزة التسبب بعواقب شديدة على السكان المدنيين. وفي مختلف أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية، يتعرقل التعليم بشكل شديد في المناطق الجغرافية المعرضة للخطر، بما فيها مناطق التماس والمناطق المحصورة، وحيثما توجد المدارس و/أو التجمعات بجوار الجدار والمستوطنات والمناطق العسكرية، وفي التجمعات المعزولة. ولا تزال أعداد كبيرة من الأطفال الفلسطينيين في سن المدرسة يعانون من مضايقات وعراقيل شديدة وهم في طريقهم إلى المدرسة أو أثناء عودتهم منها. ويواجه الأطفال في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحديات شديدة ومزمنة للحماية أثناء الذهاب إلى المدرسة والعودة منها كل يوم. فهم يعبرون نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية ويمرون عبر مناطق عسكرية مغلقة حيث يمكن أن يتعرضوا لمضايقات بل وللعنف أيضاً. وهم في خط سيرهم اليومي يمرون بجوار مستوطنات إسرائيلية يمكن أن تكون هي أيضاً مصدراً للإيذاء والتحرش والعنف.

في المنطقة (ج)، يعاني 50,000 طفل منتظمين في 183 مدرسة من نقص القدرة على الوصول إلى التعليم، وعدم توفر العدد الكافي من المدارس، والمخاطر في طريقهم إلى المدرسة، فضلاً عن أوامر الهدم الصادرة في حق المدارس[23].

2015	الربع الأول[24]	الربع الثاني[25]	الربع الثالث[26]	الربع الرابع[27]	المجموع
مجموع الحوادث التي تم توثيقها	443	415	489		
مجموع الأطفال المتضررين	4,911	4,902	2,954		
عدد الأطفال الفلسطينيين المصابين نتيجة الصدامات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، والعمليات العسكرية، وعنف المستوطنين، والمتفجرات المتخلفة عن الحرب	104	137	165	1,310	1,716
عدد الأطفال الفلسطينيين القتلى	0	1	4	25	30
عدد الأطفال الإسرائيليين المصابين	4	2	3	3	12
عدد الأطفال الإسرائيليين القتلى	0	0	0	0	0
عدد الأطفال الفلسطينيين الذين كانوا محتجزين في نهاية الربع	182	160	156	422	
الاعتداءات على المدارس	26	17	6	74	123
الحرمان من الوصول إلى التعليم[28]	28	15	9	91	143

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. الموقع

يضطر أكثر من 1,700 طفل من 38 تجمعاً في الضفة الغربية للسفر مسافة تزيد عن 5 كلم من أجل الوصول إلى مدارسهم[29]. وتتقيد حرية الحركة بسبب أكثر من 500 نقطة تفتيش عسكرية، وبفعل نظام التصاريح والإغلاقات وأوامر حظر التجوال، يمكن أن يتضاعف وقت الرحلة إلى المدرسة أو رجوعاً منها ثلاث أو أربع مرات. وفي المنطقة (ج)، تمنع أوامر الهدم وأوامر وقف العمل التجمعات السكانية من بناء مرافق تعليمية ملائمة، مما يضطر الطلبة للسفر إلى تجمعات أخرى من أجل الوصول إلى التعليم[30]. وفي غزة، لا تتاح إمكانية إصلاح الأضرار التي لحقت بالمدارس بسبب عدم القدرة على الوصول إلى مواد البناء[31].

2. المعايير الاجتماعية–الثقافية

تتسرب الفتيات من الدراسة عندما يكن مضطرات للسفر إلى مدارس خارج مجتمعاتهن المحلية، وذلك بسبب وجود الجنود الإسرائيليين على نقاط التفتيش، ووسائل النقل المختلطة، مما يثير اعتبارات أمنية واجتماعية–ثقافية[32].

3. التعرض للعنف

يضطر أكثر من 2,500 طفل من 35 تجمعاً على الأقل في الضفة الغربية للسفر عبر نقاط تفتيش من أجل الوصول إلى مدارسهم كل يوم، وقد أفيد في 14 تجمعاً على الأقل من هذه التجمعات بتعرض الأطفال للتحرش و/أو العنف على يد الجنود الإسرائيليين[33].

تم كذلك تحديد المضايقات والعنف على يد المستوطنين كأحد التحديات الأساسية التي تمس القدرة على الوصول إلى التعليم. وتتضمن أنواع عنف المستوطنين الأكثر ذكراً قذف الحجارة أو التهجم على الأطفال بدنياً ودفعهم. كما ينصب المستوطنون نقاط تفتيش خاصة بهم. وقد أفادت فرق اليونيسف التي تتواجد لتوفير الحماية للأطفال بأن متطوعي هذه الفرق تعرضوا لاعتداءات بدنية ومضايقات وتوقيف واحتجاز وتهديدات بالقتل[34]. وخلال أحدث حالات تصعيد العنف في تشرين الأول/أكتوبر 2015، واجه شركاء اليونيسف المتواجدون لتوفير الحماية للأطفال قيوداً على الوصول في بعض مناطق البلدة القديمة في الخليل، والتي أعلنتها قوات الأمن الإسرائيلية "مناطق عسكرية مغلقة". وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، تلقى الشركاء أمراً عسكرياً إسرائيلياً يحظر عليهم دخول منطقة H2 في الخليل.

الأطفال العاملون

خصائص الفئة:

تعـرّف منظمـة العمـل الدولية عمل الأطفال على أنه العمـل الذي يحرم الأطفال مـن طفولتهم وإمكاناتهم وكرامتهم، ويكـون ضاراً بتطورهم البدنـي والعقلـي، ويكون الأطفال أصغر من أن يسمـح لهم بأدائه حسب التشريعات الوطنية. يشكل الأطفـال دون عمر 14 سنة حوالي 40% مـن مجموع السكان في فلسطين[35] وتنخفض قدرتهم على الوصول إلـى الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، باستمرار. وكنتيجة مباشرة لذلـك، بالإضافـة إلى تأثير الاعتبارات الأمنية والقيود على الحركة ونقص الغرف الصفيـة وتدني معايير المرافق، اضطرت أسر فلسطينية عديدة للبحـث عن خيارات عمل مدفوع الأجر لأطفالهـم. بالإجمال، يقدر أن 3.7% من الأطفال في عمر 10–17 سنة يعملون[36]، وأن 15.5% من الأطفال العاملين غير ملتحقين بالتعليم[37].

	% العاملين	نسبة الفئة العمرية من السكان	العدد	العدد التقديري للأطفال العاملين
أطفال في عمر 10-14 سنة	%2.0	%11.4	548,201	10,964
أطفال في عمر 15-17 سنة	%9.0	%6.6	318,666	28,680

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، يوم الطفل الفلسطيني [بيان صحفي]، ص 1.

توزيع الأطفال العاملين في عمر 10–17 سنة حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة في سنة 2015

النشاط الاقتصادي	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
الزراعة، والصيد، والأحراج، وصيد السمك	27.4	29.3	21.6
التعدين، والمحاجر، والصناعات التحويلية	17.8	21.5	6.4
الإنشاءات	13.1	14.9	7.4
التجارة، والمطاعم، والفنادق	34.8	30.0	49.2
النقل، والمستودعات، والاتصالات	2.5	1.1	6.7
الخدمات والقطاعات الأخرى	4.4	3.2	8.6
المجموع	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، يوم الطفل الفلسطيني [بيان صحفي]، ص 1.

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. الموقع

تفتقـر الضفـة الغربية وقطاع غزة للعدد الكافي من المدارس اللازمة لخدمة جميع الأطفال، وبسبب عدم القدرة على الوصول إلى التعليم يضطر الأطفال للبحث عن بدائل أخرى، ومنها عمل الأطفال.

2. العوامل المؤسسية والسياسية والتعرض للعنف

يتكـون الإطار القانوني القائم بخصوص حقوق الطفل وحمايته من قانـون الطفل (2004) وقانون العمل (2000) وقانون التربية والتعليم. ولا يتضمـن الإطـار القانوني حظراً على العمل القسري (السخرة) أو الإتجار بالبشر، كما أن قانون العمل لا ينطبق على الأطفال العاملين لدى أفراد الأسرة من درجة القرابة الأولى[38].

فـي سنـة 2015، رفعـت وزارة العمل عدد مفتشي العمل إلـى 54 (منهم 15 مدربين على قضايا عمل الأطفـال)[39]. مع ذلك، يقدر المسؤولون الحكوميـون أنهـم بحاجة إلى ما لا يقل عن 300 مفتش عمل من أجل أن يتمكنـوا من إنفاذ قوانين العمل بفاعلية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بعمـل الأطفـال[40]. تم كذلك عقد سلسلة من الفعاليات التدريبية الموجهة لمفتشي العمل في سنـة 2015. في العادة، تتعامل وزارة العمل مع ما يتراوح بين 250–350 قضية تخص عمل الأطفال في السنة، وهذه القضايا إما تحال من الشرطة بسبب نزاعات بين الطفل وصاحب العمل، أو من خلال مفتشي وزارة العمل[41].

فـي سنـة 2014، أفاد مرشدو حماية الطفل من وزارة التنمية الاجتماعية المسؤولون عن تقديـم الخدمات للأطفال المنخرطين في أسوا أشكال عمـل الأطفال، أفـادوا بأنهم لم يكونوا قادرين على التعامل مع العـدد الكبير من القضايا الموكلة إليهم بفاعليـة. فحسب كانون الأول/ديسمبر 2014، كان عدد مرشدي حماية الطفل في وزارة التنمية الاجتماعية يقل عن 13 في الضفة الغربية. وتوفرت لهؤلاء المرشدين في كل محافظة مركبـة واحـدة ليوم واحد في الأسبوع، وكانوا يتشاركون في هذه المركبات مع موظفـي وزارات أخرى. وقد أحالت وزارة التنمية الاجتماعية 101 قضية إلى النائب العام في سنة 2014 بداعي انتهاك قوانين عمل الأطفال، وذلك بالمقارنة مع 162 قضية في سنة 2013[42].

أنشئت اللجنة الوطنية لعمل الأطفال في سنة 2013، ولكن لم يتم حتى الآن اعتماد سياسة وطنية لعمل الأطفال. وفي سنة 2014، أعدت اللجنة خطـة عمل وطنية وعدلت قوائم أشـكال العمل الخطرة على الأطفال. توجد أيضاً سياسة للحد من العنف وتعزيز الانضباط في المدارس، ولكن لا يبدو أن هذه السياسة تدمج استراتيجيات للقضاء على عمل الأطفال والوقاية منه.

3. العوامل الاقتصادية

واجهـت الأسـر الفلسطينية على مدى العقد الأخير مستويات مرتفعة من الفقر وأصبحت تعتمد على المعونات الإنسانية لضمان بقائها على قيد الحياة. كما ارتفعت معدلات البطالة في فلسطين إلى مستويات غير مسبوقة. هذه العوامل المحركة تفرض ضغوطاً مباشرة على الأطفال للعمل من أجل المساهمة في إعالة أسرهم[43].

4. العوامل الاجتماعية–الثقافية

لا يوجـد فـي الضفة الغربية وغزة ارتباط لعمـل الأطفال مع فقدان أحد الوالدين أو كليهما أو البطالة لدى الوالدين أو نقص التعليم سواءً لدى الأم أو الأب. وكانـت الأسبـاب الرئيسية التي قدمها الأطفال تتمثل في رغبة الشخصـ نفسه في العمل، مقترنة بضعف الأداء الأكاديمي، والرغبة في زيادة دخل الأسرة. وفي حالة التجمعات البدوية، يؤدي نمط الحياة القائم على الترحال إلى عدم انتظام الدوام المدرسي، حيث يفضل الأطفال أحياناً التوجه إلى العمل، والذي يكون في أغلب الأحوال داخل الأسرة[44].

الأطفال المعرضون للعنف

خصائص الفئة:

يعرّف القانون الفلسطيني[45] الطفل بأنه كل من لم يتم الثامنة عشرة من العمر. ويقدر أنه كان هناك 2,165,288 طفلاً في فلسطين في سنة 2015، يشكلون 45% من مجموع السكان[46].

يتعرض الأطفال لمختلف أشكال العنف في البيت وفي المدرسة وفي الأماكن العامة وعلى يد الاحتلال الإسرائيلي. ويشمل ذلك جميع أشكال العنـف أو الإصابـة أو الإيذاء البدني أو النفسي، والإهمـال أو المعاملة غير اللائقة، وسوء المعاملة أو الاستغـلال، والانتهاك الجنسي. وفي سنة 2014، أفاد أكثر من 92% من الأطفال بأنهم تعرضوا لعنف أو عقوبة نفسية في الشهر السابق[47].

الضفة الغربية			أولاد	بنات
الأطفال في عمر 12-17 سنة الذين تعرضوا لإيذاء نفسي على يد:	معلمين	%28.3	%33.6	%22.8
	قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين	%5.3	%8.7	%1.7
	طلبة آخرين	%24.1	%30.4	%17.6
	أصدقاء	%22.1	%29.6	%14.2
	في الشارع	%14.5	%18.0	%10.8
الأطفال في عمر 12-17 سنة الذين تعرضوا لإيذاء بدني على يد:	معلمين	%20.2	%31.0	%8.9
	قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين	%3.0	%5.2	%0.7
	طلبة آخرين	%13.7	%20.0	%7.2
	أصدقاء	%12	%19.3	%4.3
	في الشارع	%7.2	%10.2	%4.1
غزة				
الأطفال في عمر 12-17 سنة الذين تعرضوا لإيذاء نفسي على يد:	معلمين	%26.4	%29.4	%23.3
	قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين	%0.6	%0.8	%0.4
	طلبة آخرين	%26.4	%31.3	%21.3
	أصدقاء	%25.9	%32.1	%19.6
	في الشارع	%16.8	%19.9	%13.5
الأطفال في عمر 12-17 سنة الذين تعرضوا لإيذاء بدني على يد:	معلمين	%23.2	%32.1	%14.0
	قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين	%0.2	%0.3	%0.0
	طلبة آخرين	%14.8	%21.3	%8.1
	أصدقاء	%11.7	%16.8	%6.5
	في الشارع	%7.6	%10.8	%4.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2011: النتائج الرئيسية، ص 152–153.

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. العوامل المؤسسية والسياسية

حظيت حقوق الطفل وحمايته باهتمام خاص في المجال العام الفلسطيني منذ مصادقة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على اتفاقية حقوق الطفل في سنة 1991. وفي سنة 2004، اعتمد قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 وأعدت وزارة التخطيط الفلسطينية خطة العمل الوطنية للطفل الفلسطيني. وفي سنة 2010، أصدرت السلطة الفلسطينية باكورة تقاريرها عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل بواسطة المؤسسات الفلسطينية. ويجري التحضير لمشروع قانون لحماية الأحداث، إلى جانب مشروع قانون لحماية الأسرة[48].

لا تـزال توجـد على أرض الواقع ثغرات فيمـا يتعلق بخدمات الحماية الداعمـة للأطفال ضحايا العنف وخدمات الأحـداث الخاصة بالأطفال المخالفيـن للقانـون. وبصفة عامة، لا تزال الخدمات التـي تقدم الدعم اللازم للأطفـال المعرضين للعنف وللأشخاص الذيـن يتولون رعايتهم محـدودة، وكذلـك الحال بالنسبة لنوعية الخدمات المتاحة وقدرات الجهات المقدمة لها. إن خطة عمل وزارة التنمية الاجتماعية لسنة 2013 تتضمـن تطويـر شبكات إقليمية ووطنية لتنظيم ودمج الخدمـات والاستراتيجيات الرسمية الخاصة بحماية ورعايـة الأطفال المعرضين للعنف، وضمان أفضل استخدام للخدمات المتاحة بما يحقق المصالح الفضلى للطفل من خلال تطوير نظام وطني للإحالة والرصد.

2. العوامل الاقتصادية والاجتماعية–الثقافية

تنتشـر مختلـف أشكال العنف ضد الأطفال، بما فيها العنف الأسري وتزويج الأطفال وعمل الأطفـال، بقدر أكبر في أوساط الأسر الأفقر. وقد كان هناك أكثر من 546,000 طفل فقير في سنة 2011[49].

3. التعرض للعنف

يتصف الأطفال بشكل خاص بقابلية التأثر بالعنف المباشر وبالعنف المحيط بهم، وذلك بسبب عمرهم، وقدراتهم الجسدية، وقدراتهم الانفعالية والنفسيـة التـي لا تزال في مرحلة التطور. إن أنماط التنشئة الوالدية والتدريس السائدة تتسامح مـع ممارسة العنف ضد الأطفال كوسيلة تأديبية، وهي تنتشر على نطاق واسع في المجتمع الفلسطيني.

الطلبة في عمر 12-17 سنة[50]	
المعرضون للعنف النفسي على يد طلبة آخرين	%25.0
المعرضون للعنف البدني على يد طلبة آخرين	%14.2
المعرضون للعنف النفسي على يد معلمين	%27.6
المعرضون للعنف البدني على يد معلمين	%21.4
الأطفال في عمر 12-17 سنة[51]	
المعرضون للعنف على يد أحد أفراد الأسرة	%51.0
المعرضون للعنف النفسي على يد الأب	%69.0
المعرضون للعنف البدني على يد الأب	%34.4
المعرضون للعنف النفسي على يد الأم	%66.4
المعرضون للعنف البدني على يد الأم	%34.5

يتعرض الأطفـال كذلك للعنف من جانـب الجيش وقوات الأمن الإسرائيلية أثنـاء احتجازهم للأطفال. ويجري احتجـاز الأطفال في فلسطين بموجـب قوانيـن عسكرية ويخضعون للمحاكمة في محاكـم عسكرية، مما يعني حرمانهم من أبسط حقوق الإنسـان وحقوق الطفل الأساسية ويعرضهم لسوء المعاملة والتعذيب بصورة منهجية.

2015		الربع الأول[52]	الربع الثاني[53]	الربع الثالث[54]	الربع الرابع[55]
عدد الأطفال الفلسطينيين في عمر 12-17 سنة الذين كانوا محتجزين في نهاية الربع		182	160	156	422[56]
	فتيات	1	1	2	8
	فتيان	181	159	154	414
	حبس احتياطي أو أثناء المحاكمة	106	90	90	لم يبلغ عنه
	قضاء محكومية	76	70	66	لم يبلغ عنه
عدد الشهادات المشفوعة بالقسم لفتيان فلسطينيين في عمر 13-17 سنة الذين يبلغون عن تعرضهم لسوء معاملة في الاحتجاز العسكري[57]		11	15	17	61
عدد حالات الاعتقال وسوء المعاملة الموثقة لفتيان فلسطينيين في عمر 13-17 سنة في القدس الشرقية		17	26	16	7

تعرض ما لا يقل عن 8,000 طفل فلسطيني للاعتقال والاحتجاز والمحاكمة في نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي منذ سنة 2000، وخضع حوالي 500–700 طفل في كل سنة للاعتقال والاحتجاز والمحاكمة في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية. توجه إلى غالبية الأطفال الفلسطينيين المحتجزين تهم قذف الحجارة، ويعاني 75% منهم من العنف الجسدي أثناء التوقيف أو النقل أو الاستجواب[58]. وكان عدد الأطفال في عمر 11–18 سنة الذين وجدوا رهن الاحتجاز في سنة 2015 قد بلغ 2,179، بما يعكس زيادة بنسبة 72% عن سنة 2014 (عندما وجد 1,266 طفلاً رهن الاحتجاز)، وزيادة بنسبة 36% عن سنة 2013[59].

4. الموقع

يتعرض الأطفال الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة لمستويات وأنواع مختلفة من العنف حسب منطقة سكنهم.

فالأطفال الفلسطينيون المقيمون في غزة يتضررون بشكل خاص من العمليات العسكرية الإسرائيلية الموجهة ضد قطاع غزة، وما ينتج عنها من قتل وإصابات وإعاقات. وقد أفادت اليونيسف بأن الحرب الأخيرة على قطاع غزة في تموز/يوليو–آب/أغسطس 2014 أودت بحياة 2,257 شخصاً، منهم 540 طفلاً (340 من الذكور و200 من الإناث) تتراوح أعمارهم من 10 أيام إلى 17 سنة. وأصيب 2,956 طفلاً (1,938 من الذكور و1,018 من الإناث)، وتيتم 1,500 طفل، وفقد 54,000 طفل مساكنهم[60].

التجمعات السكانية في المنطقة (ج)

خصائص الفئة:

تغطي المنطقة (ج)[61] حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية وقد أنشئت بموجب اتفاقية أوسلو 2 المرحلية. تخضع هذه المنطقة للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية الكاملة، ولكن السلطة الفلسطينية تقدم الخدمات الصحية والتعليمية للسكان الفلسطينيين المقيمين هناك. يقدر أن هناك 300,000 فلسطيني يقيمون على أراض مصنفة ضمن المنطقة (ج)[62] داخل 532 تجمعاً سكانياً فلسطينياً[63]. تخصص السلطات الإسرائيلية أقل من 1% من مساحة المنطقة (ج) لاستخدام الفلسطينيين ولأغراض التنمية الفلسطينية[64]. وتحتوي المنطقة على 152 مستوطنة إسرائيلية و100 بؤرة استيطانية غير قانونية أقيمت منذ أوساط سنوات التسعينات من القرن الماضي، ويقيم فيها ما لا يقل عن 375,000 مستوطن إسرائيلي يهودي[65].

تخضع حركة الفلسطينيين في المنطقة (ج) للسيطرة ويتقيد وصولهم إلى طرق المواصلات بسبب جدار الفصل ونقاط التفتيش والحواجز على الطرق ونظام التصاريح، مما يقوض سبل كسب العيش وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية.

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. الموقع

تخصص نسبة 30% فقط من المنطقة (ج) للتطوير المكاني الفلسطيني، وتستطيع السلطات الإسرائيلية إغلاق الطرق في أي وقت مما يعرقل الاستثمارات[66]. ويؤدي بناء الجدار الفاصل إلى حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى أخصب مناطق الضفة الغربية وأغناها بالمصادر المائية. ويعاني قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني من محدودية الوصول إلى الأراضي[67].

الأراضي الزراعية الفلسطينية

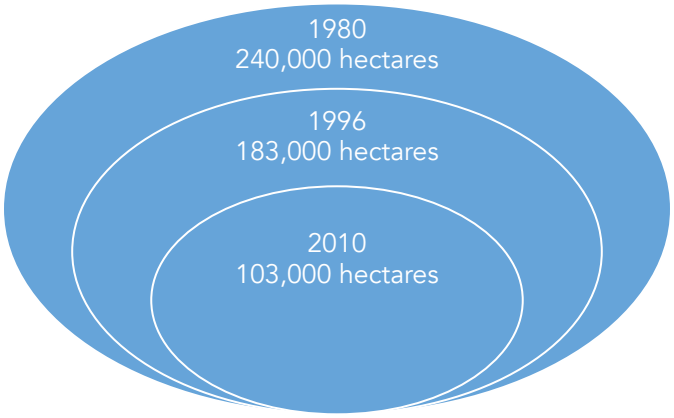

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، التعداد الزراعي 2010.

يضطر الفلسطينيون للحصول على ترخيص لتشييد أو إصلاح أية بنية تحتية. وفي الفترة بين 2010 و2014، قدم الفلسطينيون 2,020 طلباً لرخص بناء، وحظي بالموافقة 33 طلباً فقط، أي 1.5% منها[68]. وتمت المصادقة على رخصة واحدة لبناء منزل في سنة 2014، ولا يبدو أنه تمت المصادقة على أي منها في سنة 2015[69]. ويخاطر أولئك الذين يبنون بدون ترخيص بأن يتم هدم المباني المشيدة، إذ يقدر أن حوالي 5,000 مسكن أو مبنى فلسطيني آخر تعرضت للهدم بسبب عدم وجود رخص بناء منذ سنة 2000، بمتوسط 500–600 مبنى فلسطيني سنوياً في المنطقة (ج)[70].

يعاني القطاع الصناعي أيضاً من القيود على الأراضي اللازمة لبناء مناطق صناعية، ومن محدودية الفرص لاستخراج المعادن، ولا سيما في منطقة البحر الميت، حيث أعطي الحق في استخراج الرواسب المعدنية القيمة من البحر الميت لشركات إسرائيلية. فضلاً عن ذلك، لا تتاح المحميات الطبيعية في المنطقة (ج) لاستخدام قطاع السياحة الفلسطيني.

2. العوامل الاقتصادية والاجتماعية–لثقافية

وفقاً لبوابة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعنية بأعمال الهدم، تم هدم ما مجموعه 2,802 مبنى في المنطقة (ج) في الفترة من سنة 1988 إلى 2014[71]. هذا بالإضافة إلى آلاف الفلسطينيين الآخرين المعرضين لخطر التهجير القسري من خلال أعمال الهدم أو الإجلاء القسري، حيث يقدر أن هناك 11,134 أمر هدم ما زالت غير منفذة في التجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة (ج)[72]. ويتعرض الفلسطينيون المقيمون في الأغوار وفي جنوب الخليل وفي القرى التي لا تعترف إسرائيل بها لخطر أعلى من حيث أعمال الهدم والتهجير المتكررة. ففي سنة 2012، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط متعددة لتهجير سكان القرى الفلسطينية على تلال الخليل الجنوبية ومنطقة الأغوار عنوة بذريعة أن الأرض تلزم لأغراض التدريبات العسكرية. وقد أدت أعمال الهدم الإسرائيلية والإجلاء القسري للفلسطينيين إلى تهجير ما لا يقل عن 556 فلسطينياً،

بمن فيهم 286 قاصراً في تلك المناطق[73]. تنفذ إسرائيل هذه الأعمال انتهاكاً للمادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير"[74].

إن السياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة (ج) تعطل تعليم الفلسطينيين وسبل كسب عيشهم، مما يعمق الفقر ويزيد من الاعتماد على المعونات. ففي المنطقة (ج)، ينخفض استهلاك المياه إلى 20 لتراً فقط للفرد في اليوم، أي خمس الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية[75]. وكان هناك ما يقارب 10,000 طفل يتعلمون في خيام وكرفانات وأكواخ من الصفيح لا توفر لهم أية حماية من الحر أو البرد، وكان حوالي 50,000 طفل ملتحقين في 183 مدرسة في المنطقة (ج)[76]، لا يتمتعون بحقهم في الوصول إلى التعليم بسبب عدم كفاية المدارس والأخطار التي تعترض طريقهم إلى المدرسة. وكان أكثر من 1,700 طفل في 37 موقعاً في المنطقة (ج) يمشون مسافة 5 كلم أو أكثر على الأقدام للذهاب إلى المدرسة، وحوالي 2,500 يضطرون لعبور نقاط التفتيش العسكرية من أجل الوصول إلى مدارسهم يومياً[77].

3. التعرض للعنف

يتعرض الفلسطينيون المقيمون في المنطقة (ج) إلى مخاطرة أعلى بمواجهة العنف البدني وغيره من المضايقات من المستوطنين بسبب قرب تجمعاتهم السكنية من المستوطنات الإسرائيلية. فالمستوطنون الإسرائيليون يمارسون العنف والترهيب ضد الفلسطينيين بشكل منتظم، بما في ذلك الاعتداء على الأطفال وهم في طريقهم إلى المدرسة، والمزارعين وهم يعتنون بأراضيهم الزراعية، إلى جانب الاعتداء على المواشي والأراضي الزراعية، واقتلاع الأشجار. وتزداد الظروف سوءاً بسبب التراخي في إنفاذ القانون لحماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين الذين ينتهكون حرمة الممتلكات الخاصة ويتحرشون بالمزارعين، في خرق صريح للقانون، بما في ذلك القوانين الإسرائيلية. وفي الكثير من الأحيان، يتم التغاضي عن سيادة القانون دعماً للمصالح التوسعية للمستوطنات[78].

المسنون

خصائص الفئة:

يشير مصطلح "المسنين" إلى الأشخاص في عمر 60 سنة فأكثر. ويقدر أن عدد المسنين في فلسطين يمثل 4.5% من مجموع السكان، فيما هم يعيلون 16.3% من الأسر الفلسطينية[79].

تحسن العمر المتوقع بقدر ملموس في العقدين الأخيرين، من 67 سنة للذكور والإناث في سنة 1992 إلى 72 سنة للذكور و75 سنة للإناث في سنة 2015، ويتوقع أن تبدأ النسبة الإجمالية للمسنين بالتزايد بعد سنة 2020[80]. كما يتوقع أن يصل عددهم إلى 470,000 في سنة 2030[81].

المسنون في أرقام[82]:

			نسبة المسنين	عدد المسنين (تقريبي)
مجموع المسنين				216,742
	ذكور		%45.5	98,618
	إناث		%54.5	118,124
	يعيشون في مناطق حضرية		%71	153,887
	يعيشون في مناطق ريفية		%18	39,014
	يعيشون في مخيمات		%10	21,674
	يعيشون بمفردهم		%9	19,507
	يعيشون في بيوت أشخاص آخرين		%13	28,176
	يعيشون في منازلهم مع عائلاتهم		%78	169,059
	مشاركون في القوى العاملة		%13.4	29,043
		يعملون لحسابهم الخاص	%53.6	15,567
		يعملون مقابل أجر	%15.2	4,415
	متعطلون عن العمل		%1.1	2,167
	أميون		%32.3	70,008
	حاصلون على دبلوم أو درجة أعلى		%11.1	24,058
	مصابون بمرض مزمن واحد على الأقل		%70.7	153,237
المسنون الذكور				98,618
	متزوجون		%90.6	89,348
	أرامل		%8.4	8,284
المسنات الإناث				118,124
	متزوجات		%42.7	50,439
	أرامل		%49	57,881

شغلت فلسطين المرتبة 93 من بين 96 دولة تم تقييمها بواسطة المؤشر العالمي لمراقبة العمر لسنة 2015 وفقاً للرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمسنين[83].

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. العوامل المؤسسية والسياسية

أعد مشروع قانون ولكن لم يتم إقراره بعد، كما أعدت استراتيجيات وطنية بخصوص رعاية المسنين للفترة 2010–2015 وللفترة 2016–2020، إلا أن التنفيذ لم يتم.

إن نظام الرعاية والدعم الرسمي القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة يعتمد على العمل الخيري، ولا يحظى العاملون فيه بتدريب ملائم على الرعاية الطبية للمسنين. ويتم تقديم الرعاية المؤسسية الطويلة الأجل في الغالب من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، والمنظمات الدينية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والمنظمات الخيرية المحلية. وتقدم وزارة الصحة الرعاية الصحية للسكان الفلسطينيين بصرف النظر عن سنهم، إلا أنها لا تقدم خدمات متخصصة بصحة المسنين أو الرعاية الصحية النفسية لهم. بالإضافة إلى ذلك، لا تقدم المرافق الصحية الحكومية خدمات صحية منزلية للمسنين، ولا تتوفر مثل هذه الخدمات إلا من خلال الممارسين في القطاع الخاص.

إن القيـود علـى التنقل التـي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي تحد من إمكانيـة وصول المسنين إلى خدمات الرعايـة التخصصية المتاحة من خلال مستشفيات القدس الشرقية، والتي تعمل السلطة الفلسطينية على تطويرها كمراكز رعاية تخصصية لإحالة السكان الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إليها[84].

أمـا نظام الرعايـة والدعم الرسمي الإسرائيلي فيخدم كبـار السن الفلسطينيين الذين يعيشـون في القدس الشرقية. ويوفر قانـون التأمين والرعاية المجتمعيـة الطويلة الأجـل الإسرائيلي، الصادر في سنة 1986 والمنفذ منذ سنة 1988، استحقاقـات عامة لكبار السن بخصوص بعض العوائد المجتمعيـة المحـددة[85]. إلا أن هناك عـدة حواجز لغوية وجغرافية تحد من انتفاع المسنين الفلسطينيين الذيـن يعيشون في القدس الشرقية بهذه الخدمات.

2. الموقع

هناك تباينات جغرافية في تقديم خدمات الرعاية والدعم للمسنين الذين يقيمون في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة[86].

3. العوامل الاقتصادية والاجتماعية–الثقافية

تعد العائلة المصدر الرئيسي للرعاية والدعم للمسنين. ويعيش 78% من المسنين في منازلهم مع أفراد أسرهم، وكان محور اعتمادهم الاقتصادي الرئيسي في سنة 2010 يتمثل في أبنائهم[87].

مصادر الدخل[88]	نسبة المسنين
ابن	%61.4
ابنة	%15.0
دخل شخصي	%14.7
معونة حكومية	%13.3
تقاعد	%12.7
معونة غير حكومية	%12.0
عمل حالي	%9.0
غير ذلك	%7.3
الضمان الاجتماعي	%7.2

يعانـي المسنـون من المشكلات الصحية بقدر أكبر من سواهـم. إذ عانى 71% من المسنين من مرض أو حالة مزمنـة واحدة على الأقل، وأفاد 64% مـن المسنيـن بأنهم يواجهون صعوبات في التنقل، وأفـاد 58% بأن لديهم عجزاً في الرؤية، وأفاد 39% بـأن لديهم عجزاً في السمع[89]. ويـزداد الوضـع الصحي للمسنين سوءاً بسبب عدم توفر خدمات طبية متخصصة في صحة المسنين بتكلفة مقدور عليها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث مضاعفات أو إعاقات نتيجة عدم علاج الأمراض المزمنة.

4. التعرض للعنف

تتعرض النساء المسنات بشكل خاص للعنف الأسري والعنف الاجتماعي.

الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء

خصائص الفئة[90]:

جميع الأسر الفلسطينية 27% انعدام الأمن الغذائي (47% في غزة، 16% في الضفة الغربية)							
89% من الأسر يعيلها ذكور				11% من الأسر تعيلها إناث[91]			
الضفة الغربية		غزة		12.2% في الضفة الغربية		8.6% في غزة	
17.5% فقر	15.3% انعدام الأمن الغذائي	39.4% فقر	46.1% انعدام الأمن الغذائي	22.5% فقر	24.5% انعدام الأمن الغذائي	29.7% فقر	49.6% انعدام الأمن الغذائي

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. **الموقع**

في غزة، لا تزال المسببات الجذرية لانعدام الأمن الغذائي تتمثل في الإغلاقات والصراع المتكرر وارتفاع معدلات البطالة وانحسار القطاع الخاص. وفي الضفة الغربية، يتواصل تأثير القيود على الحركة وعلى الوصول إلى الأراضي والمياه وتصاريح العمل في إعاقة فرص كسب العيش، ولا سيما في المنطقة (ج) ومنطقة التماس.

2. **العوامل الاقتصادية**

يشكل انعدام الأمن الغذائي نتيجة مباشرة لفقر الدخل وتآكل سبل كسب العيش، مما يخلق صعوبات في الوصول إلى كميات كافية من الغذاء النوعي. ومن الأسباب الأخرى لانعدام الأمن الغذائي بالنسبة للأسر التي تعيلها نساء ضآلة الأصول المتاحة لهذه الأسر، وخاصة تلك الأصول التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي مباشرة مثل المواشي والأراضي الزراعية. ومن النتائج المهمة لهذا الوضع أن النساء لا يتمكّن من الوصول إلى الضمانات (الأصول، وعادة على شكل أرض)، وبالتالي لا ينجحن في الحصول على قروض رسمية، مما يعرض وصول النساء إلى الفرص الاقتصادية لمزيد من التهديدات.

	الأسر التي تعيلها إناث	الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها إناث	الأسر التي يعيلها ذكور	الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي يعيلها ذكور
متوسط حجم الأسرة	3.3 شخص	4.2 شخص	5.8 شخص	7 أشخاص
المشاركة في القوى العاملة[92]	19.6% للنساء	لا تتوفر	71.1% للرجال	لا تتوفر
متوسط الأجر اليومي[93]	81.9 شيكل للنساء	لا يتوفر	108 شيكل للرجال	لا يتوفر
متوسط الدخل الشهري	2620 شيكل	1558.9 شيكل	3856.2 شيكل	2,333.5 شيكل
نسبة الأسر التي تملك المواشي	4.7%	7.8%	4.1%	9.5%
نسبة الأسر التي تملك أراض زراعية	13.2%	5.3%	15.7%	6.4%
نسبة الأسر التي تملك كلاً من الأراضي الزراعية والمواشي	4.0%	2.4%	5.4%	5.5%

المصدر: قاعدة بيانات المسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014

3. العوامل الاجتماعية–الثقافية

لا تـزال النسـاء الفلسطينيات في الضفـة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطـاع غزة يخضعن لقوانين تمييزية في شـؤون الأسرة تنظم الزواج والطـلاق وحضانة الأطفال. وقد شهدت مستويات العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي ارتفاعاً في الآونة الأخيرة، بما يرافقها من تحديات شديدة الوطأة. وهناك العديد من الأمثلة على التشريعات التمييزية السارية، إلى جانب القواعد والتقاليد الاجتماعية، منها تلك التي تحكم قضايا الميراث والنفقة والملكية وإتاحة فرص التعليم والعمل، والتي تحول دون التمكين الاقتصادي للنساء وتجعلهن أكثر عرضة للفقر. عـلاوة علـى ذلك، يعد التشوه البنيوي لسوق العمـل وتركز النساء في قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها مـن الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى التهميش الاقتصادي الذي تعاني منه النساء.[94]

سكان غزة غير القادرين على الوصول الى المياه النظيفة أو الصرف الصحي

خصائص الفئة:

بلغ مجموع سكان غزة في أواسط سنة 2015 حوالي 1.9 مليون نسمة (925,000 رجل و895,000 امرأة)، وكانت الكثافة السكانية في غزة مرتفعة للغاية، إذ بلغت 5,070 شخصاً لكل كيلومتر مربع، بالمقارنة مع 513 شخصاً للكيلومتر المربع في الضفة الغربية.[95]

فـي حزيران/يونيـو 2007، بعد أن بسطت حماس سيطرتها على غزة، فرضت إسرائيل إغلاقاً برياً وبحريـاً وجوياً على قطاع غزة[96]، مما جعل مـن المستحيل على قطاع الميـاه والصرف الصحي والنظافة هناك أن يتعافى أو يتطور. ويعد مصـدر المياه الوحيد لغزة، وهو الحوض الجوفي الساحلـي، بنسبـة 96% منـه غير صالح للاستهلاك البشري، فيمـا أن 100,000 شخص في المناطق الشرقية مـن القطاع لا يزالون مقطوعين بالكامـل عـن أية شبكات للميـاه[97]. وفيما لم يتبق أي خيار آخر لدى أهالـي غزة سوى تقليل استهلاكهم للمياه بشـكل بالغ والاعتماد على مياه التحليـة التـي يشترونها من باعة القطاع الخاص، غير الخاضعيـن لأي إشراف في الغالب، فإن 95% من السـكان ربما أصبحوا الآن معرضين لخطر الأمراض المنقولة بالمياه، إذ أن 68% من هذه المياه تعد ملوثة بيولوجياً[98].

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. الموقع والتعرض للعنف

إن الاتفاقيـات التمييزيـة حول تقاسم المياه (أوسلـو 2، سنة 1995) ونظام التصاريح الإسرائيلي القائم في الضفـة الغربية (ولا سيما في المنطقة (ج))، إلـى جانـب الحصار المستمر على غزة منذ حوالي عقد من الزمان، كل ذلك يساهم فـي حرمان الفلسطينيين من السيطرة على مواردهم المائية ويمنعهم من تطوير بنية تحتية ملائمة للمياه والصرف الصحي والنظافة.

في إطار الإغلاق المفروض على غزة، تفرض إسرائيل قيوداً على دخول المواد "ذات الاستعمال المزدوج" – أي المواد التي تعتبر إسرائيل أنها يمكـن أن تستخدم لأغراض عسكرية. ويتطلب توريد هذه المـواد إجراءات معقدة ومكلفة تتيح لإسرائيل أيضاً أن تضع فيتو على بعض مشاريع الميـاه والصرف الصحي والنظافـة ذات الأهمية الحاسمة لغزة. إن قائمة "مواد الاستعمال المـزدوج" لا تتوافق مع المعايير الدولية، وهي تضم 70% من المواد اللازمة لقطاع المياه في غزة، مما يعني تأثر هذا القطاع بصفة خاصة. ويتأثر بذلك حتى الآن 46 مشروعاً من أصل 53 مشروعاً من المشاريع الضرورية لإنعاش قطاع المياه في غزة وتطويره[99].

وقـد تفاقـم التدهور في وضع المياه والصرف الصحي والنظافـة بسبب الحرب الأخيرة، إذ تسببت الغارات الجويـة الإسرائيلية بضرر في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي تقدر قيمتها بحوالي 34 مليون دولار أمريكي[100].

2. العوامل المؤسسية والسياسية

جميع المياه التي يتم ضخها عبر الأنابيب إلى مساكن المواطنين في قطاع غزة تأتي من الحوض الجوفي الساحلي، والذي تعتبر نسبة 96% من مخزونه غير آمنة للاستهلاك البشري. فقد أدى الاستخراج المفرط لمياه هذا الحوض الجوفي بقدر يزيد ثلاث مرات عن معدل إنتاجه المستدام، مقترنـاً بتسـرب مياه البحر وترشح الأسمدة الزراعية ومياـه المجاري غير المعالجة، إلى ارتفاع مستويات الكلوريـد إلى أعلى من المعايير التي توصي بها منظمة الصحة العالمية بما يتراوح بين 12 إلى 16 مرة.

	معايير منظمة الصحة العالمية	غزة
مستويات الكلوريد في المياه[101]	أقل من 250 ملغم للتر الواحد	3000-500 ملغم للتر الواحد
مستويات النترات في المياه[102]	أقل من 50 ملغم للتر الواحد	800-100 ملغم للتر الواحد
متوسط الاستهلاك اليومي للمياه[103]	100 لتر	79 لتراً

تعتمد نسبة 95% من سكان غزة على المياه المحلاة المشتراة من باعة في القطاع الخاص لأغراض الشرب، ولكن ثمنها مرتفع للغاية إلى درجة أن أغلب الأسر الضعيفة في غزة تضطر لإنفاق ما يصل إلى ثلث دخلها على المياه[104]. علاوة على ذلك، فإن تحلية المياه لا تخلو من خطر التلوث مما يفرض مخاطر على الصحة العامة لا بد من معالجتها. وفيما توجد 154 محطة عامة وخاصة لتحلية المياه، نجد أن 48 محطة منها فقط مرخصة من السلطات المسؤولة[105].

بالإجمال، لا يرتبط 23% من أهالي غزة بشبكة مياه المجاري البلدية. وفي غياب شبكات المجاري، يعتمد السكان على الحفر الامتصاصية للتخلص من فضلاتهم السائلة. وهذا الأمر يؤدي إلى تشكل أحواض كبيرة وعميقة من مياه المجاري تمثل تهديداً خطيراً لسكان الحي، ولا سيما الأطفال. إن عواقب الأزمة الصحية في غزة لن تقف عند حدود قطاع غزة، بل هي تهدد الاستقرار الإقليمي. فحوالي 900,000 متر مكعب من مياه المجاري الخام من غزة تتدفق إلى البحر المتوسط كل يوم[106].

سكان الخليل: – المنطقة H2

خصائص الفئة:

يقدر أن مجموع سكان محافظة الخليل في منتصف سنة 2016 بلغ أكثر من 729,000 نسمة، مما يجعلها أكثر المحافظات سكاناً في فلسطين[107]. تعتبر الخليل مركزاً تجارياً وصناعياً وتساهم بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية[108]. ويقدر أن مجموع سكان مدينة الخليل يزيد عن 215,000 نسمة[109].

إن البروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار في الخليل، والموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في سنة 1997، يقسم مدينة الخليل إلى منطقتين H1، وH2. تخضع أولى هاتين المنطقتين (80% من مدينة الخليل) للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية، فيما تخضع المنطقة الثانية (20% من المدينة) للسيطرة العسكرية والأمنية الإسرائيلية والسيطرة المدنية الفلسطينية، بما في ذلك البلدة القديمة في الخليل. يقيم حوالي 40,000 فلسطيني و850 مستوطناً إسرائيلياً في المنطقة H2، فيما يقيم 8,000 مستوطن إضافي في مستوطنة كريات أربع على مشارف مدينة الخليل. وتتواصل الأنشطة الاستيطانية في المنطقة H2[110].

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. **الموقع**

يقيم أكثر من 6,000 فلسطيني في أحياء محاذية للمستوطنات الأربع في المنطقة H2 (تسمى فيما بعد بالمناطق المحظورة). وينشر الجيش الإسرائيلي في المنطقة أكثر من 120 حاجزاً مادياً لفصل المناطق المحظورة عن سائر أنحاء المدينة، بما يشمل 18 نقطة تفتيش مزودة بحراسة دائمة. والعديد من الطرق التي تقود إلى المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة المحظورة يحظر دخولها على المركبات الفلسطينية، وفي بعض منها تمنع حركة المشاة الفلسطينيين كذلك[111].

تنتظم 6,791 فتاة و4,538 فتىً في 29 مدرسة في المنطقة H2[112]، ويمر حوالي 27% منهم أو 4,200 طفل عبر نقاط التفتيش في طريقهم إلى المدرسة ذهاباً وإياباً[113]. كما يتقيد الوصول إلى التعليم بفعل الاحتجاز التعسفي، وتحرشات المستوطنين، والاعتداءات على المدارس بالأعيرة المطاطية والذخيرة الحية والغاز المدمع، وعدم توفر القدر الكافي من الحضور الحامي للطلبة والمعلمين. في سنة 2015، سجلت 29 حادثة حرمان من الوصول إلى التعليم في المنطقة H2 تضرر منها 2,787 طفلاً، وسجلت 45 حادثة اعتداء على المدارس تضرر منها 5,959 طفلاً[114]. ويفتقر الفلسطينيون في المنطقة H2 كذلك لإمكانية الوصول إلى خدمات الطوارئ والرعاية الصحية الأولية[115].

يواجـه الفلسطينيـون المقيمون في المناطق المحظـورة تحديات بالغة في الوصول إلـى المياه والصرف الصحي. فصهاريـج المياه لا تستطيع الوصول إلى العديد من المنازل، مما يحرم السكان من آلية رئيسية للتدبر مع نقص المياه. فضلاً عن ذلك، تعد جودة المساكن أحد بواعث القلق الأخرى في المنطقة H2، حيث تسود قضايا السلامة وسوء البنية التحتية وتعطل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي بسبب الفقر ونقص فرص العمـل وصعوبة القيام بأعمال الصيانـة. ويؤدي ضعف القدرة الاستيعابية لخدمات تصريف المياه والصرف الصحي في البلدة القديمة إلى طفح المياه من قنوات التصريف وامتزاجها بالمياه الجارية في كثير من الأحيان، مسببة فيضانات، ويتفاقم هذا الوضع بسبب إغلاق القوات الإسرائيلية للأزقة والدروب في البلدة القديمة باستخدام حواجز إسمنتية وأبواب فولاذية.

في أعقاب إدراج الحرم الإبراهيمي على قائمة مواقع التراث القومي الإسرائيلي في سنة 2010، تضمنت بواعث القلق التي أفادت بها السلطات الفلسطينيـة منـع القوات الإسرائيلية إقامة الأذان 60 مـرة في الشهر بالمتوسط في سنة 2013 و2014، ورفع أعـلام إسرائيلية على المسجد في نيسان/إبريل 2013[116].

2. العوامل الاقتصادية

كانـت منطقـة السوق القديمة في الخليل تعـد المركز التجاري الرئيسي لجنوب الضفة الغربية. وحسـب سنة 2007، كانت 77% من مصالح الأعمـال الفلسطينيـة (1,829) قـد أغلقت وأخليـت 42% من الوحـدات السكنية الفلسطينيـة (1,014)، مما أدى إلـى تهجير الآلاف من الفلسطينييـن[117]. وقـد أغلقت 512 مصلحـة أعمال فلسطينية فـي المنطقة المحظورة بأوامـر عسكرية إسرائيلية وأغلق مـا لا يقل عن 1,100 مصلحـة أعمـال أخرى بسبب تقييد وصول الزبائن والموردين إلى المنطقة[118]. علاوة على ذلـك، يعيش 86% من السكان في فقر نسبي، على 97 دولاراً فقط للفرد في الشهر لتغطية نفقات الغذاء واللباس وجميع نفقات المعيشة الأخرى[119].

التعرض للعنف

منـذ بدايـة سنة 2012، أصيب ما يقارب 700 فلسطيني على يد القوات الإسرائيليـة أو المستوطنين الإسرائيليين في مدينة الخليل، وأصيب 44 إسرائيلياً على يد فلسطينيين[120].

وفـي سنـة 2013، سجلت ثماني حوادث من عنف المستوطنين أدت إلى إصابات بين الفلسطينيين وثماني حوادث من عنف المستوطنين أدت إلـى الإضرار بممتلـكات فلسطينية في المنطقة H2[121]. ويقـوم المستوطنون في الخليل بإيـذاء السكان الفلسطينيين بصـورة روتينية، وأحياناً يستخدمون العنف الشديد، بما في ذلك الضرب، وأحياناً باستعمال عصي، وقذف الحجارة، وإلقاء القمامة والرمل والمياه والكلور والزجاجات الفارغـة. كما انخرط المستوطنـون في حوادث إطلاق نار، ومحاولات دهس، وتسميم بئر مياه، واقتحـام لمساكن، وصب سوائل حارة على وجه فلسطيني، وقتل فتاة فلسطينية صغيرة السن[122].

توجد ثغرات خطيرة في فرض سيادة القانون على المستوطنين الإسرائيليين المتورطين في أعمال العنف والترهيب ضد الفلسطينيين. وقد قامت الشرطة الإسرائيلية بإغلاق الغالبية العظمى من الشكاوى المقدمة بشأن اعتداءات المستوطنين في السنوات الأخيرة دون توجيه اتهام.

	عدد حوادث عنف المستوطنين الإسرائيليين	عدد الإصابات المسجلة بين فلسطينيين	عدد الشكاوى المقدمة للشرطة الإسرائيلية بشأن عنف المستوطنين	عدد التحقيقات المغلقة دون توجيه اتهام
2011	7	12	5	5
2012	12	98	8	7
2013	63	259	7	6

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الفلسطينيين ضحايا عنف المستوطنين لا يقدمون شكوى للشرطة الإسرائيلية نتيجة لوجود عراقيل أو عوامل غير مشجعة مختلفة، من بينها عدم الثقة في سلطات فرض القانون الإسرائيلية، وساعات الانتظار الطويلة عند تقديم شكوى، والخوف من الانتقام. علاوة على ذلك، قامت السلطات الإسرائيلية بتكرار بمنع قوات الأمن الفلسطينية من الوصول إلى المنطقة H2 بهدف فرض القانون فيما يتعلق بأنشطة جنائية[123].

الأفراد المحتاجون الى إحالة طبية عاجلة

خصائص الفئة:

إن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين بحاجة إلى رعاية طبية متخصصة غير متوفرة في الضفة والقطاع يحتاجون إلى إحالة إلى مراكز طبية متخصصة في القدس الشرقية أو أماكن أخرى (بالأساس في إسرائيل أو مصر أو الأردن). وهؤلاء المرضى إما تحيلهم وزارة الصحة الفلسطينية، أو تحيلهم شركات خاصة بموجب برامج تأمين أخرى، أو يتحملون التكاليف بأنفسهم.

	مجموع الإحالات	الضفة الغربية	غزة	مجموع التكلفة
2014	74,683	%72.8	%27.2	569,588,180 شيكلاً
2015	87,617	%72.6	%27.4	521,684,215 شيكلاً

المصدر: منظمة الصحة العالمية (2016)

أكثر من 87,000 إحالة من وزارة الصحة – 2014	داخل الضفة الغربية وغزة	القدس الشرقية	إسرائيل	مصر	الأردن
	%44	%42	%12	%2	%1

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية (2014). التقرير الصحي السنوي، ص 284.

يمكن أن تتضمن بيانات الإحالات لدى وزارة الصحة قرارات إحالة متعددة للمريض ذاته، ويتمثل السبب الأكثر شيوعاً لإحالة المرضى في علاج السرطان (25% بالنسبة للضفة الغربية مقابل 19% بالنسبة لغزة في سنة 2015)[124]. وتبين منظمة الصحة العالمية أن المرضى الذين يتم تأخير وصولهم إلى الخدمات الطبية المتخصصة أو يمنعون من الوصول إليها يعانون من تدهور حالتهم الطبية، مما يمكن أن يؤثر على نوعية حياتهم ويؤدي بهم إلى الوفاة في بعض الحالات[125].

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. الموقع

إن 60% من المرضى المحالين الذين يحتاجون لمغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة للوصول إلى الرعاية الصحية المتخصصة يواجهون قيوداً على الوصول إلى خدمات الإحالة الطبية[126]. فهم بحاجة إلى تصريح إسرائيلي للسفر عبر نقاط التفتيش، سواءً على أقدامهم أو بسيارات الإسعاف. والحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية يحتاج إلى إجراءات معقدة يمكن أن تفضي إلى الحرمان من الرعاية الصحية أو تأخير الحصول عليها، والسبب الرئيسي الذي يعطى لمنع وصول المرضى هو "الأمن"[127].

ترصد منظمة الصحة العالمية الاتجاهات في بيانات الإحالة والوصول للمرضى من الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك محصلة إجراءات طلب التصاريح. وفي سنة 2015، احتاج حوالي 22,000 مريض من غزة إلى تصريح لمغادرة غزة عبر نقطة التفتيش في إيرز، ورفض الطلب أو تم تأخيره في 22% من الحالات، بما يمثل زيادة عن النسبة 19% في سنة 2014 للحالات التي منع فيها الخروج للحصول على الرعاية الصحية أو تعرض للتأخير. وفي سنة 2015، كان معبر رفح على الحدود مع مصر مفتوحاً في 26 يوماً فقط بالإجمال، مما أتاح سفر 178 مريضاً فقط إلى مصر لتلقي الرعاية الصحية، وهو أقل بكثير عن عدد المرضى البالغ 1,670 مريضاً الذين أحالتهم وزارة الصحة إلى مصر لتلقي الرعاية الصحية. فضلاً عن ذلك، فيما احتاج أكثر من 80,000 مريض من الضفة الغربية إلى تصريح مغادرة في سنة 2015، منع 12.8% منهم من المغادرة[128].

يمكن أن تتعرض سيارات الإسعاف إلى تأخيرات مضيّعة للوقت عندما تجبرهم الطواقم العسكرية أو المدنية الإسرائيلية على الانتظار على نقاط التفتيش، حتى عندما يكون المستشفى القائم بالإحالة والمستشفى المستقبل للإحالة قد حصلا على تنسيق مسبق من الإدارة المدنية الإسرائيلية لنقل مريض عبر نقطة التفتيش. ومن أجل تجنب التأخير أثناء التفاوض حول المرور على نقاط التفتيش على مداخل القدس، تلجأ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الجهة الرئيسية المقدمة لخدمات الطوارئ المرسلة إلى القدس، إلى استخدام إجراءات "تحميل وتنزيل" في 93% من حالات نقلها لمرضى من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية. يعني هذا أن سيارة إسعاف تحمل لوحة الضفة الغربية تقوم بنقل المريض على نقالة إلى سيارة إسعاف تحمل لوحة القدس تقف في الانتظار على نقطة التفتيش، وهذه العملية التي تجري في العراء تؤخر نقل المرضى لعشر دقائق على أقل تقدير ولمدة أطول في أحيان كثيرة بسبب الفحوصات الأمنية التي يجريها طاقم نقطة التفتيش[129].

تتضـرر جميـع الفئات العمريـة من عدم القدرة على الوصول إلى خدمـات الإحالة، إلا أن الأطفال المرضى يتعرضـون إلى مخاطرة أعلى إذ قد لا يتمكنـون مـن الوصول إلى المراكز الطبية التي يحالون إليها بسبب عدم وجود مرافقين معهـم. فأنظمة إعطاء التصاريح للمرافقين تصبح أكثر فأكثـر تعقيداً، وعندما لا يوجـد مرافق للطفل، لن يتمكن الطفل من الذهاب بمفرده. ويجب أن يكون المرافقون أقرباء من الدرجة الأولى فقط. وحسب توجيهات أمنية بدأ تنفيذها في أواخر سنة 2015، أصبح المرافقون الذين تقل أعمارهم عن 55 سنة يخضعون الآن لتدقيق أمني إضافي. وفي العادة تعطى الردود على طلبات التصاريح للمرضى في المساء السابق لموعد الاستقبال في المستشفى، مما يسبب التوتر وعدم اليقين لدى المرضى وعائلاتهم.

2. العوامل المؤسسية والسياسية

يتمثـل أحـد عوامل الضعـف الكامنة التي تؤثر في مرضـى الضفة الغربية وغزة وتجعلهـم معتمدين على الإحالات الخارجيـة في نقص الأدوية والمستهلـكات الطبيـة والمعدات الطبيـة والاختصاصيين في مراكز الرعاية الصحيـة الأولية ومرافق الرعاية الثانوية التابعـة لوزارة الصحة، ولا سيمـا لعـلاج الأمراض غير السارية. استحوذت تكلفة خدمات الإحالة على 25% من النفقات الصحية للسلطة الوطنية في سنة 2014، باستثناء الحسومات من العوائد الضريبية التي تقوم بها المستشفيات الإسرائيلية مباشرة مقابل تكاليف علاج الإحالات[130].

إن الأشخاص الذيـن بحاجة إلى إحالة لا يحصلون على جميع المعلومـات التي يحتاجونها. ولا توجد سياسة سليمة لمعرفة سبب رفض طلبات التصاريح أو الموافقة عليها، مما يجعل الأشخاص المحتاجين إلى إحالة من أجل تلقي خدمات صحية خارج الضفة الغربية وغزة يتعرضون إلى ضغط إضافي.

3. التعرض للعنف

يعانـي الأشخاص المحالون الذين بحاجة إلـى عبور نقاط التفتيش من العنف السياسي ضد حقهم في الوصـول إلى الخدمات الصحية. ويعاني أهالـي غـزة من إغلاق معبـر رفح الحدودي، ومن صعوبات في المرور عبر إيـرز، فيما يعاني أهالي الضفة الغربية من نقـاط التفتيش القائمة بين الضفة الغربية والقدس.

4. العوامل الاقتصادية والثقافية–الاجتماعية

فيمـا يحصـل العديدون على الإحالات التي تلزمهم من وزارة الصحـة أو شركات التأمين الخاصة أو يتحملون التكاليـف بأنفسهم، فإن الفقراء وذوي الدخل المحدود لا يقدرون على دفع التكاليف الإضافية، مثل المواصلات والأدوية.

الأطفال خارج المدرسة

خصائص الفئة:

التعليـم الأساسـي إلزامي قانوناً في فلسطين، إلا أنه لا توجد إجراءات للمراقبة أو للإلزام بالتسجيـل. والأطفال خارج المدرسة هم إما أطفال لم يسبق أن ذهبوا إلى المدرسة (بالأساس من الأطفال ذوي الإعاقات) أو أطفال تسربوا من النظام التعليمي.

معدل الالتحاق الصافي 2014[131]

		ذكور	إناث
جميع المراحل	%88.6		
قبل الابتدائي	%45.35	%44.65	%46.09
الابتدائي	%90.84	%90.68	%91.01
الثانوي	%80.12	%76.53	%83.87

الأطفال واليافعون الموجودون خارج المدرسة 2014[132]

الأطفال الذكور	الأطفال الإناث	اليافعون الذكور	اليافعات الإناث
16,860	15,989	51,744	38,626
32,849		90,370	

معدل التسرب المدرسي 2013/2014[133]

	الجميع	الذكور	الإناث
التعليم الأساسي	%0.9	%1.3	%0.6
التعليم الثانوي	%3.7	%4.2	%3.3
الإجمال	%1.3	%1.6	%0.9

الأشخاص ذوو الإعاقات[134]

نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمر أقل من 15 سنة الذين لم يسبق أن التحقوا بالتعليم	%37.6
نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمر أقل من 15 سنة الذين التحقوا بالتعليم ولكن تسربوا منه	%33.8
نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمر أقل من 15 سنة الذين لا يجيدون القراءة والكتابة	%53.1

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. الموقع والتعرض للعنف

يضطر العديد من الطلبة للتسرب من المدرسة بسبب التهجير[135].

	سنة 2015 بأكملها	كانون الثاني/يناير – نيسان/إبريل 2016
عدد المباني الفلسطينية التي هدمتها أو أزالتها أو صادرتها السلطات الإسرائيلية في مختلف أنحاء الضفة الغربية	548	598
عدد الفلسطينيين الذين تعرضوا للترحيل القسري	787	858 (416 طفلاً)

حرب غزة 2014[136]

أطفال أصبحوا يتامى	1,500
أطفال اصبحوا بلا مأوى[137]	54,000
طلبة قتلى	250
معلمون قتلى	15
طلبة مصابون	856
معلمون مصابون	19
مدارس حكومية متضررة	187
مدارس للأونروا متضررة	91
مدارس خاصة متضررة	49
رياض أطفال متضررة	199

تعرقل وصول ما لا يقل عن 8,000 طفل فلسطيني إلى التعليم بسبب اعتقالهم واحتجازهم ومحاكمتهم في نظام الحجز العسكري الإسرائيلي منذ سنة 2000، حيث أن هناك 500–700 طفل فلسطيني يجري اعتقالهم واحتجازهم ومحاكمتهم في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلي كل سنة. وتوجه إلى غالبية الأطفال الفلسطينيين المحتجزين تهمة قذف الحجارة، ويعاني 75% منهم من العنف الجسدي أثناء التوقيف أو النقل أو الاستجواب[138].

		الربع 1 2015	الربع 2 2015	الربع 3 2015	الربع 4 2015
عدد الأطفال في الحجز العسكري عند نهاية الربع		182	160	156	422
	في انتظار المحاكمة أو أثناءها	106	90	90	
	قضاء محكومية	76	70	66	

المصدر: اليونيسف (2015)، نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة.

1. العوامل الاقتصادية

في سنة 2010، بلغ عدد الأطفال الفقراء 544,000 وارتفع إلى 546,000 في سنة 2011، حيث يتزايد عدد الأطفال الذين يتسربون من المدرسة بسبب الفقر[139].

2. العوامل الاجتماعية–الثقافية

يعد الزواج المبكر سبباً رئيسياً لتسرب الفتيات من المدرسة، ولا سيما في المرحلة الثانوية. أما أغلب الطلبة الذين لم يسبق لهم أن التحقوا بالتعليم فهم أطفال ذوو إعاقات. وتتمثل الأسباب الرئيسية لذلك في عدم ملاءمة نظام التعليم ونظم الدعم الأخرى مثل النقل والمواصلات وغياب البنية التحتية الملائمة التي تستجيب إلى هؤلاء الأطفال، بالإضافة إلى القواعد الاجتماعية–الثقافية التي تدفع الأسرة إلى إبقاء أطفالها ذوي الإعاقات في البيت.

3. العوامل المؤسسية والسياسية

على مستوى المدرسة، يتسرب الأطفال لعدد متنوع من الأسباب، بما فيها نقص الدعم من معلمين ومرشدين مؤهلين ومن الأهل، والفقر، والتسلط من قبل الطلبة الآخرين، وسيادة بيئة تعلم مملة وغير محفزة، ونقص برامج الدعم المتخصصة للذين يواجهون صعوبات في التعلم. وتغيب الآليات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل لسياسات التعليم الجامع، بما في ذلك نظام تشخيص وتقييم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات. وفي العديد من الحالات، لا تكون البيئة المدرسية مواتية للتعلم، مما يجعل العديد من الطلبة يعبّرون عن عدم حبهم للمدرسة ومن ثم يتسربون من الدراسة. ويفيد الطلبة بأنهم لا يحبون المدرسة بسبب ارتفاع مستويات العنف (من المعلمين ضد الطلبة ومن طلبة ضد طلبة) وتدني معايير البيئة المادية، أي نقص شروط النظافة، والمساحات المغلقة، والمكتبات والمختبرات.

يلتحق العديد من المعلمين بمهنة التدريس دون أن يكتسبوا المهارات التربوية اللازمة. في سنة 2011، تعرض 28% من الطلبة في عمر 12–17 سنة لعنف نفسي من طرف المعلمين، وتعرض 21% لعنف بدني من طرف المعلمين في الضفة الغربية وغزة[140].

الأشخاص ذوو الإعاقة

خصائص الفئة:

يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ما لا يقل عن 113,000 فرد كانت لديهم إعاقة واحدة على الأقل في سنة 2011، وفقاً للتعريف الضيق[141]، أو 6% من السكان وفقاً للتعريف الموسع[142]. يتضمن الأشخاص ذوو الإعاقات أولئك الذين لديهم خلل حركي أو نفسي أو ذهني أو حسي طويل الأمد يمكن أن يعيق مشاركتهم النشطة والكاملة في المجتمع.

		% من السكان
نسبة انتشار الإعاقة	مجموع السكان	%2.7
	الإناث	%2.5
	الذكور	%2.9
	الضفة الغربية	%2.9
	غزة	%2.4
	0–17 سنة من العمر	%1.5
	75 سنة فأكثر	%32

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، تقرير المؤتمر الصحفي عن مسح الإعاقة 2011.

	% من الأشخاص ذوي الإعاقة
إعاقة حركية	%48.4
إعاقة تعلم	%24.7
إعاقة بصرية	%23
إعاقة تذكر وتركيز	%23
إعاقة تواصل	%23
إعاقة سمعية	%15
إعاقة في الصحة النفسية	%15

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، يوم المعاق العالمي [بيان صحفي].

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقات في فلسطين حواجز جغرافية ومؤسسية وحواجز متعلقة بالمواقف الاجتماعية تعيق تمتعهم بحقوقهم. إن هذه الحواجز المتعددة وترابطها مع حقوق الإنسان تجعل الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين في حالة خاصة من الضعف، بحيث يرتفع خطر وقوعهم في حلقة مفرغة، إذ تتسبب الحواجز أمام تمتعهم بأحد الحقوق بتأثير سلبي على تمتعهم بحقوق أخرى.

1. العوامل المؤسسية والسياسية

أقر القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سنة 1999، وهو يتناول حقوق العمل ولكنه يفتقر إلى تفاصيل، ولا سيما بخصوص عدم التمييز وعدم توفر المرافق المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. ولم يحظ تنفيذ القانون بالأولوية، وخاصة البند الذي يلزم المؤسسات الحكومية بتوظيف أشخاص ذوي إعاقة في 5% على الأقل من وظائفها[143]. أما الأشخاص ذوو الإعاقة المقيمون في القدس الشرقية فتغطيهم عدة قوانين إسرائيلية[144] تم سنها وفرضها على مدار 25 سنة مضت بهدف حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

عدم المواءمة[145]	%
نسبة المدارس التي تتوفر فيها مراحيض ملائمة للطلبة ذوي الإعاقة في فلسطين	%54.6
نسبة المدارس التي تتوفر فيها شواحط في فلسطين	%44
نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبة بسبب عدم ملاءمة الأرصفة	%54.7
نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبة في عبور الشارع	%60.4
نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى خدمات ترفيهية	%42.9
نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة 18 سنة فأكثر الذين يتجنبون الأنشطة بسبب المواقف الاجتماعية تجاههم	%8.7
نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة 18 سنة فأكثر الذين لا يستخدمون المواصلات العامة بسبب عدم مواءمتها	%76.4
نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة 18 سنة فأكثر الذين لا يستطيعون أداء أنشطة يومية خارج البيت بسبب الإعاقة	%34.2
نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة 18 سنة فأكثر الذين تسربوا من المدرسة بسبب الحواجز البيئية والمادية	%22.2

إن المجتمعات المحلية والبيئات التي يعيش فيها الأشخاص ذوو الإعاقات غير ملائمة لهم إلى حد كبير، وذلك بسبب عدم وجود التعديلات الكافية في الخدمات العامة وأماكن العمل ووسائل النقل لكي يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقات من استخدامها. علاوة على ذلك، لا يزال المعلمون بحاجة إلى بناء لقدراتهم في التعامل مع الطلبة ذوي الإعاقات، كما أن هناك انتقادات موجهة للميزانية التي تخصصها الحكومة لإزالة القيود البيئية والمادية في وسائط النقل العام بسبب عدم كفايتها. ولا تتوفر كذلك التعديلات الكافية في المساكن، إذ أن 34% من الأشخاص ذوي الإعاقة كانوا بحاجة إلى تعديلات في الحمام واحتاج 25% منهم إلى توفير شواحط. ولا تتوفر مساعدات من الحكومة في تعديل بيئة المسكن، مما يلقي بالعبء كله على كاهل عائلة الشخص ذي الإعاقة[146]. والتعديلات في الخدمات العامة الأخرى وأماكن العمل ووسائط النقل محدودة جداً وتعتمد على مبادرات محلية من البلديات والمؤسسات الأهلية وشركاء التنمية.

2. العوامل الاقتصادية

يتصف الأشخاص ذوو الإعاقة بوضع اجتماعي–اقتصادي أسوأ بالمقارنة مع عموم السكان. فنسبة 53% من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يجيدون القراءة والكتابة، ونسبة 34% تسربوا من التعليم المدرسي. علاوة على ذلك، لم يسبق أن التحق 38% من الأشخاص ذوي الإعاقة 18 سنة فأكثر بالتعليم المدرسي مطلقاً[147]. يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة كذلك من الإقصاء والعزلة الاجتماعية نتيجة إعاقتهم، فقد كان 12% فقط من ذوي الإعاقة يعملون، وأفاد 34% من ذوي الإعاقة 18 سنة فأكثر بأنهم لم يتمكنوا من القيام بأنشطة يومية خارج البيت، فيما أن حوالي ثلث الأشخاص ذوي الإعاقة لم يسبق لهم الزواج[148].

3. العوامل الاجتماعية–الثقافية والتعرض للعنف

يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة للوصم الاجتماعي والتمييز والعزل والعنف من جانب أفراد عائلاتهم ومقدمي الخدمات وأفراد المجتمع. في سنة 2014، عانى 73% من الشباب ذوي الإعاقة من التمييز في الأشهر الستة الأخيرة، وذلك في الغالب أثناء محاولتهم الوصول إلى الخدمات الحكومية، بما في ذلك المدارس والرعاية الصحية[149].

الأشخاص المقيمون في منطقة التماس

خصائص الفئة:

في سنة 2002، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً ببناء جدار في الضفة الغربية "لعرقلة ... تسلل الإرهابيين والعتاد الحربي إلى إسرائيل". مع ذلك، جاء بناء الجدار في أغلبه داخل الضفة الغربية، بما يخالف القانون الدولي، وأوجد "منطقة تماس" أو منطقة عسكرية مغلقة بين الخط الأخضر والجدار. سيؤدي الجدار، عند استكماله، إلى فصل منطقة تزيد مساحتها على 9.4% من مساحة الضفة الغربية (بما يشمل القدس الشرقية) عن سائر الضفة الغربية[150].

يقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن حوالي 11,000 فرد يعيشون في 12 تجمعاً سكانياً فلسطينياً داخل منطقة التماس. وحسب التقديرات، فإن استكمال بناء الجدار سيعني أن 25,000 فرد آخر من الفلسطينيين سيعيشون في مناطق معزولة مماثلة. إن أكثر من نصف الأراضي الواقعة في تلك المناطق تعد ملكية خاصة لفلسطينيين، والكثير منها تعود ملكيتها لسكان 150 تجمعاً سكانياً يقع خارج منطقة التماس. وقد أدى إغلاق منطقة التماس من الناحية العملية إلى تولي الجيش الإسرائيلي إدارة هذه المنطقة وكأنها جزء من دولة إسرائيل. ويتم تطبيق نظام تصاريح لدخول منطقة التماس أو البقاء فيها على الفلسطينيين دون سواهم.

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. العوامل المؤسسية والسياسية والتعرض للعنف

إن السبب الجذري لحالة الضعف التي يعاني منها الأشخاص المقيمون في منطقة التماس ذو طبيعة سياسية واضحة. فتجزئة الضفة الغربية وحصر أراضي وتجمعات سكانية فلسطينية بين الحاجز والخط الأخضر يشكل العامل الرئيسي المسبب لضعف ساكني هذه المنطقة. وفي العديد من الحالات، تؤدي القيود المتفاقمة على الحركة بالناس إلى التخلي عن مساكنهم والانتقال إلى أماكن أخرى في الضفة الغربية. بالتالي، فقد تم إيجاد بيئة تشجع على الترحيل القسري لهذه التجمعات السكانية.

2. الموقع

إن وجود الفلسطينيين في منطقة التماس يعتمد على الحصول على تصاريح شخصية، حتى إذا كانت مساكنهم أو أقرباؤهم أو أراضيهم أو مصادر دخلهم موجودة في تلك المنطقة منذ أجيال. وجميع التصاريح التي تصدر بخصوص منطقة التماس مؤقتة، وأطولها لا يزيد سريانه على السنتين، فيما أن أغلبها يعطى لمدة ثلاثة أشهر على الأكثر. إن "نظام التصاريح" يشكل شبكة معقدة من الإجراءات المحكومة بمجموعة من الأوامر والبروتوكولات، بدءاً من "الإعلان بخصوص المناطق المغلقة"، ومروراً بثلاثة أوامر صادرة عن رئيس الإدارة المدنية، وانتهاءً بكتاب سميك يحمل عنوان "الأوامر الدائمة بخصوص منطقة التماس". ومع أن الأوامر الدائمة مصممة لكي يستخدمها السكان الفلسطينيون، إلا أنها منشورة باللغة العبرية فقط، وبما أنها معقدة للغاية ومكتوبة بلغة قانونية، فليس من السهل استيعابها حتى للمتحدثين بالعبرية[151].

تخفيض سريان التصاريح الطويلة الأجل[52]

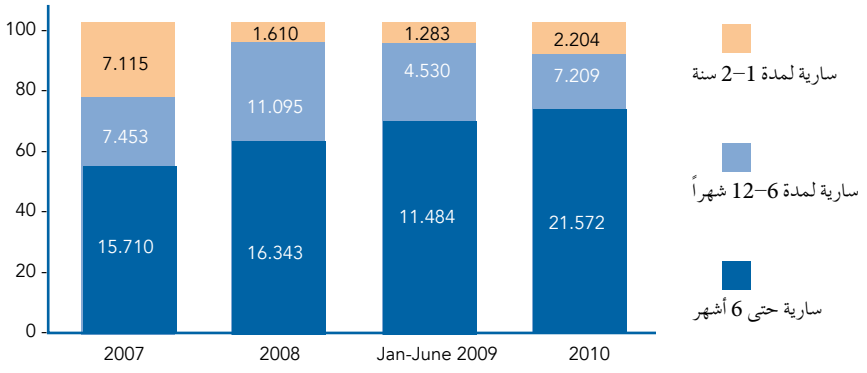

3. العوامل الاجتماعية–الثقافية

إن الخدمات الصحية في منطقة التماس بسيطة جداً ومحدودة. وتقلل القيود على الحركة من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية في الضفة الغربية ومن قدرتهم على الوصول السريع إلى الطواقم الطبية.

إن بناء الجدار وفرض نظام التصاريح يضع صعوبات أمام أولئك الذين بحاجة إلى المرور عبر الجدار للوصول إلى المؤسسات التعليمية، ويشمل ذلك جميع المقيمين في منطقة التماس الذين يريدون الالتحاق بالتعليم العالي. ويزيد الضرر بسبب القيود على دخول الطواقم التعليمية إلى منطقة التماس والمناطق المعزولة التي يحيطها الجدار.

وصعوبة التنقل من تجمع سكاني إلى آخر تحد من قدرة الناس على عيش حياة عائلية طبيعية ومنتظمة. فكثيراً ما تجري الأعراس والجنازات بدون حضور أفراد العائلة الممتدة الذين يجدون صعوبة في تأمين تصاريح. ويحد نظام التصاريح بشدة من الوصول إلى السلع الأساسية والأغذية (الوصول إلى الأسواق، وحتى إذا وجدت أسواق على الجهة التي هم فيها من الجدار، فتظل الإمدادات محدودة). ويتضرر الأشخاص ذوو الإعاقة في منطقة التماس بشكل خاص ويواجهون صعوبات في التنقل.

4. العوامل الاقتصادية

يحد نظام التصاريح من قدرة ملاك الأراضي الفلسطينيين على زراعة أراضيهم. فقد تم فصل التجمعات السكانية عن أراضيهم الزراعية التي انتهى بها الحال على الجهة الإسرائيلية من الجدار، ولا يسمح لهم بالوصول إلى أراضيهم إلا في أوقات الحصاد (بطريقة شديدة التقييد) رهناً بالحصول على تصاريح ومن خلال بوابات زراعية فقط. وقد أفادت وفود من 67 مجتمعاً زراعياً في شمال الضفة الغربية بانخفاض يزيد عن 80% في عدد المزارعين لذين يزرعون أراضيهم بشكل روتيني بالمقارنة مع الفترة السابقة للجدار[153]. وحتى بوجود تصريح، يكون الدخول إلى منطقة التماس مسموحاً عبر 66 بوابة في الجدار[154] تكون مفتوحة على أساس يومي أو موسمي. وغالبية هذه البوابات تفتح في موسم قطف الزيتون فقط ولفترة محدودة خلال النهار.

علاوة على ذلك، لا يخضع نظام التصاريح للتنبؤات مما يجعل العديد من المزارعين الفلسطينيين غير قادرين على التخطيط بشكل فعلي للدورة الزراعية واستخدام الأرض على مدار السنة. ويفرض نظام التصاريح قيوداً إضافية على الفلسطينيين الساعين لبناء أي مبنى في منطقة التماس، إذ يتطلب أن تكون الأرض مسجلة رسمياً، وهو إجراء معقد وباهظ التكلفة. كما يحد نظام التصاريح من قدرة الفلسطينيين على استخدام مصادر المياه في منطقة التماس (هناك 20 بئراً زراعياً في المنطقة أغلبها توفر مياه الشرب كذلك). هذا بالإضافة إلى أن هدم خزانات المياه في منطقة التماس يحدث بتكرار.

اللاجئون الذين يعيشون في فقر مدقع[155]

خصائص الفئة:

يؤثر الفقر في جميع نواحي حياة اللاجئين الفلسطينيين. وتفتقر نسبة كبيرة من اللاجئين الفقراء إلى الأمن الغذائي وتضطر للاعتماد على المعونات الغذائية لتؤمن بقاءها. ولا يستطيع العديدون تحمل تكاليف خدمات الصحة والتعليم، ويزداد اعتمادهم أكثر فأكثر على الأونروا وهيئات المعونة الأخرى. كما لا تتمكن الغالبية من التدبر مع أي نوع من الطوارئ. ويشار إلى أنه حسب كانون الثاني/يناير 2015، كان هناك 35,993 شخصاً في الضفة الغربية و98,870 شخصاً في غزة مسجلين لدى الأونروا ضمن حالات العسر الشديد[156].

	اللاجئون الفلسطينيون		غير اللاجئين
	الضفة الغربية	غزة	
النسبة من مجموع السكان الفلسطينيين[157]	%26.3	%67.7	
نسبة من هم أقل من 15 سنة	%40.9		%39.2
نسبة من هم أكثر من 60 سنة	%4.2		%4.6
معدل الفقر[158]	%31.2		%21.8

انعدام الأمن الغذائي[159]	%22.4	%13.7	%27
انعدام الأمن الغذائي في المخيمات[160]	%29	%46	
البطالة[161]	%34.1		%22.1

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. **الموقع**

تفرض قيود مشددة على سبل معيشة الناس وتنقلاتهم، ويتسبب الصراع المتجدد بتعطيل الحياة اليومية بشدة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر بين السكان جميعهم، ولا سيما اللاجئين.

يعتمد اللاجئون في غزة على الأونروا بصورة متزايدة في ظل إغلاق غزة والأزمة الممتدة التي تعصف بمقدمي الرعاية الصحية. فحوالي 50% من السكان يعانون من أكثر من نوع واحد من نقص المغذيات الدقيقة، وتعاني 72% فتاة يافعة في غزة من نقص فيتامين (د) فيما تعاني 64% من نقص فيتامين (أ)[162].

في سنة 2015، كان 868,000 لاجئ فلسطيني في غزة يعتمدون على المعونات الغذائية من الأونروا، وهو ما يشكل نصف سكان غزة البالغ تعدادهم 1.76 مليون نسمة، و65% من مجموع اللاجئين المسجلين[163]. وتتوقع الأونروا أن حوالي 928,000 لاجئ في غزة سيحتاجون إلى مساعدات غذائية في سنة 2016، بمن فيهم 98,000 شخص يعيشون في فقر مزمن ويحصلون على المساعدات ضمن ميزانية الصندوق العام للأونروا[164].

2. **العوامل الاقتصادية**

إن الأسر الأشد ضعفاً والتي تعيش في فقر مدقع لا تتمكن من استيعاب حتى الحد الأدنى من التكاليف، مثل النفقات الإضافية المرافقة لبداية السنة المدرسية، فيما أن غالبية الأسر تكافح عندما تواجه حدوث أضرار أو دمار في مساكنها نتيجة العمليات العسكرية، مما يؤدي بهم إلى تخفيض مشترياتهم الغذائية واستهلاكهم للغذاء.

3. **العوامل الاجتماعية–الثقافية**

على العموم، يرتفع معدل الفقر مع ارتفاع حجم الأسرة وتزايد عدد الأطفال. وقد بلغ معدل الفقر لدى الأسر التي لديها أطفال 22.7% في سنة 2011، بالمقارنة مع 13.2% للأسر التي ليس لديها أطفال. ويبلغ عدد الأسر الفقيرة التي لديها أطفال في غزة ضعف مثيلاتها في الضفة الغربية[165].

اللاجئون المقيمون في المخيمات

خصائص الفئة:

	اللاجئون الفلسطينيون المسجلون المقيمون في مخيمات		اللاجئون الفلسطينيون المسجلون	
	الضفة الغربية	غزة	الضفة الغربية	غزة
السكان	228,560 في 19 مخيماً	560,964 في 8 مخيماً	774,167	1,276,929
النسبة من مجموع السكان الفلسطينيين[166]	%9.3		%26.3	%67.7
نسبة الفقر	%35.4		%31.2	
نسبة الأسر المفتقرة للأمن الغذائي[167]	%29	%46	%22.4	%13.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، والأونروا (2015)

الأونروا هي المزود الرئيسي بالخدمات للاجئين المسجلين. توجد في الضفة الغربية 97 مدرسة للأونروا تخدم 50,566 تلميذاً وتلميذة وتدير الأونروا 42 مرفقاً للرعاية الصحية الأولية. أما في غزة، فتدير الأونروا 252 مدرسة تستوعب 240,413 تلميذاً وتلميذة وتدير 22 مرفقاً للرعاية الصحية الأولية[168].

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

فيما يوجد تداخل بين اللاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع وأولئك المقيمين في المخيمات، فإن مجموعة منفصلة من القضايا تنشأ بخصوص اللاجئين المقيمين في المخيمات. فظروف معيشة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات فقيرة للغاية، وشبكات المياه والمجاري غير ملائمة ومتدنية، ويسود الفقر المزمن والبطالة والاكتظاظ، وتتعرض المخيمات لاقتحامات عسكرية إسرائيلية من وقت لآخر. وتبدو حالة الخدمات المقدمة أسوأ بكثير مما هي في بقية مناطق فلسطين، ويعيش الناس في العديد من هذه المخيمات في ظروف لا تليق بالبشر. كما أن المناطق القريبة من المخيمات، مثل شعفاط وطولكرم، تشهد صدامات متكررة مع قوات الأمن الإسرائيلية.

1. العوامل الاجتماعية–الثقافية والاقتصادية

إن اللاجئين المقيمين في المخيمات، في ظل عيشهم غالباً في مناطق مكتظة وذات كثافة عالية، يملكون القليل من الأصول، إن وجدت، مثل الأراضي أو المواشي.

وتشكل النساء اللاجئات في المخيمات فئة ضعيفة بقدر كبير. فأغلب مخيمات اللاجئين تديرها لجان لا يوجد فيها تمثيل للنساء، ولا ينطبق عليها نظام الكوتا[169]. كما تتعرض النساء اللاجئات للعنف القائم على النوع الاجتماعي، دون وجود أية قوانين تناهض العنف الأسري أو اغتصاب الزوجة، وتتقيد قدرتهن على الوصول إلى فرص العمل.

ويعد الأطفال والشباب اللاجئون في المخيمات معرضين للخطر بشكل خاص. فكثيراً ما يحرم الأطفال من الوصول إلى التعليم الأساسي النوعي إلى جانب الخدمات الأخرى مثل الأنشطة الترفيهية والرعاية الصحية والبيئة الآمنة. ويعاني أغلبهم، إن لم يكن الجميع، من الناحية النفسية، ولا سيما في ضوء الأوضاع التي يعيشون فيها. كما يعاني الشباب في مخيمات اللاجئين من ارتفاع معدلات البطالة، ونقص الفرص، والتحديات المادية والنفسية. ويستجيب بعض الشباب إلى هذه البيئة العنيفة والمسيئة عن طريق التورط في سلوكيات جنائية و/أو عنيفة، فيما يصبح آخرون فريسة للامبالاة نتيجة شعورهم باليأس أو الاكتئاب[170].

2. العوامل المؤسسية والسياسية

يشكل سكان مخيمات اللاجئين 9.3% من مجموع السكان الفلسطينيين، إلا أنهم لا يشاركون في انتخابات المجالس المحلية. علاوة على ذلك، لم تنص اتفاقيات أوسلو على إدراج اللاجئين ضمن ولاية السلطة الفلسطينية، وبالتالي فإن مخيمات اللاجئين غير مدرجة في نظم التخطيط الوطني. وفي كثير من الأحيان توجد المخيمات في الخطط المكانية الوطنية كمساحة فارغة، ولا تغطى المخيمات بخطط التأهب للطوارئ، ويسود فراغ بخصوص الوظائف الأساسية، مثل الجهة المخولة بمنح رخص البناء.

3. التعرض للعنف

في غزة، تسببت أعمال القتال في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2014 بمستوى غير مسبوق من القتل والدمار في البنية التحتية الاجتماعية والمادية الخاصة، والخسائر في الأرواح، وتدهور خطير في النسيج الاجتماعي. فقدت الأونروا 11 موظفاً وتضررت 118 منشأة من منشآتها، من بينها 83 منبى مدرسياً و10 مراكز صحية. وفي سبع مناسبات منفصلة، تعرضت مدارس للأونروا كانت تستخدم كمراكز إيواء للمدنيين إلى استهداف مباشر أو أصيبت نتيجة استهداف محيطها المباشر بواسطة غارات جوية أو قصف مدفعي، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 44 شخصاً وإصابة حوالي 230 آخرين[171].

وفي الضفة الغربية، في الفترة من سنة 2012 إلى 2014، قتل 39 لاجئاً فلسطينياً، بمن فيهم 25 لاجئا فلسطينياً من مخيمات الضفة الغربية، وأصيب 1,410 لاجئين فلسطينيين على الأقل على يد قوات الأمن الإسرائيلية، من بينهم 1,302 من سكان المخيمات. ويؤدي الانتشار المتزايد لاستخدام الذخيرة الحية أثناء العمليات العسكرية إلى ارتفاع في أعداد الإصابات الخطيرة والوفيات[172].

صغار المزارعين، والرعاة غير البدو، وصيادو الأسماك

خصائص الفئة:

يوظف قطاع الزراعة وصيد الأسماك والأحراج 7.4% من مجموع الرجال العاملين و8.8% من مجموع النساء العاملات في عمر 15 سنة فأكثر[173]. وتبلغ مساهمة قطاع الزراعة بالإجمال في مجموع الصادرات الفلسطينية حوالي 20%، حيث يشكل الزيتون وزيت الزيتون والخضروات والأزهار المقطوفة الصادرات الرئيسية[174].

المزارعون الذين لديهم حيازات زراعية صغيرة[175]

فلسطين 111,310	
الضفة الغربية 90,908	غزة 20,402

حيازات الأراضي[176]

إنتاج نباتي	%71
إنتاج حيواني	%13
مختلط	%16

إن استمرار احتلال المنطقة (ج) يحرم الاقتصاد الفلسطيني من 63% من الموارد الزراعية للضفة الغربية[177]، بما يشمل الأراضي الأخصب والأفضل للرعي، فيما أن بناء الجدار الفاصل والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي يقلل من المساحة المتاحة للأنشطة الزراعية. وتتمثل أبرز العوائق التي تحد من التنمية الزراعية في تقييد الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة داخل الضفة الغربية ومحدودية الوصول إلى المياه

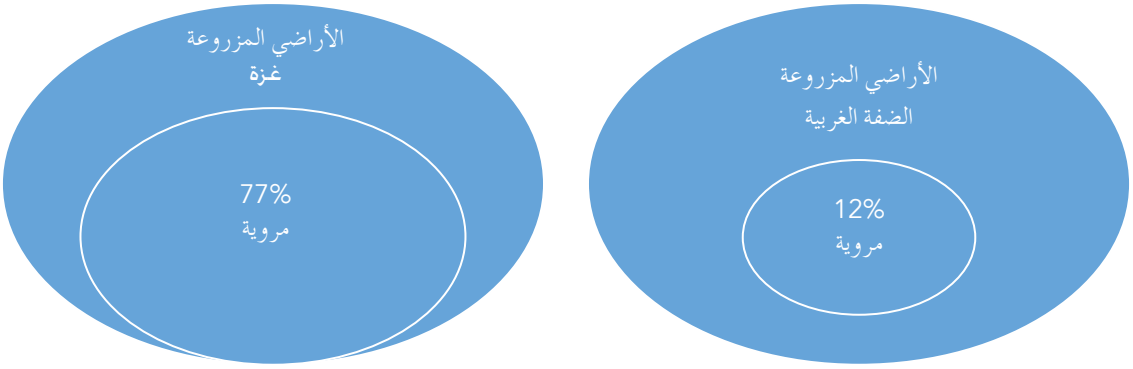

المصادر: البنك الدولي (2009)، تقييم القيود على تطوير قطاع المياه الفلسطيني، ص 25× ومكتب ممثل المجموعة الرباعية: توني بلير، مبادرة للاقتصاد الفلسطيني: الزراعة، ص 4.

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. **الموقع**

يعاني صغار المزارعين والرعاة غير البدو من التهجير المستمر بواسطة الاحتلال الإسرائيلي، ومن قيود دائمة على حركتهم وقدرتهم على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، بما فيها مياه الري، وقدرتهم على الوصول إلى المعدات والمواد، وقدرتهم على الوصول إلى الأسواق،

وقيود على التصدير وعلى تشييد البنية التحتية.

2. العوامل الاقتصادية

يعاني صغار المزارعين والرعاة غير البدو وصيادو الأسماك من ضعف الإنتاجية وانخفاض جودة المنتجات بسبب القيود الإسرائيلية على توريد الأسمدة، مما يتسبب بمشاكل تتراوح من تدني التربة إلى ارتفاع التكاليف بسبب استخدام بدائل أدنى مرتبة. يقدر أن الإنتاجية الزراعية في فلسطين قد انخفضت بنسبة تتراوح بين 20–33% منذ فرض القيود على توريد الأسمدة[178].

يستخدم صغار المزارعين استراتيجيات تسويق تقليدية وسلاسل تجارية مجزأة بما يخفض هامش الربح للمزارعين ويرفع من أسعار المفرق. تقدم وزارة الزراعة خدمات زراعية لصغار المزارعين من خلال خدمات الإنتاج الزراعي والحيواني والخدمات البيطرية، غير أن الموارد المالية المتاحة للوزارة تظل محدودة، وقدرات موظفي الوزارة الذين يقدمون خدمات الإرشاد الزراعي منخفضة. ومع أن تكنولوجيات الإنتاج شهدت تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال تتأخر عن تلك المتوفرة للشركات الإسرائيلية المنافسة. وهناك حاجة لتوسيع استخدام تكنولوجيات تتمتع بالكفاءة في الري والحفاظ على المياه وتجميعها.

يواجه المزارعون الفلسطينيون كذلك منافسة عالية من منتجات المستوطنات وتقلبات في الأسعار. إن منتجات صغار المزارعين والرعاة غير البدو وصيادي الأسماك لا تمتلك قدرات تنافسية في الأسواق المحلية والدولية. وتتسبب القيود الإسرائيلية على حركة المزارعين والخدمات والتجارة الزراعية بتكاليف إضافية من حيث التكلفة المالية والوقت. إذ يقدر أن تكاليف التصدير والاستيراد التي يتحملها المنتجون الفلسطينيون تصل إلى ضعف ما يتحمله نظراؤهم الإسرائيليون، فيما أن إجراءات الاستيراد تحتاج إلى وقت أطول بأربع مرات مما ينفقه المستوردون الإسرائيليون على الأنشطة المماثلة. إن المنتجين الفلسطينيين يواجهون منافسة غير عادلة مع الإنتاج المدعوم في الاقتصاد الإسرائيلي[179].

3. العوامل المؤسسية والسياسية

لا يتوفر الدعم التشريعي والضريبي (ضريبة القيمة المضافة، والضرائب، والحوافز) الكافي لتعزيز الإنتاج المحلي، وهناك قدر محدود من الوعي بشأن المعايير السائدة في أسواق التصدير الرئيسية، بما يشمل إسرائيل والاتحاد الأوروبي والبلدان العربية المجاورة.

ويعد الافتقار إلى سبل الحصول على التمويل قيداً بارزاً يواجه قطاع الزراعة الفلسطيني. فالوصول إلى القروض معرض للخطر بسبب تأثير الاحتلال المستمر والبيئة السياسية غير المواتية. وهناك قيود إضافية تتصل بصغر حجم الوحدة الاعتيادية للإنتاج الزراعي، والافتقار إلى الضمانات المقبولة للحصول على قروض تجارية، وارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بالإنتاج الزراعي، والنابعة من القيود المتعلقة بالاحتلال والطقس وتقلبات الأسعار. ويجد المزارعون الفلسطينيون فرصاً محدودة للاشتراك في برامج التأمين الزراعي لمساعدتهم في حالات تعرض محاصيلهم للتلف بسبب الظروف المناخية القاسية[180]. وقد تم مؤخراً إنشاء صندوق فلسطيني للحد من مخاطر الكوارث والتأمين ضدها داخل وزارة الزراعة لتغطية الفجوة القائمة ودعم المزارعين في ظروف الكوارث.

هناك ضعف في العمل التعاوني بين المزارعين والرعاة. إذ أن 20% فقط من المزارعين في الضفة الغربية منظمون في تعاونيات زراعية، وتشكل النساء 7% فقط من مجموع أعضاء التعاونيات[181]. إن ضعف العمل التعاوني يحد من فرص وصول المزارعين ومربي الماشية الفرادى إلى القروض ومن فرص شرائهم المدخلات بأسعار الجملة، ومن فرص بيعهم المحاصيل بالجملة، مما يعمق من تهميش صغار المزارعين عن طريق الحد من قدرتهم على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

4. التعرض للعنف

يتعرض صغار المزارعين والرعاة غير البدو، وخاصة في المنطقة (ج)، للعنف والمضايقات من المستوطنين الإسرائيليين والجيش الإسرائيلي أثناء اعتنائهم بأراضيهم (انظر "التجمعات السكانية في المنطقة (ج)"). ويتعرض صيادو الأسماك في غزة للاعتداءات الإسرائيلية أثناء دخولهم البحر لصيد الأسماك.

5. العوامل الاجتماعية–الثقافية

إن الحيازات الزراعية لدى صغار المزارعين تتفتت بقدر أكبر بسبب الوفاة والتوارث، وتوزيع الأب لأراضيه على أبنائه قبل وفاته، وفي بعض

الأحيـان بسبـب التخلي عن الزراعة أو بيع قطعة من الأرضـ من أجل البحث عن مصدر آخر لكسب العيشـ[182]. وهذا التفتت يزيد في تهميش صغار المزارعين وإفقارهم.

النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي

خصائص الفئة:

تعـرّف الأمـم المتحدة العنف القائم على النوع الاجتماعي على أنه أيّ فعل عنيف يترتب عليه، أو يرجـح أن يترتب عليه، أذىً أو معاناة للمرأة، سـواءً مـن الناحية الجسمانيـة أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسـر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواءً حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

والعنـف الـذي تتعرض له النساء في منازلهن ومن قبـل أفراد العائلة الممتدة كثيراً ما يضاف إليه العنف الـذي تواجهه النساء في مكان العمل، أو عنـد تلقـي الخدمات العامة، أو على يد الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك العمليـات العسكرية والإصابات والقتل وهدم المساكن والقيود على الحركة والاحتجاز وغير ذلك من ممارسات.

	النسبة من مجموع النساء اللواتي سبق لهن الزواج
تعرضن للعنف على يد الأزواج في الأشهر 12 السابقة، بما في ذلك:	%37
عنف نفسي	%59
عنف اقتصادي	%55
عنف اجتماعي	%55
عنف بدني	%24
عنف جنسي	%12
تعرضن للعنف النفسي خارج الأسرة في الأشهر 12 السابقة:	
في الشارع	%5.1
في مراكز التسوق	%3.1
على نقاط التفتيش الإسرائيلية	%3.3
في المواصلات	%2.5
في مراكز الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية	%4
في المدرسة أو الجامعة	%2.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني [بيان صحفي]، ص 30–31.

	النسبة من النساء الفلسطينيات غير المتزوجات في عمر فوق 18 سنة

تعرضن للعنف البدني	%25
تعرضن للعنف النفسي	%54

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006)، مؤتمر صحفي حول النتائج الأولية: مسح العنف الأسري 2005 [بيان صحفي]، ص 5.

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. العوامل المؤسسية والسياسية

لا يوجد مجال للتظلم القانوني من العنف الأسري. كما أن النساء في القدس الشرقية يمتنعن عن التوجه إلى الشرطة الإسرائيلية خوفاً من أن يعرض ذلك الأسرة بأكملها للخطر.

في سنة 2008، أنشئت لجنة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وفي كانون الأول/ديسمبر 2014، اعتمد نظام وطني لإحالة ضحايا العنف ضد المرأة. وصادقت السلطة الفلسطينية على اتفاقية سيداو في سنة 2015، وتم اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325. وأعدت الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء 2011–2019، وأنشئت وحدات لحماية الأسرة في دوائر الشرطة في بعض محافظات الضفة الغربية. مع ذلك، لا يزال هناك غياب للقوانين التي تحمي حقوق النساء، بما في ذلك في إطار قانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون الأحوال المدنية. كما أن توفر الخدمات عموماً يظل محدوداً، وكذلك الحال بالنسبة لجودة الخدمات وقدرات مقدميها.

2. العوامل الاجتماعية–الثقافية

تسود المجتمع الفلسطيني اتجاهات وممارسات أبوية تتسامح مع العنف ضد النساء، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي بين النساء الفلسطينيات. كما يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى تفهم وتقبل احتياجات النساء المعرضات لهذا العنف.

إن 65% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج ممن تعرضن للعنف على يد أزواجهن يحبذن التزام الصمت، ونسبة 0.7% فقط منهن يلتمسن الدعم من الخدمات الرسمية[183]. هذه النسبة المنخفضة من التماس الخدمات ترجع إلى عوامل عدة منها سيادة الاتجاهات الأبوية، والخوف من الوصم والإقصاء الاجتماعي، ونقص الخدمات المناسبة والقادرة على الاستجابة، ونقص المعلومات عن الخدمات المتاحة.

3. التعرض للعنف

إن زيادة اتجاهات العنف العالمية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وزيادة الانكشاف على العنف من خلال وسائط الإعلام وشبكة الإنترنت والألعاب الإلكترونية تساعد في تقبل العنف كأمر طبيعي. علاوة على ذلك، تتعرض النساء مباشرة للعنف الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي. فقد كانت حوالي نصف الأسر الفلسطينية عرضة للعنف المباشر على يد قوات الاحتلال أو المستوطنين قبل تموز/يوليو 2010 (بنسبة 49.1% في قطاع غزة و47.8% في الضفة الغربية)[184].

4. العوامل الاقتصادية والموقع

يمكن أن يكون تعرض النساء اللواتي سبق لهن الزواج للعنف مرتبطاً بوضعهن الاجتماعي–الاقتصادي[185].

تعرض النساء اللواتي سبق لهن الزواج للعنف الجنسي	تعليم ابتدائي أو أقل	%12
	تعليم إعدادي	%12.2
	تعليم ثانوي أو أعلى	%8.5
تعرض النساء اللواتي سبق لهن الزواج للعنف البدني	تعليم ابتدائي أو أقل	%25.8
	تعليم إعدادي	%25.1
	تعليم ثانوي أو أعلى	%19.1

تعرض النساء اللواتي سبق لهن الزواج للعنف النفسي	تعليم ابتدائي أو أقل	%62.5
	تعليم إعدادي	%64.3
	تعليم ثانوي أو أعلى	%58.4

يتأثـر العنـف القائم على النوع الاجتماعي كذلك بالعنف السياسي الذي يواجه الفلسطينيين. فقـد أشارت دراسة في غزة إلى تزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي بعد الحرب[186]، كما أن تعرض النساء اللواتي سبق لهن الزواج لأي شكل من العنف على يد أزواجهن في سنة 2011 كان أعلى في غزة (51%) بالمقارنة مع الضفة الغربية (30%)[187].

الفقراء العاملون

خصائص الفئة:

وفقـاً لمنظمـة العمل الدولية، تمثل العمالة الهشة أو الفقراء العاملون عدد الأشخاص العاملين الذين يعيشون في أسر معيشية ينخفض دخلها عن خط الفقر المحدد وطنياً[188]. ويتضمن تعريف الفقراء العاملين وحدتين إحصائيتين:

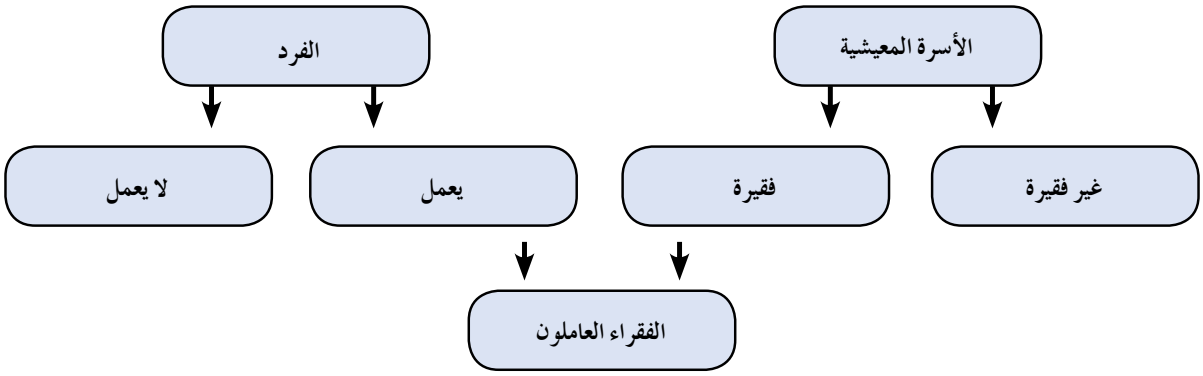

يملـك العاملـون في العمالـة الهشة قدرة محدودة على الوصـول إلى برامج الحمايـة الاجتماعية الاكتتابية، إلى جانب أنهـم يعانون من ضعف الإنتاجيـة ومن انخفاض الدخل وتعرضه لتقلبات عالية. في فلسطيـن، يتضمن هذا التعريف الفلسطينيين العاملين فـي إسرائيل والمستوطنات، والمعلميـن وموظفـي الخدمة المدنيـة الذين يعانون من صدمات متعلقـة بالدخل نتيجة عدم موثوقية دفع الرواتب فـي حالات حجز السلطات الإسرائيلية على الإيرادات الضريبية.

	الدخل الشهري (شيكل)	الدخل اليومي (شيكل)
الحد الأدنى للأجور[189]	1,450	65
الأسر المعيشية المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء	1,558.9	
الأسر المعيشية المتمتعة بالأمن الغذائي التي يعيلها رجال[190]	3856.2	
المعلمون في القطاع العام الفلسطيني	5,000-2,500	
مربيات دور الحضانة في القطاع العام الفلسطيني	400	
الفلسطينيون العاملون بأجر في الضفة الغربية		98.3
الفلسطينيون العاملون بأجر في غزة		61.6
الفلسطينيون العاملون بأجر في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية[191]		221.9

الفلسطينيون العاملون بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية الذين يكسبون أقل من الحد الأدنى من الأجور	1,104	
الفلسطينيون العاملون بأجر في القطاع الخاص في غزة الذين يكسبون أقل من الحد الأدنى من الأجور[291]	734	
خط الفقر الشديد	1,832	
خط الفقر النسبي[193]	2,293	

إن عـدم توفـر فرص عمل كافية ومجزية في الأرض الفلسطينية المحتلة يزيد الضغـط على آلاف الفلسطينيين للبحث عن عمل في إسرائيل أو في المستوطنـات الإسرائيلية باعتباره الخيار الوحيد لتأمين مستـوى مناسب من المعيشة لأنفسهم ولعائلاتهم. في الربع الثاني من سنة 2016، كان 114,200 فلسطيني يعملون في إسرائيل والمستوطنات، منهم 60,400 يحملون تصاريح، فيما كان 40,600 يعملون بدون أي تصريح، وكان 13,200 يحملون بطاقة هوية إسرائيلية أو جواز سفر أجنبياً[194].

بـدأ سريـان الحد الأدنى الفلسطيني للأجور في 1 كانون الثاني/يناير 2013، وكان 38.9% من العاملين بأجر (126,400) في القطاع الخاص يكسبون أجراً يقل عن الحد الأدنى (42,500 في الضفة الغربية مقابل 83,900 في غزة)[195].

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. العوامل المؤسسية والسياسية

لـم يعـد سوق العمل الإسرائيلي متاحـاً للفلسطينيين من غزة منذ سنة 2006. وتعمل العوائق المادية أمـام الحركة في الضفة الفلسطينية على فصـل التجمعات السكانية عن مواردها الطبيعية وعن بعضها بعضاً، وتحد مـن التنمية الاقتصادية[196]. علاوة على ذلك، يواجه الفلسطينيون الحاصلـون علـى تصاريح خطـر أن يتم إلغاء هذه التصاريـح بشكل مفاجئ وتعسفـي[197]. وبالنسبة للفلسطينيين العامليـن في المستوطنات الإسرائيليـة حيـث لا تقوم وزارة العمل الإسرائيلية بتنظيم ظروف عمل القـوى العاملة الفلسطينية، فهم يحصلون على أجور حسب ساعات العمـل تنخفـض عما يتقاضاه نظراؤهم الإسرائيليـون، دون أن يحصلوا على أية مستحقات مثل التأمين الصحـي والتأمين ضد الحوادث أو برامج التقاعد أو أيام الإجازات المستحقة. كما أن الفقراء العاملين يتعرضون لمخاطرة عالية بالعمل في ظروف غير آمنة وضارة ويخضعون لاستغلال إضافي.

تواجـه السلطة الفلسطينيـة أزمات ضريبية ممتدة ناتجة عن حجز الحكومة الإسرائيلية على إيـرادات المقاصة والانخفاض أو النقص في تمويل المانحين، مما يجبر السلطة الفلسطينية على دفع الرواتب والاستحقاقات بشكل جزئي فقط، بما يصل أحياناً إلى 60% فقط من رواتب العاملين والموظفين.

2. العوامل الاقتصادية

لـم يسمـح التأثير المشترك لاستمرار الاحتلال والنشاط الاستيطاني بتطوير اقتصاد فلسطيني منتج وقابل للاستمرار، يستطيع أن يوفر فرصاً كافية للعمـل اللائـق. ولم تكن الأجور الحقيقية التي يتم كسبها في الاقتصاد الفلسطيني قادرة علـى مواكبة مستوى التضخم المعتدل في سنة 2014، والذي بلغ 1.73%[198]. وأدت الأجور المجنية من العمل في إسرائيل والمستوطنات إلى ارتفاع نسبة العاملين الفلسطينيين في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي.

عندمـا لا يحصـل الفلسطينيون على دخل من الممتلـكات أو الأصول الأخرى، فهم لا يتمكنون من بناء أصول قويـة يمكنها أن تحصن الفقراء العاملين عند تعرضهم للصدمات. وفي العديد من الحالات، لا يتمكن الفقراء العاملون من تحمل تكاليف الخدمات الصحية والتعليمية. كما أن الأسـر ذات الدخـل المنخفض تكون الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي. فقد بلغت مستويات انعدام الأمن الغذائي 47% في غزة مقابل 16% في الضفة الغربية[199].

3. العوامل الاجتماعية – الثقافية

تشكل النساء حصة أكبر مما يشكله الرجال من الفقراء العاملين، وقد يعود ذلك إلى أنهن بالمتوسط يكسبن أجوراً أقل ويعملن لساعات أقل. توجد فجوة ملموسة في الأجور بين الجنسين في فلسطين. فمتوسط الأجر اليومي للنساء الفلسطينيات يقف عند 81.9 شيكل بالمقارنة مع 108 شواكل للرجال[200]. بل تصبح الفجوة أوسع في قطاع التصنيع حيث تحصل النساء على 57% فقط من الأجر الوسيط للرجال. ويمتد التمييز السائد والثابت ضد المرأة في الأجور ليشكل فجوة بمقدار 20% في الأجور بين الخريجين الجدد من الجنسين في أول وظيفة يحصلون عليها في القطاع الخاص[201].

4. التعرض للعنف

يعد الفقراء العاملون معرضين بدرجة عالية للعنف في مكان العمل.

الشباب (15-29 سنة)

خصائص الفئة:

يعرّف الشباب على أنهم الفئة العمرية 15–29 سنة، وهم يشكلون 30% من السكان الفلسطينيين، أو 1,440,000 فرد، ونسبة 37% من هؤلاء مراهقون في عمر 15–19 سنة، فيما أن 63% في عمر يتراوح بين 20–29 سنة[202].

يتم دائماً وصف المجتمع الفلسطيني بأنه "مجتمع فتي" ويتوقع أن يزداد عدد الشباب ليصل إلى 1.9 مليون فرد في سنة 2030[203]. يتيح هذا الأمر نافذة ديموغرافية يمكن تسخيرها لتحقيق عائد ديموغرافي[204] ونمو اقتصادي إذا تم الاستثمار في تمكين الشباب، بما يشمل ضمان وصولهم إلى الرعاية الصحية ذات الجودة، والتعليم النوعي، والوصول المتكافئ للشباب ذكوراً وإناثاً إلى العمل المنتج والمواطنة النطة.

الهرم السكاني في فلسطين، منتصف سنة 2016

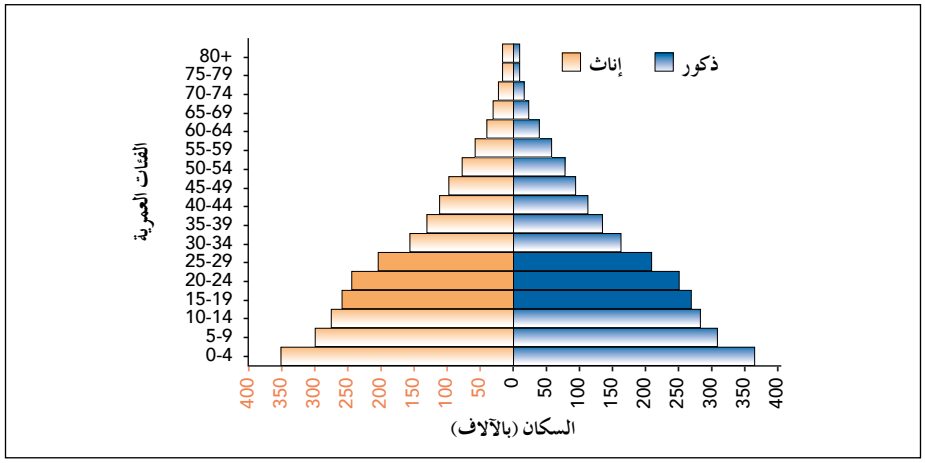

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، بمناسبة يوم الشباب العالمي.

العوامل المساهمة في مجالات الضعف:

1. الموقع

أن يكون المرء فلسطينياً شاباً يعني تلقائياً أن يوسم بأنه "مشبوه" لدى الجيش الإسرائيلي وبالتالي أن يتعرض لقيود إضافية على الوصول واستجوابات وإذلال. والشباب هم أيضاً الأكثر معاناة من مجالات الضعف المتعلقة بالإسكان، ولا سيما في غزة حيث لا يزال العديدون بدون

مـأوى بعد أن هدمت مساكنهم في الحملات العسكرية الإسرائيليـة، وكذلك الحال بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية والمنطقة (ج) حيـث لا تسمح سياسات الأراضي والإسكان الإسرائيليـة بالتوسع الطبيعي للتجمعات السكانية الفلسطينية. ويكون الشباب بشكل خاص عرضة للتفاوتات في مجال الإسكان لأنهم يوجدون في مرحلة السعي لتأسيس مساكن خاصة بهم.

2. العوامل الاجتماعية–الثقافية

المشاركـة حـق أساسي للشباب الذين يعانون من التمييز من ناحية المشاركة والتمثيل المدنـي والسياسي، إلى جانب استبعادهم من عملية صنع القرار على المستوى المحلي والوطني. والشباب في القدس الشرقية، على وجه الخصوص، لا يشاركون في عمليات صنع القرار في مجتمعاتهم المحلية نظراً إلى أن الفلسطينيين يرفضون التعامل مع الأجهزة الإسرائيلية المعنية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

يتمحـور النظـام المدرسي حول امتحانات التوجيهية العامة ويوجه الطلبة بشكل صارم نحو أحد الفـروع التالية: العلمي أو الأدبي أو المهني – بالترتيب التنازلي حسب منزلتها – بحيث أن النظام هو الذي يتخذ القرارات بشأن المستقبل بدلاً من أن يوفر حرية الاختيار الشخصي[205]. كما تتقيد الخيارات المتاحة للشابات بقدر أكبر بسبب ممانعة عائلاتهن في السماح لهن بالدراسة في بيئات تعليمية مختلطة.

3. العوامل الاقتصادية

كان 27% من الشباب يعيشون تحت خط الفقر في سنة 2011 (19%) في الضفة الغربية مقابل 41% في قطاع غزة)[206]. وفي القدس الشرقية، تعيش 75% من الأسر تحت خط الفقر[207]، ويخفق 36% من الأطفال في استكمال التعليم المدرسي للسنوات الاثنتي عشرة الكاملة[208].

تعد البطالة مصدراً مهماً للتوتر وعاملاً مساهماً في الضعف لدى الشباب. تساهم البطالة كذلك في الاستبعاد الاجتماعي والمشكلات النفسية–الاجتماعيـة بيـن الشباب. إن 24% من الشباب في فلسطين يرغبون بالهجرة إلى الخارج، ويـورد 41% من هؤلاء الأوضاع الاقتصادية ويورد 15% غياب فرص العمل باعتباره السبب الرئيسي لرغبتهم هذه[209].

البطالة بين الشباب في الربع الثاني من سنة 2016[210]

نسبة البطالة	الشباب 15-29 سنة		%5.93
		الذكور	%32.5
		الإناث	%64.2
	جميع الأفراد فوق 15 سنة		%26.9
	الشباب 15-19 سنة		%37.1
	الشباب 20-24 سنة		%42.6
	الشباب 25-29 سنة		%37.6
	الشباب 15-29 سنة – الضفة الغربية		%28.4
	الشباب 15-29 سنة – غزة		%57.6

4. العوامل المؤسسية والسياسية

يوجد على مستوى صنع السياسات الوطنية نقص في السياسات الموجهة التي تعالج قضايا الشباب مع ضمان تعميمها بصورة سليمة في الخطط والسياسـات القطاعيـة الأخرى، ومع الأخذ في الاعتبار قرار الأمم المتحدة رقم 2250 الـذي اعتمد مؤخراً عن الشباب والسلم والأمن وخطة التنميـة العالميـة لما بعد سنـة 2015. والبرامج الموجهة نحو معالجة قضايـا الشباب لا تشرك الشباب وتقويهم من خـلال الوفاء بحقوقهم في المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في رفاههم.

حقـق التعليم فـي فلسطين إنجازات عظيمة في مستويات الالتحـاق، إلا أن جودة التعليم تظل من ضمن التحديـات المستمرة التي تتطلب بذل

جهود متصلة ومضنية. كما أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته تحد من إتاحة المؤسسات التعليمية ومن القدرة على الوصول إليها من خـلال أعمال الهدم والقيود المفروضة علـى حركة الطلبة والمعلمين الفلسطينيين وعلى نقل المواد. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من مختلف المساعي لتعزيز التعليم العالي، لا يزال العديد من البرامج المقدمة ضعيف الصلة باحتياجات سوق العمل.

التحاق الشباب بالتعليم[211]

الأفراد في عمر 15-29 سنة الملتحقون بالتعليم	%39
الأفراد في عمر 15-17 سنة الملتحقون بالتعليم	%82
الأفراد في عمر 18-22 سنة الملتحقون بالتعليم	%46
الأفراد في عمر 23-29 سنة الملتحقون بالتعليم	%9

5. التعرض للعنف

ولـد شبـاب اليوم ونشأوا في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وشبوا وترعرعوا شاهدين علـى انتفاضة سنة 1987 وانتفاضة سنة 2000. وقد تعرضت غـزة لثلاث حملات عسكرية ضخمة خـلال السنوات القليلة الماضية. إن الفلسطينيين يتعرضون بصـورة متواصلة للقتل والإصابة والاحتجاز ومختلـف أشـكال العنف والمضايقات على يد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين. ويتضرر الشباب بصفة خاصة من العنف الممارس من جانب الإسرائيليين، إذ أنهم هم من يقود المقاومة ضد الاحتلال

الهوامش

1 صندوق الأمم المتحدة للسكان (2016)، الخصائص الديموغرافية للمراهقين والشباب: نظرة عامة موجزة.

2 صندوق الأمم المتحدة للسكان (2016)، تحليل الوضع السكاني (مسودة).

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني: النتائج الرئيسية، ص. 27.

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2016: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education2014-07A.htm .

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات: النتائج الرئيسية.

6 الأونروا (2015)، احتياجات النساء والفتيات في العمل الإنساني في غزة: تنبيه خاص بالنوع الاجتماعي لخطة الاستجابة لسنة 2016، ص 3.

7 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات: النتائج الرئيسية، ص 16.

8 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات: النتائج الرئيسية، ص 16.

9 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات: النتائج الرئيسية، ص 16.

10 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2014)، موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة (ج)، ص 3.

11 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، نشرة INFOCUS: البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة، ص 3.

12 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، نشرة INFOCUS: البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة، ص 3.

13 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2014)، التجمعات البدوية التي يتهددها خطر التهجير القسري، ص 1.

14 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2014)، التجمعات البدوية التي يتهددها خطر التهجير القسري، ص 1.

15 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، نشرة INFOCUS: البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة، ص 16.

16 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، نشرة INFOCUS: البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة، ص 16.

17 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، نشرة INFOCUS: البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة، ص 6.

18 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، نشرة INFOCUS: البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة، ص 10.

19 الأونروا (2010)، مسح الأمن الغذائي والتغذية لدى التجمعات الرعوية في المنطقة (ج)، ص 6.

20 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي (2015)، ملخص النتائج الأولية للمسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014.

21 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، نشرة INFOCUS: البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة، ص 9.

22 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2014)، التجمعات البدوية التي يتهددها خطر التهجير القسري، ص 1.

23 مجموعة الحماية ومجموعة التعليم (2012)، قضايا الحماية التي تؤثر في الوصول الى التعليم في الضفة الغربية، ص 9.

24 اليونيسف (2015)، نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الأول من سنة 2015.

25 اليونيسف (2015)، نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الثاني من سنة 2015.

26 اليونيسف (2015)، نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الثالث من سنة 2015.

27 اليونيسف (2015)، نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الرابع من سنة 2015.

28 يتضمن ذلك خسارة وقت التعليم المدرسي نتيجة إغلاق قوات الأمن الإسرائيلية مناطق بالقرب من المدارس للقيام بتدريبات عسكرية أو عمليات عسكرية، أو تسببها بتأخيرات على نقاط التفتيش، أو بسبب عدم توفير المرافقة العسكرية الإسرائيلية للأطفال من أجل حمايتهم من المستوطنين.

29 مجموعة الحماية ومجموعة التعليم (2012)، قضايا الحماية التي تؤثر في الوصول الى التعليم في الضفة الغربية، ص 9.

30 لجنة الكنائس للشؤون الدولية (2013)، التعليم في ظل الاحتلال: الوصول إلى التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة، ص 6.

31 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2011)، الحرمان من التعليم: الانتهاكات الإسرائيلية المنظمة لحق الأطفال الفلسطينيين في التعليم، ص 15.

32 مجموعة الحماية ومجموعة التعليم (2012)، قضايا الحماية التي تؤثر في الوصول الى التعليم في الضفة الغربية، ص 10.

33 مجموعة الحماية ومجموعة التعليم (2012)، قضايا الحماية التي تؤثر في الوصول الى التعليم في الضفة الغربية، ص 2.

34 مجموعة الحماية ومجموعة التعليم (2012)، قضايا الحماية التي تؤثر في الوصول الى التعليم في الضفة الغربية، ص 2.

35 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، يوم الطفل الفلسطيني [بيان صحفي]، ص 1.

36 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، ص 6.

37 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الرابع 2015، ص 6.

38 وزارة العمل الأمريكية (2014)، نتائج سنة 2014 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال، ص 1.

39 مكتب العمل الدولي (2016)، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، ص 27.

40 وزارة العمل الأمريكية (2014)، نتائج سنة 2014 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال، ص 4.

41 وزارة العمل الفلسطينية (2015)، التقرير السنوي.

42 وزارة العمل الأمريكية (2014)، نتائج سنة 2014 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال، ص 4.

43 أبو غلوص، إ. (2012)، العرض في عمل الأطفال في فلسطين: اتجاهات وآفاق، مجلة موضوعات في الاقتصادات الشرق أوسطية والإفريقية، 14، ص 140.

44 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013) واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2013، ص 74.

45 قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 (2004).

46 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، يوم الطفل الفلسطيني [بيان صحفي]، ص 1.

47 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات: النتائج الرئيسية، ص 21.

48 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2014، ص 16.

49 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2014، ص 59.

50 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2011: النتائج الرئيسية، ص 23.

51 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2011: النتائج الرئيسية، ص 24.

52 اليونيسف (2015)، نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الأول من سنة 2015.

53 اليونيسف (2015)، نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الثاني من سنة 2015.

54 اليونيسف (2015)، نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الثالث من سنة 2015.

55 اليونيسف (2015)، نشرة الأطفال والنزاعات المسلحة – الربع الرابع من سنة 2015.

56 أعلى عدد للأطفال في الاحتجاز العسكري الإسرائيلي تم تسجيله منذ آذار/مارس 2009.

57 سوء المعاملة يشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، تقييد اليدين بشكل مؤلم، وعصب العينين، والتفتيش الجسدي، وربط الساقين، والإساءة اللفظية، والعنف الجسدي، وعدم الإعلام بالحقوق، وعدم حضور محام أو أحد الوالدين أثناء التحقيق.

58 الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، الاحتجاز العسكري، تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016: http://www.dci-palestine.org/issues_military_detention.

59 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، يوم الطفل الفلسطيني [بيان صحفي]، ص 1.

60 اليونيسف (2014)، تقرير الوضع في دولة فلسطين 21 تشرين الثاني/نوفمبر – 4 كانون الأول/ديسمبر 2014، ص 1.

61 بتسيلم (2014)، ما هي المنطقة (ج)؟

62 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2015)، نهج واحد للأمم المتحدة تجاه التخطيط المكاني في المنطقة (ج) في الضفة الغربية المحتلة، ص 4.

63 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2014)، موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة (ج)، ص 2.

64 البنك الدولي (2013)، الضفة الغربية وغزة – المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، ص 4.

65 بتسيلم (2014)، ما هي المنطقة (ج)؟

66 الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية (2012)، المنطقة (ج): المفتاح لحل الدولتين، ص 1.

67 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2015)، قطاع الزراعة الفلسطيني المحاصر، ص 13.

68 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، ص 4.

69 المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط (2016)، تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، ص 5.

70 الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية (2012)، المنطقة (ج): المفتاح لحل الدولتين، ص 1.

71 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، ص 3.

72 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)، تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، ص 1.

73 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، بيان صحفي في عشية يوم الطفل العالمي، ص 1.

74 اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 53 (1949).

75 بتسيلم (2013)، قيود صارمة على منالية المياه ومنع تطوير البنى التحتية في المنطقة (ج).

76 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2014، ص 24–25.

77 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2014، ص 24–25.

78 بتسيلم (2008)، الأراضي المنهوبة: منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المجاورة للمستوطنات.

79 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، بيان صحفي في عشية يوم المسن العالمي، ص 1.

80 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، بيان صحفي في عشية يوم المسن العالمي، ص 1.

81 صندوق الأمم المتحدة للسكان (2016)، تحليل الوضع السكاني (مسودة).

82 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، بيان صحفي في عشية يوم المسن العالمي، ص 1، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، رصد وضع الأطفال والنساء: مسح الأسرة الفلسطيني 2010، ص 156.

83 الرابطة الدولية لمساعدة المسنين (2015)، المؤشر العالمي لمراقبة العمر 2015: تقرير تبصّري، ص 4.

84 بيدو، ج. ن. (2015)، تقييم لاحتياجات المسنين الفلسطينيين في الضفة الغربية: لمحة آنية للخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين المسنين في أربعة مخيمات، مجموعة كابستون، 2819.

85 الحكومة الإسرائيلية (2016)، تم الاطلاع عليه في 22 آب/أغسطس 2016: https://www.btl.gov.il/Arabic 20HomePage/benefits_ar/old_age_ar/Pages/default.aspx.%

86 منصور، م. وأبو الهوا، م. (2013)، الهرم في فلسطين، مجلة هذا الأسبوع في فلسطين، 185.

87 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، رصد وضع الأطفال والنساء: مسح الأسرة الفلسطيني 2010، ص 157–158.

88 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، رصد وضع الأطفال والنساء: مسح الأسرة الفلسطيني 2010، ص 158.

89 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، رصد وضع الأطفال والنساء: مسح الأسرة الفلسطيني 2010، ص 159–160.

90 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، اليوم العالمي للمرأة 2015 [بيان صحفي]، ص 2؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي (2015)، ملخص النتائج الأولية للمسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014؛ وقطاع الأمن الغذائي (2016)، أبرز مستجدات الربع الرابع لسنة 2015، ص 2.

91 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، ص 36.

92 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، ص 5.

93 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، اليوم العالمي للمرأة [بيان صحفي]، ص 1.

94 وزارة شؤون المرأة الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2011)، وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2011–2013، ص 5.

95 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، الذكرى الثامنة والستين للنكبة الفلسطينية [بيان صحفي]، ص 2.

96 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015). قطاع غزة: الأثر الإنساني للحصار، ص 1.

97 مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ (2016)، الحياة تحت الحصار: 86% من المشاريع اللازمة لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة المحطّم في غزة تظل معرضة للخطر [بيان صحفي]، ص 1.

98 مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ (2016)، الحياة تحت الحصار: 86% من المشاريع اللازمة لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة المحطّم في غزة تظل معرضة للخطر [بيان صحفي]، ص 1.

99 مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ (2016)، الحياة تحت الحصار: 86% من المشاريع اللازمة لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة المحطّم في غزة تظل معرضة للخطر [بيان صحفي]، ص 2.

100 مصلحة مياه بلديات الساحل (2014)، تقرير تقييم الأضرار: البنية التحتية للمياه والمياه العادمة، ص 4.

101 مركز العمل التنموي/معاً، التدهور البيئي وأثره على المياه الجوفية في غزة، ص 2.

102 مركز العمل التنموي/معاً، التدهور البيئي وأثره على المياه الجوفية في غزة، ص 2.

103 مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ (2016)، مراجعة لسنة 2015: مناصرة حق الفلسطينيين في المياه، ص 1.

104 اليونيسف (2010)، مسح الأسر في غزة بخصوص المياه والصرف الصحي والنظافة، ص 15.

105 مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ (2016)، الحياة تحت الحصار: 86% من المشاريع اللازمة لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة المحطّم في غزة تظل معرضة للخطر [بيان صحفي]، ص 4.

106 مركز العمل التنموي/معاً، التدهور البيئي وأثره على المياه الجوفية في غزة، ص 1.

107 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/gover_e.htm. تم الاطلاع عليه في 22 آب/أغسطس 2016.

108 السلطة الوطنية الفلسطينية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (2011)، دراسة للفرص الاقتصادية في محافظة الخليل والجنوب، ص 8.

109 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/hebrn.htm. تم الاطلاع عليه في 22 آب/أغسطس 2016.

110 مجموعة الحماية (2014)، اعتبارات الحماية والتأثيرات الإنسانية للنشاط الاستيطاني في مدينة الخليل (H2)، ص 1.

111 مجموعة الحماية (2014)، اعتبارات الحماية والتأثيرات الإنسانية للنشاط الاستيطاني في مدينة الخليل (H2)، ص 1.

112 اليونيسف (2016).

113 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015). الخليل: القيود المفروضة على الوصول وسط أعمال العنف تقوض الظروف المعيشية بشكل كبير.

114 اليونيسف (2016).

115 مجموعة الحماية (2014)، اعتبارات الحماية والتأثيرات الإنسانية للنشاط الاستيطاني في مدينة الخليل (H2)، ص 1.

116 مجموعة الحماية (2014)، اعتبارات الحماية والتأثيرات الإنسانية للنشاط الاستيطاني في مدينة الخليل (H2)، ص 1.

117 بتسيلم وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2007). مدينة أشباح: سياسة الفصل الإسرائيلية تؤدي إلى ابتعاد الفلسطينيين عن وسط مدينة الخليل، ص 14.

118 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2013). الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية في مدينة الخليل، ص 1.

119 اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2009)، الضفة الغربية: المستوطنات غير الشرعية تسبب العسر للفلسطينيين.

120 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2013). الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية في مدينة الخليل، ص 1.

121 مجموعة الحماية (2014)، اعتبارات الحماية والتأثيرات الإنسانية للنشاط الاستيطاني في مدينة الخليل (H2)، ص 6.

122 بتسيلم (2016). الخليل. http://www.btselem.org/topic/hebron. تم الاطلاع عليه في 22 آب/أغسطس 2016.

123 مجموعة الحماية (2014)، اعتبارات الحماية والتأثيرات الإنسانية للنشاط الاستيطاني في مدينة الخليل (H2)، ص 6.

124 منظمة الصحة العالمية (2016).

125 منظمة الصحة العالمية (2014)، الحق في الصحة: عبور الحواجز للوصول الى الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2013، ص 27.

126 في سنة 2014، كان 44,211 مريضاً من بين 74,683 مريضاً محالاً قد أحيلوا الى خارج الضفة الغربية وغزة. وزارة الصحة الفلسطينية (2014). التقرير الصحي السنوي، ص 285.

127 منظمة الصحة العالمية (2014)، الحق في الصحة: عبور الحواجز للوصول الى الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2013، ص 22.

128 منظمة الصحة العالمية (2016).

129 منظمة الصحة العالمية (2014)، الحق في الصحة: عبور الحواجز للوصول الى الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2013، ص 23.

130 وزارة الصحة الفلسطينية (2014). التقرير الصحي السنوي، ص 290.

131 اليونسكو (2016)، فلسطين.
http://www.uis.unesco.org/DataCentre/Pages/country-profile.aspx?code=PSE&regioncode=40525.
تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2016. يعرف معدل الالتحاق الصافي بأنه الالتحاق بالتعليم في الفئة العمرية الرسمية حسب مرحلة معينة من التعليم معبر عنه كنسبة من مجموع هذه الفئة.

132 اليونسكو (2016)، فلسطين.
http://www.uis.unesco.org/DataCentre/Pages/country-profile.aspx?code=PSE&regioncode=40525.
تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2016.

133 إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education2014-07E.htm.

134 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، مسح الإعاقة 2011، تقرير المؤتمر الصحفي، ص 13.

135 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2016)، خطر الترحيل القسري.

136 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2014، ص 26.

137 اليونيسف (2014)، تقرير الوضع في دولة فلسطين 21 تشرين الثاني/نوفمبر – 4 كانون الأول/ديسمبر 2014، ص 1.

138 الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، الاحتجاز العسكري. http://www.dci-palestine.org/issues_military_detention.
تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016.

139 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2014، ص 59.

140 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2011: النتائج الرئيسية، ص 23.

141 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، انتشار الإعاقة في الأراضي الفلسطينية [بيان صحفي]، ص 1.

142 التعريف الموسع للإعاقة يشير إلى الأشخاص ذوي الإعاقات الذين يواجهون بعض الصعوبة أو صعوبة كبيرة أو لا يستطيعون أداء نشاط ما مطلقاً، وهو التعريف الذي استخدمه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مسوح الأسرة والتعداد العام لسنة 2007. أما التعريف الضيق للإعاقة فهو يشير إلى الأشخاص ذوي الإعاقات الذين يواجهون صعوبة كبيرة أو لا يستطيعون أداء نشاط ما مطلقاً، وهو التعريف الذي توصي به مجموعة واشنطن لإحصاءات الإعاقة.

143 القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 4 (1999).

144 تتضمن هذه القوانين قانون التربية الخاصة (1988)، وتوسيع عمر الاستحقاق لمخصصات الطفل ذي الإعاقة من مؤسسة التأمين الوطني من عمر 3–18 سنة الى عمر 0–18 سنة (1991)، ودمج خدمات تطور الطفل في قانون التأمين الصحي الوطني (1995)، وقانون تكافؤ الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة (1998)، وقانون تأهيل المرضى النفسيين داخل المجتمع (2000)، وقانون حظر التمييز في المنتجات والخدمات والدخول إلى أي مكان عام (2000)، وتعديل قانون التربية الخاصة الذي يكفل للطلبة ذوي الإعاقات الحق في تلبية احتياجاتهم في أي إطار تعليمي ينتظمون فيه (2002).

145 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، يوم المعاق العالمي [بيان صحفي]، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، تقرير المؤتمر الصحفي عن مسح الإعاقة 2011.

146 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، تقرير المؤتمر الصحفي عن مسح الإعاقة 2011.

147 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، تقرير المؤتمر الصحفي عن مسح الإعاقة 2011.

148 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، تقرير المؤتمر الصحفي عن مسح الإعاقة 2011.

149 الوكالة السويدية للتنمية الدولية (2014)، النهج المرتكز الى حقوق الإنسان في الوكالة السويدية للتنمية الدولية: تجميع لملخصات عن الأشخاص ذوي الإعاقة، ص 111.

150 بتسيلم (2012). الحياة في ظلّ المضايقات – تأثيرات الجدار الفاصل على المدى البعيد، ص 13.

151 مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) (2013)، نظام التصاريح: انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الضفة الغربية المعرفة باسم "منطقة التماس"، ص 9.

152 مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) (2013)، نظام التصاريح: انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الضفة الغربية المعرفة باسم "منطقة التماس"، ص 16.

153 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2009)، خمس سنوات على صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ص 21.

154 بتسيلم (2012). الحياة في ظلّ المضايقات – تأثيرات الجدار الفاصل على المدى البعيد، ص 28.

155 يتم تحديد عتبات الفقر والفقر الشديد بناءً على أنماط استهلاك الأسر. يتم تقييم الفقر الأساسي بالنظر إلى الاحتياجات الأساسية (الغذاء واللباس والإسكان)، إلى جانب الرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والاتصالات والعناية الشخصية والأثاث والكماليات المنزلية الأخرى. أما تقييم الفقر الشديد فينظر إلى الاحتياجات الأساسية فقط (الغذاء واللباس والإسكان). ويتم حساب عتبات الفقر على أساس تركيبة الأسرة وحجمها وعدد الأطفال فيها، حيث تتكون الأسرة المرجعية من خمسة أفراد (شخصان بالغان وثلاثة أطفال).

156 الأونروا (2015). الأونروا في أرقام، 2015، ص 1.

157 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، بمناسبة اليوم العالمي للاجئين [بيان صحفي]، ص 1.

158 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، عشية اليوم العالمي للاجئين [بيان صحفي]، ص 3.

159 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي (2015). ملخص للنتائج الأولية للمسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014.

160 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي (2015). ملخص للنتائج الأولية للمسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014.

161 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016) تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، ص 12.

162 الأونروا (2016)، النداء الطارئ للأرض الفلسطينية المحتلة 2016، ص 9.

163 الأونروا (2015). صحيفة حقائق عن تقييم الأونروا للفقر، ص 1.

164 الأونروا (2016)، النداء الطارئ للأرض الفلسطينية المحتلة 2016، ص 8.

165 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)،واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2014، ص 58.

166 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، بمناسبة اليوم العالمي للاجئين [بيان صحفي]، ص 1.

167 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي (2015). ملخص للنتائج الأولية للمسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014.

168 الأونروا (2015). الأونروا في أرقام، 2015، ص 1.

169 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2016). النساء والمشاركة السياسية وصنع القرار، ص 2.

170 البنك الدولي (2008)، تمكين الأطفال والشباب الفلسطينيين من خلال وسائط الإعلام الرقمي.

171 الأونروا (2015)، حماية اللاجئين الفلسطينيين، ص 12.

172 الأونروا (2015)، حماية اللاجئين الفلسطينيين، ص 14.

173 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016) تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، ص 17.

174 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2015)، قطاع الزراعة الفلسطيني المحاصر، ص 9.

175 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، المسح الزراعي 2010، ص 31.

176 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، المسح الزراعي 2010، ص 307.

177 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2015)، قطاع الزراعة الفلسطيني المحاصر، ص 16.

178 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2015)، قطاع الزراعة الفلسطيني المحاصر، ص (1).

179 وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) (2011). الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ص 41.

180 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2012)، تقرير عن مساعدات الأونكتاد للشعب الفلسطيني، ص 14.

181 كان 18,685 مزارعاً مسجلين في تعاونيات زراعية، من أصل 90,908 مزارعين في الضفة الغربية. منظمة العمل الدولية (2014). نتائج تقييم التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية: التحديات والفرص، ص 4.

182 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، تفتت الحيازات الزراعية الفلسطينية وأثر ذلك على الإنتاج والإنتاجية.

183 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني [بيان صحفي]، ص 18.

184 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني [بيان صحفي]، ص 15.

185 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006)، مؤتمر صحفي حول النتائج الأولية: مسح العنف الأسري 2005 [بيان صحفي]، ص 10.

186 صندوق الأمم المتحدة للسكان (2015)، تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الوضع: بعد مرور سنة على حرب غزة سنة 2014، ص 3.

187 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني [بيان صحفي]، ص 17.

188 منظمة العمل الدولية (2016). تعريفات. تم الاطلاع عليه في 18 آب/أغسطس 2016:
https://www.ilo.org/ilostat/faces/home/statisticaldata/conceptsdefinitions;jsessionid=cnicWzN1lv2Ye3F_%40%40nuvGPUgOTrgT8PI0_3Z9PY4lJzYGlncx2lHXJA!86296383?_afrLoop=105434111449742#!3D11fnzs0oge_4%26_adf.ctrl-state%3D105434111449742%afrLoop

189 منظمة العمل الدولية (2015)، وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، ص 14.

190 قاعدة بيانات المسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014.

191 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، ص 24.

192 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، ص 26.

193 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، عشية اليوم العالمي للسكان [بيان صحفي].

194 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، ص 5.

195 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، ص 26.

196 منظمة العمل الدولية (2015)، وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، ص 16.

197 مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) (2013)، نظام التصاريح: انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الضفة الغربية المعرفة باسم "منطقة التماس".

198 سلطة النقد الفلسطينية (2015)، تقرير التضخم، الربع الأول من سنة 2015، الجزء 14، ص 18.

199 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي (2015)، ملخص النتائج الأولية للمسح الاجتماعي–الاقتصادي والأمن الغذائي 2013–2014.

200 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، اليوم العالمي للمرأة [بيان صحفي]، ص 1.

201 منظمة العمل الدولية (2013)، نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

202 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، عشية يوم الشباب العالمي، ص 1.

203 صندوق الأمم المتحدة للسكان (2016)، تحليل الوضع السكاني (مسودة).

204 العائد الديموغرافي هو النمو الاقتصادي المتحقق عن طريق وجود نسبة أعلى من الناس في سن العمل.

205 سولتانا، ر. (2008)، التوجيه المهني في الأرض الفلسطينية المحتلة: استقصاء الميدان وسبل المضي الى الأمام، ص 7.

206 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، عشية يوم الشباب العالمي، ص 1.

207 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2015)، القدس الشرقية 2015 – حقائق وارقام، ص 1.

208 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2012)، تقرير الوضع السنوي: العلامة: راسب – عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية، ص 4.

209 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، مسح الشباب الفلسطيني 2015: النتائج الرئيسية، ص 3.

210 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2016، ص 14–15.

211 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، عشية يوم الشباب العالمي، ص 2.

صورة الغلاف: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

إصدار: فريق الأمم المتحدة القطري
في الأرض الفلسطينية المحتلة

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط
ص. ب 490
91004 القدس
هاتف : 7277 568 2 972+
www.unsco.org